جــامعة منتوري - قسنطينة -

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع : الديمقراطية والرشادة

مذكرة بعنوان:

النـــزاعات الاثنية في إفريقيـــا وتأثيرهـــا على مســـار الديمقراطية فيهـــا

جـــمهورية الكونغـــو الديمقراطية نموذجـــا

إعـــداد الطالبة :

ســـمية بلعيد

إشراف الأستاذ:

د. مصطفى بـــخوش

السنة الجــامعية: 2010/2009.

..

خطة البحث

..

الفصل الثالث : النزاعات الاثنية في الكونغو الديمقراطية وواقع المسار الديمقراطي فيها.

المبحث الأول : الكونغو الديمقراطية أزمة متجددة في قلب إفريقيا.

المطلب الأول : ديناميكية النزاع الإثني واستمراريته في الكونغو الديمقراطية.

المطلب الثاني : النزاع الإثني في الكونغو الديمقراطية من الأقلمة إلى التدويل.

المبحث الثاني : الكونغو بين ضغوطات الداخل والخارج : الديمقراطية وحل النزاعات الاثنية.

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي الكونغولي وآليات تعامله مع النزاعات الإثنية.

المطلب الثاني : حل النزاعات الاثنية في الكونغو الديمقراطية توازيا مع ترقية الديمقراطية فيها.

خـــاتمــــــة

تمـــهيـــد

عرفت قضية النزاعات الإثنية اهتماما بالغا على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم قضايا السياسة العالمية بسبب تعاظم آثارها وتدخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذه القضية من خلال نشر قوات عسكرية في حالات العنف طويل الأمد بين الإثنيات وإنشاء محاكم خاصة بجرائم الحرب للتحقيق في انتهاكات قوانينها.

وفي ذات السياق ولأن إفريقيا تنتمي إلى المنظومة العالمية ولأنها القارة الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة والتي تدعمت استنادا إلى عوامل تاريخية كالاستعمار، وعوامل آنية تتمحور في مجملها حول طبيعة النظم السياسية الإفريقية وطرق تعاملها السلبي مع القضية الإثنية، فساهم ذلك في تعميم الظاهرة وانتشارها على المستوى القاري

ونظرا لأن القارة تحاول الولوج إلى مصاف الدول الديمقراطية بتبنيها لمظاهر تدل على ذلك؛ كالتعددية السياسة والانتخابات كوسيلة للانتقال السلمي للسلطة كنتيجة لضغوطات محلية و أخرى دولية، لكن استمرارية التوترات الإثنية أثر سلبا على وضعية الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية التي تسعى كغيرها من دول العالم الثالث أن تصنف ضمن الدول الديمقراطية، إلا أنه وباستمرار الظاهرة فقد أثر ذلك سلبا على كل المحاولات الساعية لتطبيق الديمقراطية نظرا لتلافي شرط الأمن والاستقرار اللازمين لإحداث التغيير الايجابي في أي مشروع تنموي،وعليه من الواجب إيجاد الحلول الكفيلة باحتواء الظاهرة وإدارتها قصد تخفيف تهميش القارة الإفريقية والنهوض بها عالميا.

1-طرح الموضوع

يتميز العالم بضخامة عدد الإثنيات فيه لكن ذلك لا يسبب التوترات المتكررة والمستمرة إلا في قارة إفريقيا التي أصبحت ترادف في أحيان كثيرة مصطلح العنف والحرب الأهلية ، وغدت مصدرا لتهديد الأمن العالمي بما تحتويه من تفشي لظاهرة النزاعات الإثنية التي أصبحت جزءا من الواقع الإفريقي نتيجة لعوامل تاريخية كالاستعمار ودوره في تشتيت القبيلة الإفريقية الواحدة على أكثر من دولة ، بالإضافة إلى بث ثقافة العداء والكره من خلال محاباة قبيلة على حساب القبائل الأخرى، كل هذا خلق نوعا من الحساسيات والنعرات الإثنية بين القبائل في الدولة الواحدة.

وعلى الرغم من استقلال معظم دول القارة الإفريقية وتزامن ذلك مع انتشار الخطاب الوحدوي من قبل القادة ، إلا أنه وميدانيا وجدت القبائل المستفيدة وقت الاستعمار نفسها في حالة قوة واعتبرت أحقيتها لتولي شؤون الدولة أمرا مشروعا نظرا لكفاءتها وعدم أحقية القبائل الأخرى لعدم نضجها الفكري ، لتواصل معظم النظم الإفريقية نمط سياسة الاستعمار في تعاطيه مع المشكلة الإثنية من خلال المحاباة والتفضيل والالتجاء إلى التحريك وتسييس الإثنية (نقل الإثنية إلى الطابع السياسي) لتحقيق مكاسب ذاتية لصالح الحكام فيما يتعلق بتقسيم الثروة والمناصب ، الأمر الذي اعتبرته الجماعات الإثنية المستهدفة اعتداءا وهضما لحقوقها وجعلها تعتمد على العنف كآلية لتجسيد حقوقها وإيصال مطالبها إلى النظام الحاكم أو الجماعة الإثنية المهيمنة.

ونظرا لتشابه ظروف الدول الإفريقية من تخلف سياسي واقتصادي وانهيار الاندماج الوطني فيها فإن ذلك جعل من عملية تدفق النزاعات الإثنية أمرا واردا نظرا لسهولة اختراق هذه الدول لتجعل من انتشار النزاع من دولة إلى دول مجاورة أمرا سهلا يدعمه في ذلك التواصل الجغرافي والقرابة الإثنية وغيرها من العوامل المساعدة على ذلك .

عملية تدفق النزاعات الإثنية إلى النظام الدولي الأوسع جعل من إفريقيا قارة العنف والتخلف بكل استحقاق إذا ما نظرنا إلى ما تخلفه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وضخامة عدد الضحايا الناجم عن الإبادات الجماعية ، وسوء العلاقات الإفريقية الإفريقية خاصة بين الدول التي تنخرط ضمن مسلك الدعم والدعم المضاد فيما يتعلق بقضايا الانفصال والتمرد في دول أخرى، ولا تنحصر تداعيات النزاعات الإثنية عند هذا الحد بل تتعداه إلى أمور اقتصادية تتلخص في انهيار الاقتصاديات الوطنية نظرا لارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري والاستغلال اللامشروع للموارد الوطنية الذي ينتعش في حالات اللاامن الوطني ، كل هذا ساعد على وجود العدد الأكبر من الدول الفقيرة ضمن القارة الإفريقية وانهيار لمعدلات النمو وغياب كلي للتنمية لتزيد الطين بلة حجم المديونية المتزايدة وعجز الدول عن سدادها وإحجام الدول المانحة عن إعفاء الدول الفقيرة من السداد.

أما من الناحية الاجتماعية فهي الأخرى تعج بالآثار السلبية للمشكلة الإثنية لنجد قضية اللاجئين على رأس القائمة بسبب الأعداد الهائلة لها وغياب التكفل السريع من قبل المجتمع الدولي وعدم قدرة الدول المستضيفة على التوفيق بين الاعتبارات الوطنية والاعتبارات الإنسانية مما يجعلها شرارة لبؤر توتر جديدة في الدول المستضيفة غير القادرة على تلبية حاجات اللاجئين.

يتزامن كل هذا مع محاولات الدول الإفريقية لأن تكون ديمقراطية خاصة في نظر الدول الغربية لا في نظر شعوبها لتتبنى جملة من الإصلاحات محددة في الجانب السياسي ، وانسياق النظم الإفريقية وراء تبني النهج الديمقراطي كان نتيجة الاستجابة لضغوط دولية أكثر منها وطنية بسبب الربط بين المساعدات والإصلاحات فنتج عن ذلك إصلاحات مشروطة بنت ديمقراطية هشة أو صورية في أحيان كثيرة لتبقى بذلك الديمقراطية الإفريقية خارج المسار المطلوب كونها لم تكن ذاتية التصور.

وجود النزاعات الإثنية مع ديمقراطية هشة يجعل من أمر الانعكاس السلبي عليها منطقيا بسبب التأثير على وضعية الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية الشرط اللازم للتطور والتقدم ، الأمر الذي يستدعي بعجل البحث عن حلول أو على الأقل وسائل لإدارتها من أجل التخفيف من حدتها وفك الارتباط بينها وبين العديد من الظواهر كالظاهرة الديمقراطية في إفريقيا والسعي لإصلاح الحكم وفقا بما يلائم خصوصيات الشعوب الإفريقية ، وهكذا يأتي موضوع البحث ضمن إطار استكشافي تحليلي من أجل استشفاف مدى حجم تأثير النزاعات الإثنية على مسار الديمقراطية بشكل عام والكونغو الديمقراطية بشكل خاص ، لما تعرفه هذه الدولة من إصلاحات ديمقراطية مؤخرا بالتزامن مع استمرارية النزاع الإثني فيها وتعدد أبعاده ومستوياته دون أن نهمل آفاق الحلول ومدى

إسهامات النموذج الفيدرالي في احتواء الوضع وإمكانية التعميم من عدمه على باقي الدول الإفريقية وسبل إدارة النزاعات الإثنية بالتوازي مع دفع مسيرة الديمقراطية في الدول الإفريقية بالنظر إلى الواقع العملي لهذه الدول .

2-مبررات اختيار الموضوع :

على ضوء أهمية النزاعات الإثنية على أجندة قضايا السياسة العالمية ومحاولة معرفة مدى تأثر المسار الديمقراطي الناشئ في إفريقيا بالظاهرة تبلورت معنا مبررات اختيار الموضوع استنادا إلى الدوافع الآتية :

أ-الدوافع الذاتية : وتتلخص في الانتماء للقارة الإفريقية وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الأزمات التي تعاني منها القارة ومحاولة الوصول إلى حلول لها، واعتبارات إنسانية بغض النظر عن الانتماء تتمثل في التطرق لمعاناة الشعوب الإفريقية بتناول قضاياهم وإيجاد سبل لمعالجتها.

ب- الدوافع الموضوعية : وتتمثل بإيجاز في النقاط التالية:

- تعتبر إفريقيا القارة الأكثر تميزا بظاهرة النزاعات الإثنية والتي أدت إلى استفحال الحروب الأهلية فيها وضخامة عدد الضحايا مما أدى إلى تهميش القارة وتراجع دورها على الساحة العالمية.

- اعتبار النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية من النزاعات طويلة الأمد مما يدل على عدم وجود سياسات ناجعة للتعامل معها في ظل تعاظم آثارها ،هذا ما يعتبر حافزا لدراسة الموضوع والغوص في حيثياته .

-محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المتشعبة التي تحتمل تدويل نزاعات إثنية في القارة كما حدث في الكونغو الديمقراطية واستغلال الفرصة من قبل دول معينة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وفرض وجهات نظر حول قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي عليها ومنه تصبح الدول الإفريقية دولا تابعة ومقلدة للنموذج الغربي عكس المبدأ الذي يقوم عليه الإصلاح وهو أن التغيير الإيجابي ينبع من الداخل وليس من الخارج.

-البعد الاستراتيجي للموضوع والذي يفتح الآفاق أمام بحوث في نفس المجال .

3-أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اندلاع النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية وهل هي ذات الأسباب أم أنها تختلف حسب البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وذلك لأن عملية التشخيص تساعدنا على استخلاص حجم تأثير النزاعات الإثنية على الحركة الديمقراطية في القارة، وما إذا كان للديمقراطية المتبناة دور في إشعال الفوضى والنعرات الإثنية من أجل استخلاص سبل وآليات لإدارة النزاعات الإثنية من جهة وآليات دفع عجلة الديمقراطية من جهة أخرى.

4-أهداف الموضوع :

نهدف من خلال الدراسة إلى:

- تشخيص الأسباب الفعلية والحقيقية للنزاعات الإثنية في القارة الإفريقية.

- الوصول إلى تبني ديمقراطية بمنظور إفريقي بالتوازي مع إيجاد حلول عملية للنزاعات الاثنية وفق تصور إفريقي محض وذلك بالتركيز على الظروف الداخلية للدول الإفريقية.

- تأتي الدراسة كمحاولة لإيجاد الخطوات الكفيلة للوصول إلى قارة آمنة ومستقرة ومنه إدماج إفريقيا في المنظومة العالمية.إذ وكما يرى روبينسينغ فإن هناك اختفاءا واضحا للحدود بين النزاعات الداخلية والخارجية عن طريق انتشار النزاعات إلى النظام الدولي الأوسع عندما يزيد نزاع في دولة ما من احتمال حدوث نزاعات في دول أخرى، وبالتالي اعتبار إفريقيا مصدرا لتهديد الأمن العالمي.

5-الإشكالية :

على ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تبرز معنا معالم الإشكالية العامة لموضوع البحث كما يلي :

كيف يمكن الوصول إلى ديمقراطية حقيقية في القارة الإفريقية في ظل تزايد حدة النزاعات الإثنية في معظم دولها وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسي فيها ؟.

إن المتمعن في طيات إشكالية البحث سيخطر في ذهنه جملة من التساؤلات يمكن تجميع أهمها فيما يلي :

-هل يمكن إنكار أو إثبات وجود أيادي خارجية في افتعال النعرات الإثنية في إفريقيا؟.

-إلى متى ستظل إفريقيا عرضة أو مسرحا لتطبيق السياسات الغربية وتبقى هي في موقع المتفرج المحايد؟.

-هل يمكننا الاستفادة من النزاعات الإثنية - على مستوى الأنظمة - باستغلال الظاهرة في سياق إيجابي وجعلها نقطة للعمل المشترك بين الدول الإفريقية ؟.

- هل النزاعات الإثنية التي تعاني منها القارة الإفريقية هي السبب في عرقلة مسار الديمقراطية الناشئة في القارة أم أن لهذه الديمقراطية المشروطة دور في تأجيج النعرات الإثنية وتداعي ذلك على الاستقرار السياسي في دول القارة؟. — تأثير ثنائي الاتجاه -

6-الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلما تنوعت التركيبة الإثنية كلما أثر ذلك سلبا على البلدان التي توجد بها.

الفرضية الثانية: إن فساد الأنظمة السياسية الإفريقية يعتبر العامل الرئيسي في تأجيج النزاعات الإثنية.

الفرضية الثالثة: إن تهديد الأمن الوطني للدول الإفريقية يؤدي إلى تراجع العمل الديمقراطي بها.

الفرضية الرابعة: إن استمرارية وتجدد النزاع الإثني في الكونغو الديمقراطية هو نتيجة طبيعية لتعدد القوى الدولية الفاعلة واستمرار مصالحها فيه.

الفرضية الخامسة: يعتبر نظام الحكم الفيدرالي الحل الأنجع لإدارة النزاعات الإثنية في الكونغو الديمقراطية وإفريقيا بشكل عام.

7- المنهجية المستخدمة:

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها وقد رأينا أن أفضل المناهج لدراسة النزاعات الإثنية ومدى تأثيرها على مسار الديمقراطية في إفريقيا هي:

-المدخل النظمي: لدراسة مدى تأثير النزاعات الإثنية على الأنظمة السياسية في إفريقيا وآلية تعامل هذه النظم مع الظاهرة محل الدراسة.

-المنهج الوصفي التحليلي: لما تقتضيه الدراسة من وصف لأسباب النزاعات الإثنية وآليات انتشارها وغيرها من الظواهر التي تستدعي الوصف، بالإضافة إلى تحليل الارتباط بين النزاعات الإثنية والمسار الديمقراطي في القارة وأي الاحتمالات هي الأكثر تناسبا لحلها.

-منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال تسليط الضوء على دولة الكونغو الديمقراطية التي تشهد نزاعات إثنية باستمرار ودراسة العوامل المؤدية إلى هذه الديمومة مع التركيز على طرق تعامل الأنظمة المتعاقبة مع المشكلة ثم مدى إسهامات الإصلاحات المستحدثة في احتواء الظاهرة ومدى اعتبار الفيدرالية كحل وإمكانية تعميم ذلك من عدمه على باقي الدول الإفريقية.

8- هيكلة الخطة :

بناءا على الأهداف الأساسية للموضوع واستنادا للإشكالية الرئيسية وكذا إجابة على التساؤلات الجزئية المطروحة سلفا ، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي :

أ- الفصل الأول : تضمن ثلاثة مباحث و رأينا لزوم تخصيصه كإطار نظري شامل للدراسة باستعراض مجمل المصطلحات المستخدمة وأهم المقاربات الدارسة لأسباب النزاعات الإثنية ، وطرق عرضها لحلول حول الظاهرة وذلك من أجل أخذ الفكرة اللازمة لإنجاح عملية الإسقاط في الجزء التطبيقي ودراسة مدى أهمية القضية من

خلال إبراز مدى اهتمام المجتمع الدولي بها ومدى استجابته في التعامل معها من خلال حجم السرعة والمرونة من عدمهما.

ب- الفصل الثاني : حاولنا من خلاله وفي جزئه الأول معرفة أهم الأسباب المؤدية لاندلاع النزاعات الإثنية وما مدى تماثل الأسباب المؤدية لها في الدول الإفريقية من خلال رصد تفصيلي لاندلاعها في بعض الدول، ثم الولوج والتساؤل عن سبب أقلمة هذه الظاهرة لتصبح مرادفا لإفريقيا، هذه الأقلمة التي ساعدت على تنامي حجم الآثار الناجمة عن الظاهرة واعتبار إفريقيا كمصدر لتهديد الأمن العالمي.

وفي جزء ثاني بينا ظروف التحول الديمقراطي للدول الإفريقية التي تباينت بين الاستجابة لضغوط محلية ودولية أكثر منها داخلية، لنتناول حجم تأثير النزاعات الإثنية على موجة الحراك والانفتاح الديمقراطي ومعرفة مستوى هذا التأثير لنتمكن من استخلاص الحلول المواتية لذلك في القسم الأخير من هذا الفصل.

ج- الفصل الثالث : ولقد ارتأينا أن نخصص الفصل الثالث كدراسة تطبيقية بأخذ جمهورية الكونغو الديمقراطية كمثال تتجسد فيه عناصر الدراسة من خلال سيناريو النزاعات الإثنية المتكررة والتي يشهدها منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي ، مع ذكر العوامل والفواعل التي ساهمت في تدويل هذا النزاع وخروجه عن حدود سيطرة الدولة الكونغولية.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خص لدراسة الحركية الديمقراطية التي يشهدها الكونغو الديمقراطية ومدى تأثرها بالنزاعات الإثنية مع التركيز على سبل تعامل الدولة الكونغولية مع المشكلة الإثنية والتطور الديمقراطي ، لنختم الدراسة بمحاولة إسقاط الحلول الأكثر تلاؤما مع واقع الكونغو الديمقراطية من خلال مناقشة ما جاء في الإطار النظري بغية حل مشكلة النزاعات الإثنية بالتوازي مع إيجاد آليات لتطوير الحراك الديمقراطي في الدولة ودفعه إلى الأمام.

9-صعوبات الدراسة :

ككل بحث أكاديمي يتناول قضية تحتاج إلى تعمق وتمحيص فقد واجهتنا صعوبات في دراسة هذا الموضوع، فأول ما واجهنا من صعوبات في هذا البحث هو بالتأكيد النقص في المراجع فئة الكتب ؛ حيث تكاد تنعدم البحوث التي ربطت بين متغيري النزاعات الاثنية والديمقراطية في إفريقيا ، بل انحصرت جلها في طرح المشكلة الاثنية وإرجاعها إلى سبب واحد بطريقة بسيطة دون الاعتماد على التحليل العلمي المعمق من خلال اختبار مدى صحة طروحات المقاربات أثناء التطبيق العملي لها على الدول المعنية.

لذلك كان اعتمادنا الأساسي في تحليل الموضوع على المعلومات التي استقيناها من المجلات المحكمة خاصة مجلة السياسة الدولية التي تعنى كثيرا بالشؤون الإفريقية ، مع الإشارة إلى أن معظم الكتابات العربية تهتم بالشؤون

العربية وهو أمر مفهوم لكن لا يجب حصر اهتماماتنا إلا في مناطق تواجدنا لأن عالم اليوم بما يشهده من تطورات لن يجعل أي منطقة بمنأى عن تأثيرات أحداث في منطقة أخرى.

إحجام الكتاب العرب خاصة منهم المغاربة عن تناول قضايا القارة الإفريقية لم يمنع وجود كتابات غزيرة بهذا الشأن باللغات الأجنبية ، ليبقى المشكل هو الترجمة التي تأخذ وقتا أكبر من أجل فهم أكثر عمقا خاصة أن غالبية المراجع هي باللغتين الفرنسية والانجليزية.

الفصل الأول : دراسة نظرية حول التزاعات الاثنية

لقد كانت نهاية الحرب الباردة سببا رئيسيا في زيادة الانتباه إلى ظاهرة التزاعات الإثنية من خلال زيادة عدد الحركات الانفصالية ، وإتاحة الفرصة للتزاعات الإثنية المكبوتة أن تطفو على السطح ، وقد ساهم ذلك في إدراجها كقضية عالمية على سلم أولويات قضايا المجتمع الدولي.

ظاهرة من هذا الحجم تحتم علينا الحاجة في فهمها إلى الغوص في مكوناتها وأجزائها بغية الإلمام بها ،وحتى نستطيع ذلك يتوجب علينا عدم تجاهل الجانب النظري للظاهرة كوننا في حاجة للمقاربات النظرية الخاصة بها من أجل استيعابها وإدراكها .

فما هو إذن الإطار النظري المناسب لدراسة ظاهرة التزاعات الإثنية ؟ .

المبحث الأول: أهم المفاهيم: العرق ، الاثنية، التزاع الاثني، المجموعة الاثنية

يزدحم حقل العلاقات الدولية بالعديد من المصطلحات الدالة على الظواهر المكونة لهذا الحقل ، إذ يشيع استخدامها بين الدارسين والباحثين عند تناولهم لظاهرة معينة لكن المشكلة لا تتمثل في كثافة المصطلحات بل تتعداها إلى الخلط بينها واستعمالها على أنها شيء واحد ، هذا ما يؤدي إلى حالة من التعقيد والتضليل أثناء محاولة فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة .

وعليه قبل دراسة الظواهر يجب البدء بتحديد المصطلحات التابعة لها والتفريق بينها إذا استلزم الأمر بغية فك أي غموض أو لبس قد يشوب مراحل دراسة الظاهرة ويؤدي إلى استخدام مصطلحات في غير مكانها .

فما هي أهم المصطلحات المستخدمة عند تناول ظاهرة التزاعات الإثنية ؟ وهل هناك تداخل فيما بينها ؟ .

المطلب الأول: في مفهوم العرق

في نهاية القرن التاسع عشر برز علماء يؤيدون فكرة أن الإنسان مقسم لأعراق مختلفة وأن هذه الأعراق مختلفة في ما بينها، و بعضها متفوق على الآخر، وفي المقابل و لا سيما بدايات القرن العشرين نمت حركة أنتربولوجية ترفض تقسيم البشر بهذه الطريقة ، و ترفض ربط الإنجاز الفكري و الاجتماعي بشكل الناس و هيئتهم الخارجية .

فما هو إذن مفهوم العرق الذي على أساسه يقسم العلماء البشر إلى أجناس مختلفة فيما يرفض علماء آخرون ذلك؟.

يرى **بيتر ويد** (Peter wed) في كتابه " **Race, Nature and Culture**" أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح و أن الكثير من النظريات الدارسة للعرقية لا تمتلك الأساس الواضح ، و أن الكثير من التعريفات نزعت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية و اجتماعية تخلق التمايز بين البشر و تحكم سلوكهم و تجاهلت

الجانب الجسماني و الطبيعي البيولوجي و الجيني في فهم العرق[1] .

فالعرقية قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة و المعتقدات وقد استخدم مفهوم العرق و هو مصطلح بيولوجي في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض و يكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل .

حيث تظهر مئات الدراسات أن الخصائص الجسدية التي تميز عرقا عن عرق آخر ليست لها معايير بيولوجية ثابتة، بل هناك عوامل أخرى كالمناخ و التغذية ، و هي عوامل تساهم في تكوين العرق من بين عوامل عديدة يمكن أن تحدث اختلافات من جيل إلى جيل[2].

ويشير **ويد** (Wed) في هذا الصدد إلى أربعة مناهج رئيسية [3] :

***المنهج الأول : منهج العرق و علاقته بالفئات و الطبقات الاجتماعية**

و أهم مدارس هذا المنهج الفكري الماركسي الذي يرى أن من يشيع خطاب التمييز العرقي هم الرأسماليون الذين من مصلحتهم التمييز بين الشعوب لأجل تفتيت وحدة الحركة العمالية على أسس وهمية كالعرق ، وضمن هذا المنهج نجد ماكس فيبر و أتباعه الذين يركزون على أن هناك في المجتمعات من يريدون خلق تجمعات و مؤسسات سياسية و بيروقراطية على أساس معين يقصي مجموعات أخرى باعتبار أن ذلك التجمع العرقي يعطيهم مجالا لتقلد أهم المناصب و احتلال مراكز مرموقة ، إذن فهذا الخطاب بموجب هذا المنهج يقوم على مصالح فئة داخل المجتمع من مصلحتها خلق تفرقة بين البشر .

***المنهج الثاني : منهج العرق و القومية**

و قد يكون امتدادا للمنهج الأول ، فهو يركز على أن خطاب العرق هدفه تعزيز عدم المساواة بين البشر و من ذلك فكر القومية و الهوية الوطنية ، وتقوم هذه الأفكار على أن أصحاب ميزات بيولوجية معينة هم الشيء الطبيعي و غيرهم غير الطبيعي وتعتمد القومية على شمول مجموعات معينة في نوع من الوحدة و إخراج آخرين منها - القومية الانجليزية التي قامت على تمييز الإنسان الأبيض -.

و تركز القومية على إعلاء أهمية تراث معين و على تميز مجموعة ما بقدرات كامنة معينة ، و منها تظهر فكرة النقاء العرقي و تميز البناء الجسمي و اللون كفكرة داعمة لصناعة القومية .

---

(1) ملخص كتاب لـــ : بيتر ويد ، العرق والطبيعة والثقافة : من منظور أنتروبولوجي ، بلوتو ، لندن ، 2002 ،ص1 على الموقع :
. www.aljazeera.net//NR / exeres / 4c78 AFB 321 E -4EA 4 – C 71 FECCBO 1 C2 . NTM- 72 K

(2) صخر الحاج حسين ، نظرة إلى مفهوم العرق : عرق أم إثنية ، أكتوبر 2006، ص 1 ، على الموقع :
. www.taha walat .com /cms / article . php3?id – article = 904 .

(3).ملخص كتاب بيتر ويد ، مرجع سابق ، ص 2 .

***المنهج الثالث: علاقة العرق بالهوية**

حيث يتعلق الأمر بتحديد الهوية الفردية و الاجتماعية التي زاد الاهتمام بها مؤخرا لأسباب متباينة منها ردة الفعل على الهويات و القواعد التي حاولت حركات الاستعمار و العولمة فرضها لاستغلال فئات من المجتمعات التي من شأنها الربط بين بعضها البعض بقاسم مشترك معين

***المنهج الرابع: العرق كفكرة علمية**

و يقوم على بحث تطور دراسات العرق تاريخيا ، و تربط هذه الدراسات بين تطور علم البيولوجيا و الخطاب العرقي، و يرى **ويد** (Wed) في هذا السياق أنه من الضروري فهم التمايز العرقي بين البشر دون أن يعني ذلك إعطاء ميزة لبشر على آخرين وضرورة عدم المبالغة في الفصل بين الجانب الثقافي و البيولوجي .

وإذا ما تمعنا في بعض من هذه المناهج المذكورة نجد أن المفهوم قد تم تشويهه،وقد تعرض لسوء الاستخدام مما عبأ العلماء للهجوم عليه ، و كان في طليعة هؤلاء الانتربولوجيين **آشلي مونتاغيو**(Ashly montagu) الذي أوصى بإستبدال مفهوم العرق (la race) بمفهوم الجماعة الاثنية (groupe ethnique)[(1)].

كما أصدرت مجموعة من علماء الاجتماع في عام 1952 كتابا عن منظمة اليونسكو بعنوان (The statement on race) حيث استفاد الكتاب من توصيات **مونتاغيو** (Mantagu) في وجوب إسقاط مصطلح العرق الذي أسيء استخدامه بمصطلح المجموعة الاثنية [(2)].

و في هذا السياق أشار الكتاب إلى أن العرق كمصطلح بيولوجي يعطي انطباعا أن الفرق في الخصائص الثقافية شأن الدين والقومية و اللغة و السلوك هي فروق فطرية و غير قابلة للتغيير ، أما مصطلح الجماعة الاثنية فيتضمن أن هذه الفروق ليست موروثة بل مكتسبة [(3)].

فبرأيهم سوف لن تحقق الجهود المبذولة لإبطال استخدام مصطلح العرق إلا إذا امتنع البشر عن تعريف الشعوب بالمصطلحات البيولوجية .

ولقد سيطرت الدراسات العرقية في ما مضى على حقل الانثربولوجيا ، لكن العديد من الانثربولوجيين كفوا عن تصنيف البشر على صعيد عرقي ، و في الوقت ذاته روج العديد من الكتاب لفكرة التفوق العرقي ونقلوا الانطباع أن علماء الانثربولوجيا يصادقون على أن تنسب الصفات السيكولوجية إلى الأجناس ، لكنهم تجاهلوا حقيقة أن التصنيفات العلمية قد بنيت أساسا على الفروق في الخصائص المادية .

(1)Jean Gayon ,Ya- t- il un concept biologique de la race? 2002 ,PP,1-2, sur : www-ihpst.univ-paris1.fr/v1/r4/r4textes/r4textes_**gayon**/**Raceconcept**.pdf

(2) صخر الحاج حسين ، مرجع سابق، ص 02 .

(3) Les groupes ethniques : une question de vocabulaire, p3 sur : .www.reynier.com / anthro / interethmique / vocabulaire htm.

و نشير إلى أن الباحثين يحبذون استخدام مصطلحات بدل أخرى من أجل التخفيف من الحساسيات ونذكر على سبيل المثال استخدام مصطلح قوقازي بدلا من أبيض ، و مصطلح أمريكي بدلا من أسود في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا من أجل خلق قطيعة مع الذي يعرف على أساس العرق –خاصة اللون- الذي يخلق عنصرية حادة بفعل فاعل في المجتمعات و التي تعني شعور جماعة ما بتفوقها بفعل الاعتقاد بسمو أصلها أو لونها مما يعطي مبررا لاضطهاد مجموعات أخرى والعمل على إلغاء فكرة الاستعلاء لدى بعض الأعراق [1].

لكن كل هذه الجهود لم تنجح في تصحيح المفاهيم الجماهيرية حول العرق و التخفيف من المواقف العرقية و لا استطاعت أن توضح المعاني الحقة للعرق و التمييز العنصري.

فالكثير من التشويش المرافق لمعاني التمييز العرقي ينبع أساسا من تضارب الآراء المتعلقة بتحديد مفهوم العرق الذي يظهر أن هناك اختلافا في المفاهيم بين الشعوب حول تحديد طبيعته و تعريفه .

في هذا الأثر يرى **ويد** (Wed) أنه من الواجب الانتباه إلى أن المفاهيم البيولوجية لا تعني بالضرورة التحدث عن تمييز وتفوق أبدي مستمر لطرف على آخر ، و أن البيولوجيا متغيرة ومتفاعلة مع البيئة ، ومنه يرى أنه لا يجب اعتبار دراسة البيولوجيا وأثرها على الحياة الثقافية و الاجتماعية نوعا من التمييز الاجتماعي[2].

و خلافا للمقولات الشائعة حول معنى العرق الذي يخلط بين البيولوجيا و الثقافة يبقى الاستخدام العلمي له محددا على الصعيد البيولوجي -على الأمور الفطرية لا المكتسبة- والواقع أنه إذا نظرنا لمقولات **ويد** (Wed)السابقة بالتوازي مع دراسات أخرى شاعت في الغرب مؤخرا و إذا أمعنا النظر في مقولات ويد (Wed)في سياق التغيرات الدولية السياسية الراهنة و بشكل أكثر حديث الإدارة الأمريكية السابقة – إدارة جورج بوش الابن– عن الحضارة الغربية المتفوقة فإنه يمكننا أن نشهد تطور موجة جديدة تتحدث عن التمايز العرقي ، وعن أن مؤهلات جينية في بيئات معينة تعطي مجموعات دون غيرها ميزة نسبية معينة بمعنى أن الاكتشافات في عالم الجينات مازالت مرشحة للاستغلال الأيديولوجي و السياسي لخدمة برامج معينة و لاستخدامها مبررا للحرب على الآخرين و هذا ما يحدث اليوم فعلا في مناطق التنوع العرقي[3].

المطلب الثاني : أفكار حول الاثنية .

منذ ظهور مفهوم الاثنية و شيوعه في الوقت الحاضر لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للجدل و الخلاف حول مضامينه ومدلولاته، حيث ورد على أنه جماعة ذات وضع خاص في سماتها أو مقوماتها و أكد البعض على أن الاثنية هي الأقلية ، و من اعتبرها على أنها تعني الأمة.

فما الذي نعنيه بالاثنية ؟ و ما هي أهم مقوماتها التي تجعلها تتميز عن المفاهيم المذكورة سابقا ؟ .

---

[1] حلمي شعراوي ، رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب، مجلة المستقبل العربي ، العدد 27 ، بيروت ، أوت 2001 ، ص 21 .

[2] ملخص كتاب بيتر ويد،مرجع سابق، ص2.

[3] المرجع السابق، ص 3.

أولا : تعريف الاثنية :

من الناحية اللغوية لفظ الاثنية (Ethnecity)مشتقة من الكلمة اليونانية(Ethnos) ، والاثنية في ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي و الاجتماعي لدولة المدينة – polis cité- ، والاثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم ، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية ، و نقصد كذلك بالاثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين[1] .

أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896 عند **فاشي دو لابوج** (vacher de la pouge) مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية (les selections sociales)، و يعتبر **جورج مونتوندون** (George montandon) هو أول من استعمل مصطلح الاثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية و ميز بيها و بين القومية ، فيما عمل **ليود واغنير**(Lioyd wagner) على تطوير المصطلح سنة 1941[2].

عند الانثربولوجيا الفرنسية الاثنية و القبيلة مرادفين ، أما عند الانجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي ، والاثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير الأحداث التاريخية ، ولديها أفكار مشتركة و هي حسب **اريكسون** (Erikson)نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم [3].

ويجمع **أمسال** (Amselle) على العديد من الخصائص التي تميز الاثنية و هي اللغة ، القيم ،الإقليم العادات و الوعي بانتساب أعضاء الاثنية إلى نفس المجموعة ،لكنه يعتبر بأن الاثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري[4].

وحسب **أنتوني سميث** (Antony smith) هناك ست فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية الاثنية و هي الاسم ، التاريخ ، الماضي المشترك ، الثقافة ، الإقليم ، التضامن بين الأفراد[5] .

ويشيرالعديد من العلماء إلى أنه عندما يكون هناك عضو لا يتكلم اللغة الأصلية للمجموعة لا يعني هذا إقصاءه منها فغياب خاصية من الخصائص المشتركة لا يقصي الفرد من الجماعة ، لكن لهذا التعريف سلبيات في كونه واسع فهو لا يؤكد دور الفرد ومسؤوليته في اختيار الانتماء إلى المجموعة أم لا حيث أن المجموعة الإثنية لا تتواجد صدفة أو فجأة، فهذا التعريف ستاتيكي لا يذكر فيه بأن الجماعة الحيوية والفعالة هي المجموعة التي تحوي علاقات اجتماعية بين أفرادها .

---

(1) François gaulme, Question d'ethnies , politique Africaine, N° 68, Karthala, paris ,1997, p-p, 121-124
(2) Cluicdio Moffu, Ethnicité en Afrique : l'implosion de la question nationale après la décolonisation, p 2 sur : www.politique Africaine . com / numéros / pdf /066101. Pdf
(3) Victor realite shale, Ethnic conflict in the horn of Africa , the electoral institute of southern Africa , April 2004, p 1 on: www.eisa. org . za / pdf/ op19. Pdf.
(4) Christian geiser , Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés,19.11.1998, p7sur: www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie pdf .
(5) Ibid, p8 .

فالجماعة التي لاتملك على الأقل معيارين مشتركين بين أفراد المجموعة تجعلنا أمام اثنية ضبابية ، فالاثنية ليست حوارا بسيطا حول الذات والآخر، بل هي إحساس بالانتساب تفرض وعيا بهذا الانتساب إلى جماعة اثنية ، والاثنية كمحصلة تشكل بعدا أساسيا لهوية كل فرد.

ويتناولها **جورج قرم** بقوله :"إن الاثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الاثنية هما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلا أمثل بين أعضاء الاثنية ، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ، ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى"[(1)].

أما **شفيق الغبرة** فقد أشار في إطار حديثه عن الصحوة الاثنية أنها : صحوة تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة بالإضافة إلى تحالفات وانقسامات إذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصغرى المسماة - اثنية - بالمجتمعات البشرية كالوحدات القائمة على الدين والانتماء القبلي بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها ومؤثرة في سياسات وقرارات الحكومات ومجالات محددة ووجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية[(2)].

ثانيا : الاثنية و إشكالية المفاهيم المتداخلة معها

سنحاول من خلال هذا العنصر فك مكامن التداخل بين الاثنية و مصطلحات أخرى كالأقلية و القومية والعرق وغيرها عن طريق إعطاء تعاريف لهذه المصطلحات و استخلاص الفروق بينها و بين المصطلح محل الدراسة

أ- الاثنية و العرق:

قبل **ماكس ويبر** (Max weber) كان ينظر للعرق و الاثنية على أنها جانبين من نفس الشيء ،وفي حوالي عام 1900 أرجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص إلى السمات الموروثة جينيا ، فمقدمة **ويبر**(Weber) حول الاثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية تعتبر الاثنية و العرق منقسمان عن بعضهما البعض و هو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الاثني فالأول يعتمد على الأصل كأساس أما الاثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل [(3)].

ففي عام 1950 كان هناك بيان لليونيسكو حول المسألة العرقية (la question raciale) الذي وقعه عدد من العلماء المشهورين دوليا - Gunner myrdal , Claude lévi- strauss, Ashly - والذين إقترحوا أن الوطنية ، الدين ، الجغرافيا ، اللغة لا تتفق بالضرورة مع المجموعات العرقية ، والسمات الثقافية لكل مجموعة ليس لها صلة جينية بالسمات العرقية[(4)].

---

(1) جورج قرم، إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني ، مجلة دراسات عربية ، العدد 11 ،بيروت ، سبتمبر 1978 ،ص 11.

(2) شفيق الغبرة ، الإثنية المسيسة : الأدبيات والمفاهيم ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 03، 1988، ص 44 .

(3) ملخص كتاب بيتر ويد ، مرجع سابق ، ص 3 .

(4) المرجع السابق، ص8.

في عام 1982 أكد الانثربولوجيين الأمريكيين -تلخيصا لأربعين عاما من البحث الاثنوغرافي - أن الفئات العرقية و الاثنية هي علامات رمزية لطرق مختلفة ، و يلاحظ حسب **بيل أشكروفت و هيلين تفني** (Bell ashcroft,Helen tevny) أن الفرق بين الاثنية و العرق كبير جدا ، فالاثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتركها أو يأخذها منها ، أما العرقية فهي تظهر كطريقة لتأسيس التقسيم و تحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت [1] .

و نخلص في الأخير إلى أن الكثير من النظريات عن العرقية لا تمتلك الأساس الواضح ، و الكثير من التعريفات نزعت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية و اجتماعية لتخلق التمايز بين البشر و تحكم سلوكهم و تجاهلت الجانب الجسماني و الطبيعي لهم ، فالعرق ينضوي تحت كل ما له صلة بالأمور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد على خلاف الاثنية التي تقوم على كل ما هو مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد .

و قد نتج هذا الخلط في المفاهيم و اعتبار المفهومين شيئا واحدا عن استخدام العرق لأغراض شخصية وهذا ما تبين من خلال مناهج **ويد**(Wed) في مفهوم العرق حتى أصبح مرادفا في أحيان كثيرة للتمييز العنصري،ولذلك فهما لا يعنيان نفس الشيء و يجب إعطاء كل مفهوم مضمونه و تجنب الخلط و التداخلات الناجمة عن سوء الاستخدام من أجل وضع حد للتأويلات الضبابية .

ب- الاثنية و الأقلية :

اختلفت المعايير المستعملة لتحديد مفهوم الأقلية فبعض الباحثين اعتمدوا على المعيار العددي و منهم من استخدم معيار الوضع السياسي و الاجتماعي ، و منهم من جمع بين المعيارين السابقين .

1- أنصار المعيار العددي :

يعتمد أنصار هذا الاتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية و الذي مفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها .

و قد اعتمد الأستاذ **ستانسيلاف تشيرنيتشو**(Stancilef tchirnito) سنة 1997 على المعيار العددي في تحديد مفهوم الأقلية بقوله بتصرف : "هي مجموعة من الأفراد يعيشون في إقليم الدولة بصفة دائمة فهم أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان و لهم خصائص تختلف عن الأغلبية و لهم إرادة في الحفاظ على هويتهم ".[2]

2- أنصار الوضع السياسي الاجتماعي :

في هذا الصدد يرى **سعد الدين إبراهيم** أنه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة ، كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة وتتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله [3].

---

[1] أزراج عمر ، ظاهرة الأقليات والإثنيات في بلداننا ، تطبيق الديمقراطية هو العلاج ، جريدة العرب ، 2008/12/26 ، ص 3 .

[2] Joseph yacoub , les minorités dans le monde : fait et analyses , dexlée de brouwer , paris , 1998, p 123 .

[1] سعد الدين إبراهيم ، تأملات في مسألة الأقليات ، دار سعادة الصباح ، القاهرة ، 1992 ، ص 82 .

3-أنصار الدمج بين المعيارين :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عددا مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع أما عن الوضع السياسي و الاجتماعي فيشير **السيد محمد جبر** إلى أن الأقلية هي مجموعة مواطني الدولة تتميز عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة و غير مسيطرة أو مهيمنة فتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها [1].

ما يؤخذ على التعريف أنه حمل الأقلية عنصر الاضطهاد و القهر ، غير أن الواقع يوجد أقليات حاكمة و مسيطرة و قد جاء في إطار اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات عدة تعاريف منها ما تقدم به **فرانسيسكو كابوتورتي** (Francesco capotorti) حيث عرفها على أنها مجموعة تمثل أقلية بالنسبة لسكان الدولة ، و تملك خصائص ثقافية و فيزيائية مختلفة ، و يظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بهويتهم، و هذا ما أخذت به الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالأقليات لما بعد الحرب العالمية الثانية [2].

و عليه نخلص إلى أن كل أقلية هي اثنية ، لكن لا تغدو كل اثنية أقلية نظرا لتلافي شرط العدد .

ج- الاثنية و القومية :

يرى **أنتوني سميث** (Antony smith) أن جوهر مبدأ القومية يقوم على أساس المجموعة التالية من الافتراضات [3] :

- العالم مقسم إلى أمم .
- الأمة هي مصدر كل القوة السياسية و الاجتماعية ، و الولاء للأمة يفوق جميع الو لاءات الأخرى و التي تعني شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه .

فالقومية بذلك حركة سياسية و فكرية تسعى لجمع الأمة في وحدة سياسية على خلاف الأمة، و بالتالي القومية تشمل الأمة و العكس غير صحيح ، أما الاثنية هي حركة قومية إذا تجاوزت بشعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام إلى الدولة الأم .

هناك من يعرف القومية على أنها صلة اجتماعية و عاطفية تنشأ من إشراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص و يشعر أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية و يرغبون في تحقيق غايات و أهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير [4].

---

[2] السيد محمد جبر ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية، 1990، ص 26 .

[2] Joseph yacoub, opcit,p 121.

[3] Antony smith, A Europe of nation or the nation of Europe ? journal of peace research , N 2, p 130 .

[4] عبد الحكيم عموش ، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات ، دراسة نموذج القضية الكردية ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1994، ص 8 .

و أخيرا نخلص مما سبق إلى أن الاثنية تختلف عن العرق لأنها تتعلق بكل ماهو مكتسب من البيئة ، و عن الأقلية في كونها لا تخضع للمعيار العددي فالكم في الاثنية لا يؤخذ في الحسابات ، و تصبح قومية إذا ما كانت لها الرغبة في الوحدة و تكوين كيان سياسي مستقل- النزعة الانفصالية- .

المطلب الثالث : المجموعة الاثنية .

أولا : تعريف الجماعة الاثنية

أستخدم مفهوم الجماعة الاثنية لأول مرة في عام 1909 ، فصار أحد أكثر المفاهيم خلافية حيث تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة عرقية أو أقلية ، و التعبير عن جماعة أساسية أو أمة أو الجمع بين المعنيين باعتبار أن من الشعوب من يملك كل خصائص الأمة و مقوماتها ، و إن لم تكن له دولته المستقلة[1].

لذلك فإن مفهوم الجماعة الاثنية لم يقدر له الذيوع المرجو خصوصا مع التضارب في تحديد نطاقه الذي قد يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتعبر بذلك الجماعة عن خط متواصل يبدأ بالقبيلة و ينتهي بالأمة كما أنه يضيق ليقتصر على التمايز الاثني دون سواه .

و من المهم و المجد تمييز المجموعة العرقية عن المجموعة الاثنية من الناحية السوسيولوجية ، فالمجموعتين ليسا في نفس الوضعية مثل ما فعل **تيد غور** (Ted gurr) إذ نستطيع تقديم أعضاء المجموعة الاثنية كجزء من جماعة بسيكولوجية تتقاسم مشاركة التاريخ ، الهوية، القيم الثقافية ، اللغة [2].

و نستطيع إكمال هذا التعريف من خلال ما يقترحه **ستيوارت كوفمان** (Stuart Kaufmann)بإضافة عناصر أخرى هي : الاسم المشترك ، الاعتقاد بالنسب المشترك ، العادات[3].

و حسب **أنتوني سميث** (Anthony smith) نجد بأن [4]:

- الاسم مهم جدا فهو يرمز لشخصية المجموعة و إلى درجة التنظيم .
- الاعتقاد بوجود ماضي مشترك يعزز التضامن بين أفراد المجموعة .
- التاريخ هو الذاكرة الجماعية و إلهام أخلاقي لهذه المجموعة الناتج عن المصير المشترك .
- الثقافة و هي القاعدة الأكثر توسعا و تعمقا و ذلك لتشعبها . (على وجه الخصوص اللغة و الدين)
- الإقليم هو موطن الجماعة .
- في الأخير نجد روح التضامن التي تظهر قوة الروابط بين أعضاء المجموعة و تقيس حجم الانسجام بين الأفراد حيث يتيح لنا هذا التصنيف التعرف على أهم الرموز التي تتعلق بدرجات متفاوتة بالمجموعة الاثنية .

---

(1) مصطلحات اجتماعية : الجماعة الإثنية ، 2007 ، ص 1 ،على الموقع : www.annaba . org/nbanews/62/404.htm

(2) Christian Greiser, opcit, p7 .

(3) Ibid, p8.

(4) Ibid, p9.

والجماعة الاثنية تعني أيضا مجتمعا بشريا له أسلوب حياة مميز يرتبط أفراده بروابط الانتماء القومي له إطاره الثقافي و الحضاري المتمثل في الهوية الثقافية المميزة ، ويشعر هذا الكيان البشري بذاتيته إزاء الجماعات الأخرى، و أفراد الجماعة واعون بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهيئ بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، و هو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة و توفر روح الجماعة بين أفرادها ، الأمر الذي يؤدي إلى الولاء و الانتماء و بالتالي تماسك الجماعة ووحدتها ، حيث يتولد الوعي الاثني لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعات الاثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع [1].

من خلال ما سبق نخلص إلى تعريف شامل مستخلص من عديد التعاريف:

تعرف الجماعة الاثنية على أنها جماعة اجتماعية تؤسس لنظام داخلي الذي يدعي الأعضاء من خلاله اكتساب هوية جماعية مشتركة مؤسسة على الاعتقاد الشخصي بالمجموعة الأصلية ،حيث يكون ماضيها مسجلا في الذاكرة الجماعية للمجموعة مثل الأسطورة أين نجد أن الذكريات و الأحداث فيها بمثابة رموز متعلقة بتركة ثمينة تعود لأسلافهم ،ويتقاسم أغلبية الأعضاء واقعيا أو رمزيا حياة أو مصيرا مشتركا ، هذه الحياة من الممكن أن تكون مجموعة العادات و التقاليد معرفة على ثقافة خاصة و اعتماد متبادل .

إن الإحساس بالانتماء للمجموعة و إرادة الإمتثال للمعايير تشكل نظامهم التنظيمي - علاقة إجتماعية مغلقة أو مفتوحة التي تسمح بالحفاظ على حدودها مع الجماعات المشابهة الأخرى خاصة بتفضيل الاتصالات و المبادلات - .

و باختصار فان الجماعة الاثنية هي جماعة اجتماعية يتقاسم و يتشارك أعضاؤها في هوية جماعية تسمى إثنية مغمورة في ثقافة خاصة بالمجموعة وضعت لضمان حياتهم وعيشهم من جيل إلى آخر .

ثانيا : مطالب الجماعات الاثنية

أ- المطالب الثقافية:

تطرح الجماعات الإثنية مطالب خاصة وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في المطالب الإثنية : [2]

1- اللغة : حيث تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة و السيادة و المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد مطالبة بإعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، أو قد تكون المطالب بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الاثنية أقلية .

---

(1) هشام محمود الأقداحي ، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2008، ص 84.

(2) قراءة في كتاب للأستاذ: محمد غرايبية للمؤلف محمد مهدي : التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية،الأردن 2002، ص 1 ،على الموقع : .www.aljazeera .net/nr/exers /Oaaf4397-8344-491E A928 FLE 4D777871Chtm

و للغة دور في الحراك الاجتماعي الطبقي و الكفاءة الإدارية و شغل المناصب و علاقات الدولة الخارجية ومن أمثلة ذالك رفض التعريب في جنوب السودان ، الاعتراف باللغات الإفريقية في جنوب إفريقيا بعد إنتهاء الحقبة العنصرية .

2- الدين : يستخدم الدين للتعبئة و الحشد لصالح أو ضد النظام السياسي ، و تنادي الجماعات ذات الأغلبية بإعتبار دينها هو الدين الرسمي ، و الاثنية الأقل تطالب عادة بالعلمانية و فصل الدين عن الدولة كما في السودان و نيجيريا و غيرها .

3- العادات و التقاليد

تطالب الجماعات الاثنية بإحترام عاداتها و السماح لأبنائها بممارسة هذه العادات ؛ مثل مطالب السيخ البريطانيين و النساء المسلمات البريطانيات الذين يخدمون في الجيش و الأمن بارتداء لباسهم حسب التعاليم الدينية أو العادات و التقاليد الخاصة بهم.

ب- المطالب السياسية: وتتمثل أغلبها في [1]:

1- الانفصال : تكون مطالب الجماعات الاثنية المتعلقة بالنظام السياسي بالانفصال لإقامة كيان سياسي جديد مستقل مثل حالة تيمور الشرقية ، أو الانفصال للانضمام إلى كيان آخر مثل إقليم الاوغادين الذي يطالب بالانفصال عن إثيوبيا و الانضمام إلى الصومال ، و كشمير التي تطالب بالانفصال عن الهند و الانضمام إلى باكستان .

2- **الاستقلال الإداري :** في بعض الحالات لا تطالب الاثنيات بالانفصال و لكن بالاعتراف بخصوصية هذه الجماعة كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فدرالية أو مخصصات لأجل الحصول على منح مالية أو الاعتراف بقيمة الجماعة و تمييزها في المجتمع و من أمثلة ذلك نيجيريا .

3-**المناصب العامة :** تتنافس الجماعات الاثنية عادة من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية و الوظائف الرسمية في الدولة .

4- مسألة الأرض : امتلاك بعض الاثنيات لمساحات تفوق كثيرا نسبتها العددية .

ج- المطالب الاقتصادية: وتتمثل عادة في المطالبة بالتوزيع العادل في الثروات عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات.

أما عن مبررات هذه المطالب فتقدم الجماعات الاثنية عادة مبررات تاريخية أو إدارية كأن تكون أكثر تعليما و كفاءة و خبرة فثمة مبررات متعلقة بالجدارة و الكفاءة ، و تجدر الإشارة إلى أن فاعلية المطالب تعود لفاعلية الجماعة نفسها وحجمها و مدى تماسكها و التركز الإقليمي و طبيعة هذا الاقليم ، و دور النخبة السياسية للجماعة الاثنية في تعبئة مطالبها و طرحها و الدفاع .

(1) المرجع السابق ، ص 2 .

لكن تجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية معينة أو عدم اعترافه بها أو عجز مؤسسات النظام عن استبعاد المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية يؤدي في معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات المستبعدة و لجوئها إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مطالبها و من هنا يبدأ العنف ضد النظام أو ضد الجماعات الأخرى .

ثالثا: إستراتيجيات التعامل مع الجماعات الاثنية

تتنوع هذه الاستراتيجيات لتشمل[1] :

أ- الاستيعاب و الدمج : و يكون على 3 أنماط :

- عن طريق تكوين ثقافة و أنظمة تعليم و أساليب تربوية موحدة .

- استيعاب مادي و ذلك عن طريق صهر الجماعات ببعضها إما بإلحاقها بهوية الجماعة الرئيسية أو تكون هوية جديدة .

- كما تقوم على عمليات إستيعاب مؤسسي بإنشاء مؤسسات يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية .

ب- إستراتيجية إقتسام السلطة :

حيث تقوم على إئتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الاثنية في المجتمع ، و قد تم تطوير هذا النظام بين الكاثوليك و البروتستانت في هولندا .

ج- إستراتيجية القسر :

حيث تقوم على الهيمنة و هي الأكثر شيوعا , و تمارسها الاثنيات الكبرى و الأقليات الحاكمة و المسيطرة و قد تقوم الأنظمة السياسية بعمليات تطهير عرقي و استئصال و ترحيل جبري .

و نخلص إلى أن المجموعة الاثنية لا تشكل تهديدا لاستقرار الدول إلا عندما تطرح مشكلة سياسية، و تنشأ المشكلة الاثنية عندما تتحول المجموعة الاثنية إلى حزب أو قناة للسلطة فكل جماعة تمتلك ثقافة خاصة بها لفرضها و التعبير عنها و إذا حرمت من ذلك تحدث الاضطرابات لأن الشعور بالحرمان من الحقوق و فقدان السلطة يولد لدى الجماعة الاثنية تمسكا شديدا بالهوية الثقافية و تطرح عندئذ مشكلة سلطوية[2] .

و تحدث المشكلة كذلك عندما تحاول الجماعة الاثنية جعل الانتماء الاثني كيانا سياسيا ، فرغم أن التمايز الاثني الذي يوجد في كل البلدان يمكن أن يكون أساسا للغنى و التنوع الثقافي للدولة إذا وجدت سياسات حكومية عقلانية في هذا الصدد كما يمكن أن يكون وسيلة للتفتت و منه للنزاع إذا تعرضت للتسييس و سوء الاستخدام ،إلا أن هذا الأمر الأخير هو الأكثر وقوعا ، فعلى سبيل المثال و على الرغم من كل المحاولات في لبنان بجعل التعدد الطائفي -14 طائفة- عامل غنى لكنه واقعيا هو معرض للتفجير في أية لحظة [3].

---

[1] المرجع السابق ، ص 4 .

[2] برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة للنشر والطباعة ،بيروت ،1979، ص 30.

[3] محمد الرميحي لبنان ... الدرس العربي الباهض الثمن ، مجلة العربي، العدد 438 ، الكويت، ماي 1995، ص 95 .

المطلب الرابع : النزاع الاثني

هناك مقولة مفادها بأنه عندما يوجد فرد يسود السلام وعند وجود إثنين ينشأ النزاع، و عند وجود أكثر تبدأ التحالفات ، هذه المقولة تشير إلى القانون التاريخي الذي يميز الحياة الإنسانية بشكل عام ، و سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الصغيرة أو على المستوى الدولي فقانون النزاع هو الذي يحكم أغلب العلاقات و مهما كان شكل الوحدة الإنسانية ؛أسرة قبيلة ، أمة، فإنها محكومة بقانون النزاع فتلك قاعدة تاريخية لا تحتاج إلى إثباتات مجهدة.

أما عن تعريف النزاع فيعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايد لبرغ على أنه ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح و اختلاف المواقف على بعض القيم و هي على الأقل بين طرفين ، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا ، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها و الحصول على أهدافها[1] .

و يعرف النزاع كذلك على أنه تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره [2].

و هو كذلك الاختلاف في تصور مواقف قضية ما بين طرفين أو أكثر في نفس اللحظة من الزمن [3].

و تجدر الإشارة إلى الفرق الجوهري بين مفهومي النزاع و العنف في أن مفهوم النزاع أوسع من مفهوم العنف إذ تتعدد صور النزاع و آلياته، و يعد العنف إحدى هذه الآليات في إدارة النزاع و حسمه و تتوقف شدة النزاع على كم وكيف العنف المستخدم فيه [4].

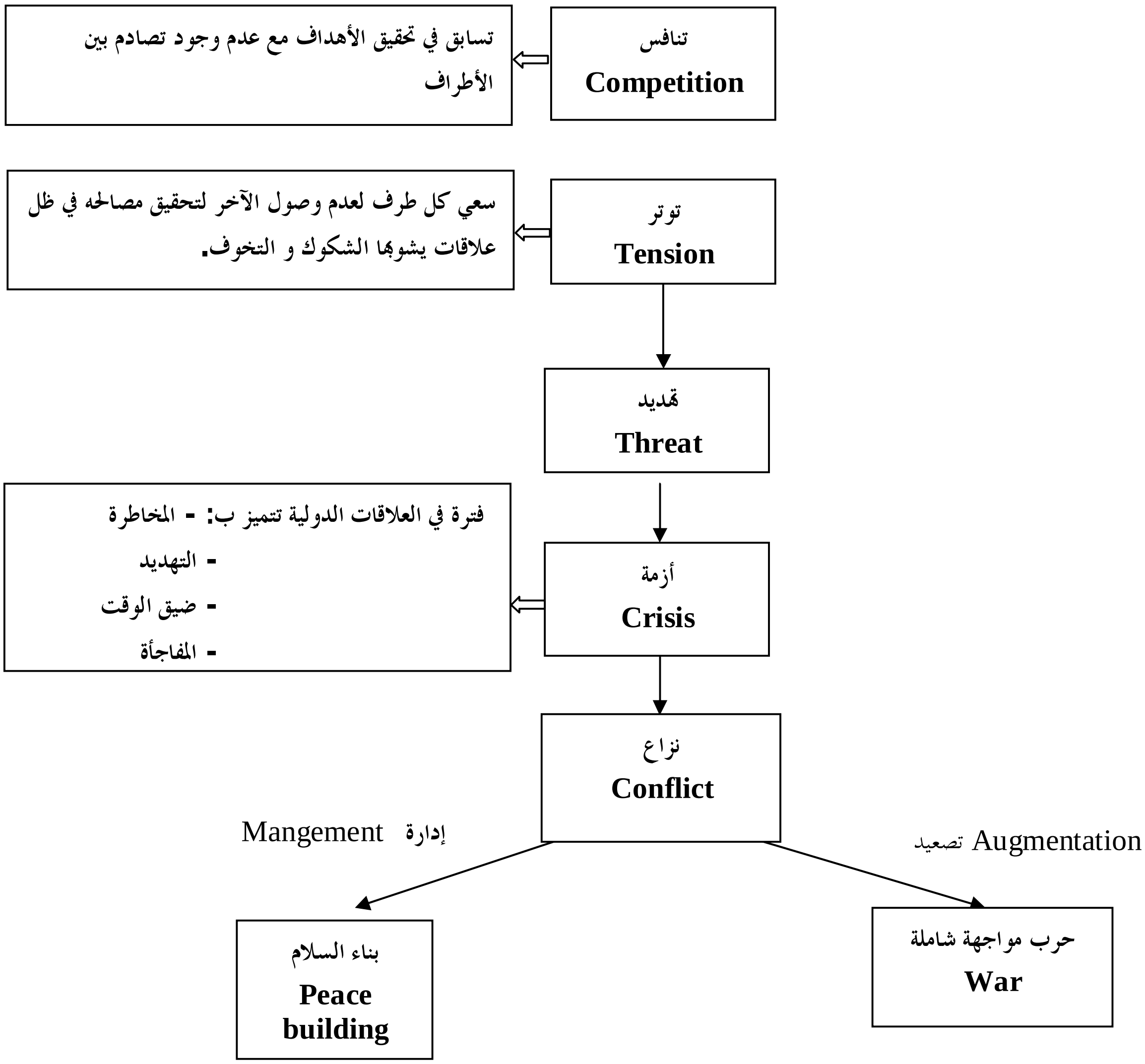
و المخطط الموالي يوضح تطور السلوك النزاعي :

(1) Heinz jurgen axt , Antonio milososki and oliver shwars, conflict : a literature review, institute of political science,Duisburg, february 23 rd 2006, p2.

(2) ناصيف يوسفي حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، لبنان، 1985 ، ص 293 .

(3) Nikolas pswanstrom and Mikael Weissman, conflict : conflict prevention and conflict management and beyond : a conceptual exploration , joint transatlantic research and policy center , washington ,summer 2005, p 6.

(4) نبيل حاجي نايف ، نحن والآخر والصراع ، هل من سبيل للتعايش ، جريدة العرب الأسبوعي، جويلية 2005 ، ص 12.



المصدر : تصميم شخصي

أما عن موضوعات النزاع و أنواعه فهي تنقسم إلى نزاعات داخلية ضمن إطار المجتمع و الوطن و الدولة الواحدة كالنزاعات السياسية و الاثنية ، و نزاعات خارجية كما في الدول على خلفيات سياسية و اقتصادية .. الخ .

و الذي يهيمن هو النوع الأول و الذي قد ينجم عنه صراعات دموية و إستئصالية .

تتنوع النزاعات حسب تنوع جوهرها و مرتكزاتها و طبيعة القوى التي تدعمها و تغذيها و تشترك بها وتتباين جراء اختلاف أطرافها و الأدوات النظرية و العملية المستخدمة فيها و حجم المال والقوة و السلاح والتأييد المحشود لها ، أما موضوعاتها فعموما تكون حول الموارد و اكتساب السلطة .

***تعريف النزاع الاثني :**

تحتل النزاعات الاثنية حاليا مكانة مهمة على الساحة الدولية ، و تمييز النزاعات الاثنية عن أنواع النزاعات الأخرى يفترض فهما متقدما للحالة ، لكن من المهم كذلك صياغة تعريف يؤطر مع الأبعاد ما دون الدول لهذا النوع من النزاع .

وحسب **ميشال براون** (Michel Brown) النزاعات الاثنية هي تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل إقتصادية سياسية ، إجتماعية ، إقليمية أو ببساطة النزاع الاثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات و القيم بمنطقة الاثنية[1].

هذه التعاريف و إن استطعنا تطبيقها على مجموع النزاعات الاثنية لا تسمح بالقيام بالتفريق ما بين النزاعات التي تأخذ في الاعتبار هذه الفروق الدقيقة ، و واقعيا يمكن أن تطبق على حروب ما بين جماعتين في دولتين مختلفتين .

لذلك إقترح بعض الباحثين إضافة عنصرين للتعريف و هما[2]:

الدولة و طلب الاستقلال " l'état de la quête d'indépendance"

أما النزاع الاثني عند **ميشال هاوارد** (Michael Haward) فهو مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات ما بين جماعات اثنية لم تحقق بعد دولتها (Statehood) ، أو أن هذه النزاعات تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها[3].

وحسب **فيرون** (Fearon) تظهر النزاعات الاثنية كشكل من أشكال الحرب الانفصالية و ذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة التي يحكمها نظام الاغلبية التي لا تمنح حقوق الاقليات [4].

وحسب **لاك وروتشيلد** (Rotchild, Lake) هي حرب من نتاج الشعور بانعدام الأمن عندما تظهر مجموعة اثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الاثنية الأخرى التي تبادلها العداء [5] .

أما **تيد غور**(Ted gurr) يعرف النزاع الاثني على أنه جماعة تعرف نفسها بإستخدام الاثنية كمعيار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسين [6].

و حسب **جون انغسترون** (Jan Angstron)فإن الرغبة في الاستقلال أو الانفصال تسمح لإيجاد الحد الفاصل بين نزاع ما بين الدول و نزاع مادون الدول و كذلك القيام بالمقارنة ما بين النزاعات الاثنية و السياسية والإيديولوجية ،لكن ليس لكل الجماعات الاثنية هدف إنفصالي [7].

---

[1] Christian Geiser , opcit, p 9.
[2] Ibid, p 10.
[3] Ibid, p 11.
[4] Heinz jurgen Antonio milo soski and Oliver shwars , opcit, p 10.
[5] Ibid , p11.
[6] Ibid , p12.
[7] Ibid, p 13.

و في الأخير نخلص إلى تعريف النزاع الاثني الذي يجب أن نعلم أن تعقيد الدوافع و الأسباب المؤدية إلى النزاعات الاثنية لا يمكن أن تلخص في تعريف واحد و لذلك قد يختصر التعريف في عدم قدرة جماعتين ثقافيتين أو أكثر على العيش مع بعضها و أن أفضل حل قد يكون شكلا من أشكال الانفصال و ليس دائما .

بينما يؤكد بعض المنظرين بأن النعت الاثني يبالغ في التبسيط و يخطئ في التوجيه ، و يؤكدون وجود عوامل أخرى يجب أخذها في الحسبان ؛ و تشمل الإرث الاستعماري ودوره في تفعيل سياسة فرق تسد بالإضافة إلى الزعامة الضعيفة و الروح الحربية ، و دور المصالح الأجنبية ، وعدم تكافؤ الفرص بين الجماعات بالإضافة إلى عبء الديون الخارجية ، و يجب أن ننظر في عوامل أخرى مثل التضمين و الاستبعاد السياسي ، الظلم الاجتماعي عدم احترام الاختلاف الثقافي[1] .

و نجد في هذا الصدد نوعين من النزاعات الاثنية :

- نزاعات مرتبطة بقتال نضالي تقوده الأغلبية داخل الإقليم .
- حالة الأقلية المشتتة إقليميا (خوض حرب خارج الإقليم)

و مع ذلك فقد كان نجاح الدول في الغرب في الرد على التحدي الاثني ذا شأن و يمكن عزوه إلى عدد من العوامل بما في ذلك توفر الثروة و وجود الثقافات الديمقراطية و الاستعداد لنزع الصبغة المركزية عن السلطة و خلق بيئة مستقرة و مسالمة .

فهل يمكن تهيئة البيئة المناسبة للتعامل مع النزاعات الاثنية في دول العالم الثالث بغية ايجاد حلول لها؟.

المبحث الثاني:المقاربات النظرية الدارسة للنزاعات الاثنية

تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية إحدى القضايا الهامة في السياسة العالمية على غرار القومية ، البيئة قضايا الترابط الاقتصادي ، حفظ السلام والتدخل الإنساني، وعليه فقد كانت محل دراسة من قبل العديد من المقاربات النظرية التي أرادت معرفة الأسباب المؤدية لها ، ومن ثم العمل على وضع حلول نهائية أو على الأقل آليات لإدارتها

فما هي هذه المقاربات التي اعتنت بدراسة أسباب النزاعات الإثنية ووضع حلول لها ؟

وهل هناك إمكانية لتطبيقها على الواقع حتى لا تبقى مجرد بناءات نظرية ؟ .

المطلب الأول : أسباب ومحفزات النزاعات الاثنية

---

[1] برايان وايت ، ريتشارد ليتل ، مايكل سميث ، قضايا في السياسة العالمية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2004، ص 81 .

النزاع الإثني هو نزاع بين الجماعات الإثنية في كثير من الأحيان بسبب القومية الإثنية وغالبا ما تؤدي إلى إبادة جماعية ، جرائم حرب،ونجد تفسيرات المختصين في النزاع الاثني عموما تقع ضمن واحدة من الرؤى الفكرية الثلاث الآتية:

الأولية أو النشوئية (Primordialism)، الوسائلية أو الإنفعالية (Instrumentalism) البنائية (Constructivism)

تناقش أسباب النزاع الإثني من قبل الباحثين في العلوم السياسية وعلم الإجتماع على السواء والتي تندرج عموما في واحدة من المدارس الفكرية الثلاثة السالفة الذكر ، وهناك المزيد من الأبحاث العلمية الحديثة التي تعتمد على هذه المدارس الفكرية لزيادة فهمنا للنزاع الإثني .

أولا : المقاربة النشوئية (Primordialism) :

تقوم المقاربة النشوئية على مفهوم محوري لديها هو القرابة بين أفراد الجماعة الإثنية أي على الروابط الإثنية وحسب **دونالد هوروفيتز** (Donald horwitz) هذه العلاقة تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في تماثل الأسر، وعليه يكمن سبب النزاع الإثني في عدم وجود قرابة أي روابط بين الجماعات وعليه يصبح الاختلاف الإثني هو مصدر الحدود الافتراضية بين الجماعات [1]، وحسب مجموعة من الباحثين هم **غريتس وشيلز ووالكر وكونور**Greetz Shills Walker Conner) فإن أساس النزاع هو الاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة **نحن ضدهم** ويؤكد على أهمية عمق وقوة المشاعر في النزاع الإثني ، والذي يولد بالضرورة وعي الجماعات الأخرى ويعمق الإحساس بوجود الحدود ، وحسب **شو و وونغ** (Shaw و Wong) قوة المشاعر ناتجة عن وضع قواعد تحريم الأنانية والسلوك الفردي وأولوية الجماعة حسب **فاندان بارغي** (Vanden berghe)[2].

وفي ذات السياق نجد **صامويل هانتغتون** (Samuel huntington) من خلال كتابه صدام الحضارات يعتبر أن أساس النزاعات هو الاختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية ، أي أن أساس النزاع هو الثقافة [3] نظرا لتصارع القيم بين المجموعات .

فأطروحة **هانتغتون** (Huntington)حول صدام الحضارات جاءت لتحل محل التنافس بين الرأسمالية والإشتراكية خلال الحرب الباردة والخطوط الرئيسية للنزاع الآن تسير في شكل مواز مع خطوط الصدع الحضاري

---

(1) Donald horowitz, Structure and strategy in Ethnic conflict, the world bank, April 1998, p 5 on : www.worldbank.org/html/readabcd/horwitz-pdf .

(2)William.G. Cunningham . Theoritical Framework for conflict resolution , The University of Auckland, 1998 , p3 on : Cunningham-html -107k /. cain.ulstac.uk/conflict

(3) صامويل هانتغتون، صدام الحضارات ، الشكل الجديد للصراع ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 116، القاهرة ،أفريل 1994، ص 321 .

في إطار الحجة القائلة بأن عدم التجانس الإثني هو في حد ذاته جذور النزاعات والحروب ، ونجد ضمن هذا الطرح كلا من **كولير وبيتس وكاسفير** (Coler,Pits,Kasfir) [(1)].

إن سلوك الجماعة الإثنية تحدده الأحاسيس الإثنية ، لذلك فإن أنصار هذه المقاربة يعتبرون أن النزاع الإثني هو نتيجة تراكم الأحقاد والكراهية عبر القرون مثل حالة السنهاليين والتاميل في سريلانكا[(2)]وهذا الرأي يحظى بتأييد واضعي السياسات الخارجية .

وحسب البروفيسور**فانهانن** (Vanhanen) يقول أن المقاربة النشوئية ليست فقط كذلك بل هي مشروع بحثي صمم لاختبار أن مزيدا من السكان المقسمين إثنيا والذين يختلفون عن بعضهم البعض من حيث القيم والثقافة ترتفع عندهم احتمالات النزاع بينهم ، وأن الدول المتجانسة هي أكثر استقرارا لأن المواطنين يشعرون بأنهم جزء من مجموعة الكل .

وقد وضع البروفيسور مؤشرا من 0 ـــ 200 درجة لتصنيف الدول وفقا لمعيار التنوع .

حيث حصلت كوريا الشمالية على أدنى العلامة (0) و (2) لليابان والبرتغال ، وكانت أعلى الدرجات لتشاد بـــ 144 والسودان 124 ، البوسنة والهرسك 112 [(3)].

وقام بوضع مؤشر آخر من 0 ـــ 200 للنزاع الإثني (حيث شمل نوع ومستوى العنف) .

وكانت النتائج كالتالي 180 لكل من السودان ورواندا وبوروندي ، 160 لكرواتيا ، 200 للبوسنة والهرسك لأن مدة الاختبار كانت مابين 1990 و 1996 ، واستخلص أنه كلما زاد التنوع كلما زاد النزاع الإثني .

لكنه أشار إلى دولة موريشيوس وهي متباينة جدا من حيث الإثنيات ، لكن لا تنتشر النزاعات الاثنية فيها بكثرة وذلك نظرا لتكيف المؤسسات مع متطلبات الإثنيات نظرا لوجود توازن في تمثيل المجموعات الإثنية [(4)].

ومع هذا الاختلاف الإثني والتنوع نكون أمام مصطلحين هما (In group)الذي يضم كل من هو داخل المجموعة و (Out group)والذي يضم كل من هو خارجها ، والذين ينتجان مفهومين آخرين هما الإنضمام (Inclusion) والإقصاء (Exclusion) .

وعلى غرار دراسة البروفيسور**فانهانن** (Vanhanen) حول هذه المقاربة نجد في ذات السياق دراسة **لنيكولاس سامبانيس** (Nicholas Sambanis) بعنوان **Do ethnic and non ethnic conflicts have the same causes"**

فباختبار العلاقة ما بين الاختلاف الإثني واحتمال الدخول في النزاع في 161 دولة في الفترة 1960-1999

---

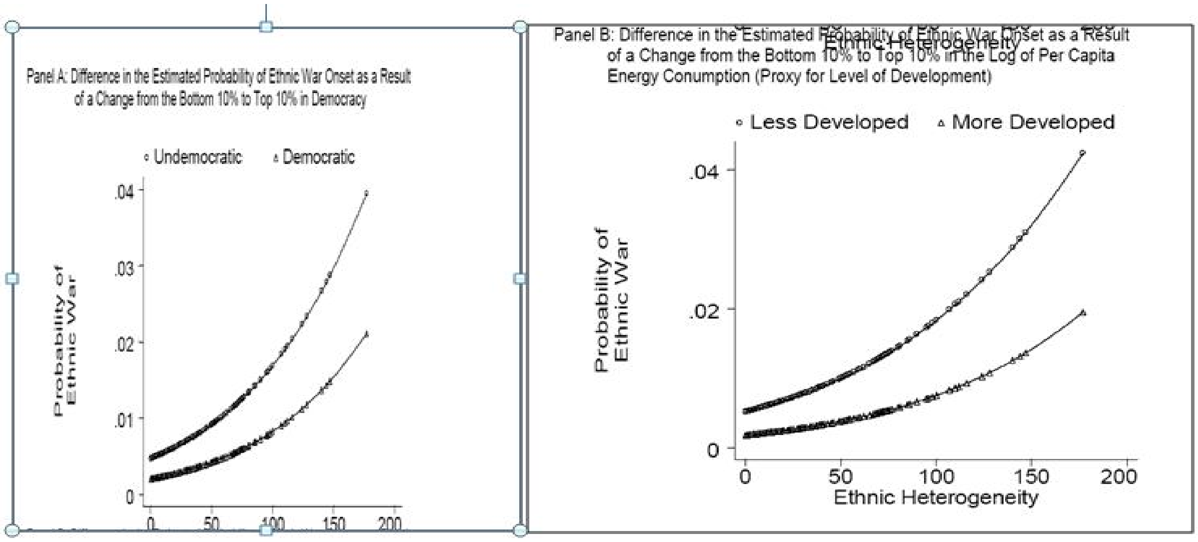
(4) Andreas winner ,Facing ethnic conflict ,2003,p3 on : www.sscnet.uc.la.edu/soc/facultywinner/FEG intro.pdf

(2) Ronnie D. lipschutz , Seeking a state of one's own :An analytical framework for assessing ethnic and sectarian conflicts , p 11 on : repositories.cdolib.org/cgi/viewcont.cgiarticle=1059 context=uciaspubs/research pdf.

(3) Thomas jackson,The anatomy of ethnic conflict :finally a scientific look at diversity, jai press, Germany,1999, p3 on : http//foster.20megs—free.com/444.html .

(4). Ibid, p4 .

وجد بأن النزاعات الإثنية توجد في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية ، المتخلفة والمتقدمة على حد سواء وخلص إلى أن عامل التنوع والاختلاف الإثني هو سبب فاعل ورئيسي في نشوب النزاع ، وهذا ما سيتوضح معنا من خلال المنحنيين الآتيين:



Source : Nicholas sambanis,Do ethnic and non ethnic conflicts have the same causes ,p 42, on : www.duke.edu/web/licep/3sambanis/ethnic

وكخلاصة نستنتج أن سبب النزاع حسب المقاربة الأولية هو وجود التنوع الإثني الذي سيحدث حتما اختلافا فيما بين الإثنيات ، هذا الاختلاف سيضخم من الشعور بالولاء نحو القبيلة وتراجعه نحو المركز والذي سيخلق تعصبا نحو الآخر وبالتالي حدوث النزاع .

لكن هناك عدد من الباحثين السياسيين لمفهوم الحرب الإثنية كما لو أنها أسطورة ، فهم يؤكدون على أن الأسباب الجذرية للنزاعات الإثنية لا تنطوي على الانتساب للإثنية، وإنما على العوامل السياسية ، اقتصادية . إلخ . هؤلاء المتخصصين في العلوم السياسية يؤكدون على أن مفهوم الحرب الإثنية هو مفهوم مضلل لأنها تؤدي إلى استنتاج مفاده أن الجماعات المختلفة مصيرها القتال ، والواقع يثبت أن الحروب بينها بقرارات سياسية.

ثانيا : المقاربة الافتعالية

تبني هذه المقاربة تحليلها لسبب النزاع الإثني على فرضية مؤداها أن النزاع الإثني ليس بسبب الاختلاف القيمي بين الإثنيات ، بل يعود لدور الفواعل السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وفي هذا السياق يعتبر **باري بوزان** (Barry buzan) النزاع الإثني على أنه أسطورة أو خرافة يتمسك بها من يريد استخدامها .[1]

[1] Group of re searchers,IR theory in in practice case study, 1999, p3 on : http://www.oup.co.uk/pdf/bt/bayhis/cs1/section4.pdf

هذه المقاربة سعت لتفسير استمرار نتائج وأفعال وسلوكات قادة المجتمعات الذين يوظفون المجموعات الإثنية كمواقع للتعبئة الجماهيرية ؛ مثلا في حالة الانتخابات واستغلالها في سياق التنافس على السلطة ، وذلك لكونها أكثر فعالية من الطبقات الاجتماعية .

فبالنسبة لدور الفواعل على المستوى الخارجي ، يرى أنصار هذه المقاربة أن للاستعمار دور كبير في اختلاق النزاعات الإثنية ، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة ، مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ من العداء في نفس المنطقة الجغرافية وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار فيها وعلى سبيل المثال نجد دور القوة الاستعمارية البلجيكية في ثلاثينات القرن المنصرم في تجسيد التمييز الحاصل بين الهوتو والتوتسي في رواندا على أساس ملكية الماشية وقياسات مادية أخرى ، وقد صدرت بطاقات للهوية على هذا الأساس والتي لعبت دورا رئيسيا في عمليات الإبادة الجماعية لعام 1994 [1].

ويعتبر البعض أن الفهم الصحيح لطبيعة النزاعات الإثنية في مناطق العالم الثالث يقتضي فحصا دقيقا لدور القوى الاستعمارية في خلق المشاكل الإثنية ، فهي مشكلة موروثة عن عهد الاستعمار الذي اتخذ سياسات إثنية كانت السبب في اندلاع النزاعات الإثنية -سياسة فرق تسد-، كما حدث في بوروندي و الكونغو الديمقراطية ورواندا ، فقد قسم التوتسي إلى أقلية مضطهدة في الكونغو ومسيطرة في بوروندي [2].

أما على الصعيد الداخلي يخلق النزاع الإثني بسبب تحريك محفزاته وأسبابه من قبل النخب الداخلية والتي تعمل على تحقيق مصالحها التي تتحقق في جو الفوضى اعتمادا على الإثنية كوسيلة .

وفي هذا السياق يمثل كتاب **دانييل بوسنير** (Daniel Posner) حول المؤسسات والسياسات الاثنية في إفريقيا إسهاما رئيسا في نظرية الانقسامات السياسية ، وهو شائع لإثبات أن النخبة السياسية في دول العالم الثالث لديها الحافز للعب ببطاقة الإثنية ، واعتمد في ذلك على تحليل السياسات الإثنية في زامبيا كدراسة حالة [3].

فالتعبئة السياسية وتسييس الإثنية كما يحصل في بوروندي ورواندا وأوغندا والتمييز على أسس إثنية توفر الوقود من أجل الدخول في نزاعات إثنية .

ونجد **فاليري بتشكوف** (Valery betchcov) ينوه على تسييس الإثنية في الشيشان وذلك لوجود التلاعب والتضليل على أسس إثنية [4].

وعليه فإن تسييس الانتماء الإثني لابد في النهاية أن يؤدي إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي وهذا التسييس هو جزء من إستراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية ، وهذا

---

(1) Les théories Des conflits ethniques ,encyclopédie Française, pp, 2-3 sur :www.encycopédiefrançaise.com/conflit-théorie.html .
(2) Rita Jalali, Racial and ethnic conflicts :A global perspective,political science ,quartely N°4, winter ,1992, p 590 .
(3) Daniel N posner ,Institutions and ethnic politics in Africa , Cambridge University press, 2009, p1 on : www.cambridge.org/us/catalogue/catalogue.aspisbn=052154794
(4) Andreas winner, opcit,p13 .

السلوك اتبعه كل من حزب العمال والمحافظين في بريطانيا كمفتاح للفوز في الانتخابات في ظل ظروف التكافؤ ما بين الحزبين في الفترة ما بين 1964-1975[1].

وفي كتاب **لـــرين ليمارشو** (Rene-lemarchaud)حول النزاع بين الهوتو والتوتسي في بوروندي والذي يحمل قدرا كبيرا من التشابه مع ما حدث في رواندا منذ 1959 ، فان بلورة مجموعة من الهويات ليست عشوائية الحدوث ومن ثم نعزوها إلى استراتيجيات محددة منتهجة من قبل المقاولين الإثنيين (ethnic entrepreneurs) بالتركيز على تعبئة ولاءات المجموعة نيابة عن المصالح الجماعية المحددة من القرابة و تعبئة الإثنية هي الوسيلة المثلى لاستغلال فرص الوصول إلى السلطة والسيطرة على الموارد في الدولة[2].

وفي جمهورية يوغوسلافيا السابقة لم يكترث السكان فيها بالهوية الإثنية ، وكانت هناك معدلات كبيرة للتزاوج للمواطنين بين مختلف المجموعات الإثنية ، لكن ذلك تغير مع حلول عام 1989، وبداية الأعمال العدائية ووصول **سلوبودان ميلوزوفيتش**(Slobodan milosovitsh) إلى الحكم ، فالهوية الإثنية أصبحت مسيسة من قبل مجموعة من السياسيين من أمثال ميلوزوفيتش ، وقد استغلت النخب الاختلافات الإثنية وقامت بعملية التعبئة حتى الوصول إلى حد العداء من أجل تحقيق قاعدة أوسع من السلطة [3].

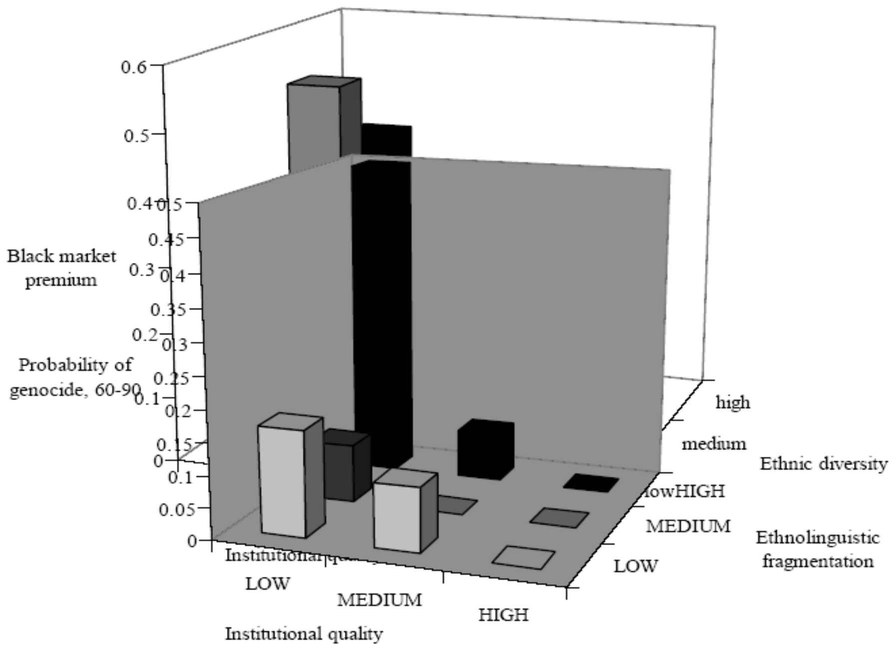
ونخلص إلى أن الاختلاف الإثني لا يمثل للمقاربة الافتعالية سوى وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلي أو الخارجي بغية تحقيق مكاسب شخصية ، وعليه فإن النزاع الإثني هو محصلة حسب المعادلة الآتية :

النزاع الإثني **(Ethnic conflict) =** تنوع إثني **(Ethnic diversity) +** نوعية المؤسسات **(Quality of institutions)**

وحسب هذه المقاربة فالتنوع الإثني مثلا يؤدي إلى حرب في كوسوفو ورواندا والسودان ، ولكنه لا يؤدي إلى ذلك في بلجيكا .

وحسب **ماورو وكيفير** (Mawro , Keefer) فإن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون لها أثر سلبي في حالة التنوع الإثني ، على عكس البلدان التي لديها مؤسسات جيدة ، بما يكفي عدم تفاقم خطر الحروب والإبادات الجماعية التي قد تنجم عن التنوع الإثني وهذا ما يتوضح معنا في الشكل الموالي:

(1) Elaine Thomas, Muting interethnic conflict in post imperial Britain : the success and limits of a liberal political approches, p p 4-5 on : repositories.cdlib.org/cgi/view.cont.cgiarticle=1059&context=ucia spubs/research.pdf
(1)Ronnie D.lipschutz , opcit, p 24 .
(3) Beverly Crawford, Explaining cultural conflict in ex Yougoslavia : institutional weakness, economic crisis and identity politics, p 206 on: repositories.cd/lib.org/cgi/viewcontentcgiarticle=1043context=uciaspubs/research.pdf.



Source : William easterly ,Can institutions sresolve ethnic conflict?world bank, February 2000, p13 on : www.hyu.edu/fas/institute/dri/easterly/file/can%20institution%20resolve%20ethnic%20conflicts.pdf

فمثلا مشكلة الإثنية في إفريقيا تعتمد إلى حد كبير على مستوى فعالية المؤسسات الدولية أو الثقافية في التعامل مع متطلبات التنوع ، والتأكيد على تثبيط الفساد وتبني الشفافية والحكم الراشد .

إذ تعتبر كلا من جنوب إفريقيا ونيجيريا نموذجين رائدين في إدارة النزاعات الإثنية ، إلا أن استمرار فساد النخب النيجيرية لم يلغ التنافس والنزاعات الإثنية في فترات متقطعة خاصة حول الموارد على عكس جنوب إفريقيا [1].

لكن على الرغم من قرب تحليل المقاربة الافتعالية إلى الواقع العملي لكن ذلك لم يعفيها من الانتقادات ومن أبرزها

- استمرارية النزاعات الإثنية في مناطق متفرقة من العالم أبرزها منطقة البحيرات العظمى على الرغم من تلاشي الاستعمار .
- ليست كل النزاعات الاثنية هي بالضرورة مدعمة من قوى خارجية.
- لا يمكن التركيز فقط على دور النخب السياسية على المستوى الداخلي في تأجيج النزاعات الإثنية واعتبارها هي العامل المستقل في حين أن الجماعات الإثنية هي العامل التابع .

[1] Emmy godwin irob,? Ethnic conflict management in Africa: a comparative case studies of Nigeria and south Africa , May 2005, p 2 on: www.beyondintractability.org/case/studies/nigeria-southafrica-jsp?nid=6720

وعليه فان تركيز المقاربة النشوئية على الاختلاف الإثني واعتباره العامل الرئيس وإهمال دور النخب في حين أن المقاربة الافتعالية تبرز دور النخب على كافة المستويات في تأجيج النزاعات وإهمال دور الجماعات الإثنية أي القاعدة الشعبية .

فالمشكلة مع المقاربات السابقة أنها وجهات نظر أحادية وغير متكاملة توفر بعض العناصر من الكل.

والسؤال المطروح هنا هو : هل هناك مقاربة حاولت تغطية هذا النقص من خلال تحليل النزاعات الإثنية من منظور متكامل يجمع بين التحليلين السابقين؟ .

ثالثا : المقاربة البنائية Constructivism

ظهر مصطلح البنائية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي وكان **نيكولاس أونيف** (Nicolas onuf) أول من استعمل المصطلح في كتاب **عالم من صنعنا** (World of our making) وأشار أن القواعد والمعايير تلعب دورا هاما في إرشاد سلوك الفواعل الدوليين وبناء الحياة الدولية بشكل عام [(1)].

والبنائية هي اتجاه جديد يهدف إلى الاستفادة من كل المساهمات النظرية لبناء نظرية متكاملة في العلاقات الدولية .

وتكمن القوة الأساسية للمقاربة البنائية من حيث قدرتها على تزويدنا بفهم لفترات التحول في العلاقات الدولية وذلك مقابل الفهم الستاتيكي الذي يميز النظرية الواقعية ، ويعود ذلك إلى اقتراحات دراسة التأثير المتبادل بين البنية "Structure" والعضو "Agent" [(2)].

فالتصور البنائي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية (بنية-عضو) ،بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية ، والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فان البنائية تركز على تأثير الأفكار ، وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح .

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأنها امتلكت القدرة على تفسير هذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك ، فالنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم لنا تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة فهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الو لاءات الوطنية التقليدية[(3)].

كما أن بعض البنائيين يركزون على دور الضوابط والمعايير ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية للسيادة .

---

(1) Audie Klotz et Cecelia, Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, traduction : Rachel bouyssovet et Marie Claude smouts,1999, p2 sur. www.ceri-sciencespo.com/publica/critique/.../ci02p51-62.pdf

(2) عادل زقاغ ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية ، فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي، ص 2 على الموقع: www.geocities.com/adelzeggagh /irapproches-intervention.html

(3) ستيفن وولث ، عالم واحد ، نظريات متعددة ، ترجمة : عادل زقاع ، زيدان زياني ، ص 4 على الموقع: www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

فقد تصاعدت حدة التزاعات الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها ؛ تزايد الاهتمام بتصور الثقافة والذي تزامن مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة التزاعات الإثنية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية ، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية إلا أن التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى التزاع[1] .

وعلى مستوى تحليل أسباب التزاعات الإثنية ، فقد انتقدت البنائية المقاربتين النشوئية والافتعالية حيث أكدت أنه لا يمكن اعتبار الجماعة الإثنية ككل تحركة المشاعر والأحاسيس الإثنية ، في الوقت الذي لا يمكن اعتبار النخب فواعل تابعة لهذا الشعور كما لا يمكن اعتبار التزاع الإثني ناتج عن تعبئة الفواعل للجماعات الإثنية .

فبخلاف المقاربة النشوئية التي تؤصل التزاع الإثني في الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد فإن البنائيين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الاثنية ليس معطا مسبقا ، بل تحكميا يديره القادة .

وفي هذا الصدد يقول **فيرون** (Fearon) أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه 3 عوامل [2]:

- المنطق الخطابي السائد
- الاتجاهات أو الميول النخبوية
- الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري .

وباختصار كل هذه المقاربات المتنافسة ترصد جوانب مهمة في قضية التزاعات الإثنية وفهمنا يشوبه القصور إذا ما حصرنا تفكيرنا وتحليلنا في إحدى هذه المقاربات فيجب التركيز على الاختلاف الإثني وعلى دور النخب على المستويين الداخلي والخارجي في تفعيل هذا الاختلاف ، وعلى دور الأفكار في وجود تلاحم بين المقاربتين لفهم أسباب التزاعات الإثنية ومن ثم العمل على إيجاد حلول جذرية لا مؤقتة للتزاعات الإثنية .

رابعا : المقاربة الاثنوواقعية :

هيمنت المدرسة الواقعية على نظرية العلاقات الدولية منذ فترة ما بين الحربين حيث تتميز بسهولة مفهوماتية تتماشى و الأفكار الفلسفية التي تتواصل مع **هوبز و ثيسيداديس** (Hobbs ,Tucydides).

وفقا للتقاليد فإن أفعال الدول متوقفة على الطبيعة البشرية والجغرافية بدلا من الأخلاق والمثاليات ، آخرون مثل **ارون ومورغانتو وهوفمان** (Morganthaw,Hoffwan,Aron) يتم تحديدهم ضمن هذا المنطق فهم

---

[1] عادل زقاغ، مرجع سابق، ص 3.

[2] المرجع السابق، ص 3.

يعرفون النظام الدولي والعلاقات الدولية مثل غابة بداخلها فواعل أساسيون هم الدول والهدف الأساسي هو استمرارية البقاء [1].

إن الميزة الفوضوية للعلاقات الدولية هي نتيجة طبيعية لسلوكيات الدول ، فالفوضى معرفة على أنها غياب سلطة عليا أو منظم أسمى يحفز على علاقات ما بين الدول تقاس على أساس القدرة و المكاسب والأمن ، وقد أصبحت الواقعية أكثر من مجرد نظرية بسيطة بل حققت حالة بلوغ المنظور كما يتضح ذلك من تأكيد انتشارها الكبير .

إذ تعتبر الواقعية الدول هي الفاعل الرئيسي والموحد وهي وحدة التحليل لديها، فأدى ذلك إلى دعوة العديد من منظري الواقعية إلى التكيف مع المعايير الجديدة للظاهرة منذ نهاية الحرب الباردة أين تضاعفت الفواعل وتغيرت طبيعة التهديدات فكل هذا يحتاج إلى تعديل نظري (Ajustement théorique) [2]، حيث طالب **محمد أيوب** بتغيير سلم الواقعية حيث اقترح بأن تتعدى الواقعية إطار الدولة لتدرس ما يحدث داخلها [3].

فالواقعيون الذين يدرسون النزاعات الإثنية يثبتون بأنهم يريدون تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم ومن هنا نشأ الاثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة النزاعات الإثنية على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب النزاع الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق (La crainte) وعلاقته بحدوث النزاع[4] .

حسب **دافيد لاك** (David lake) هناك نوعين من القلق يمكن تحديديهما [5]:

- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية.
- القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية ، حيث أن هذا القلق له ما يبرره إذا كانت هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز وانتهاك الحقوق من قبل الجماعات الأخرى خاصة إذا ما كانت الخلافات كبيرة جدا، هذا الخوف يمكن أن يتفاقم بحالة الفوضى ، فعندما لا تريد الدولة التدخل لفرض النظام سواء لانهيارها وفشلها، أو بهدف خلق جو من اللااستقرار يفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنية ، إذن هنا تحدث الفوضى.

وحسب **لاك** (Lake) دائما ليست فقط الفوضى ناجمة عن غياب الوسائل وانهيار البنى بل من الممكن أن تكون بسبب غياب إرادة الدولة في فرض احترام النظام ، فالتوترات الإثنية تولد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى وهنا نكون أمام مفهوم المأزق الأمني (Le dilemme sécuritaire) [6] .

---

(1) Jack Donnelly, Realism and international relations, Cambridge University press,2006,p7 on : assets.cambridge.org/97805215/9291/sample/9780521592291wsc00.pdf
(2) Ibid, p9.
(3) Christian geiser,opcit,p32 .
(4) Ibid ,p33 .
(5) Ibid p34.
(6)Thomas J. Christensen, The contemporary security dilemma : deterring a Taiwan conflict,2002, p1 on : www.twq.com/62autumn/christen.pdf

قبل دراسة المعضلة الأمنية في التراعات الإثنية تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الواقعية والاثنواقعية يؤسس للإنتقال الأنتولوجي الذي جعل من الجماعة الإثنية قاعدة للتحليل، هذا يعني أنه من الآن فصاعدا القواعد الأساسية للتحليل هي "الجماعات الإثنية" ، وهذا التكيف ضروري لأن الدول لا يمكن أن تعتبر كوحدة تحليل في التراعات الإثنية لأن الجماعات الإثنية هي التي تراقب وتحدد الجو السياسي .

حسب الواقعيين النظام الدولي فوضوي لأنه لا يوجد به سلطة عليا تنظم سلوك الفواعل الموجودين فالفوضى في الواقع الإثني ليست بسبب غياب سلطة رسمية وحسب وإنما لغياب سلطة شرعية ، فوجود توتر بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى خلق جو من القلق والخوف هذا الخوف الذي يعزز ويغذي الفوضى السائدة داخل الدولة نتيجة لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة ، عند ذلك ينشأ المأزق الأمني.

يطبق **باري بوزين** (Barry Posen) المعضلة الأمنية على التراعات الإثنية على افتراض أن منطق انهيار الدولة أو إعادة الهيكلة غالبا ما يكون نتيجة عمل هذه الجماعات على ضمان بقائها بوسائلها الخاصة [1].

وعند وصولها لتحقيق هدفها الأمني تسعى الجماعات الإثنية الأخرى إلى تطوير إمكاناتها العسكرية قصد تقليص قدرات الآخرين ، ففي الرد على التدابير التي اتخذتها المجموعة الأولى لزيادة أمنها تتخذ خطوات للتقليل من الشعور بالأمن لدى المجموعة الأولى هذا التسابق نحو زيادة القدرات العسكرية يؤدي إلى خلق التزاع الإثني.

ونخلص إلى أن المعضلة الأمنية في التراعات الإثنية تبين كيف أن خوف الآخر يمكن أن يؤدي إلى العنف .

وحسب **بوزن** (Posen)أربعة أسباب رئيسية تشرح درجة حدة المعضلة الأمنية في التراعات الإثنية [2]:

- صعوبة التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية للجماعات .
- ميزة أو فائدة الهجوم من الدفاع.
- صعوبة القيام بالتفريق بين أركان الدولة باستعمال الهوية الإثنية مع إنشاء قوة عسكرية أكثر فعالية.
- عند انهيار الدولة المتعددة الإثنيات إدراك الآخر هو في كثير من الأحيان أكثر حساسية ، وسلوك الجماعات الأخرى يمكن أن يؤدي بسهولة إلى أفعال مقلقة .

النقاط المذكورة سابقا قد تؤدي إلى تفاقم الخوف أو القلق لدى الجماعات وتؤدي غالبا إلى حصول هجومات وقائية -إندلاع حرب ، إبادة جماعية - من قبل جماعات أخرى .

خامسا : المقاربة الليبرالية :

استوحى الليبراليون أفكارهم من **كانط وروسو**(Kant,Rosseau) الذين لديهما نظرة أكثر إيجابية حول الإنسانية على عكس الواقعيين .

---

[1] عادل زقاغ ،إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي، ص 3 على الموقع: www.geocities.com/adelzeggah/recon1html

[2] Barry R.posen ,The security dilemma and ethnic conflict ,survival,n :1,vol 03 spring 1993,p-p,27-39.

فالليبراليون لا يريدون فقط فهم العالم لكن محاولة تغييره ، وهذا يتطلب حسبهم احترام حقوق الإنسان ، ضمان وتدفق الرفاه الاقتصادي ، وتعزيز العدالة الاجتماعية .

على الرغم من أن الليبرالية لا يمكن تلخيصها في تعريف واحد لكن يمكن تحديدها بثلاث أفكار تشكل المحاور الرئيسية لهذا التيار الفكري [(1)]:

- الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مصدر السلام .
- الدور الجوهري والأساسي للاقتصاد (التطور الاقتصادي يسمح بظهور طبقة متوسطة قوية من شأنها المساهمة في العملية الديمقراطية).
- أهمية المؤسسات الدولية (جهات فاعلة لحفظ السلام الدولي) .

فالليبراليون الأوفياء **لكانط** (kant) يعتقدون أن القيم مثل احترام حقوق الإنسان ، التمثيل الديمقراطي سوف تفسر التوجهات السلمية للدول الديمقراطية ،و هكذا فان الدول الديمقراطية هي أقل ميلا نحو النزاعات .

حيث تنطلق الليبرالية من فرضية مفادها أن نشر الديمقراطية والقيم مثل حقوق الإنسان هي ضرورة وهي الطريقة المثلى لضمان الأمن والسلم وغيابها يؤدي حتما إلى زيادة الميل نحو النزاعات وحدوث العنف .

فحسب الليبراليين حدوث النزاعات الإثنية يعود إلى:

- غياب منطق حقوق الإنسان عن طريق إلغاء حق الآخر في الحياة و الأمن و الكرامة و محاصرة كل أفكار التنوع الإثني .
- غياب العملية الديمقراطية التي تمنع الجماهير من تجسيد مشاركتهم السياسية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم اتجاه أوطانهم .
- عدم وجود تقسيم متكافئ للثروة (العائدات الوطنية) وانحصارها في يد قلة تتمثل في النخبة التي من شأنها أن تخلق طبقة فقيرة كادحة ناقمة على الأوضاع تسعى إلى تغييرها حتى بالعنف .
- انغلاق الدول التي تشهد نزاعات على نفسها وعدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة عن طريق مهمات حفظ وتوطيد السلام وهذا من شأنه تغذية النزاعات وتأجيجها واستمرارها.

المطلب الثاني : مقاربات النزاعات الاثنية بين الإدارة والحل

لقد ركز الدارسون لظاهرة النزاعات الإثنية على تحليل آثارها على المستوى الوطني والعالمي فالأمر مفهوم إذا ما وجدنا أن ما بين 80 و 90 % من ضحايا النزاعات بين الجماعات الإثنية هم من المدنيين، وعلاوة على ذلك يمكن أن يسفر العنف الإثني عن انهيار الدولة وشل فاعلية الحكومة ، وفي هذه الظروف تزداد الحاجة إلى التوصل إلى حلول لهذه الظاهرة والحد من آثارها .

فما هي أهم الآليات التي تقترحها المقاربات النظرية الدراسة للنزاعات الإثنية للحد منها ؟ .

(1) ستيف سميث،جون بايليس، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة ونشر : مركز الخليج للنشر والأبحاث،الإمارات العربية المتحدة،2004،ص-ص،313-315.

أولا:حول إدارة التزاعات الاثنية:

بداية يجب التفريق بين العديد من المصطلحات التي تترافق مع استخدام مصطلح التزاع وهي إدارة (Management)، تسوية (Arragement or Comprimise) ،حل (Resolution)، منع (Prevention).

فللتمييز بين إدارة وتسوية التزاعات الإثنية كمفتاحين رئيسيين لفهم وتحليل معمق ، لا سيما لاختيار السياسة التي يكون أي طرف من أطراف التزاع قادرا على تقييم مدى ملاءمتها له من خلال مقارنتها و النتيجة المرجوة .

فحسب **ستيفان وولف** (Stefan wolf) إدارة التزاع بوصفها محاولة للاحتواء والحد من الآثار المباشرة للتزاع الإثني المستمر على المجتمع ، في المقابل تسوية التزاع تهدف إلى تأسيس إطار مؤسساتي من خلاله يمكن استيعاب المصالح المتضاربة لمختلف المجموعات في حل وسط يفوق كل الفوائد المتوقعة ويجيب على جميع المطالب الإثنية [1] .

ويؤكد على نوعية المطالب وطبيعة العلاقة بين أطراف التزاع التي تحدد في نهاية المطاف إدارة أم تسوية التزاع ؛ والتي قد تكون مطالب انفصالية مثل ما حدث في كوسوفو وتيمور الشرقية و سيريلانكا ، أو مطالب بتقرير المصير الداخلي (Autonomy) مثل كاتالونيا ، كورسيكا ، الباسك، ودائما حسب **وولف** (Wolff) فإن خصائص إدارة التزاع مرتبطة بمستويات مختلفة وهي[2]:

- الدول المضيفة (Host state)
- الأقاليم المتنازع عليها (Disputed territories)
- السياق الدولي (International context)والتي تشمل دول الجوار وغيرها من الدول الراعية .
- فبالنسبة للدول المضيفة تتمثل الشروط في :
- الاستعداد لاستيعاب المصالح الرئيسية.
- الاستعداد للتعاون والتوافق مع دول الجوار والدول الراعية حول قضايا السيادة والأراضي في المنطقة المتنازع عليها .
- الاستعداد لقبول الحلول الوسط والمشاركة في التعاون الذي يمتد ليشمل جميع الإثنيات التي تعيش هناك وكذلك بين الجماعات الإثنية والمؤسسات التابعة للدول المضيفة.

أما السياق الدولي فيشمل :

---

(1) Stefan wolff , Management and setting ethnic conflict : strategies and politics ,2002, p12 on : www.stefanwolf.com/sample-chapters/ec-toc.pdf

(2) Ibid, p15.

- الضغط على أطراف النزاع والتوصل إلى تسوية الخلافات أو على الأقل التقليص من الضغوط والمحفزات التي تعمل على استمرار النزاع .

بالنسبة للدول الراعية ودول الجوار ، تكمن في القدرة على الموازنة بين مصالحها الخاصة ومصالح هذه الجماعات وحقوق الدولة المضيفة في طريقة تعاملها مع النزاع .

وفي ذات السياق وحسب **وولف و شنيكير** (Wolff, Schneckner)دائما ومن أجل الفهم السليم لديناميكيات النزاعات الإثنية المختلفة وبالتالي صلاحية إدارة النزاعات، من الضروري التمييز بين مختلف أنواع الأقليات الإثنية -حيث ركزا على كون الجماعة الإثنية أقلية- بمعنى التمييز بين 3 أنواع [1]:

- الأقليات الخارجية : أين تعيش هذه الأقليات على أرض دولة مضيفة مثل الألبان في كوسوفو ، اليونانيين والأتراك في قبرص .
- الأقليات العابرة و التي تنتشر عبر عدة دول من دون تشكيل أمة في واحدة منها مثل التاميل في سيريلانكا
- أقليات السكان الأصليين مثل تيمور الشرقية قبل الاستقلال .

وذلك لأن نجاح إدارة النزاع يتوقف على إجراء تحليل لحالة النزاع بكل ما يشمله من عناصر .

وإذا ما تطرقنا إلى طرق تعامل الدول مع النزاعات الإثنية نجد هنا دراسة **لجوفوركتير غابريليان** (Gevorkter gabrielian)بعنوان **(Strategies in ethnic conflict)** والتي خلص فيها إلى أن استراتيجيات الدول في التعامل مع النزاعات الإثنية تصنف إلى نوعين هما استراتيجيات المواجهة واستراتيجيات الإيواء .

- بالنسبة لاستراتيجية المواجهة تكمن في كونها محاولة لتنفيذ فكرة " **أمة واحدة دولة واحدة** " كمحاولة للضغط على الجماعات الإثنية ، وهنا تصبح هذه الجماعات مضطرة لاستخدام لغة المجموعة المسيطرة مع حظر استخدام لغات أخرى ، والعمل على إفقاد الجماعة الإثنية هويتها لصالح انتسابها لهوية الجماعة المسيطرة (حالة تثاقف) أو إبادة الثقافة أي تحويل كل ما هو ثقافي لصالح الجماعة المسيطرة [2] .
- أما بالنسبة للإستراتيجية الثانية فهي الإيواء (Settlement) فهي نادرة نسبيا في استراتيجيات الدول في الإستجابة لمطالب المجموعات الإثنية لمجرد وجودها داخل حدودها .

وفي هذا السياق نجد الديمقراطية الاتحادية (Consociationalism democratic) والتي طبقت في الهند حيث يعتقد **ليبهارت** (Lijphart)أن إقامة حكومة ديمقراطية أمر ممكن في مجتمعات متعددة الإثنيات وتتمثل

[1] Stefan wolff and Ulrich schnekener , Managing and setting ethnic conflict, p 6, on : jsr.oxfordjournals.org/cgi/reprint/19/1/140.pdf

[2] Gevorkter-gabrielian , Strategies in ethnic conflict, bowling green state University ,center for world indigenous studies ,1999, p2 on : www.cwis.org/fwj/41ethnic.html

مبادئها في [1]:

- ائتلاف كبير من الزعماء السياسيين على أن يمثل كل الجماعات الإثنية الرئيسية .
- حق النقض لجميع الجماعات الإثنية على التشريعات التي تؤثر على مصالحها الحيوية .
- درجة عالية من الحكم الذاتي من الناحية الداخلية .
- التناسب من حيث المقاعد في البرلمان والحكومة على أساس عدد أفراد الجماعات .

ولكن ما يعاب على هذا النمط هو بطء عملية صنع القرار ، بالإضافة إلى وجود دول ضعيفة لدرجة أنها ليست لها القدرة على فرض حلول موحدة لجميع المجموعات .

ثانيا: حلول نظرية للتراعات الاثنية

أ- نظرية الاحتياجات الإنسانية:

يفرق **جون بورتون**(John burton) بين مصطلحي تسوية الخلافات (Disputes settlemen)و حل التراعات (Conflicts resolution) حيث يتمحور الخلاف حول مصالح تكون قابلة للتداول هي مادية بالأساس و هنا تكون آليات التسوية من وساطة و تحكيم و تفاوض هي الأنجع، أما التراع فيدور حول قضايا غير قابلة للتداول من حاجات إنسانية أساسية و بالتالي فهو لا يحل إلا بإشباع هذه الحاجات عند كل الأطراف المتنازعة بشكل متساوي و هذا من قبيل الهوية الشخصية ، و الاعتراف .[2]

أما الإدارة هي الحل البديل للتراع من خلال المهارات المستعملة ميدانيا، فيما تكون التسوية من خلال العمليات القانونية المحضة والتي يمكن أن تفرض من قبل النخب ، وفي مقابل ذلك يقترح **بورتون** (Burton) حل التراع من خلال وسائل وأساليب خاصة ، وهي التي تصل إلى جذور المشكلة وتقترح حلا دائما لها ، والغرض من ذلك هو الوصول إلى تفاهم على أن جميع المشاركين لهم احتياجات مشروعة يجب الوفاء بها من أجل التوصل إلى حل ، فحسب **بورتون**(Burton) إدارة التراع على أساس الوساطة والتفاوض لا تنجح إلا عندما تكون الأطراف المتنازعة قابلة للتفاوض والحصول على شيء ملموس للتمكن من الإتفاق. [3]

أما عن نظرية الاحتياجات الإنسانية (**Human needs theory**) فقد تضمنت حلا للتراعات الإثنية التي تم تطويرها في سنوات السبعينات والثمانينات بوصفها نظرية عامة أو كلية للسلوك البشري لأنها تقوم على فرض أن احتياجات البشر الأساسية يتعين الوفاء بها من أجل الحفاظ على استقرار المجتمعات ، لأن حلول التراعات تنبع من الحصول على مصدر المشكلة ومنه فإن حل التراعات يكون عن طريق إزالة مصادرها ، فإذا كانت الظروف الاجتماعية هي المشكلة فإن حل التراع والوقاية منه يكون ممكنا بتحريك مصادر التراع ، ومنه تعديل المعايير الاجتماعية وفقا لاحتياجات الأشخاص .

---

(1) Ibid, p6.
(2)John w. Burton : Conflict resolution as a political philosophy , Summary by Mariya Yevyukova,1993,p 01 on: www.coloraro.edu/conflict/transforms/burton.htm
(3) William G.cunningham, opcit, p 21

فهذه الاحتياجات على حد تعبيره هي أكثر جوهرية من الغذاء والمأوى ، وغالبا نحتاج إلى الأمن، الهوية الاعتراف والمشاركة التي هي أساس التنمية والأمن الفردي في المجتمع ، لكن حرمان المجتمع من هذه الاحتياجات من شأنه أن يؤدي على جميع المستويات الاجتماعية إلى سلوكات بديلة مصممة على القبول بهذه الاحتياجات ومنها الحرب الاثنية [1] .

فنظرية الاحتياجات الإنسانية جاءت كردة فعل على تفسيرات محدودة للمشاكل الاجتماعية ، فعندما كانت المجتمعات عبارة عن أسر صغيرة أو وحدات قبلية كان هناك قدر كبير من الاهتمام على الصعيد الاجتماعي والتعاون فيما بينها ، لكن مع تزايد عدد السكان زادت القدرة على المنافسة كنتيجة لتضارب المصالح وبالتالي قسم الناس على مستوى شخصي أو طبقي وليس مجتمعا واحدا .

فتبرير النزاعات و الحروب بالطبيعة البشرية الشريرة المتصارعة من موارد مادية محدودة كما ذهب إلى ذلك **هانز مورغانتو** (morganthaw) هو مظلل حسب **بورتون** (Burton) الذي يرجع النزاعات و الحروب إلى المؤسسات و التقاليد الاجتماعية التي لا تنسجم مع الحاجات البشرية، فالاعتداءات و السلوكات المعادية للمجتمع هي نتيجة التحولات في الظروف الاجتماعية ، فالاحتياجات التي تحبطها المؤسسات و القواعد سوف يسعى الفرد لتحقيقها بأي طريقة كانت ، هذه الاحتياجات هي ربما جوهرية مثلها مثل الغذاء و المأوى و ما هو مادي كالاعتراف بالهوية الشخصية ، فرفض المجتمع الاعتراف بهوية معينة يؤدي إلى السلوكات الاجتماعية البديلة المصممة لتلبية هذه الاحتياجات كالحروب الاثنية ، و عصابات الشوارع ، العنف المنزلي ، الإرهاب .

هذا العنصر حسب **بورتون** (Burton) ظل مغيبا في الفكر، فالقانون طالما كان يفترض وجود من له حق الطاعة و من عليه واجب الطاعة ، فيما اهتم علماء الاجتماع بالتنشئة الاجتماعية للفرد في ظل معايير المجتمع وقد اعتنى علماء النفس بتكييف الشخص مع البيئة الاجتماعية، فيما ظل العامل البشري مهملا لأنه غامض و غير قابل للقياس طالما كان هناك اقتناع بأن الإنسان مرن كليا و قادر على التكيف مع النظم الاجتماعية ، فكان البديل لهذه الوضعية هو نظرية الحاجات البشرية التي تقوم على أن المجتمعات هي التي يجب أن تتكيف مع احتياجات الناس و ليس العكس، مع إعطاء الشباب دورا في المجتمع هو ما يجعل عصابات الشوارع تتلاشى ، ومنح الأقليات الاثنية مركزا مستقلا يلغي أسباب النزاع بجعل النظام غير عدائي و تحويل الأدوار القيادية إلى تعاونية.[2]

إن نهج **بورتون** (Burton) في حل النزاع يقوم على التكامل و التفاعلية في عمليات التفاوض ، فهو تكاملي من حيث أنه يشمل كل الامتيازات القابلة للتفاوض ويتم من خلال البحث عن حلول مريحة لكلا الطرفين ، هذا النهج يقوم على وجود طرف ثالث يساعد على التشاور و الوساطة، و يقوم على مقاربة الحاجة إذ ينطلق من تحليل الاحتياجات السياسية و المخاوف و هذا النهج الحديث لحل النزاعات يعرفه الدبلوماسي الأمريكي

---

(1) John burton , conflict resolution : the human dimension , the international journal of peace studies,Volume 3, Number 1,London,January 1998,
(2)Ibid ,

السابق **جوزيف مونتفي** (Joseph Montville) باسم " دبلوماسية المسار الثاني " The track two –التي سنأتي على ذكرها بالتفصيل لاحقا- و بناءا عليه يجب إدخال تغييرات عملية لحل النزاعات، و هذا يجعل الأطر السياسية و القانونية و المؤسسية قائمة على أولوية الحاجات البشرية الأساسية و هذا مقرون بتغيير الأفكار و الآراء و فهم طبيعة النزاع على نحو صحيح [(1)] .

كما يدعو إلى إشراك الجهات العلمية و مراكز تحليل النزاعات في عملية حل النزاعات و هنا نعود إلى فكرته المتعلقة بالربط بين النظرية و الممارسة ، و التي تستخدم للتوقع بنزاعات مختلفة في المستقبل ، وهذا عبر تلاقح مختلف العلوم الاجتماعية بحكم الطبيعة المعقدة للنزاع الذي هو شكل من أشكال السلوك الناشئ عن عوامل معقدة أيضا.[(2)]

فحسب **بورتون** (Burton) كل النزاعات هي قابلة للحل بتحقيق و إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ما يجعلهم لا ينزعون إلى العنف و النزاع ، فإذا أردنا إنهاء النزاع حسبه في كل المستويات من الأسرة إلى العلاقات الدولية لابد من التأكد بأن الحاجات الأساسية محققة، وهذا هو ما يؤدي إلى تجنب النزاعات و هذا ما يسميه بالاستباقية (Prevention) و التي تعني أنه بدلا من علاج الأمراض التي تصاحب أي نزاع ينبغي معالجة الأسباب من خلال الاهتمام بتحقيق حاجات الأطراف الأساسية ، و هذا يكون بتحليل عميق للحالة أو النزاع بكل أبعاده لمعرفة الحاجات التي تستوجب الاستيفاء و اكتشاف الخيارات لتحقيقها كوسيلة ليس فقط لحل النزاعات بل التنبؤ بها وإزالة مصادرها.[(3)]

فالهوية حسب منظوره هي حاجة مركزية يمكن تحقيقها و إيجادها دون نزاع ، فإن بدت الهوية هي مصدر النزاع فهذا تضليل ، بل ان استعمال الدولة للقوة لدعم هوية ما على حساب أخرى هو ما يخلق النزاع.[(4)]

فلطالما اعتبرت الأوضاع الدولية أكثر خطورة من المحلية و استعملت كلمة النزاع للتعبير عنها في الغالب وهذه الافتراضات تسببت بأخطاء خطيرة في السياسات، حيث كان يفترض أن القضايا المحلية لا تنتج نزاعات لا يمكن حلها و إيقافها من طرف السلطة العليا في الدولة ، لكن هذا الطرح فندته الوقائع ، فالحروب الاثنية أثبتت أن كثيرا من النزاعات العالمية هي نتيجة لتجاوز أو امتداد الصراعات الداخلية (The spilling over of international conflicts) فالنزاع ظاهرة شاملة لا تعرف حدود نظام معين، و هذه نقطة جوهرية يختلف فيها **بورتون** (Burton) مع أتباع المدرسة الواقعية الذين أولوا الاهتمام فقط للنزاعات بين الدول باعتبارها

(1)John w . Burton :Peace begins at home : international conflict : domestic responsability, the international journal of peace studies ,Volume 6, Number 1,London Spring 2001.

(2)John w. Burton : Conflict resolution : towards problem solving , the international journal of peace studies Volume 6, Number 1,London, Spring 2001.

(3)Doug cocks : learning from jhon burton,2004 on; www.labshop.com.au/dougcocks/burtonreview.htm

(4)Chris Brown : World society and the English school : an international society perspective on world society,2001, on: http// eprints.use.ac.uk. /743/1/WorldSoc&ES.pdf

الفاعل الوحيد على الساحة الدولية ، فالعلاقات القائمة بينها على المصلحة و القوة هي ما يخلق النزاع أو الحرب.[1]

يعتبر **بورتون** (Burton)أن هناك احتياجات أساسية للأفراد يعتبرها احتياجات وجودية ،و يعتبر أن افتقادها هو السبب الرئيسي في نشوب النزاعات في كل المستويات و يعترف بأن هذه النظرية لها جذورها في الحقول البيولوجية و السيكولوجية ، إذ يلتقي في أطروحته هذه مثلا بالمفكر النفساني الكبير **براهام ماسلو** (Abraham maslow) الذي طور فكرته عن الطبيعة البشرية في نفس الفترة ما بين الخمسينيات و الستينيات و يتفقان في أن الناس يسعون لإرضاء حاجات فسيولوجية بسيكولوجية ضرورية للحياة كالأمن ، الغذاء ، الملابس ، الطمأنينة التقدير و الاحترام ، تحقيق الذات وغيرها، و هي تنتقل من إرادة الإشباع بشكل تدريجي من الأكثر تطلبا كالتغذية إلى حاجات أعلى كالنشاط الإبداعي.[2]

وهذه الحاجات يسعى الفرد لتحقيقها ، و تمثل الهوية عند **بورتون** (Burton) حاجة مركزية من الحاجات البشرية ، فالناس يدخلون النزاعات و الصراعات لأن هويتهم غير معترف بها ، ولأنهم لا يعاملون باحترام و يحسون بأن كرامتهم مهزوزة.[3]

و إذا عدنا إلى تحليل نظرية الحاجات البشرية نجد أن **بورتون** (Burton) يرى أنه على المؤسسات الاجتماعية أن تتكيف مع الحاجات البشرية و ليس العكس كما جرى عليه الاعتقاد من قبل ، حيث يركز صانعوا السياسات على النظام و الاستقرار و الحفاظ على مؤسسات المجتمع و ليس على احتياجات الأفراد التي وجدت هذه المؤسسات لتلبيتها ، وقد كان علماء النفس يركزون على تكييف الفرد مع المجتمع دون إعطاء الاهتمام للكيفية التي يتكيف بها المجتمع مع الحاجات البشرية ، لكن هذه الدعوى إلى تكييف تنظيمات المجتمع مع الحاجات البشرية لا تعني حسبه إنكار أن على الفرد الالتزام بالدخول في العقد الاجتماعي الذي يدعو إلى إتباع سلوكيات اجتماعية معينة متفق عليها لتحقيق الانسجام في العلاقات الاجتماعية ، فهو يرفض إذن أن تكون دعوته هذه مسوغا لافتعال سلوكيات اجتماعية منحرفة.[4]

إن تغييب الحاجات الإنسانية الأساسية هو ما يخلق السلوكات المنحرفة و العنف و الإرهاب و النزاع داخل المجتمع الذي قد يمتد إلى المستوى الدولي ، و التي لا تنفع في معالجتها القيود و العقوبات ، إذن لا بد من البحث عن مصدر المشكلة والقضاء عليها ، فتصحيح السلوكيات غير الاجتماعية و منعها هو عمل لابد أن يكون موجها بالأساس نحو البيئة الاجتماعية،الأسرة و المدرسة ، المجتمع و قياداته ، و ليس نحو المنحرف في حد ذاته.[5]

---

(1) John w. Burton : Conflict resolution as a political philosophy ,op.cit.
(2) John Burton : Introducing the person into thinking about social policies, the international journal of peace studies ,Volume 6, Number 1,London, Spring 2001
(3)Doug cocks , op.cit .
(4) John Burton : Introducing the person into thinking about social policies ,op .cit,.
(5)Ibid,p

ولهذا السبب نجد **بورتون** (Burton) مهتما بالسياسة العامة باعتبار أنه يعزو هذه السلوكيات المنحرفة و النزاع إلى الفشل على مستوى النظام و خلله الهيكلي ، فهو يربط هذه الحالات سواء النزاع أو الانحراف بشكل عام بالتنمية الاقتصادية و السياسات الاجتماعية التي تركز على الحاجات الإنسانية ، و هو هنا يلتقي بأعمال النرويجي **يوهان غالتون** (Yohan galtong) الذي طرح فكرة العنف الهيكلي والتي تتسبب به هياكل و مؤسسات المجتمع بقمعها لحاجات الأفراد و بهذه الفكرة يرتبط مفهومه بالسلام الايجابي (Positive peace) و الذي لا يعني غياب الحرب (سلام سلبي) و لكن غياب العنف، فالأمن الحقيقي لا يعني غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمن القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر.[1]

ووفقا **لشارلي غابرييل مبوك**(Sharly gabriel mbock)–عالم أنتروبولوجيا- فإن جميع مصادر النزاعات هي اجتماعية وهي نتاج المشاكل الاجتماعية التي لم يتم التعامل معها بشكل صحيح ، ويتصل ذلك الاعتقاد بأن المشاكل الاجتماعية تنبع من عدم وجود الوعي الاجتماعي ، ويكون مصدر المشاكل الاجتماعية وجود أشخاص ليس لهم هوية و لم تقدم لهم أدوار داخل النظام الاجتماعي [2].

وحسب بورتون (Burton)المصدر الرئيسي للنزاع هو عدم تلبية الحاجات الإنسانية للمشتركين في حالات النزاع من الأمن والهوية المشاركة ، الاعتراف ، وهذا ما يفسر السعي للحصول على نحو متزايد للسيطرة على بيئتها لضمان تلبية حاجاتها ، فغياب العدالة في التوزيع والاحتياجات الإنسانية نتيجته الحتمية العنف واللااستقرار ، ومن أجل حل النزاع يجب أن تكون القدرة على تهيئة البيئة التي يمكن تلبية هذه الاحتياجات من خلالها [3].

وبإسقاطنا لهذه النظرية على الواقع الإفريقي فهي تقدم لنا تفسيرا معقولا للنزاعات الإثنية فيها، وتجيب على النظريات الأخرى التي ترجع أسباب النزاعات إلى العنف المتأصل في طبيعة الكائن البشري بدلا من أن ترجعها إلى المؤسسات غير فعالة وغير القادرة على إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمواطنين وعلى طريقة تناولها لمطالب التنوع .

بالإضافة إلى ما سبق هناك مقاربتين نظريتين أتينا على ذكرها سابقا هما المقاربة الإثنوواقعية والمقاربة اللبيرالية فكما تناولتا أسباب حدوث النزاعات الإثنية فهي كذلك تقترح حلولا لها .

ب- المقاربة الإثنوواقعية :

الإثنوواقعية التي ترى أن المعضلة الأمنية هي أمر أساسي لاندلاع النزاعات ، وهي العقبة الرئيسية في إيجاد الحل ، ولأن الولاء في النزاعات الإثنية لا يكون عابرا لأن الهوية الإثنية تنطوي على مشاعر أكثر عمقا ولأن الحروب الإثنية تقوي وتدعم هذه الهوية ، وهذا ما يفاقم المعضلة الأمنية ويصعب من إيجاد الحل .

[1]Stewalt mills : Conflict resolution theory , on : http//www.w3.org/1999/xhtml
[2]Sylvestre Tetchiada, La montée des conflits interethniques de plus en plus,2006, p2 sur : www.ipsinternational.org/fr/-note.asp?idnews=3322
[3] John burton, Introducing the person into thinking about social policies, opcit,. .

وعليه فإن الحل الوحيد القابل للتطبيق حسب الاثنواقعيين يكمن في الفصل (**Séparation**) بين المجموعات المختلفة [1] لتقليص فرص الاحتكاك ، وتخفيف حدة المأزق الأمني .

فالحرب لا يمكن أن تنتهي حتى تتقلص المعضلة الأمنية بالفصل المادي بين الجماعات المتنافسة، فالحلول القائمة بهدف استعادة الإثنيات المتعددة حياتها السياسية و تقاسم السلطة وإعادة بناء الدولة أو إعادة هيكلة الهوية غير فعالة لأنها لا تفعل شيئا لكبح المعضلة الأمنية ، ولأن المخاوف والأحقاد الإثنية تزيد جراء الحروب ، والتدابير الموجهة لإنعاش المجتمعات المتعددة الإثنيات لا يمكن أن توظف لأنها لا تجيب على المأزق الأمني [2] .

لكن هذا الحل يحملنا على طرح تساؤلات كثيرة منها :

- ماهي الجماعات الإثنية التي ستسمح بتهجيرها ؟
- هل يمكن نقل أشخاص دون الوقوع في صدامات معهم ؟
- متى يكون الوقت ملائما لذلك ؟

ج- المقاربة الليبرالية :

هناك تصورات ليبرالية تحدد طبيعة المهمات السلمية :

-الأمن الإنساني: يسمح هذا المصطلح بتحويل وجهتنا من المستوى الوطني إلى مستوى الأفراد خاصة ضحايا العنف في حالات التزاع الداخلي كنتيجة للتغيير الجذري في طبيعة التهديدات والقطيعة مع الأمن التقليدي القائم على أمن الدولة ليصبح الهدف من الأمن هو أمن الأفراد.

-الأمن التعاوني: وهو ينطلق من فكرة أن التعاون وسيلة لحل مشاكل الأمن الداخلية والخارجية وإذا ما أسقطنا هذا المنطق على التزاعات الإثنية ، فخلق التعاون بين الدول التي تحدث بها نزاعات إثنية يؤدي إلى تقاسم الأعباء والجهود وحتى الأفكار من أجل مواجهة الظاهرة والاستفادة منها في سياقها الإيجابي واعتبارها المبدأ أو العامل المشترك لظاهرة التعاون .

حيث تقترح الليبرالية حلولا ملموسة كصياغة آليات لمعالجة التجاوزات التي تؤدي إلى التزاعات والتي تتمثل في[3]

- تمثيل سياسي واقتسام السلطة من قبل المجموعات الإثنية .
- حق الشعب في وجود حكومة ديمقراطية .
- إقناع الأطراف المتنافسة لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية .

وهناك معايير تسمح بترسيخ السلم منها[4] :

- التخلي عن استخدام العنف من خلال نزع السلاح.

---

[1] عادل زقاع ، تدخل الطرف الثالث في التزاعات الإثنية ، مرجع سابق ،ص 2 .

[2] Christian geiser , opcit, pp, 36-37 .
[3] Ibid, p 21.
[4] Ibid, p23.

- الوعد بضمان احترام حقوق الأقليات والتشجيع على ذلك .
- تعليم تاريخ لادعائي (يتضمن فكرة التنوع الإثني في المجتمع) .
- تبني اقتصاد السوق .
- قبول الحدود بطرق سلمية .

هذه المعايير عند تطبيقها مسبقا تسمح بضمان السلم وتجنب النزاعات الإثنية التي من المحتمل أن تؤدي إلى تدفق اللاجئين (Le flux de réfugiés) ، لكن في المقابل وعلى الرغم من قرب هذه المعايير للواقع العملي إلا أن هناك انتقادات وجهت لهذه المقاربة .

فحسب **رونالد باري** (Ronald paris) أخطاء وفشل العديد من عمليات ترسيخ السلم حملته للشك في فعاليتها فعلى سبيل المثال ينوه إلى أن انتخابات سريعة أو تدابير اقتصادية أكثر جذرية تفاقم التوترات وتحفز على عودة الأعمال العدائية وهو يجمع على أن المبادئ الليبرالية في مرات ليست مناسبة ولديها الأثر العكسي على ما سيكون [1] .

كما أن **باربرا وولتير**(Barbara walter) أكدت أن الإصلاحات الديمقراطية تتناسب بصعوبة مع الظروف الفوضوية التي نجدها في النزاعات داخل الدولة ، إذ يجب الغوص في البنى السياسية للمجتمع وثقافته من أجل تصميم حل يتلاءم والبيئة الداخلية [2] .

د- دبلوماسية المسار الثاني :

وهي كطريقة عملية لحل النزاعات حسب **جوزيف مونتفي** (Joseph montville) الدبلوماسية غير الرسمية أو دبلوماسية المسار الثاني بين أعضاء الجماعات المتنازعة تهدف إلى تطوير استراتيجيات التأثير على الرأي العام وهي بديل بأي حال من الأحوال عن مسؤول رسمي " مسار واحد" بين الحكومات ووضعت للتعامل مع النزاعات التي يطول أمدها أي النزاعات على أساس احتياجات خاصة متعلقة بالهوية الإثنية حسب **ادوارد أزار** (Edward Azzar) [3].

وظيفة هذا النوع من الدبلوماسية تمهيد الطريق لبدء مفاوضات عبر ثلاث مراحل [4]:

1-سلسلة حلقات العمل على حل المشكلة ، وتهدف إلى تحقيق نفوذ الأفراد من كل المجموعات في النزاع وعلى سبيل المثال إذا كان كلا الطرفين يصران على امتلاك نفس الإقليم فإن المشكلة محاصرة في محصلتها الصفرية،فهناك من المطالب التي لا يمكن تلبيتها إلا على حساب مطالب الآخر .

---

(1) Eva bertran , The promise and perils of united nation peace building , journal of conflict resolution,USA ,September 1995, p 387 .
(2)Barbara Walter ,Designing transition from violent civil war, IGCC policy paper, 1996 ,p11 on : www.igcc.usd.edu/iggcc2// policy paper/PP31HTML TOC404751017 .
(3) William G.cunningham , opcit, p22 .
(4) Ibid, p23.

وعند النظر فيما وراء هذه المواقف قد نكتشف أن أحد الطرفين يريد الإقليم لتلبية الاحتياجات الأمنية لضمان احتياجات الهوية ، وبعد تعريف النزاع في هذه الشروط يمكن البدء في البحث عن حل من شأنه أن يسمح للتعبير عن الهوية الوطنية .

2- تغيير المواقف والمفاهيم على أساس التعديلات التي قام بها المشاركون في حلقات العمل على حل المشكلة .

3- التعاون والتنمية الاقتصادية الموجهة للمجموعات الأكثر تضررا من النزاع .

وعليه فإنه من الضروري لإيجاد حل للنزاعات الإثنية التركيز على التحليل الدقيق لها لتجنب وصف علاج خاطئ لهذه المشكلة والتي يؤدي الفشل في إيجاد حلول لها إلى نتائج كارثية على كافة الأصعدة .

المبحث الثالث : النزاعات الإثنية على الأجندة العالمية

لقد أصبح للنزاعات الاثنية أهمية معاصرة على الصعيد العالمي نظرا لبروز عوامل ساعدت في ذلك و زيادة تأثيرها في السياسة العالمية من خلال مشكلة كيفية الرد على الحركات الانفصالية ، إنتهاك حقوق الإنسان و الإبادة الجماعية كما تخلق مشاكل كبرى تتعلق باللاجئين و طرق استيعابهم و حمايتهم أو ما يطلق عليها حاليا مصطلح الحالات الإنسانية المعقدة .

و لقد إكتسبت النزاعات الاثنية هذه الأهمية من الفواعل المنخرطة فيها بغية خلق آليات لمنعها و إدارتها بالطرق السلمية و في هذا المقام نجد تدخل المنظمات الدولية و غير الحكومية في هذه القضية من خلال نشر قوات عسكرية في حالات العنف طويل الأمد بين الاثنيات كالبوسنة و كوسوفو ، و إنشاء محاكم متخصصة للتحقيق في جرائم الحرب ، و كذلك إنشاء مفوضيات تعنى بالأقليات .

المطلب الأول : النزاعات الاثنية كقضية عالمية

لقد صاحب نهاية الحرب الباردة تغيرات عميقة على الساحة الدولية ، فقد توسع مفهوم النزاعات ما بين الدول (Interétatique) إلى نزاعات ما داخل الدول (Intraétatique).

حيث تعددت مظاهر التهديد اليوم و منها تهديدات البيئة ، اللاجئين ، حقوق الإنسان و هي مشاكل ليست عسكرية و لكن من الممكن أن تهدد الأمن العالمي .

و عليه تعتبر النزاعات الاثنية من بين أهم التهديدات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة جراء حجم تداعياتها و تأثيراتها السلبية على المستوى الإقليمي و العالمي .

فكيف أصبحت النزاعات الاثنية إحدى قضايا السياسة العالمية ؟

أولا : العوامل الأولية لبروز النزاعات الاثنية كقضية عالمية

تلا إنهيار الاتحاد السوفيتي خلال فترة التسعينات و ما ترتب عنه من تفتت الإمبراطورية الشاسعة إلى دول و أقطار، كما كانت يوغوسلافيا أبرز مثال على تفكك الدول وظهور أخرى محلها وكان من بين محددات انفصال هذه الدول الجديدة ما هو متعلق بالهوية القومية للشعوب .

حيث جذبت هذه المسألة اهتمام الباحثين والمختصين وعمدوا على دراستها ليستخلصوا نتائج مؤداها أن هنالك اختلافات كبيرة في أوساط مجتمعات هذه الدول شجعت على تنامي نزعة العنف واعتبار التراعات الاثنية كقضية عالمية:

أ- المطالبة بالإنفصال أو الحكم الذاتي(Autonomy states): وأبرز الأمثلة على ذلك انفصال السلافية وهي روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء أما في يوغوسلافيا انفصلت سلوفينيا ومونتينيغرو عن صربيا ، حيث بدأ التفكك يدرك يوغوسلافيا في 1980 ، إذ تبددت أوصال الإتحاد بين الجمهوريات الست (صربيا، كرواتيا ، سلوفينيا ، البوسنة والهرسك ، الجبل الأسود (مونينيغرو) ، مقدونيا) .

حيث أعلنت كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما في جوان 1991 ، والحكم الذاتي لكوسوفو في 10 مارس 1999 ، أما تشيكوسلوفاكيا ونظرا للتباين الإثني بين التشيك والسلوفاك فقد انفصلت إلى دولتين باتفاق سلمي استثنائي في 01 جانفي 1993 .

إذ تعد منطقة البلقان من أهم بؤر التوتر في العالم من حيث تباين عدد الإثنيات فيها ونمو الترعة الإنفصالية ودور النخب السياسية في استعمال ورقة الاختلاف الإثني لتحقيق المصالح الشخصية ، لنجد نفس الأجواء في إفريقيا ؛ وأبرز الأمثلة على ذلك نجد الحركة الانفصالية في بيافرا المقاطعة النيجيرية التي خاضت حربا إنفصالية عام 1967 لكنها فشلت في إعلان ذلك حيث تبلغ المجموعات الإثنية في نيجيريا حوالي 250 مجموعة ، وما يعني تنامي الحركات الإنفصالية من تهديدات لوحدة الدولة [1] .

فتنامي الحركات الانفصالية ساهم في احتلال التراعات الإثنية درجة مهمة على سلم أولويات المجموعة الدولية من خلال ظهور دول جديدة بمحددات جديدة أوجبت المواجهة مع الحكومة التي لا تسمح بتفتيت الدولة وما ينجم عن ذلك من خسائر بشرية حادة فيما يعرف بالحروب الإنفصالية.

ب- تنامي الاهتمام بتصور الثقافة: وذلك نتيجة انعكاسات العولمة على الجانب الثقافي ومحاولة الترويج لنموذج واحد في علاقة التأثير في اتجاه واحد ، هذا ما أنتج ظاهرة الخوف من هيمنة الآخرين والدعوة إلى التحصن الثقافي داخل المجتمعات المستهدفة فواحدة من أكثر القضايا التي نوقشت بشأن التراعات الإثنية في حال أصبحت أكثر أو أقل انتشارا في فترة ما بعد الحرب الباردة نجد **هانتغتون وروبرت كابلان** (Kaplan Huntington) اللذين توقعا انتشارا لهذه التراعات التي تغذيها الخلافات الحضارية ونقص الموارد والاكتظاظ، فالخوف من هيمنة الآخر حفز كل المجتمعات الإثنية على العمل من أجل حماية ذاتها من الآخر من خلال التأكيد على القيم المشتركة فيما بينها ، وتعميق الولاء للقبيلة الأصلية هذا الولاء الذي يكون متوازيا مع الولاء للسيادة ، والذي ينتج عنه التصادم واستعمال العنف وبلوغ حد التراعات الإثنية .

[1] آسو كريم، بيافرا، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء،2005، ص1 ،على الموقع :
www.mukiryani.com/imkakan/buke/hag20 almaster /hap20almaster.pdf

ج-زيادة عدد الإثنيات في العالم : زاد هذا من أهمية المسألة ؛ إذ يتميز تشكيل العالم المعاصر ما بعد الاستعماري بأنه عالم القوميات والإثنيات ، إذ أنه من النادر جدا وجود بلد متجانس كليا، حيث أصبح العالم بأكثر من 1000 إثنية تتوزع على أقل من 200 دولة ، وإجمالا حوالي 5000 قومية وإثنية موزعة على جميع أنحاء العالم [(1)]

ونظرا لعدد هذه الفواعل من دون الدول ودورها المتنامي في الحياة السياسية للدول قامت البلدان في الغرب وآسيا بتأسيس مراكز للدراسات الإثنية من أجل إيجاد حلول لأية مشاكل تنجر عن هذا الموزاييك الإثني وتأثيراته على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ، هذا ما لا نجده على المستوى الإفريقي بالرغم من ضخامة عدد الإثنيات في كل دولة مثلا في كينيا حوالي 34 إثنية ، نيجيريا 250 إثنية ، أما الكاميرون فحوالي 350 إثنية ،450 اثنية في الكونغو الديمقراطية ، إلا أنه لا توجد مراكز متخصصة تعنى بهذه الظاهرة اللصيقة بإفريقيا .

د- انفجار النزاعات الداخلية في العديد من الدول : عمق هذا من أهمية الظاهرة عن طريق بروز ظاهرة التدخل الإنساني أو التدخل العسكري لأغراض إنسانية ، فمنذ مطلع تسعينات القرن المنصرم صدرت دعوات كثيرة مطالبة بالتدخل العسكري الخارجي من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات وفق الجرائم ضد الإنسانية وتأمين وصول مساعدات إنسانية إلى المناطق المنكوبة ، والمقصود بالتدخل الإنساني هو شكل من أشكال العمل التي تتخذ طابعا عسكريا بموجبه تقوم قوات دول أخرى بالتدخل لأغراض إنسانية بغية ضمان سلامة الأشخاص وفقا لقرارات دولية ومبادرات إقليمية كما حدث في البلقان عام 1996 [(2)] .

إذ يعد العمل الإنساني الوسيلة المفضلة لدى الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية للتدخل لضمان سلامة المدنيين في وقت الحرب ، ومن أمثلة ذلك قرار مجلس الأمن في 1992 إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن ضمان الحيز الإنساني والأكثر من ذلك مهمة رصد الإمتثال لوقف إطلاق النار والسماح باستخدام القوة لتقديم المساعدات الإنسانية .

لكن تبقى الأمم المتحدة عاجزة في كثير من الأحيان وذلك لاعتبارات سياسية بحتة ناجمة عن رغبة الأعضاء الدائمين في التكفل بقضية دولية معينة من عدمها ، والتي تخضع عادة لحسابات المصالح حتى على حساب الجانب الإنساني .

فعلى سبيل المثال حول حالة الحرب في كوسوفو ، يوضح لنا **جون بواسفير**(John Boisvert) كيف تدخلت قوات حلف شمال الأطلسي في المنطقة والتي بدأت هجومها في 24 مارس 1999 ، هذا التدخل الذي كان له ما يبرره في مجال الرغبة في منع وقوع كارثة إنسانية ذلك في ظل دور الأمم المتحدة وعدم وصول إجماع داخل مجلس الأمن جراء الفيتو الروسي من أجل التدخل لحماية المدنيين في كوسوفو [(3)] ، ويعاب على الأمم

[(1)] عادل زقاع ، إعادة صياغة مفهوم الأمن ، برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، مرجع سابق، ص 2.

[(2)] Cristophe rémond, La sécurité humaine et le rapport entre humanitaires et militaires : perspctive historique depuis 1990-2008,2008,p21

[(3)] Ibid,p14.

المتحدة في ذات السياق دورها إزاء الإبادة الجماعية في رواندا والتي لم تكن قادرة على منعها والأمثلة على ذلك كثيرة.

ثانيا :العوامل الثانوية لبروز النزاعات الاثنية كقضية عالمية

عندما تحدث النزاعات الإثنية تنتج عنها عدة ظواهر منها : زيادة عدد اللاجئين ، حالات التمرد ضد الحكومات الإبادات الجماعية ، انتشار النزاعات الدولية وهي نتائج للظاهرة ولكنها في نفس الوقت عمقت من أهميتها وأهمية إيجاد سبل لحلها:

أ- مشكلة اللاجئين :

إذ أصبحت مشكلة اللاجئين منذ مطلع القرن العشرين تشغل بال المجتمع الدولي الذي بدأ لأسباب إنسانية يتحمل مسؤولية حمايتهم ومد المساعدة لهم .

فاللاجئ هو كل من يكون خارج بلد جنسيته بداعي خوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه إلى فئة معينة ، ولا يستطيع العودة إلى بلده بسبب الخوف حسب ما أوردته إتفاقية 1951 [1] ، فقد تزايد عدد اللاجئين في العالم الناجمين عن النزاعات الداخلية أو ما بين الدول ، وتقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها لعام 2006 عن حالة اللاجئين في العالم عن وجود 33 حالة مما يسمى حالات اللاجئين التي طال أمدها – الذين ظلوا في المنفى لما يربو عن 5 سنوات ويبلغ عددهم حوالي 5.7 مليون شخص من إجمالي مجموع عالمي مقداره 9.2 مليون نسمة والغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين توجد في أشد مناطق العالم فقرا وأكثرها اضطرابا ،ومنذ مطلع عقد التسعينات ظل القدر الأكبر من اهتمام المجتمع الدولي ينصب على حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين في المناطق التي تحظى بالقدر الكبير من الاهتمام مثل البلقان الذي يبلغ عدد اللاجئين فيها 3 مليون لاجئ ومنطقة البحيرات العظمى في إفريقيا [2] ، حيث صارت مناطق شرقي إفريقيا وغربها ، جنوب آسيا ، جنوب شرق آسيا ، القوقاز وآسيا الوسطى كلها ، مواطن لحالات اللجوء طويل الأمد ، وفي إفريقيا تضم كل من أوغندا ، تنزانيا ، الكونغو زامبيا ، غينيا ، كينيا أكبر هذه المجموعات [3] .

ففي مطلع عام 2009 أفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بوصول أكثر من 8500 لاجئ لجمهورية إفريقيا الوسطى فارين من القتال الدائم للمتمردين والحكومة إلى تشاد، وبالإضافة إلى اللاجئين من إفريقيا الوسطى ، تأوي تشاد أكثر من 25000 لاجئ سوداني من دارفور ، وبلغ عدد المشردين في أوغندا إلى حوالي 150 ألف شخص منذ مطلع 2009 عند مناطق الحدود بين جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا جراء العمليات التي شنتها حركة جيش الرب [4].

(1) عمور منصور،اللاجئون في العالم:مأساة إنسانية طبعت نهاية القرن، مجلة الجيش، العدد45، مارس2001، ص14.

(2) لمزيد من المعلومات أنظر قسم خدمات الشبكة العالمية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الموقع :www.unhcr.org

(3) لمزيد من المعلومات أنظر تقرير العمل الإنساني لعام 2008 على : www.unicef.org/arabic/har08/index--chad.php

(4) صحيفة الأيام اليومية ، سبعة ملايين لاجئ بإفريقيا و 75 % منهم أطفال بسبب الحروب ، العدد 9170 ، السودان، 2008/07/29 .

نركز على اللاجئين في إفريقيا لأنها محل دراستنا ، حيث جاء في تقرير اجتماع خبراء منظمة الوحدة الإفريقية للاجئين والعائدين والمشردين أنه يوجد بإفريقيا اليوم سبعة مليون لاجئ بصرف النظر على الذين اندمجوا مع السكان الأصليين ، والذين لم يتمكنوا من الوصول إلى بلدان اللجوء ، كما أن هذا العدد لا يأخذ في الحسبان عدد اللاجئين الذين يتوفون في كل سنة في مخيمات اللجوء ، ويمثل النساء والأطفال أكثر الضحايا منهم حيث تتراوح نسبتهم ما بين 60-80 % [1] .

لقد أصبحت حالات اللاجئين تشكل تحديا كبيرا من ناحية حقوق الإنسان والأمن معا ويعود ذلك إلى فقر الدول المستضيفة ، حيث يصل عدد اللاجئين الأفارقة في اليمن منذ التسعينات إلى نصف مليون لاجىء في ظل الضعف والفقر الذي يميز الدولة ، بالإضافة إلى ضعف وتباطؤ المساعدات الدولية الذي يؤزم أوضاع اللاجئين ويتحولون تدريجيا إلى مصدر قلق وحتى عنف داخل الدولة المستضيفة أو بينها و بين دولة الأصل .

وتبقى مشكلة اللاجئين من أعقد المشاكل على المستوى العالمي حيث تتزايد خطورتها في ظل فقر الدول المستضيفة ، وانخفاض الدعم المقدم من المانحين واستمرارية العنف في بلدانهم وغياب حلول للتعامل مع الظاهرة واحتوائها وانعكاساتها على العلاقات بين دول الأصل ودول الملجأ واحتمال حدوث الحروب ، ولقد ساهمت كل هذه العوامل في بلوغ النزاعات الإثنية هذه الأهمية .

وبالإضافة إلى مسألة اللاجئين على المستوى الإنساني نجد حالات التمرد بين الجماعات الإثنية في مواجهة الحكومة وما ينجر عنها من تدمير للإقتصاد الوطني والبنى التحتية للدولة وتراجع معدلات النمو والتنمية جراء عمليات الاستنزاف بين الطرفين .

ب- الإبادة الجماعية:

نجد كذلك ظاهرة الإبادة الجماعية (genocide) وأبلغ مثال على ذلك ما حدث في رواندا عام 1994 وكوسوفو والبوسنة والهرسك في منطقة البلقان في تسعينات القرن الماضي، وتنشأ في رغبة جماعة ما تطهير جماعة أخرى نتيجة عوامل عدة من بينها الإختلاف الإثني والأحقاد التاريخية التي تزيد من عدم قدرة جماعتين على التعايش في نفس الإقليم ، وكذلك استغلالهم من قبل الفواعل السياسيين وعوامل أخرى.

والجدول التالي يوضح أهم الإبادات الجماعية التي حدثت منذ خمسينات القرن المنصرم :

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر شبكة الأنباء الإنسانية irin، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) على الموقع : arabic .irinnens./contry aspxcontry=SD

التاريخ	الدولة	الضحايا	الوفيات
1957-1943	الإتحاد السوفيتي	الشيشان	230000
1968-1944	الإتحاد السوفيتي	تتار القرم المشكتيانيون	175000-57000
1977-1950	الصين	أهلالي التبيت	غير متوفر
1972-1962	باراغواي	هنود أتشي	90000
1964-1963	رواندا	التوتسي	14000-5000
1963	لاوس	رجال قبائل ميو	20000-17000
1966-1965	إندونيسيا	الصينيون	500000 مليون
1973-1965	بوروندي	الهوتو	205000-103000
1966	نيجيريا	الإيبو في الشمال	30000-9000
1984-1966	غواتيمالا	الهنود	63000-30000
1979-1969	غينيا الاستوائية	قبيلة بوبي	50000-1000
1881	باكستان	البنغاليون	3-1.25 مليون
1979-1971	أوغندا	كاراما كونغ أشولي لانغو	500000- 100000
1998-1975	إندونيسيا	تيمور الشرقية	200000-60000
1978	بورما	المسلمون في أقاليم الحدودية	غير متوفر
1987-1983	سيريلانكا	التاميل	10000-2000
1994	رواندا	التوتسي	500000 مليون
1995-1992	البوسنة والهرسك	معظم المسلمين البوسنيين	200000

المصدر : إستنادا إلى هارف وتيد غور (Harff , Ted gurr) (1992) في برايان وايت ، ريتشارد ليتل ، ومايكل سميث ،قضايا في السياسة العالمية نشر وترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص ص ، 193 -194 .

ج-انتشار النزاعات الاثنية:

نشير إلى أن تزايد انتشار نزاع في دولة ما إلى دولة أخرى ساهم في عالمية الظاهرة أو كذلك تدويل هذه النزاعات ، هذا الاهتمام ينشأ من مساعدة دول أخرى تربطها روابط ثقافية مع جماعات إثنية معينة بالإضافة إلى المصالح الجيوإستراتيجية والاقتصادية للدول الكبرى التي تتزايد مع الموقع الجغرافي لمنطقة للنزاع .

فحسب **باري بوزان** (Barry buzan) الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة (1) ، و تهديد أمن الأفراد يؤدي إلى تهديد أمن الدولة وهذا الأخير سوف يؤدي إلى تهديد الأمن الإقليمي عن طريق انتشار النزاعات إلى أكثر من دولة من خلال تورط دول مجاورة في النزاع وهذا يؤدي حتما إلى تهديد الأمن العالمي .

تهديد أمن أفراد ←—— تهديد أمن الدولة ←—— تهديد الأمن الإقليمي ←—— تهديد الأمن العالمي

(1) عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن ، برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، مرجع سابق ،ص 3.

وأخيرا نخلص إلى أن كل العوامل السابقة من تزايد الحركات الإنفصالية ، حالات التدخل الإنساني ، التصور الثقافي والقيمي وعدد الإثنيات الموزعين عبر العالم ساهمت في اعتبار النزاعات الإثنية إحدى أهم قضايا السياسية العالمية لما لها من آثار على الأمن العالمي حسب باري بوزان (Barry Buzan)بالإضافة إلى تنامي حجم تداعياتها والمتمثلة في مشكلة اللاجئين ، التمرد ، الإبادات الجماعية التي تشكل تحديا إنسانيا في مجال حقوق الإنسان ، خاصة في ظل عصر التكنولوجيا ودور وسائل الإعلام في لفت انتباه المجتمع الدولي للنزاعات الإثنية الحاصلة في دول معينة ، وعند وقوع الانتهاكات فيها .

المطلب الثاني : مدى استجابة المجموعة الدولية في الرد على النزاعات الإثنية :

حتم انتشار وتصاعد حدة النزاعات الإثنية على المجموعة الدولية العمل على إيجاد سبل للتعامل معها وتمثلت الجهود في دور المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة المضطلعة بحماية الأمن والسلم الدوليين الذين يتهددان بتهديد أمن الأفراد ودور المنظمات غير الحكومية فيما يسمى بالمجتمع المدني العالمي إزاء هذه الظاهرة.

أولا: ردود الأمم المتحدة

اضطلعت الأمم المتحدة ولا تزال بجهود كبيرة من أجل إقرار السلم والأمن في أرجاء العالم ، لكن التوسع في عمليات حفظ السلم في إطار الأمم المتحدة لم يحل دون استمرار العوامل التي تهدد السلم والأمن الدوليين خاصة في حالات الصراع الداخلي والتي تتمثل أهم مظاهرها في النزاعات الإثنية .

فلقد سعت الأمم المتحدة إلى تجاوز هدف تحقيق السلم السلبي الذي يعرف على أنه غياب أعمال القتال إلى تحقيق السلم الإيجابي الذي يتمثل في بناء السلم المستدام (Sustainable peace).

في هذا السياق تبنت الأمم المتحدة منذ نهاية الثمانينات مجموعة من المهام الجديدة تتمثل في بناء السلم بعد انتهاء الصراع (Post conflict peace building) وهي ذات أبعاد متكاملة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية بالإضافة إلى العناصر العسكرية .

ومن أبرز تلك المهام الجديدة ؛ المساهمة في تشكيل الحكومة الانتقالية والمؤسسات ، صياغة الدساتير الوطنية ونزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة دمجهم في المجتمع وإزالة الألغام ، وإعادة اللاجئين والتكفل بهم وتقديم المساعدات الإنسانية ودعم المصالحة الوطنية ، إعادة الإعمار ، وغير ذلك من المهام التي تعتبر في الأصل في صميم الاختصاص الداخلي للدولة [1] .

وخلال المدة من 1990 إلى مارس 2009 أنشأت الأمم المتحدة عديد عمليات السلام يتضمن أغلبها مهام بناء السلم ومن ذلك العمليات التي قامت بها الأمم المتحدة في كل من ناميبيا ، سيراليون ، الكونغو الديمقراطية ، السلفادور هاييتي ، كمبوديا البوسنة والهرسك .

[1] أيمن شبانة ، الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، 2009، ص 02 ،على الموقع :
www.siyassa.org.eglasiyassa/index.apccurFN:kada16htmDID904

ونظرا لكون عمليات السلم تتميز بالخطر والتعقيد أصطلح على تسميتها عمليات السلم المعقدة (Complex peace operation) وذلك لتعدد أبعاد الصراع والفاعلين فيه ، وتدخل قوى خارجية ذات أهداف متعارضة ، وباتت هذه العمليات أكثر تكلفة وأشد خطرا بالنسبة للقائمين عليها مقارنة مع عمليات خطط السلام التقليدية حيث بلغت الميزانية الإجمالية لعمليات حفظ السلام التي أنشأها الأمم المتحدة خلال المدة 1990 حتى نهاية 2008 حوالي 50.4 مليار دولار وزاد عدد الدول المشاركة فيها حوالي 120 دولة[1] .

ولقد كانت حصة الأسد للقارة الإفريقية بإجمالي 27 عملية سلام منذ 1948 نظرا لما تشهده من نزاعات داخلية مكثفة ، فبالنسبة لعمليات حفظ السلم التقليدية أنشأت الأمم المتحدة سبع عمليات في إفريقيا هي :

قوة الطوارئ الأولى التابعة للأمم المتحدة (1956-1967) ،عملية الأمم المتحدة في الكونغو بقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (1973-1979)، بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقيق في أنغولا عام 1989 ، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا 1993، أما العمليات الجارية الآن فهي بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية 1999 ، بعثة الأمم المتحدة في السودان 2005 ، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد 2007،العملية المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور 2007 [2]

إن كثافة هذه العمليات تعود إلى تفاقم الآثار السلبية للنزاعات الإثنية ، وامتدادها إلى المحيط الإقليمي وافتقار الوسط الإفريقي (الدول والتنظيمات) إلى القدرات اللازمة لبناء السلم ، ويعود كذلك إلى تراجع منطق السيادة لدى الدول الإفريقية بسبب المشروطية السياسية والاقتصادية وإتباع برامج التثبيت والتكيف الهيكلي،ولكن على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة إلا أنها إجراءات غير كافية لمواجهة عدم الاستقرار السياسي مثل مراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين الأطراف المتحاربين .

والغريب أن كثير من حالات الإخفاق في تحقيق السلم تحدث في أثناء تنفيذ إتفاقات التسوية السلمية كما هو الحال بالنسبة لأنجولا عام 1993 ، رواندا 1994 ، ليبيريا وسيراليون وهايتي وتيمور الشرقية .

ففي العديد من الحالات تخمد الصراعات بشكل مؤقت بفعل التدخلات الخارجية ، وهنا يكون السلم مثل الطبقة السطحية التي تغطي الإنقسامات المجتمعية العميقة الناجمة عن الأجندات غير المشبعة (unsatisfed agendas) لأطراف الصراع ، وهذا ما يؤدي إلى تجدد حال الصراع في شكل أعنف من الذي كان بسبب الهيمنة السائدة التي مفادها أن كل جهود المصالحة الوطنية قد تبددت [3].

في غضون ذلك أضحت الأمم المتحدة على قناعة بأن توقيع اتفاقات السلام والفصل بين المتحاربين لا يضمن وضع نهاية للصراع نظرا لصعوبة تنفيذ الإتفاقيات الموقعة واستئصال جذور الصراع وبناء الثقة بين قوى المجتمع.

---

[1] المرجع السابق، ص 03 .

[2] المرجع السابق، ص04

[3] المرجع سابق ،ص 03 .

سوف نركز على القارة الإفريقية لأنها القارة المعنية بذلك فلقد تراوحت عمليات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا بين النجاح والتغير والإخفاق .

فقد نجحت في ناميبيا وموزمبيق ، وفشلت في ليبيريا والكونغو الديمقراطية بسبب سوء التعامل مع اللاجئين وقضية نزع السلاح ويعود اختلاف نتائج عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم في إفريقيا إلى ثلاثة عوامل [1] :

1. السلبيات المرتبطة بنموذج الأمم المتحدة لبناء السلم .
2. الأخطاء التي تحدث في أثناء عمليات بناء السلم
3. بيئة الصراعات الداخلية في القارة الإفريقية – التعقيد والغموض -

بالنسبة لسلبيات نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم ، فأهمها أن هذا النموذج ينطلق من أيدلوجية ليبرالية لا تتكيف مع أوضاع القارة ، وذهب البعض لاعتباره استعمارا جديدا تتولى تسويقه الأمم المتحدة من أجل إيصال القارة إلى النمط الليبرالي بشقيه السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي .

فعلى المستوى السياسي يأخذ النموذج بمفهوم الديمقراطية الإجرائية (procedural democracy) الذي يختزل دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الانتخابية لتحقيق التحول الديمقراطي في الدول الخارجة من التراعات بدلا من توفير الظروف اللازمة لذلك مثل حرية التعبير ، المشاركة السياسية حرية التنظيم ، إقرار مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وتداول السلطة .

من ناحية أخرى فإن الانتخابات التعددية لا تكفل مبدأ تداول السلطة في حالات الدول التي تنقسم إثنيا إلى جماعة إثنية كبيرة ومسيطرة وأقليات إثنية ، ففي رواندا على سبيل المثال فإن إجراء انتخابات تعددية يضمن لجماعة الهوتو الاستئثار بالسلطة على الدوام نظرا لأنهم يمثلون 85 % من السكان ، في حين يمثل التوتسي 15 % فقط ، وهو ما يعني استحالة تداول السلطة ، الأمر الذي يفسر لجوء الأقليات الإثنية في مثل هذه الحالات إلى القوة المسلحة ، لكي تحقق بالعنف ما لا تستطيع تحقيقه سلميا.

وعلى المستوى الاقتصادي يدعو النموذج إلى الأخذ بنمط اقتصاد السوق ، الذي لا يتناسب مع الأوضاع المتدهورة لدول إفريقيا المنكوبة بالصراعات الداخلية ، حيث يتعارض تقليل الإنفاق الحكومي مع الحاجة لزيادة الإنفاق العام لمواجهة متطلبات إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد التراع .

بالإضافة إلى أن بعض الممارسات تساهم في زيادة الفقر وتقويض الاقتصادات الوطنية في الدول الخارجة من الصراعات وعليه فإن تسابق الشركات على القيام بمهام إعادة الاعمار قد يدفعها إلى تأجيج الصراعات الداخلية عبر تقديم عمولات لقادة الفصائل المتحاربة وتزويدهم بالأسلحة حتى يزداد حجم التمييز ومنه تتسع مهام إعادة الإعمار.

[1] المرجع السابق ،ص 04 .

كما يعاب على النموذج وضعه أولوية الإستقرار السياسي على حساب العدل ، الأمر الذي يفلت المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب ، فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تعمل على عدم إفلاتهم من العقاب ، إلا أنه عمليا لا تزال تعطي الأولوية للتسويات السياسية والحلول الوسط ، بدعوى أن الإصرار على العدل ومعاقبة المتورطين سوف يعرقل جهود المصالحة الوطنية ، وبالنسبة لسلبيات تطبيق بناء السلم في إفريقيا فتتمثل في أن الأمم المتحدة راحت تطبق نموذجها لبناء السلم في القارة قبل أن تنتهي فعليا من صياغة نموذج متكامل لبناء السلم يحدد مضمونه والمهام التي يتضمنها ، والجهات القائمة على تنفيذه والتسلسل القيادي لعمليات بناء السلم والآليات المعنية بتخطيط وتمويل جهود بناء السلم ،ومن ثم ظهرت الكثير من الأخطاء عند التطبيق ، كما تفتقر عمليات بناء السلم إلى سياسة محددة للتمويل ، ما جعلها تعتمد حتى الآن على المساهمات الطوعية من جانب المؤسسات الدولية والدول المانحة .

أما عن المشكلات المرتبطة بالبيئة الداخلية والإقليمية للصراعات الإفريقية ومن أهمها وجود الكثير من العناصر المفسدة للسلم ؛ ومنها القادة أو الأطراف الذين يتصورون أن إقرار السلم عبر المفاوضات سوف يضعف قوهم ويهدد مصالحهم ، ومن ثم فهم يستخدمون القوة لعرقلة جهود الوصول إلى اتفاقيات التسوية السلمية أو عرقلة تنفيذ تلك الاتفاقات إذا أمكن الوصول إليها .

وهناك أيضا بعض الفاعلين المشتركين الذين يعملون بشكل خفي من أجل إفساد جهود بناء السلم ومنهم وكالات الاستخبارات والأجهزة الأمنية والتنظيمات الأمنية الإقليمية وتجار المخدرات وتجار الأسلحة وأمراء الحرب .

و في كثير من عمليات بناء السلم قد تتعقد الأمور بسبب عدم إشراك بعض الأطراف المهمة في تنفيذ إجراءات بناء السلم ، ويعود ذلك إلى صعوبة تحديد أطراف الصراع الأساسيين ، و هي مشكلة حقيقية تواجه عمليات تسوية الصراعات و بناء السلم .

و على ضوء ذلك فإن الأمم المتحدة مطالبة بتطوير نموذج بناء السلم الذي تطبقه في الوقت الراهن ليصبح أكثر ملاءمة للواقع الإفريقي ، سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا فلا يشترط مثلا الأخذ بالتعددية الحزبية في كل الحالات التي يطبق فيها ، و إنما التأكيد على ضرورة إتباع أساليب اقتسام السلطة التي تتيح لجميع القوى السياسية في الدول المعنية المشاركة في السلطة حسب وزنها النسبي ، و كذا ألا يفرض نمطا اقتصاديا أو ثقافيا معينا على الدول المعنية حتى لا يحرمها من تطوير بدائل ذاتية أكثر اتساقا مع الخصوصيات الإفريقية .

و عليه فالأمم المتحدة مطالبة بتطوير إستراتيجيات متكاملة لبناء السلم في إفريقيا لكن ذلك لا يعفي الأفارقة على المستوى الوطني و الإقليمي من تحمل مسؤولياتهم في إنجاح جهود بناء السلم التي تطبقها الأمم المتحدة ، وهنا يبرز دور القيادات الوطنية السياسية و تنظيمات المجتمع المدني لتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن لاسيما أن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى هذا في الفصل الثامن ، وعلى الأفارقة استثمار ذلك .

ثانيا : مهام المنظمات غير الحكومية

حظيت المنظمات غير الحكومية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بمساندة دولية و إقليمية لممارسة أدوار متعددة في مناطق الصراع في العالم ، إذ أنها إنتقلت من مجرد الوظيفة الإنسانية المقتصرة على تخفيف آثار الحروب إلى ممارسة دور في منع الصراع و حله و التقريب بين وجهات المتنازعين فضلا عن بناء السلم و حفظه .

و يعود ذلك لإفساح دور لقوى المجتمع المدني الدولي في قضايا الديمقراطية، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة التدخل الدولي الرسمي

أما عن دور هذه المنظمات في عملية بناء السلم و العودة إلى الاستقرار فتتمثل أساسا في التجائها إلى الدبلوماسية الوقائية من أجل اكتشاف الصراعات الكامنة و محاولة منعها بتحذير الجهات الدولية من أن أزمة ما قد تتحول لصراع مسلح ، و الحيلولة دون إنتهاك القانون الدولي الإنساني ، و تعمل على إقامة حوارات غير رسمية تسبق المفاوضات الرسمية ، و كذلك التوسط لإبرام إتفاقيات وقف إطلاق النار و تبادل الأسرى بالإضافة إلى بناء علاقات سلمية بين أطراف الصراع من أجل تعزيز الثقة فيها من كل المتصارعين و المساهمة في إعادة الاعمار (تأهيل البنية الأساسية) .

و مع إختلاف الأدوار و الوظائف تتعدد المنظمات، فهناك من هي مختصة في العمل الإنساني كاللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود ، و نجد منظمات تختص في بناء الثقة و إقامة حوارات بين أطراف الصراع مثل منظمة **سورتش أوف كومن قراوند** (Search of common Ground) و ترتبط فعالية هذه المنظمات بمدى إلتزامها بالحياد و استقلالية مصادر تمويلها و مواقفها تجاه الصراعات [1] .

و سيتم التركيز هنا على دور هذه المنظمات في عمليات السلم في القارة الإفريقية لما تشهده القارة من نزاعات حادة حتى أصبح العنف مرادفا لإفريقيا و أصبحت مصدرا له .

ومن أمثلة أدوارها في حفظ السلام دور منظمة **سان إجيديو** (San Egidio) الأساسي في إتمام التفاوض في موزمبيق والتخفيف من آثار الصراع الرواندي عبر تقديم العون الإنساني للاجئين ، و كذلك دور منظمة (Search of common Ground) في إعادة تأهيل أطراف الصراع للتفاوض عبر إقامة حوارات غير رسمية ثم التتويج بإتفاق سلام عام 2003 في بوروندي [2] .

إيجاد أرضية مشتركة بين الحكومة و المتمردين في الكونغو الديمقراطية عام 1998 من قبل منظمة **سان إيجيديو** (San hgidio)حيث ساهمت في إقناع الحكومة بالدخول في مفاوضات مع حركات التمرد [3] .

---

[1] خالد حنفي علي ، ماذا تفعل الــ NGO'S في مناطق الصراع بإفريقيا ، 2007، ص 1 ، على الموقع :
www.ahram.org.eg/arab/ahram/2010/3/10/invi0.htm

[2] المرجع السابق ، ص 2 .

[3] Sylvester tetchiado , opcit,p1.

و نجد كذلك منظمة **أبيس جول**(Apice goal) في عاصمة الكاميرون **ياوندي**(Yaoundé) و التي تعمل على دراسة جذور الصراع و تحذر من إهمال النزاعات الاثنية إعلاميا في الكاميرون [1] .

كما تلعب الحركة الدولية للصليب الأحمر دورا في نشر فكر يتضمن إحترام حقوق الآخر و العيش بسلام في الكونغو الديمقراطية .

وعلى الرغم من هذا الدورالايجابي للمنظمات غير الحكومية في حل الصراعات لكنها من الممكن أن تزيد هي ذاتها في إطالة عمر النزاعات بشكل عام و ذلك للأسباب الآتية [2] :

- **تغذية اقتصاديات الحرب :** فقد اتهمت الأعمال الإنسانية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية بدعم إقتصاد الحرب وإطالة أمد الصراع و ذلك بتقديم المساعدة المباشرة و غير المباشرة إلى المقاتلين وعملياتهم الحربية مثل ما حدث في عملية المساعدات لمخيمات اللاجئين الروانديين في الكونغو الديمقراطية عام 1994 التي جعلت من المخيمات مراكز لتدريب الهوتو لمواصلة العنف و القتل في رواندا .
- **إشكالية التحيز و الحياد :** فرغم أن الحياد هو أداة ميدانية تمكن المنظمات من تعاملها مع كل أطراف الصراع إلا أن منظمات أخرى اعتبرت الإلتزام به مسألة غير مقبولة أخلاقيا ،لأن الحياد سيؤثر على نحو يمنع الشهادة على الانتهاكات في الصراع .
- **إضفاء الشرعية على المتمردين :** و ذلك يأتي من الإقرار بشرعية الجماعات المتمردة في السيطرة على الأرض عندما تحتاج المنظمات إلى التفاوض معها قصد التدخل إنسانيا في هذه المناطق .
- **إشكالية التمويل :** إذ تهيمن الدول الكبرى التي لها مصالح في إفريقيا على تمويل تلك المنظمات و من ثم تعتبرها إحدى أدوات تنفيذ سياساتها في القارة .

و رغم كل هذه الإشكاليات يبقى لهذه المنظمات دور أساسي في مناطق الصراع مع العمل على إيجاد معالجة لهذه الإشكاليات و خلق علاقات توافقية مع كافة الدول .

---

[1] Ibid, p2.

[2] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص4.

خلاصة الفصل الأول :

تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المصطلحات المتعلقة بظاهرة النزاعات الإثنية وتوصلنا إلى أن العرق والإثنية لا يعبران عن نفس المفهوم ، فعند استعمالنا لمفهوم العرق فنحن نقصد من ورائه كل ما يتعلق بالأمور الفطرية والبيولوجية في الكائن البشري ، أما الإثنية فنعني بها كل ماهو مكتسب من مقومات مثل الدين واللغة والتاريخ والعادات .

أما الجماعة الاثنية التي تعرف نفسها باستخدام الإثنية كمعيار بغية معرفة الأنا(self) وتحديد الآخر (other) وهذا ما يؤدي إلى وضع حدود بين الجماعات والتي تؤدي في غالب الأحيان إلى نزاعات إثنية والتي تتمثل في عدم قدرة جماعتين ثقافيتين أو أكثر على العيش معا .

ومن أجل فهم ظاهرة النزاعات الإثنية في إفريقيا ، وجب علينا التطرق إلى أهم المقاربات التي تفسر سبب اندلاعها ، ومن ذلك المقاربة النشوئية (Primondialism) والتي ترجع سبب النزاع الإثني إلى الاختلاف بين الجماعات الذي تغذيه الأحقاد التاريخية المتراكمة ،في حين أن المقاربة الافتعالية (Instrumentalism)رفضت هذا التفسير واعتبرت أن هذا الاختلاف ما هو إلا بطاقة لعب في يد النخب أو المقاولين الإثنيين Ethnic) (entrepreneur من أجل التعبئة والوصول إلى تحقيق مكاسبهم الشخصية .

أما المقاربة البنائية (Constructvism) فقد عمدت إلى التركيز على كل الجوانب المفسرة للظاهرة دون إقصاء وأكدت على أن الاختلاف الإثني هو خلفية ووسيلة وأن النخب هي المسؤولة عن التحريك .

ونجد كذلك المقاربة الإثنوواقعية التي تعتبر الجماعة الاثنية هي وحدة التحليل ، وتستند في تفسيرها للنزاع الإثني إلى المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني بين الجماعات الناتج عن القلق والخوف من الآخر ورغبة كل طرف في اكتساب المزيد من القوة وتقليصها لدى الآخر ومنه ينشأ النزاع الإثني .

أما المقاربة الليبرالية فاعتبرت أن مصادر النزاع تتمثل في غياب الديمقراطية ومقومات حقوق الإنسان (الحق في الحياة ، الحق في الكرامة ...) ، وعدم تبني اقتصاد السوق .

وكما وضعت هذه المقاربات تفسيرات مختلفة للنزاعات الاثنية فقد وضعت آليات للتعامل معها تراوحت ما بين آليات إدارة وتسوية أو آليات حل ، وتتمثل أهمها في آليات الحل التي تلخصت في طرح **جون بورتون** (John Burton) حول توفير الاحتياجات الإنسانية لهذه الجماعات والتكيف مع مطالب التنوع بغية إنهاء النزاع ، أما المقاربة الإثنوواقعية فقد اقترحت الفصل بين الجماعات الإثنية من أجل التقليص من المعضلة الأمنية والحد من النزاعات الاثنية، وتمثل الحل المقترح من قبل المقاربة الليبرالية في تأسيس دعائم نظام ديمقراطي قائم على انتخابات شفافة ونزيهة إلا أن كلا من المقاربتين الأخيرتين تعرضتا لنقد واسع .

وفي الأخير تناولنا عوامل بروز ظاهرة النزاعات الإثنية كقضية عالمية ومن هذه العوامل ؛ زيادة عدد الحركات الانفصالية عقب الحرب الباردة، وبروز أهمية تصور الثقافة في العلاقات الدولية ،وارتفاع حالات التدخل العسكري لأغراض إنسانية ، ودور كل من وسائل الإعلام والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في لفت انتباه المجموعة الدولية إلى مناطق النزاع في العالم .

وتعرضنا إلى أهم الآثار السلبية الناتجة عن النزاعات الإثنية وتمثلت أساسا في ظاهرة اللاجئين ، حالات الإبادة الجماعية ، انتشار النزاعات وغيرها من المظاهر الأخرى والتي ساهمت بدورها في بروز النزاعات الاثنية على الأجندة العالمية.

تعاظم هذه الآثار حتم على الأمم المتحدة المنوطة بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين العمل على إيجاد سبل للحد من الظاهرة تمثلت في البعثات السلمية ومساعدة اللاجئين ، وتوفير المعونات الإنسانية ، كذلك نفس الدور أسندته المنظمات غير الحكومية لنفسها في ظل تعاظم تأثير ظاهرة النزاعات الإثنية على الأمن العالمي وارتفاع تكلفة التدخل الرسمي وانحساره وعجزه في حالات معينة .

الفصل الثاني: إفريقيا بين تعاظم حدة النزاعات الإثنية والسعي نحو تطبيق الديمقراطية

كانت وستظل النزاعات الاثنية المشكلة العالقة في تاريخ القارة الإفريقية نظرا لديمومة الأسباب المؤدية لها والتي اكتسبت هذه الصفة من خلال تخاذل القادة السياسيين في التعامل الجدي مع الظاهرة وما زاد من تعقيد ذلك هو إمكانية تدفق هذه النزاعات وخروجها عن السيطرة نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على القارة الإفريقية.

كل هذا يتزامن مع دخول إفريقيا تجربة فتية لتجسيد الديمقراطية ويظهر ذلك من خلال الخطوات المتخذة لذلك ، ولكن وجود نزاعات اثنية وما تخلفه من آثار يبقى عقبة أمام ذلك مع عدم إغفال أثر هذه الديمقراطية الناشئة في تصعيد النزاعات الاثنية الأمر الذي يستدعي إيجاد حلول ثنائية الاتجاه تهدف لمعالجة حدة النزاعات الاثنية وهشاشة التجربة الديمقراطية في القارة الإفريقية معا.

المبحث الأول: النزاعات الإثنية في إفريقيا: محاولة للفهم والتفسير.

تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية من أبرز الظواهر التي تتميز بها القارة الإفريقية ، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة منها، فخلال العقد الأخير من القرن المنصرم أضيف إلى القارة هم أكبر من قدرة استيعابها وهو النزاعات الإثنية والتي أصبحت ظاهرة كاملة بشمولها معظم دول القارة، في حين كرست وسائل الإعلام الغربية صورة قاتمة عن إفريقيا أين ترادف بين حالات العنف والنزاعات الإثنية فيها في ظل وضع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر.

وعلى الرغم من أن الظاهرة أصبحت كاملة بشمولها معظم دول القارة، و لم يفلت منها إلا العدد اليسير، إلا أن الظاهرة لم تلق حقها من الاهتمام والدراسة من قبل الباحثين و كذا التقصي عن حلول عملية لها.

فهل يمكننا رد هذه النزاعات الإثنية إلى خصوصيات ذاتية مرتبطة بالقارة الإفريقية دون سواها ؟ أم أنها ظاهرة مركبة ذات أبعاد داخلية وأخرى خارجية معقدة ؟

المطلب الأول:حول الأسس المنهجية لأسباب النزاعات الإثنية في الدول الإفريقية.

يموج الواقع الإفريقي الراهن بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء وحتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الناطقة باللغة الإنجليزية والدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة بالبرتغالية(اللوزفونية).

فمن التنوع اللغوي تمتلك إفريقيا نحو 33% من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة 10% من جملة سكان العالم.[1]

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا : الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية ، العدد الأول ، أكتوبر 2004 ، ص3.

أما عن التنوع الديني فيوجد بأفريقيا كافة الأديان السماوية من الإسلام، المسيحية، اليهودية وبعض الديانات التقليدية، أما عن العادات والتقاليد فهي تتنوع تنوع الدين واللغة عبر كافة مناطق إفريقيا وتتمايز من جماعة إلى أخرى.

وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على وجود الدولة الإفريقية وأدت إلى تداعيات كانت في جلها سلبية.

وكما أسلفنا سابقا فقد تزامنت نهاية الحرب الباردة مع تصاعد وتيرة التزاعات الاثنية في إفريقيا فما الذي فعلته الحرب الباردة بأفريقيا وكيف انعكس ذلك على مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟

اعتمد الكثير من المحللين السياسيين وصف الكارثة لأثر الحرب الباردة على القارة الإفريقية حيث كانت استنادا لهم امتداد للهيمنة الامبريالية من جانب الدولتين العظمتين أمريكا والاتحاد السوفيتي ؛ بمثابة ستار يغطي إفريقيا وغيرها من مناطق العالم الثالث ويظهر حقيقة اعتمادها على أحد الطرفين، وكان من أسوأ آثار الحرب الباردة على إفريقيا الهبوط المستمر في طاقات إفريقيا في اعتمادها على نفسها في مجالي التنمية والدفاع ذلك لأن إفريقيا في عصر الحرب الباردة تولدت فيها عادة إدمان الاعتمادية التي تطورت إلى التبعية التامة.[1]

ونجد كذلك أثرا آخرا يتمثل في انكماش وتقلص أهمية الدولة الإفريقية على المسرح الدولي وعدم الاكتراث بما يحدث فيها وأدى ذلك إلى عواقب وخيمة منها ازدياد الفساد على مستوى الحكم والاستهانة بالحقوق الإنسانية كانعكاس للدكتاتوريات الإفريقية على مستوى الشعب، واعتبار الأنظمة الحاكمة للحريات الأساسية على أنها كماليات لا تقدر الشعوب الإفريقية المحكومة أن تمارسها أو أن تستمتع بها، وهذا ما أدى إلى تخليد قبضة الأنظمة الديكتاتورية في إفريقيا على أعناق مواطنيها الأفارقة، ولم تجد ما يشجعها على التفكير في وضع حد للحروب الداخلية في أراضيها ولغيرها من ألوان التناحر الاجتماعي عن طريق المصالحة والحلول الوسطى. [2]

وباختصار شديد هذا ما فعلته الحرب الباردة بالدولة الإفريقية التي أصبحت دولة تابعة لأحد الطرفين تتجسد فيها أنظمة حكم فاسدة لا تأبه بالشعوب.

أما عن النظرة الإفريقية إلى النظام العالمي الجديد وبقاء طرف وإزاحة آخر فلم تتميز بعدم الوثوق في معناه وأهدافه فحسب، بل بالتشكيك فيه أيضا، حيث استشعرت إفريقيا الخوف من احتمالات الصراعات الإثنية داخل الدولة الواحدة والتخوف من عواقبها الوطنية لكن خوفها كان في محله فمن إحدى أهم أسباب تزايد التزاعات الإثنية هو ظهور الحركات الانفصالية في الاتحاد السوفييتي فيما يسمى بانفراط عقد الاتحاد السوفييتي.

---

[1] ياسين العيوطي، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، القاهرة،أكتوبر 1991،ص27.

[2] المرجع السابق، ص28.

إن التزاعات في إفريقيا تزامنت مع عهد الاستقلال و لم تهدأ حتى اليوم ومع هذا لابد من التمييز بين تلك التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وبين نزاعات عصر النظام العالمي الراهن.

ويمكن حصر التزاعات التي تعرفها القارة في ثلاث موجات من الحروب والتزاعات الداخلية والتي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي: [1]

- موجة نزاعات الحرية.
- موجة التزاعات ما بين الدول الأفريقية.
- موجة التزاعات الداخلية.

وما يهمنا هو النوع الأخير الذي سوف نسلط عليه الضوء لمعرفة أهم الأسباب المؤدية إليه في أفريقيا وهل هي متماثلة في كل الدول أم لا ؟.

لقد عرفت إفريقيا لأول مرة منذ بداية التسعينات عمليات واسعة للإبادة الجماعية ونزوح جماعي واسع للاجئين فارين من لهيب الحروب الإثنية، وشهدت لأول مرة في التاريخ ظاهرة الدولة التي تلجأ بكل مكوناتها من إقليم إلى آخر والمثال الشهير على ذلك هو ما حدث في رواندا إثر أحداث أفريل-جوان 1994 حيث ارتبطت ظاهرة الإبادات الجماعية بانهيار القانون والنظام وشلل الحياة في كافة النواحي، بالإضافة إلى نمو مفاهيم وقيم جديدة لا تشجع على بناء الدولة والمجتمع.

فعند التكلم عن ظاهرة التزاعات الإثنية في أفريقيا يكثر معها تحديد أسبابها التي قد تكون في كثير من الأحيان نتائج للظاهرة لا سبب لها.

وعليه سنعمد إلى تحديد أسباب منهجية للظاهرة وذلك بتقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية،لكن قبل أن نبدأ بتحليل وذكر الأسباب المؤدية إلى حدوث التزاعات الإثنية في الدول الإفريقية يجب التفريق بين الحرب الأهلية والتراع الإثني، وذلك كون العديد من الدراسات تتعامل مع المصطلحين في إطار واحد.

وعليه يمكن تحديد نوعين من الحروب الأهلية على النحو الآتي:

-الحروب الأهلية الإثنية: حيث ينشب التراع في هذه الحروب بين الدولة وجماعات إثنية متمركزة في أقاليم معينة من الدولة، بهدف الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي أوسع أو تعديل بعض السياسات الحكومية في مجال التوزيع والمشاركة السياسية، وفي حالة الحروب الأهلية الإثنية تلعب الإثنية دورا بالغ الأهمية حيث تتم صياغة مطالب وأهداف الحروب الأهلية الإفريقية على أساس مصالح وأهداف الجماعات الإثنية المشاركة في هذه الحروب وتمثل هذه المطالب والأهداف الإثنية الإطار النظري العقائدي المحرك لمواقف الأطراف المتصارعة كما تتبلور على أساسها الأهداف التي تسعى الأطراف المتصارعة إلى تحقيقها من خلال الصراع المسلح، وعليه تكون الإثنية أساسا

[1] محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص ص ، 158-159.

للاستقطاب الحاد داخل المجتمع، كما يسمح للقادة الإثنيين بتعبئة الموارد وحشد أبناء الجماعة الإثنية للقتال ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى المناوئة.(1)

-الحروب الأهلية غير الإثنية: وهي الحروب الغير مرتكزة على أسس إثنية، وتكون جراء تفاقم الخلافات بشأن السياسات الحكومية المتبعة في مجالي التوزيع والمشاركة تجاه جميع جماعات المجتمع أو بعضها، وتتسم هذه الحروب بالسيولة الشديدة من الناحية الإثنية، حيث لا تكون خريطة التحالفات الإثنية واضحة، ويكون أساس عمليات التعبئة والحشد وبناء التحالفات في هذه الحروب هو الاعتبارات السياسية وربما تنشأ الحروب الأهلية في هذه الحالة بسبب العوامل الاقتصادية كالفساد و عدم العدالة والتمايز الاقتصادي والصعوبات الناجمة عن التنمية الاقتصادية والتحديث والتضخم والمنافسة على الموارد.(2)

نخلص إلى أن الحرب الأهلية تأخذ الطابع الاثني إذا ما قامت على أسس إثنية وكانت مطالبها وفقا لهذا المعيار، ولا تكون الحرب الأهلية ذات بعد اثني إذا ما استندت إلى عوامل سياسية أو إيديولوجية وغيرها، وتوجب علينا هذا التوضيح من أجل تسمية كل ظاهرة بمصطلحها الخاص دون الخلط الذي سينعكس على طبيعة الأسباب المؤدية للنزاعات الإثنية والتي سنقسمها إلى داخلية وأخرى خارجية.

أولا:العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية :

وتتمثل غالبيتها حسب دارسيها في:

أ- ظاهرة التنوع المميزة للمجتمعات الإفريقية: تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية، فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في أفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة إلا أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة والاقتصار على اللغات الرئيسية وتنتمي هذه اللغات في مجملها إلى مجموعتين رئيستين هما: مجموعة اللغات الافروآسيوية ومجموعة لغات النيجر الكونغو، وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية.(3)

وعلى صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع الأفريقي أيضا تعددا وتنوعا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة؛ إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تملك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها.(4)

لكن وعلى الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية تبقى التعددية الإثنية هي النمط الأهم

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 143،القاهرة ، 2001، ص 51.

(2) Simon E.Brown, the International Dimension of Internal conflict, the M it press studio in International Security, London, 1996, p- p,14-21

(3) حمدي عبد الرحمان حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، 1996، ص -ص، 30-36.

(4) المرجع السابق، ص ص ، 36-37.

من أنماط التعدديات الموجودة في المجتمعات الافريقية إذا ما علمنا بأن الرابطة الإثنية تتميز بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعة الإثنية الواحدة، ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية، هذا التنوع أضفى إلى ظاهرة تتمثل في التعامل مع الآخر الذي ينتمي إلى جماعة إثنية مختلفة على أنه عدو ، وهذا ما يتوافق وطرح المقاربة الأولية التي تلخص سبب التزاعات الإثنية في الاختلاف والتنوع.

وبشيء من التفصيل حول مورفولوجيا البنية الإثنية في أفريقيا الذي تستدعي له الدراسة، فمن السائد حاليا أن إفريقيا تحتوي 3 سلالات متميزة تندرج ضمنها كل الجماعات الإثنية وهم شعب **الكولي** (KHOLI) في جنوب إفريقيا من **"الهوينتوت والبوشمان"** وشعب **"التاوا"** من **الأقزام** (PYGMIES) في أحراش الكونغو، أما الشعوب الطويلة والذين كان يطلق عليهم اسم **الزنوج** (NEGRO) في منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل، وقد التحموا مع المجموعات الحامية من **الكوشيتك** (CUSHITIC) في السودان وشمال شرق إفريقيا ومع الهجرات السامية الواردة من الجزيرة العربية، ويتضح لنا مما سبق أن هناك اتصالا إثنيا يجعل للصراعات الإثنية في أي دولة من دول الإقليم مضاعف انتشار واسع، واتصال سريع بغيرها.[1]

ويعتبر بعض المهتمين بالأوضاع الإفريقية وحالات اللاستقرار فيها أن قضية التنوع بما تحويه هذه الظاهرة تعتبر سببا في تعقيد الأمور وتفجير الإثنية فيها نظرا للتمسك بهذه الاختلافات واعتبارها معايير للفصل ووضع الحدود مع الآخر ومنه تحديد المنتمي من المقصي، فالكثير من المختصين بالشأن الإفريقي ينظرون إلى التنوع الإثني بوصفه سببا رئيسيا لعدم الاستقرار السياسي والفوضى وإراقة الدماء، فكلما كان عدد المجموعات الإثنية أكبر يزيد احتمال التزاع وعدم الاستقرار، ويضربون أمثلة من الواقع الإفريقي والعدد الهائل الذي يحويه من الجماعات الإثنية.[2]

ب- إخفاق مشروع الدولة الوطنية إفريقيا أو إخفاق الدولة في تفعيل الحس القومي:

لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض إيديولوجية تنموية تقوم على ترابط العملتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، فلقد كان واضحا أن التنموية هي مجرد تبرير لتغطية الحزب الواحد، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها.[3]

(1) أنس مصطفى كامل، الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، القاهرة، جانفي 1992، ص 37.

(2) Abiero Opondo, Ethnicity : causes of political instability in Africa ? p1.on : www.grandslacs.net/doc 2731.pdf.

(3) حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا : الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 8.

بالإضافة إلى فشل آليات الدولة الحديثة في خلق الحس القومي المشترك والتغلب على معضلة النزاع الإثني، بل في أحيان كثيرة يعتبر جهاز الإدارة في الدولة مصدر تكريس لنمو هذه النزاعات بحكم سياسات التمييز والتفضيل بين الجماعات الإثنية المتمثلة في التوزيع غير العادل لنواتج التنمية والتي تتصدر أسباب الاضطرابات الاجتماعية والتأثير على مفهوم المواطنة في الدولة واحتكار المناصب لجماعة واحدة على حساب الآخرين وتكون النتيجة الحتمية لذلك استخدام العنف ضد الآخرين كوسيلة ضاغطة لاسترجاع حقوقهم.[1]

يمكن استنادا إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية وذلك على النحو التالي:

- شخصنة السلطة واعتبارها ملكية خاصة من قبل النخبة الحاكمة.
- إلغاء المعارضة بكل مظاهرها على الرغم من أنها مرآة النظام السياسي، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الإفريقي.
- هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات بما يحول دون استقلالية القضاء.
- إتباع أساليب الإكراه ضد الشعب وذلك لعدم شرعية الحكم بدلا من سياسات الإقناع.
- علو المصلحة الخاصة على المصلحة العامة واستشراء الفساد بكل أنواعه.
- غياب الانتخابات كوسيلة ديمقراطية لاعتلاء السلطة الأمر الذي أدى إلى اعتماد الوسائل غير السلمية مثل الانقلاب والاغتيال في عملية انتقال السلطة.
- ربط عملية التغيير بالسلطة دون الأخذ بعين الاعتبار دور القاعدة في ذلك واعتبارها غير مؤهلة.

كل هذه الأسباب ساهمت في فشل بناء الدولة الوطنية وعدم القدرة على خلق الحس القومي بين الأفراد، بل على العكس من ذلك كان للنظام الدور البارز في انفجار النزاعات الإثنية وانعكاس ذلك على حالة الانفلات الأمني من خلال عدم القدرة على احتواء الجماعات في ظل راية واحدة من خلال مفهوم المواطنة، والسبب يعود إلى تسييس الإثنية الذي يرافقه غالبا العنف الإثني كما تراه المقاربة الافتعالية، وذلك عند الحصول على مكاسب أو فوائد اقتصادية أو سياسية تعتمد على الإثنية والمنافسة بين الإثنيات كمعيار.[2]

ج-العوامل الاقتصادية: استنادا إلى دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية بشكل عام في 161 دولة بين عامي 1960 و 1999 أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا في إشعال الحروب الأهلية في القارة

---

(1) أكرم ألفي، كوت إيفوار: هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، القاهرة، أفريل 2003، ص 224.

(2) James.D.Fearon, Ethnic Mobilization and Ethnic Violence, Department of political sciences, Stanford University, Angust 2004, p1.

الإفريقية،إذ تعاني القارة من تخلف اقتصادي واضح على اعتبار أن أكثر معدلات الفقر في العالم تتواجد فيها، وينعكس ذلك في العديد من المؤشرات مثل:

- تدني معدلات النمو الاقتصادي.
- المستويات العالية للفقر.
- تفاقم الديون.
- تدني متوسطات دخول الأفراد.
- تدني مستوى البنية التحتية.

حيث يعتبر التخلف الاقتصادي سببا مباشرا لنشوب الحروب الإثنية إذ أن محدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، فعجز القدرة الاستخراجية يؤدي إلى التفريق بين الجماعات من حيث الاستجابة للمطالب، ومن ثم تنشب التراعات الإثنية إما من قبل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من الثروة أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى [1] .

بالإضافة إلى ما تعانيه القارة من اختلالات هيكلية والتي هي كنتيجة مباشرة لسياسات الاستعمار الذي سعى إلى أن تكون اقتصاديات الدول الإفريقية مجرد اقتصاديات تابعة للمراكز الرأسمالية العالمية بالإضافة إلى سياسات تمييزية تتبعها الأنظمة لإرضاء جماعات إثنية التي ينتمي إليها النظام الحاكم بما يعنيه ذلك من غياب للعدالة في التوزيع فضلا عن نفس السلوك في تقسيم المناصب السياسية والمراكز الإدارية، وهو الأمر الذي عمق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمعات، وقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية مع إتباع الدول الإفريقية سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور [2] ، ونجد أن سبب التزاع الإثني في كوت إيفوار هو اقتصادي بالدرجة الأولى كنتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد وتدهور مستوى معيشة السكان.

وقد أدى إتباع سياسات اقتصادية تمييزية وغير متوازنة إلى استشراء ظاهرة الفساد في المجتمعات الإفريقية وارتباط الفساد بالإثنية، و نجد سيراليون كمثال واضح على ذلك حيث خضعت موارد الدولة لسيطرة الحزب الحاكم واستخدامها لتحقيق مصالح شخصية وعليه كان من الصعوبة الفصل بين الثروة الوطنية والثروة الشخصية لرئيس الدولة **سياكاستيفييز** (siaka stivier)ومعاونوه وقيادات الحزب الحاكم وهو ما مكنهم من تقوية قبضتهم على السلطة.[3]

[1] Ibrahim Elbadawi, Nicolas Sambanis, Why are there so many civil wars in Africa ?, world bank papers, washington, December 2000, p1.
[2] Sahr Jhon Kpundh, Limiting administrative corruption in Sierra leone, Modern African studies, Uni press combridge, Vol 32, N°1, 1994, p 140.
[3] Ibid, pp ,139-140.

كل العوامل السابقة قد تزايدت حدتها مع اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية التي تؤدي في غالب الأحيان إلى حدوث توترات واضطرابات داخلها.

ثانيا : العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمجتمعات الإفريقية :

على الرغم من أهمية العوامل الداخلية المؤدية للتزاعات الإثنية، نجد كذلك أن منها ما تدعم بفعل عوامل خارجية أخرى :

أ- السياسات الاستعمارية:

يعتبر الاستعمار من أقدم العوامل الخارجية التي شجعت ونمت ظاهرة التزاعات الإثنية الإفريقية ويتضح ذلك من الحدود الموروثة عنه والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات اثنية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة وهو الأمر الذي شجع تزايد حدة التزاعات الإثنية في كثير من الدول.

حيث عمدت الحكومات الاستعمارية إلى تغيير الخريطة الإثنية في إفريقيا من خلال عمليات الفك والتركيب التي تتلاءم ومصالحها التوسعية، في حين أنها تناقض الواقع الاجتماعي والإثني للمجتمعات هناك دون أن ننسى بالطبع سياسة فرق تسد التي لجأ إليها الاستعمار من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على أخرى مع إعطائها نصيبا من الحكم والسلطة.

وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية هي أمر أصيل وعامل غنى في واقع المجتمعات الإفريقية إلا أن السياسات الاستعمارية ساهمت في جعلها عامل فرقة وأساسا للحرب بين أبناء الوطن الواحد، فالقوى الاستعمارية لم تنظر للعامل الإثني على أنه عنصر لتشكيل القومية بل أداة لخلق التزاعات الإثنية، حيث ظهر ذلك مع مؤتمر برلين 1884، والذي حضرته الدول الأوروبية الأربعة عشر المهتمة بتقسيم المستعمرات الإفريقية على أساس القطاعات الجغرافية لأنماط الإنتاج الاستعمارية ومشاريعها المقترحة، خاصة في إنتاج المواد الخام في مقابل السماح لفرنسا بالاستحواذ على أنهار السنغال والنيجر، بينما تحتفظ بلجيكا بممتلكات "الملك ليوبولد" في حوض الكونغو، فإن بريطانيا أكدت حرصها على الاستيلاء على أحواض نهري النيل والزمبيري [(1)]

ويتضح لنا من هذا أن التقسيمات الاستعمارية الأولية لم تراع على الإطلاق التركيبات الإثنية داخل هذه الأحواض بقدر حرصها على تنمية مشاريعها، وبذلك إتاحة الفرصة أمام التزاعات الإثنية للنمو، وعدم التدخل لتحقيق التكامل البنائي، وهذا ما يتوافق مع طروحات المقاربة الإفتعالية التي اعتبرت أن وجود التنوع الإثني لا يفضي إلى حدوث التزاعات الإثنية، وإنما تحدث هذه الأخيرة عند وجود الفواعل المحركة له؛ وهذا ما يندرج ضمنه دور الاستعمار في افتعال النعرة الإثنية في أفريقيا، وبشكل عام لعب الاستعمار في إفريقيا دورا رئيسيا في إشعال

(1) Mapakati Attata, L'Afrique Oriental et L'exploitation coloniale, <u>Revue française d'études politique africaine</u>, N°87, Mars 1973, p-p, 66-71.

النزاعات الإثنية، فالاستعمار لم يعدل في تقسيم الدول، حيث كان يشق القبيلة الواحدة ليجعل شقا في مستعمرة فرنسية وآخر في إنجليزية عن طريق حملات التهجير، وهذا ما يفسر لنا حاليا ظاهرة انتشار النزاعات في القارة استنادا إلى عامل القرابة ، بالإضافة إلى السياسة التمييزية للإدارة الاستعمارية تجاه القبائل وتفضيل بعضها على بعض وتداعيات ذلك على العلاقات فيما بين القبائل والوضع في الدولة بشكل عام.

ب- المتغيرات الخارجية:

يرجع بعض الدارسين ظاهرة النزاعات الإثنية إلى عوامل سياسية اجتماعية؛ تتمثل في آثار العولمة على التنظيمات السياسية من خلال تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا وظهور حركات وتنظيمات إثنية وغيرها تتحدى سلطة الدولة الإفريقية على المستوى المحلي أو القومي، بالإضافة إلى نشر الدول الغربية لإيديولوجية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القارة الإفريقية والتفسير الأغلب لذلك هو أن الدعاية الغربية التي استنهضت شعوب النظم الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والتي ركزت على حق تقرير المصير والحريات العامة والخصوصيات القومية الثقافية قد انتقلت إلى إفريقيا برسالة واضحة مفادها أن المجموعات الاثنية لها الحق في أن يكون لها وضع خاص ، فأدى ذلك إلى ظهور الوعي والتمييز الإثني بين الجماعات والتي اعتصمت بهذه الادعاءات كي تبرز حقها في البقاء والصراع مع المجموعات الإثنية الأخرى ، الأمر الذي خلق وعيا لدى الجماعات الاثنية بوجوب المطالبة بحقوقها المستحقة في كل المجالات.

أما العوامل الاقتصادية التي صاحبت توجهات مؤسسات بريتون وودز في أفريقيا وتطبيق سياسات **الضبط الهيكلي** (Ajustement Structurel) التي اتبعت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي والتي أدت إلى زيادة المديونية وضعف الدخل القومي وانعكاسه على زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والإيرادات، وهو ما خلق بالطبع البيئة المناسبة لتزايد الجريمة وانتشار الفساد وتهريب الأسلحة والمخدرات، وهذا ما يفسر العنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية، وانفجار النزاعات الإثنية بين القوى المحرومة اقتصاديا واجتماعيا في ظل عجز النخب الإفريقية عن القيام بعملية بناء الأمة (Nation-Bilding) لكن حسب دراسة لباحثين بجامعة "MC GILL" منشورة في (International Studies Quartely) وهما **ستيفان سيدمان** (Stephan Saideman) **ودافيد ستيمبيرغ** (David Steimberg) تكون الدولة أقل عرضة لمخاطر العنف في حالة تحرير الاقتصاد، وتكون الاحتمالات أكثر نحو العنف عند تدخل الحكومات في الاقتصاد، فعندما تسير الدولة الاقتصاد تكون الجماعات عرضة لأهواء الحكومة بدلا من السوق وهذا هو التبرير الذي يستندون عليه.[1]

وفي دراسة لهما بعنوان **أقليات في خطر**(Minorities at Risk) في جامعة **ماريلاند** (Maryland) أكدا على أن تدخل الحكومة في الاقتصاد يؤدي إلى تزايد ارتفاع المنافسة السياسية بين الجماعات في ظل هيمنة

(1) Les conflits ethniques sont causés par l'intervention gouvernementale et non par la mondialisation, 29 septembre 2008, p1 sur : http://français.mcgill.ca\news room\news\item\?-id-102032.

الدولة والمحاباة بين الجماعات ، وأكدوا على أن دراستهم شملت جميع الأنظمة سواء كانت ديمقراطية أم غير ذلك، وحسب التقديرات والاحتمالات إذا كان هناك تسيير حكومي تام للاقتصاد، هذا سوف يزيد من احتمال التراعات الإثنية.(1)

وتأتي هذه الدراسة في إطار الرد على الذين يتخذون من آثار العولمة سببا في حالات التدهور الاقتصادي في غالب الدول الافريقية.

ثالثا: رصد تفصيلي لاندلا ع التراعات الإثنية في بعض الدول الأفريقية:

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم مسببات انفجار التراعات الإثنية في بعض من الدول التي تشهد هذه المعضلة، وإدراك مدى تماثل الأسباب من عدمها :

أ- ليبيريا: تضم ليبيريا مجتمعا تعدديا من الناحية الإثنية حيث يصل عدد القبائل بها إلى 35 قبيلة أهمها الكبيلي 20% والجريبو 8% ، المانو 7% ...وغيرها، بالإضافة إلى جماعة الأفرو أمريكيين ويمثلون 5% من إجمالي عدد السكان بالإضافة إلى التنوع اللغوي والديني، وتعود جذور التراع الإثني في ليبيريا إلى فكرة إنشاء مأوى للعبيد المحررين في وطنهم الأصلي من قبل جمعية الاستعمار الأمريكية وحدوث عمليات الإسكان فيها مع عدم خلوها من السكان الأصليين، وحدث بذلك تنازع بين الوافدين الجدد والقبائل الإفريقية المحلية، واحتكار الوافدين الجدد للسلطة لأكثر من 133 عاما.(2)

وقد استمر هذا التمييز حتى مع استقلال ليبيريا واستمرار الأنظمة السياسية الليبيرية في تطبيق سياسة التمييز العنصري في ظل عدم تمتع السكان الأصليين بحق المواطنة وإنكار الدستور لحقوق الجماعات المحلية ولقد استمر الوضع على حاله حتى مع وصول **صامويل دو** (Samuel do) للسلطة عن طريق الانقلاب كأول رئيس من السكان الأصليين، ولجوء الأخير إلى الاستبداد بالسلطة وقصر المناصب على أفراد قبيلة كراهن التي استخدمت العنف لغرض سيطرها على القبائل الأخرى، مما أدى إلى تعرض دو إلى سبع محاولات انقلابية ، في الوقت الذي تضافر فيه الفساد السياسي والإداري لقبيلة الكراهن وتزايدت الأزمة الاقتصادية ورفض صندوق النقد الدولي منح قروض لليبيريا.(3)

ليأتي بعد **دو** الرئيس **تشارلز تاليور** (Charlez taylor) الذي قام بمحاباة قبائل الجيوو المانو ضد الماندنجو والكراهن لتبقى ليبيريا تدور بذلك في فلك ما يسمى بالانتقام الإثني الذي أسفر عن مقتل أكثر من 250 ألف ليبيري، ومن التطور التاريخي للتراع الاثني الليبيري يمكننا استخلاص الأسباب التي ساهمت في استمراره منذ استقلال الدولة إلى حكم تايلور على النحو الآتي:(4)

---

(1)Ibid, p2.

(2) نورا عبد القادر حسن، ليبيريا..أزمة جديدة للدولة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، القاهرة، أكتوبر 2003، ص 210.

(3) محمد مصطفى شحاتة، أبعاد الحرب الأهلية في ليبيريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، القاهرة، جانفي 1991، ص- ص ، 218-220 .

(4) نورا عبد القادر حسن، مرجع سابق، ص 24.

1. الممارسات العنصرية ضد السكان المحليين التي أفرزت حالة من العداء وتولد ثقافة الانتقام.
2. فساد الفواعل السياسيين واستغلالهم ظاهرة التنوع الإثني في اتخاذ قرارات تعكس مصالحهم الشخصية.
3. ضعف الولاء القومي وسمو الولاءات القبلية ساهم في تغييب السلطة المركزية القادرة على فرض السيطرة الفعلية.
4. وضع حدود بين الجماعات الإثنية نتيجة انغلاق كل فرد على انتمائه ومصالحه وإنكار حقوق الجماعات الأخرى.
5. انهيار التنمية الاقتصادية نظرا لاحتكار جماعة للثروة وتهميش الآخرين، وارتفاع معدلات الفقر الأمر الذي ساهم في انخراط السكان في العمل المسلح.

ب- كوت إيفوار: دخلت كوت إيفوار دائرة النزاعات الإثنية عقب وفاة الرئيس الأسبق **هوفيه بوانيه** (Hovi Boinier) عام 1993 حين فشل خليفته **هنري بيديه**(Henry Bidy) في فرض سيطرته على البلاد التي تضم تشكيلة سكانية مكونة من قبيلة **أكانا** -42% من السكان- ، و قبائل **"الفولتا"** في الشمال الأقل غنى من القسم الجنوبي، وقد نجح **بوانيه** (Boinier) في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي وقبضته الحديدية في فرض صيغة التعايش والبقاء في ظل انقسام البلاد إلى شمال مسلم فقير وجنوب مسيحي غني.[1]

إلا أن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد جراء تراجع أسعار المواد الخام في السوق العالمية في النصف الثاني من التسعينات أدت إلى تدهور مستوى المعيشة و وارتفاع نسب الفقر في البلاد ليشمل أغلب سكان الشمال، حيث أدى هذا إلى انفجار النزاع الاجتماعي على هيئة نزاع إثني، خاصة بعد منع **هنري بيديه** (Henry Bidy)**لحسن أوتارا** (Hassan Awtara)وهو مسلم خوض الانتخابات الرئاسية لعام 1995 بزعم أن أصوله تعود إلى بوركينافاسو، وهو ما يفهم على أنه محاولة لإقصاء الشماليين من الاشتراك في الحكم يدعمه في ذلك البعد الديني ومنه استمرار دوامة العنف.

وبالتالي نخلص إلى أن الأزمة في كوت إيفوار تتمحور حول نقطتين هما أزمة توزيع الثروة بين الجنوب الغني والشمال الفقير، والقيود الخاصة بالمواطنة الإيفوارية بالإضافة إلى الدور الأساسي للنخب في تحريك هذه الأسباب نحو الأسوأ.

ج- نيجيريا: تعتبر نيجيريا أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان حوالي 120 مليون نسمة مقسمين إلى 250 مجموعة إثنية أهمها اليوروبا 20% ، الايبو 18% ،الهوسا والفولاني 30%.

(1) أكرم ألفي، مرجع سابق، ص 226.

وتعتبر كذلك من أكثر دول القارة ثراءا من حيث الموارد الطبيعية من حيث النفط والفحم والبوكسيت والذهب، لكن تعاني نيجيريا من مشكلة الاندماج الوطني المتمثل في التعارض بين الانتماءات الأولية للأفراد وما زاد الطين بلة هو فساد النخبة الحاكمة التي لم تسع لحل المشكلة.

ويرجع تاريخ الإثنية إلى آثار الاستعمار البريطاني الذي أجبر الجماعات من المقاطعات الشمالية لتصبح كيانا واحدا والتي لم تستشر في عمليات الإدماج للسكان المختلفين (مسلمين، مسيحيين).[1]

بالإضافة إلى تغييب الاحتياجات الإنسانية لأغلب الجماعات نتيجة وجود مشاكل اقتصادية حول التوزيع مع الفقر المنتشر، مثل ما حدث في بيافرا "Biafra" التي حاولت الانفصال نتيجة الحرمان من المساواة الاقتصادية والحرية السياسية والمواطنة، إضافة إلى التنافس بين الجماعات المتباينة ومشكلة التهميش الاقتصادي بين الهوسا واليوروبا والاستغلال الداخلي واستحواذ مجموعة واحدة على السلطة جعل من نيجيريا الحالة الأكثر تعقيدا في إفريقيا.[2]

د-سيراليون: تعد سيراليون من أشد الدول الإفريقية فقرا جراء انخفاض معدل النمو السنوي وارتفاع معدل التضخم مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في ظل انخفاض دخل المواطن، على الرغم من أن سيراليون دولة غنية جدا بالألماس، لكن انخفاض أسعاره أدت إلى أزمة اقتصادية شديدة في الثمانينات ، هذه الأخيرة التي تزامنت مع استشراء ظاهرة الفساد خصوصا في الجيش لاستغلالهم امتيازات استخراج الألماس وتهريبه إلى الخارج مما أثار حفيظة الشعب السيراليوني.

في هذه الظروف وعلى اعتبار أن سيراليون تعاني كغيرها من الدول الإفريقية من مشكلة الاختلافات الإثنية المدعمة نتيجة للسياسات الاستعمارية البريطانية التي قامت بتوطين الرقيق في سيراليون دون مراعاة الاختلافات الإثنية أدى إلى وجود 20 قبيلة ،ومنها **"المندي"** التي تمثل حوالي 30 % من السكان وقبيلة **"التمني"** 31%، بالإضافة إلى جماعات أخرى ، حيث نمت ظاهرة التمايز الإثني وضعف الولاء للدولة وزيادته للقبيلة، وقد تزايدت حدة التراعات بين الجماعات في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية وفساد النخب وحصول الجماعات الإثنية على إمدادات الأسلحة من الخارج.[3]

ه-بوروندي: تعود جذور التراع في المنطقة إلى القرن الرابع عشر عندما غزت الأقليات من التوتسي المنطقة وتبنت نظام حكم استبدادي عنصري يقوم على اضطهاد الأغلبية من الهوتو، وقد تعزز ذلك مع نمط الإدارة الاستعمارية البلجيكية التي تعتمد على الحكم غير المباشر من خلال توكيل التوتسي، في حين ظل الهوتو محرومين من كل الفرص، وطوال الحقبة الاستعمارية تعمقت الكراهية بين الجماعتين، وقد حدث في عام 1972 مذبحة رهيبة راح

---

[1] Emmy Godwin Irobi, opcit, p 14.

[2] To Kumbo Simbowale Osinbi and Oladipupo Sunday Osinubi, Ethnic conflict in Contemporary Africa : the Nigerian Experience,2006, p 7 on : www.Krepublishers.com\../jss-12-2-101-114-2006 105-osinbi-is-text.pdf.

[3] محمد عباس ناجي، سيراليون والاستقرار المفقود، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، القاهرة، جوان 2000، ص ص، 178-179.

ضحيتها 300 ألف شخص من الهوتو من قبل التوتسي في ما اصطلح عليه عام الرعب، وقد تم استهداف النخبة من معلمين وطلاب وغيرهم.

وقد وقع احتجاج شعبي من قبل الهوتو عام 1988 ضد سيطرة التوتسي بالتزامن مع مناخ حركة التحول الديمقراطي الذي شهدته إفريقيا وإجراء أول انتخابات تعددية حرة لكن تم اغتيال أول رئيس منتخب هو **ميليثور نداديا**(Milithor nadadia) في أكتوبر 1993، شجع ذلك غلاة الهوتو على الانتقام من المواطنين التوتسي، فكان رد الجيش عنيفا بارتكاب مذبحة راح نحوها 50 ألف شخص.(1)

والواقع أن النزاع الإثني الدموي أصبح طابعا اكتسبته بوروندي خاصة أنها ذات طبيعة اثنية مميزة ولا نجد فيها تنوعا إثنيا كبيرا على غرار نيجيريا وغيرها، إلا أن ذلك لم يستثنيها من قائمة الدول الأكثر دموية من الناحية الإثنية، حيث تمثل التوتسي 15%، والهوتو 85%، فإن هذه التركيبة الإثنية المسيسة استعماريا مع الخط السياسي الذي سارت عليه الدولة كان الدافع وراء تفجر النزاع بين الجماعتين ووقوع العديد من الانقلابات العسكرية.(2)

و-رواندا: لقد كانت كل من رواندا وبوروندي والكونغو كلا واحدا فيما يسمى بالكونغو البلجيكي، وفي حالة رواندا كان عكس ما حدث في بوروندي، فقد كان الحكم للأغلبية الهوتو التي نفذت ضد التوتسي واحدة من أكبر المذابح في التاريخ الأفريقي أودت بحياة 100 ألف توتسي، إلى درجة وصول غلاة الهوتو إلى وجوب تطهير البلاد من التوتسي، حيث عزز ذلك فساد الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم ودور الاستعمار في تفعيل سياسة فرق تسد بين الجماعتين في أكثر من دولة.(3)

دون أن ننسى دور الأطراف الخارجية المتمثل في دعم الجهات المتحاربة وتمثلت أساسا في أوغندا وقد عرفت رواندا أكبر مذبحة منذ مذبحة Polpot في كمبوديا بقتل مليون شخص من التوتسي في فترة زمنية قدرها 3 أشهر في سياق قتل منهجي موجه ضد التوتسي بهدف التطهير في ظل تورط حكومة **هابيا ريمانا** (Habia Rimana) في الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان وهروب 1.7 مليون شخص من رواندا خوفا من التطهير.(4)

ز-كينيا: تحوي كينيا أكثر من 40 مجموعة إثنية حيث توجد 6 مجموعات رئيسية، خمسة منها إفريقية وتمثل 82% من إجمالي عدد السكان البالغ 30 مليون نسمة ، وهذه الجماعات هي الكيكويو 22% وينحدر منها الرئيس **كيباكي**(Kibaki) ومن قبله **جوموكينياتا**(Jumo Kinyata) ، ويمثل الكالينجين 12% الذين ينحدر

---

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، صراع البحيرات العظمى: صناعة محلية وخبرة أجنبية، 2001، ص ص، 3-4، على الموقع: www.aljazeera.net\in-depth\...\1-19-3 html.

(2) ريمون ماهر كامل، بوروندي بعد انقلاب يوليو الماضي، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، القاهرة، جانفي 1997، ص 238.

(3) حمدي عبد الرحمان حسن، صراع البحيرات العظمى: صناعة محلية وخبرة أجنبية، مرجع سابق، ص 3.

(4) Astri suhrke and Bruce Jones, Preventive Diplomacy in Rwanda ,failure to act or failure to action ?,2000, p3 on : www.cmi.no\..\publication/preventive-diplomacy-in-Rwanda.pdf.

منهم **دانييل آراب مواي**(Danial arab moi) ، إلى الليو التي تمثل 14% وينحدر منها **رايلا أودينغا (Raila odinga)**، البالوميا 13% ، الكامبا 11% [1] .

و الملاحظ في الساحة الكينية هو هيمنة الكيكويو وتهميش الجماعات الأخرى وهذا ما يفسر وجود بوادر نزاع إثني ، إضافة إلى دور النخب السياسية في اللعب بهذه الورقة مثل ما فعل دانيال أراب مواي (Daniel arab moi) في تأجيج العلاقات الإثنية بمنخفضات التيجري التي شهدت أعمال عنف حتى عام 2008، وتعتبر قبيلة الكيكويو من أكثر القبائل استفادة من حيث سياسات التطوير المحلي وهم معينون في كل القطاعات سواء الاقتصادية أوالسياسية، أما الليو فهم من أفقر المجموعات ومتمركزون في غرب البلاد ناهيك عن الجماعات الأخرى التي لم يكلف النظام نفسه العمل على تحسين ظروفها مقارنة مع قبيلة الكيكويو، وهذا ما يفسر استهداف قبيلة الكيكويو بشكل كبير في الانتخابات الرئاسية الأخيرة نظرا للممارسات الخاطئة للرئيس **كيباكي(Kibaki)** في مجال توزيع الثروة وملكية الأراضي [2] ، أما عن دور الاستعمار البريطاني نلخصه في تفضيل قبائل الكيكويو وتهميش القبائل النيلية مثل الليو والماسي باعتبارهم قبائل رعوية غير مفيدة في نمط الإنتاج وهو ما زرع خلافا بين الكيكويو والقبائل النيلية منذ 1920 وحتى اليوم.[3]

ويمكننا تلخيص مظاهر التراع الإثني في كينيا في المواجهات المفتوحة بين السكان المحليين والدولة كما هو الحال في الشمال، ومواجهات عدائية بين الجماعات الإثنية كما حدث في **مومباسا** (Mumbassa)والوادي المتصدع "Rift valley".

ويؤكد المختصون بالشأن الكيني على أن السبب الرئيس في خلق التراعات الإثنية يعود إلى ظاهرة التسييس التي تمارسها النخب الفاعلة، فاستنادا إلى لجنة قضائية أنشئت في 1998 للتحقيق في أسباب الاشتباكات الإثنية في أجزاء مختلفة من البلاد وخلال جلسات استماع تبين تورط سياسيين في الأعمال العدائية بغية تحقيق مكاسب شخصية بحتة على حساب المدنيين، ويظهر من ذلك أن الدولة كانت جزءا من المشكلة بدلا من الحل.[4]

ي- أوغندا : يعود سبب تفجير التراعات الإثنية في أوغندا التي ما زالت تعيشها إلى اليوم الى تهميش دور القبائل أشباه النيلية في منطقة الرفت فالي حول مرتفعات بحيرة فيكتوريا في حين تدعيم السيادة المطلقة لقبائل الباجندا من قبل الاستعمار البريطاني ولقد تأتى هذا النفوذ لقبائل الباجندا نظرا لقدراتها على تنفيذ السياسة البريطانية والسيادة على القبائل النيلية.[5]

(1) بدر حسن شافعي، كينيا من الأزمة السياسية إلى الأزمة الإثنية، 2008، ص 5 على الموقع: www.aljazeera.net/NR/exeres/EC 453E 21.HTM.

(2) Philippe Hugon, Le Kenya entre violence et accord politique,2008, p1 sur : www.iris-france-org\Tribune-2008-02-php 3 ?

(3) أنس مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 39.

(4) Walter.O.Oyugi, Politicised Ethnic Conflict in Kenya: A periodic Phenomenon,2000, pp, 16-17 on : unpan 1.un.org/intra dox/groups/Public/../unpan 010 963.pdf.

(5)Ibid , p40.

بالإضافة إلى نوعية النظام السياسي والمؤسسات التابعة له المعتمدة على القمع وسياسة الجبر، وأبرز مثال على ذلك ما شهدته أوغندا من مقتل مليون شخص في الفترة 1962-1985 نظرا لرغبة الزعماء الأوغنديين الذين تولوا السلطة في تشكيل ثقافة أوغندية واحدة باستخدام الشرطة للقيام بذلك.[1]

ومما سبق تناوله نخلص إلى أن النزاعات الإثنية كظاهرة تميز إفريقيا بحدة ولكن لا يمكن ردها إلى سبب واحد واعتباره مرتبطا أو متعلقا بالخصوصية الإفريقية، بل هي ظاهرة مركبة من عدة متغيرات وهي في الغالب نفس الأسباب ، لكنها تتغير من حيث الحدة والترتيب، فنجد في دول أن العامل الأساسي هو تدهور الأوضاع الاقتصادية، وفي دول نجد أخرى تلاعب الأنظمة الحاكمة بالجماعات الاثنية من خلال محاباتها أو إقصائها دون أن ننسى دور الاستعمار خاصة في بوروندي ورواندا وغيرها من الأسباب المؤدية لاندلاع النزاعات الإثنية،ومنه فان السبب الرئيس يختلف من دولة إلى أخرى .

وعليه فمن أجل إيجاد حلول دائمة للظاهرة يجب ردها إلى جذورها الحقيقية وتحديد تدرجها من أجل التعامل مع السبب القوي الناتجة عنه بقية الأسباب الأخرى، وإذا لم يتم ذلك فستخرج المشكلة عن قدرة السيطرة وسوف نشهد تدفقا واسعا لها وهذا ما سيتبين معنا في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: طرق أقلمة النزاعات الاثنية في إفريقيا

لقد أصبح البعد الدولي للنزاع الإثني ذو مكانة بارزة في الأدبيات التي تتناول أسباب تطور هذا النوع من النزاعات واعتبر هذا مرحلة هامة في تطور النزاع الإثني وانتشاره الإقليمي، فعندما ينشأ في دولة ما فإن عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة (الدول المجاورة) يصبح مرجحا جدا.

فما هي آليات وعوامل تدفق النزاع الإثني إلى باقي الدول المجاورة في إفريقيا ؟.

بغية تحليل عوامل التدفق سوف نركز على العلاقة الثنائية بين البلد الذي يجري فيه النزاع الإثني وكل دولة مجاورة له، فالاحتمال الثنائي مطلوب كون النزاع ليس لديه نفس الإمكانات للتدفق تجاه جميع الأطراف وسوف يسمح لنا بالتوصل إلى الوجهة الأكثر احتمالا لتدفق النزاع نحوها.

أولا: آليات تدفق النزاعات الإثنية

يعتبر كل **من لاك وروتشيلد** (Rotchild ,Lake) أن هناك طريقتين يمكن من خلالها تدفق النزاعات الإثنية إلى الدول المجاورة هما الانتشار والتصعيد.

[1] Janna R.Quinn, Ethnic conflict in Uganda :Why Neighbours Kill : Explaining the Break down of Ethnic Relations, University of western ontario, USA, Junes 2004, p1.

أما الانتشار فهو يحدث عندما يزيد نزاع ما من احتمال حدوثه في دولة ثانية، وكمثال على ذلك انتقال العنف في رواندا إلى بوروندي المجاورة وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما التصعيد فيكون عندما يجذب العنف الإثني إليه فواعل أخرى وكأبرز مثال على ذلك عندما جر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 1999 سبع دول محيطة لتدعم طرفا أو آخر من الطرفين المتعارضين.[1]

أما **مانوس ميدلارسكي** (Manus Midlarsky) فهو يعرف الانتشار على أنه نوع معين من السلوك من خلال الزمان والمكان حسب نتيجة التأثير التراكمي للأحداث المستقلة، ويكون نتيجة للتفاعل بين مجموعة إثنية وعناصر محددة من بيئتها مثل العوامل الاجتماعية والسياسية.[2]

فالانتشار هو انتقال النزاع من المكان الأولي (الحدود الوطنية) إلى الدول المجاورة، أما العدوى فهي تشير إلى مجموعة واحدة من إجراءات تقديم الإلهام والدعم للجماعات في أماكن أخرى.[3]

أما في دراسة لـــ **أوانا ترونكا** (Oana Tranca) أستاذة العلاقات الدولية في جامعة **لافال** (Laval)بعنوان (La diffusion des conflits ethniques) تضمنت 3 آليات لتدفق النزاعات الإثنية وهي الانتشار الذي اعتبرت أن **ميدلارسكي** (Midlarsky) هو واضع أول محاولة لتعريفه ، بالإضافة إلى العدوى (Contagion) والتصعيد (Escalade) والجدول الموالي يوضح معاني مختلف الآليات:

المصطلح	التعريف	الأمثلة
الانتشار **LA DIFFUSION**	-طريقة مباشرة للتجاوز والانتقال -توسيع النزاع انطلاقا من الداخل إلى خارج الحدود الوطنية -ظاهرة إقليمية أساسا وهي نتيجة اختيار متعمد من قبل الفواعل.	-تدخل صربيا في نزاع صرب "KRAJINA" ضد الحكومة الكرواتية (1995-1999)
العدوى **LA CONTAGION**	-طريقة غير مباشرة للتجاوز. -أعمال جماعة توفر الإلهام والمبادئ التوجيهية التي تتواجد في قاعدة الأعمال الإستراتيجية لجماعة أخرى في بلد آخر.	-اندلاع المواجهات العنيفة بين ألبان مقدونيا والحكومة السكوبية المعززة بنجاح ألبان كوسوفو في اجتذاب اهتمام وتدخل حلف شمال الأطلسي إلى جانبهم.

[1] برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، مرجع سابق، ص 176.

[2] Edward Heyman, Observation on why violence spreads, International Studies quarterly, vol 24, n°= 2,June 1980, p 300.

[3] Oana Tranca, why ethnic conflict diffuse :creating an index, Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, 2005, p 4 in : www.allacade mic.com /…/p 7 1983_index.ltml.

التصعيد **ESCALADE**	-مرحلة جديدة من تطور النزاع عن طريق الانتقال من مواجهات من مستوى منخفض إلى مراحل متطورة من العداء الذي يؤدي إلى اندلاع حرب إثنية باشتراك فواعل دولية جديدة.	-النزاع الرواندي بعد 6 أفريل 1994
	Source : Oana Tranca, La diffusion des conflits ethniques :une approche dyadique,<u>Etudes internationales</u>,vol 37 ,n=4,4 decembre 2006, p 506.	

ثانيا: عوامل تدفق النزاعات الإثنية إلى دول الجوار:

يعود السبب في تدفق النزاعات الإثنية إلى ما وراء الحدود إلى عدة عوامل وأسباب تتمثل في:

أ- التواصل الجغرافي: Contiguité

يؤدي تدخل الدول الجارة في النزاعات الإثنية إلى انتشار النزاع وتدويله وذلك باشتماله المستوى الخارجي –نزاع ما بين الدول- بالإضافة إلى المستوى الداخلي الذي يميزه تنازع الجماعات الإثنية فيعزز ذلك من تقوية المشاعر العدوانية بين الجماعات ويضاف إليه تضارب المصالح بين الدول الأمر الذي سيعقد الوضع أكثر مما عليه، فالتواصل أو التلاصق الجغرافي يجعل من الدول أكثر ضعفا في حالة ظهور صراع في المناطق المجاورة لها.

حيث تبين لـــ **بول دياهيل** (Paul Diehel) أن هذا شرط كاف، فالتواصل أساسي لتحول الخلاف بين الدولتين إلى حرب.(1)

أما **ستار وموست** (Starre ,Most) فقد أكدا على فرضية مفادها أن النزاع داخل الدولة يزيد من احتمالات مشاركة الدول المجاورة فيه، إذ يعد عاملا هاما في نشر النزاعات فيما بين الدول لأنه يشكل خطرا في الوقت الذي يوفر فرصا جديدة للبلدان الجارة.(2)

فالأصل أن النزاع الإثني هو نزاع داخلي محض بين الجماعات الإثنية أو بين النظام وجماعات أخرى معارضة ولا يتعدى تهديدها الحدود الإقليمية للدولة، لكن التدخل الخارجي الذي يسهله عامل القرب الجغرافي يساهم في عبور هذا النزاع إلى ما وراء حدوده الوطنية ليشمل المجال الإقليمي ، ويجعل من آثاره أكبر من المتوقع.

حيث يشير عدد من المؤلفين في هذا الصدد أن هناك ارتباط قويا بين تجاور الدول وميلها للمواجهة العنيفة،وبالفعل تبين **لـــدياهيل** (Diehel) خلال الفترة 1816-1980 أن الحروب بين الدول المتجاورة تؤلف 88% من جميع الحروب الدولية.(3)

---

(1) Oana Tranca, la diffusion des conflits ethniques : une approche dyadique <u>, Etudes Internationales</u>, vol 37, n°= 4, 4Décembre 2006, p 507.
(2)Ibid, p 508.
(3)Ibid, p 513.

في هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أنه من بين 44 تدخل خارجي حدث بين 1992-2002 أن هناك 43 تدخل قامت به دول جارة.(1)

وفي ذات السياق غالبا ما لا تشكل الإثنيات التي لا تملك الدعم الخارجي الذي قد يقل بفعل البعد الجغرافي خطرا على دولها، ومثال ذلك النزاع الاثني في إقليم **شيانغ يانغ(shiang yang)** الصيني الذي تصاعدت أحداثه في شهر جويلية من عام 2009.

وعليه يكون احتمال انتشار النزاعات الإثنية كبيرا إذا كانت الجماعات الإثنية ذات دول جوار وتكون بذلك أكثر نشاطا وتهديدا للأمن الوطني.

فقد عرفت العديد من النزاعات الإثنية الإفريقية تدخلات لدول الجوار، حيث تتحالف هذه الدول سواء مع الحركة الانفصالية التي تربطها بها روابط إثنية أو مع النظام السياسي مثل ما حدث في ليبيريا سيراليون، غينيا بيساو، رواندا، الكونغو الديمقراطية.(2)

ب-القرابة الإثنية: La parenté ethnique

وهي تشكل عاملا أساسيا في تفسير خطر انتشار النزاع الاثني، حيث أكدت بهذا الخصوص المقاربات الأولية على الأهمية البالغة للأصل المشترك والولاءات الإثنية التي تتجاوز التوزيع المكاني والمجموعات، وعلاوة على ذلك فالدلالة الرمزية القوية للقضايا الإثنية قد تؤكد على أهمية العداوات القديمة بين الجماعات أو المطالب الوحدوية طويلة الأمد، ووفقا لهذا المنظور فإن الضغوطات الداخلية للتدخل إلى جانب جماعة إثنية ذات قرابة والمشاركة في النزاع الإثني له وزن كبير في السياسة الخارجية للدولة.

وفي هذا الإطار يبرز **جون فاسكيز** (John Vasquez) أن كلا من التحالفات والمنافسات تسهم في نشر النزاعات الداخلية وقياسا على ذلك في النزاعات الإثنية هناك أكثر من فرصة لحدوث ذلك إذا كان هناك تحالف إثني عابر للحدود بين الجماعة الإثنية المشمولة بالنزاع وجماعة تهيمن على السلطة السياسية في دولة أخرى.(3)

وقد يكون تدخل الدول استنادا إلى عامل القرابة الإثنية وإلى العامل الجغرافي معا على مستويين:

***المستوى الأول:** ويكون التدخل فيه عن طريق تقديم الدعم الأساسي لنشاط جماعة إثنية مرتبطة مباشرة بهذه الدول، وقد ينتج عن هذا الدعم تورط الدول في حرب مباشرة.

---

(1) Moore h, will, Ethnic minority and foreign policy, Summer 2002, p 81, on : http://garnet.acns_fsu.edu/wh moore/research moore.2002. pdf

(2) Edmond Keller, culture politics and transnationlisation of Ethnic conflict in Africa, pp,1-2 on : www.poliscienees paradeaux. Fr/vol 10ns/keller.pdf.

(3) Oana Tranca, La diffusion des conflits ethniques : une approche dyadique, op.cit, p 507.

***المستوى الثاني:** يضم دول الجوار البعيدة عن ساحة القتال التي تقدم الدعم العسكري أو الدبلوماسي للجماعة الإثنية التي تربطها بها قرابة إثنية مثل الدعم الروسي للأرمن والصرب لكنها لا تدخل كأطراف مباشرة في التزاع.[1]

لقد درس كل من **روسات ومور ودافيس** (Russet , Moore , Davis) تأثير التحالفات الإثنية العابرة للحدود على تفاعلات الدول، فبينوا أن التحالفات الإثنية موجودة عندما تكون الدولتين في ثنائية تحتوي على أفراد من نفس المجموعة الإثنية نتائجها تؤكد حقيقة أن هذين الطرفين من الثنائية سيشهد صراعا ذو مستوى عالي.[2]

فيما بين **دوغلاس وودوال** (Douglas Woodwell) العلاقة بين الانتماءات الإثنية عبر الحدود والسلوك الحربي للدول، حيث يؤكد أن دولتين تضمان نفس الجماعة الإثنية سواء أغلبية في كل من الدولتين أو أقلية في واحدة وأغلبية في أخرى بشكل عام لديها الميل إلى الدخول في كثير من التزاعات العنيفة من غيرها من الثنائيات.[3]

هناك أمثلة كثيرة دالة على دور القرابة الإثنية في انتشار التزاع الإثني بصرف النظر عن كون الدول ذات دول جوار داعمة أم لا، فنجد التزاع في إقليم كشمير الذي تورطت فيه الهند وباكستان من خلال 3 حروب كنتيجة لدعم الهند للهندوس الكشميريين ودعم باكستان للمسلمين هناك، كذلك التزاع في إقليم أبخاريا الذي شهد تطورات ومستجدات عام 2008 بين جورجيا وروسيا، ويعود هذا التزاع إلى تدخل روسيا العسكري لحماية أقليتها التي تمثل 34% من سكان الإقليم ، هذا ما اعتبرته جورجيا تعديا على سيادتها، وفي المقابل نجد تحذيرات روسية بالتصعيد في حال استهداف جورجيا للأقلية الروسية هناك.[4]

وفي إفريقيا مجال دراستنا نجد العديد من الأمثلة بهذا الخصوص منها التزاع الصومالي الإثيوبي حول الأقلية الصومالية التي تقطن إقليم الأوغادين الذي تحتله إثيوبيا حيث يدعم الصومال لوجستيا وعسكريا مطالب أقليته الساعية للانفصال والانضمام إليه ،وفي التزاع الإثني جنوب السودان قدمت إيران مساعدات للحكومة السودانية قيمتها 300 مليون دولار ناهيك عن تدريب الجنود وتزويد الحكومة بالمستشارين الأمر الذي مكنها من شن هجوم كاسح عام 1992.[5]

---

(1) صامويل هانتغتون، مرجع سابق، ص- ص ، 441-443.

(2) Louis Bélanger, Erick Duchesne, Jona than paquin, Foreign interventions and secessionist movements : the democratic factor,2005, p4 on : http://journals cambridge.org/download.php ?file=FCJPF 92 dd f4 fcd.pdf.

(3) Douglas Woodwell, Unwelcome Neighbors Shared Ethnicity and International conflict during the cold war, International studies quarterly, vol 48, pp 197-223.

(4) Dominique Rosenberg, Les minorités nationales et le défi de la Sécurité en Europe,UNNY,1993, p 14.

(5) صامويل هانتغتون، مرجع سابق، ص 445.

وكمثال واضح على تدفق النزاعات نجد نزاع الكونغو الذي بدأ محليا وأصبح إقليميا فيما شهدت الكونغو كل فصوله، السودان ضد أوغندا، أنغولا ضد حركة يونيتا، رواندا وبورندي ضد ثوار الهوتو وغيرها من الأضداد التي رغم كل تناقضاتها اتفقت على جعل أرض الكونغو ميدانا للمواجهة.(1)

وأخيرا نخلص إلى أن كلا من التواصل الجغرافي والقرابة الإثنية يساهمان بحد كبير في التدخل الخارجي في النزاعات الاثنية سواء من المستوى الأول أو الثاني.

ج-الصراعات السابقة: Les conflits passés

عامل آخر يساهم في تدفق النزاعات الاثنية هو التراكمات التاريخية الصراعية سواء تعلقت بالحدود ومطالبة دول بأقاليم تعتقد أنها من حقها في دول أخرى، وهذا ما يشجع على الدخول بشكل غير مباشر في نزاعات دول أخرى قصد إضعافها ولم لا حتى الاستحواذ على المناطق التي تطمح لها في ظل فشل الدولة المستهدفة.(2)

فالتدخل في نزاع إثني من قبل دولة ما يحدث في إطار دولة عدو قد يكون نتيجة النزاع الذي طال أمده، فالنزاعات المتكررة لفترات طويلة تميل إلى انتشار السلوك النزاعي العدائي على جميع مجالات العلاقات بين الدولتين.(3)

ويؤدي هذا الوضع إلى وجود حالة من الدعم المتبادل المضاد، فنجد أن الحركة الانفصالية في جنوب السودان وجدت الدعم من إثيوبيا في ظل حكم **منغستيو**(Mangistiou) الذي قدم لها الدعم السياسي والدبلوماسي في ظل دعم سوداني للقوات المتمردة للجبهة الشعبية لتحرير **تيجري**(Tigri)، وذلك بفتح مكاتب لها في الخرطوم مع توفير معدات اتصال متطورة تمكن الزعماء من الاتصال بقواتهم داخل أراضي إثيوبيا.(4)

من ناحية أخرى نجد دعما سودانيا مقدما لمتمردي جيش الرب في أوغندا كرد على وجود مكاتب للجيش الشعبي لتحرير السودان فيها أوغندا، في مقابل دعم أوغندا لتقدم المتمردين الكونغوليين للإطاحة بالحكومة في كينشاسا –كان كابيلا من بين المستفيدين في ذلك الوقت- مما أدى بالكونغو إلى الرد من خلال السماح لقوات معارضة أوغندية مثل "جبهة التحالف الديمقراطي" بإقامة قواعد لها داخل الكونغو.(5)

هذا الدعم يفسر ضمن ثنائية الفعل ورد الفعل وهو ما يجعل نشوب نزاع في دولة نتيجته انتشار التوتر إلى باقي الدول المجاورة.

د-المطالب الوحدوية: Irrédentisme

(1) عبد الله الأشعل، صراع الكونغو وآفاق التسوية في البحيرات العظمى، مجلة السياسة الدولية، عدد 132، القاهرة،أكتوبر 1998، ص 217.

(2) Bethuel A.Kiplagat, Conflict interlinkages in the Horn : Spill over effects of war and peace, 29 August - 2 September 2000, p1 on : www.sef-bonn.org/.../2000-ws-horn-paper-Kiplagat-en-pdf.

(3) Oana tranca, la diffusion des conflits ethniques : une approche dyadique, op.cit, p 508

(4) Bethuel A.Kiplagat, opcit, p2.

(5) Ibid, p 4.

وجد كل من **كارمي وجيمس** (James ,Carmet) أن الأزمات التي هي في سياق النزاع الوحدوي تختلف عن الأزمات في مجال تقنيات الحل من حيث خطورة التهديد وشدة العنف.

هذين العاملين هما أكثر كثافة مما هو عليه في حال الصراعات التي ليست لها قضايا وحدوية ويضاعف من ظهور التحدي للنظام الفاعل في الأزمة، فالقضايا الإثنية تميل إلى أن تتحول إلى نزاعات متكررة، وذلك لما للتاريخ الصراعي من تأثير على المطالب الوحدوية.[1]

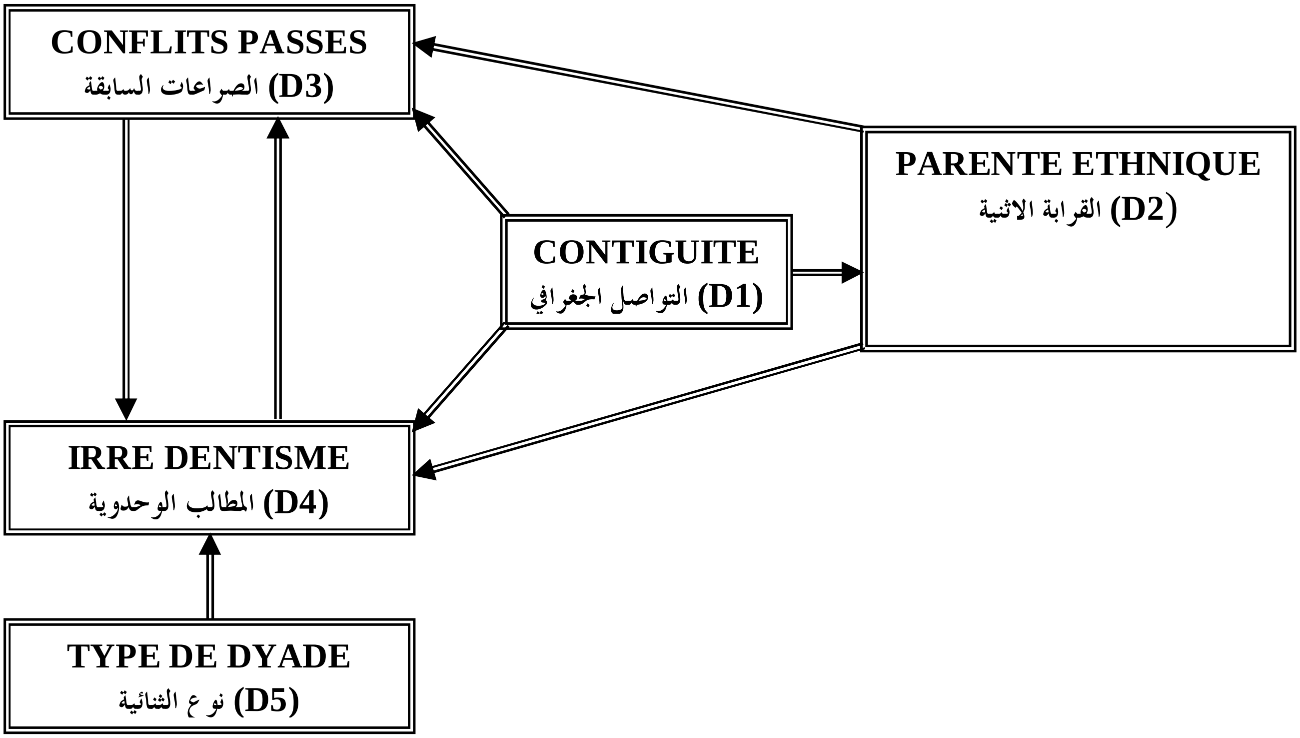
و- نوع الثنائية: Type de dyade

هذه الثنائية المكونة من الدولة التي تشهد النزاع الإثني والدولة الأخرى التي من المحتمل أن ينتقل النزاع إليها،إذ يمكن القول أن بداية النزاع في بلد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة نتيجة لوجود عوامل مماثلة بين الدولتين تتمثل في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي مع العلم أن افريقيا تحتوي على 53 دولة تعد من أفقر دول العالم في حين أنها تتميز بعدم الاستقرار السياسي واللاأمن الغذائي، هذه العوامل المتماثلة تجعل من الدول المجاورة سهلة أمام عملية اختراقها.[2]

المتغيرات الخمسة المذكورة لخصتها **ترانكا**(Tranca) في الشكل الموالي مبينة الروابط بينها واتجاهات التأثير واعتبرت هذه المتغيرات مصدرا أساسيا لحساب مؤشر الانتشار الذي يبين لنا احتمال الانتشار من عدمه.

---

[1] Oana Tranca, la diffusion des conflits ethniques : une approche dyadique op.cit, p 515.
[2] Edmand J.Keller, op.cit. p 10.



La source : Oana Tranca, la diffusion des conflits ethniques : une approche dyadique , Etudes Internationales, vol 37, n°= 4, 4Décembre 2006, p515.

بالإضافة للمتغيرات السابقة هناك عاملين مساعدين على انتشار التزاعات الإثنية:

-اللاجئين: حيث أظهرت دراسات حديثة أنه في ظروف معينة يمكن للاجئين تشكيل تهديد للاستقرار الإقليمي عن طريق تأجيج التنافس على الموارد مثل الغذاء والأراضي وفرص العمل من جهة، ومن جهة أخرى فهم يؤثرون على العلاقات الإثنية في البلدان التي تستضيفهم ، وواحد من بين أشهر الأمثلة على عسكرة اللاجئين يمكن العثور عليها في منطقة البحيرات الكبرى مع اللاجئين باعتبارها مصدرا للانتشار في إثنين من حروب الكونغو الإقليمية (1996-1997) و(1998-2003).[1]

مثال آخر نجده في نزوح الهوتو من رواندا إلى مقاطعة كيفو شرق الكونغو الديمقراطية وانفجار الوضع هناك ليتحول إلى حرب في المنطقة، بعد ادعاءات الحكومة الرواندية على وجود معسكرات تدريب للاجئين هناك.[2]

---

[1] Judith Vorrath, Lutz krebs and Dominic Senn, Linking ethnic Conflict and democratization, ,national centre of Competence in Research, june 2007, p 5 on : www.nccr- democracy.uzh.ch/nccr/publications/.../wpg-pdf.
[2] Skyler.J.Crammar, Ethnic Conflict, Second Pass, August 2005, p 2 on : www.unc.edu/ skylerc/files/ethnic-conflict-second-passs.

تدفق اللاجئين لا يعني ذلك بأنهم من المدنيين بالكامل، هذه الموجة تشهد كذلك تدفق المحاربين عبر الحدود الذي يساهم بشكل كبير في تأجيج النزاع ومن ثمة انتشاره ومن أمثلة هذا لجوء جيش رواندي بأكمله إلى الكونغو الديمقراطية في 1994 يسمى جيش **اكس فار** (Ex far).

-تجارة السلاح:

تعتبر إفريقيا من أهم القارات المتميزة بهذه الظاهرة، وذلك لانتشار الحركات التمردية ضد الأنظمة الحاكمة، ووجود تعاملات أخرى مشبوهة توجه عائداتها لشراء السلاح والمتاجرة به عبر السوق السوداء، ومن أمثلة هذه المتاجرة غير المشروعة الاتجار بالمعادن كالماس والذهب وغيرها من قبل الأنظمة الحاكمة.عامل آخر يساهم في حرية تنقل السلاح هو تسريح الجنود، هذه الأسلحة التي تجد طريقها إما إلى الحكومة أو المتمردين التي تزيد من تفاقم الوضع وتصعيده.

و نخلص إلى أن النزاع الإثني يبدأ داخليا في إطار حدود الدولة التي يحدث بها لكن وجود العوامل المذكورة آنفا -ليس من الضروري توفرها كاملة- يؤدي إلى عبور النزاع إلى ما وراء الحدود الإقليمية ليشمل دولا مجاورة أو دولا غير مجاورة مما يجعل من تداعيات تعميم النزاع على أكثر من دولة ذات آثار من مستوى عال، وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: المشاكل الناجمة عن النزاعات الإثنية وانعكاساتها على الوضع في القارة.

أصبحت القارة الإفريقية موبوءة بالنزاعات بشكل عام والإثنية منها بشكل خاص وأضحت بذلك من أبرز قضايا العلاقات الدولية في الفترة الحالية، وذلك لما يترتب عنها من آثار إنسانية وسياسية واقتصادية وحتى بيئية وخيمة على القارة.

وتبقى هذه النزاعات حتى لو قلت اوغابت لفترات معينة ذات آثار مستديمة نظرا لفداحتها وعجز الدول عن التعامل معها.

-فما هي أبرز المجالات تأثرا بالظاهرة وكيف انعكست على حياة الإفريقيين ؟.

أولا: المجال السياسي والأمني:

تعتبر النزاعات الإثنية أحد أهم مشاكل القارة الرئيسية وعاملا مشتركا بين معظم الدول الإفريقية وهي تضيف لأزمات الهوية مشاكل أخرى لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة ومنها:

أ-توتر العلاقات الإفريقية: تشهد هذه العلاقات توترات وانتكاسات بين عديد الدول في إفريقيا ومن أبرزها علاقات السودان وأوغندا، تشاد وليبيا، ليبيريا وسيراليون، أوغندا ورواندا والكونغو، بوروندي والكونغو أوغندا والكونغو والقائمة طويلة في هذا الخصوص.

ويعود ذلك إلى اتهامات متبادلة بين الدول بخصوص تقديم الدعم للجماعات المعارضة أو المتمردة المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال أو بمزايا أخرى قصد تغيير الوضع القائم، حيث يتنوع هذا الدعم بين
سياسي وعسكري واقتصادي، وهذا ما تعتبره الدول المستهدفة تهديدا أو تدخلا في الشؤون الداخلية لها وتحريضا على التمرد ضد النظام، حيث يصل الأمر أحيانا إلى حد إعلان الحرب أو قطع العلاقات أو تصيد الفرص لتقديم دعم مضاد في هذه الدول في إطار الفعل ورد الفعل.

ويتنوع الدعم بين تقديم الأموال والسماح للمعارضة بالنشاط على أراضي الدولة المعادية والتزويد بالمقاتلين في حالات الحرب.

ومن أمثلة ذلك حرب الكونغو الديمقراطية التي بدأت بتمرد في أوت 1998 قبل أن تتحول إلى نزاع إقليمي بين القوات الحكومية التي ساندتها أنغولا وناميبيا وتشاد وزيمبابوي وبين الفصائل المتمردة التي دعمتها رواندا وأوغندا وبوروندي، وفي ديسمبر 2004 اندلعت معارك في الشرق –شرق الكونغو- بين الجيش النظامي وجنود متمردين اتهمت كينشاسا رواندا بدعمهم.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن دعم الدول للفصائل المتمردة ينم عن عداوتها مع الدول التي تنشط بها، وكذلك عن إمكانية استحواذها على السلطة خاصة عند عجز القوات الحكومية عن التصدي لها.

هذه الفصائل وفي حالة سيطرتها على الحكم تعلن الحرب على الدول التي ساندت القوات الحكومية في حربها ضدها مثل ما حدث في أوغندا عند سيطرة **موسيفيني** (Mussivini)على الحكم في البلاد، حيث قام هذا الأخير بدعم الحركة الوطنية الرواندية عسكريا ولوجستيا للاستيلاء على الحكم في رواندا كرد على انضمامها إلى قواته أثناء الحرب الأهلية، وتمكنت الحركة الرواندية الوطنية من السيطرة على البلاد والاستيلاء على الحكم في 1994، وهذا ما يفسر سوء العلاقات الأوغندية الرواندية.[2]

أما فيما يخص العلاقات الكونغولية مع دول الجوار، فقد اتهمت الكونغو -الزائير سابقا- كلا من رواندا وبوروندي بمساندة ودعم المتمردين بالقوات والأسلحة خاصة وأن بوروندي سبق أن اتهمت زائير بإيواء متمردين من الهوتو يشنون عليها هجمات مسلحة حيث تم إغلاق الحدود بينهما في 1997 وقدمت الكونغو الديمقراطية شكوى رسمية لمجلس الأمن الدولي ،كما قرر البرلمان الكونغولي قطع العلاقات الدبلوماسية مع رواندا وبوروندي وأوغندا.[3]

دون أن ننسى توتر العلاقات الإفريقية مع دول غير إفريقية داعمة للجماعات الإثنية تكون طرفا في افتعال أزمات داخلية في هذه الدول لاعتبارات مصلحية تتسنى لها في حالات الاستقرار وذلك للضغط على هذه الدول

---

(1) النزاعات في إفريقيا، 18 دولة تعاني من حروب أهلية واضطرابات داخلية وانقلابات، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9561، جانفي 2005، ص 1.
(2) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 64.
(3) ريمون ماهر كامل، مرجع سابق، ص 239.

للقبول بشروط معينة، وهذا ما يفسر اتهامات كينيا لجهات غربية عن دورها في أحداث أزمة الانتخابات الرئاسية الكينية في ديسمبر 2007 والتي تميزت بأعمال عنف وحشية بين الجماعات الإثنية خاصة بين الكيكويو والليو، حيث يشير بعض المحللين أن للأزمة خلفيات أدت لتدخلات خارجية يعود بعضها إلى الموقع الاستراتيجي لكينيا والدور المعطى لها في الحرب على الإرهاب ضمن خطة خلق قواعد عسكرية فيها.[1]

ويمكن كذلك أن نرجع توتر العلاقات بين الدول الإفريقية إلى آثار مشكلة اللاجئين التي تمثل أكبر انعكاس للظاهرة المدروسة والتي سنأتي على دراستها بالتفصيل، لكن ما يهمنا هو الأثر السياسي الذي تتركه على مستوى العلاقات بين دول المنشأ والملجأ.

إذ أن معسكرات اللاجئين يمكن أن تكون مراكز لتجنيد المقاتلين الجدد من قبل المعارضة أو حتى من جانب حكومات الدول المضيفة إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدول المصدرة للاجئين ، ويكون التجنيد سهلا نظرا للظروف الاقتصادية والإنسانية بالغة القسوة في الدول المضيفة لهم، ويسهل التجنيد أكثر عند وجود عامل القرابة الإثنية لشن الحرب ضد نظام الحكم في الدول الأصلية.[2]

ب- إفريقيا مصدر لتهديد الأمن العالمي

منذ نهاية الحرب الباردة وكما رأينا لم تخلو إفريقيا من ظاهرة الحروب الداخلية وخاصة القائمة على معايير إثنية وذلك لوجود ظروف وبيئة ملائمة لانتشارها في ظل غياب سياسات عامة تهدف إلى الحد منها.

إذ تعاني إفريقيا من سرعة انتشار الحرب إلى ما وراء حدود الدولة المعنية نظرا لتوفر قواسم مشتركة بين الدول مثل وجود نفس الجماعات الإثنية، وعوامل أخرى ساعدت على تفشي النزاعات الإثنية على مستوى إقليمي بفعل تدخلات دول الجوار، ومنه تصبح هذه الدولة مصدر تهديد والذي بدأ بتهديد أمن الفرد وصولا إلى تهديد الأمن الإقليمي فالعالمي حتى وإن لم يكن ذلك في شكل حروب مباشرة ، لكن التهديد يكمن في وجود منطقة جغرافية واسعة تشهد اضطرابا أمنيا تصبح مصدرا لتصدير العنف إلى مناطق خارج إفريقيا نظرا لارتفاع معدلات العنف والجريمة نتيجة حالة الفلتان الأمني وعجز النظام عن رأب ذلك،هذه الظروف تحفز السكان إلى البحث عن مناطق أكثر أمنا على المستوى الإقليمي أو العالمي، مما يهدد بدخول أشخاص مشبوهين إلى هذه الدول وانعكاس ذلك على الأمن الوطني في الدول المستقبلة،و حالة عدم الاستقرار في بعض الدول تساهم في المساس بمصالح اقتصادية حيوية للدول الأجنبية المستثمرة هناك. (سواء تعلق الأمر بالمنشآت أو أنابيب نقل الغاز والبترول).

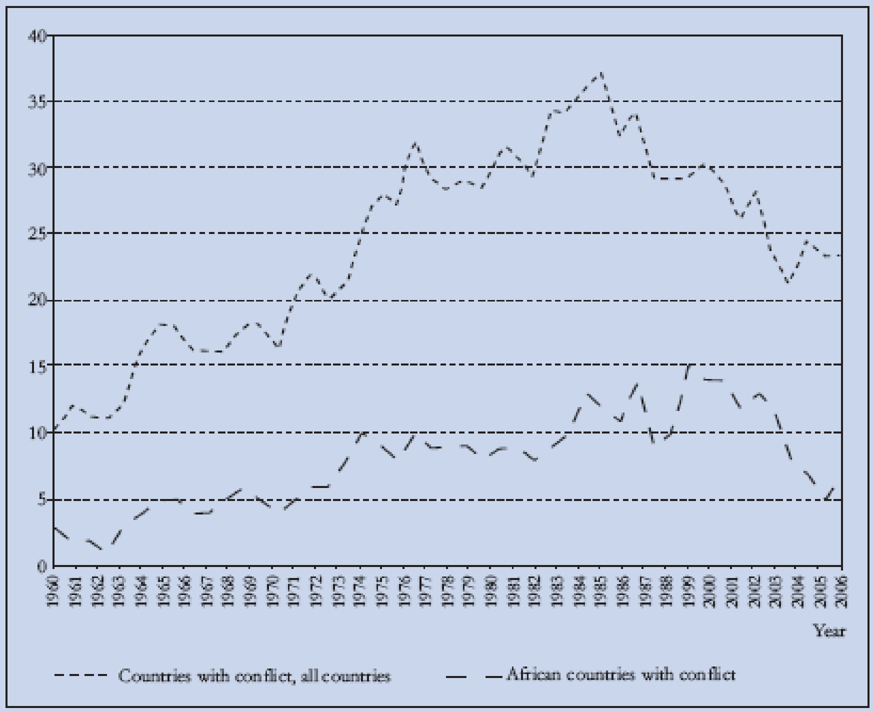
---

(1) عبد اللطيف مهنا، ديمقراطية السواطير ...والأنموذج الإفريقي للفوضى الخلاقة: ما الذي يحدث في كينيا، 6 جانفي 2008، ص 2 على الموقع: www.voltairenet.org/article154120.html

(2) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص63.

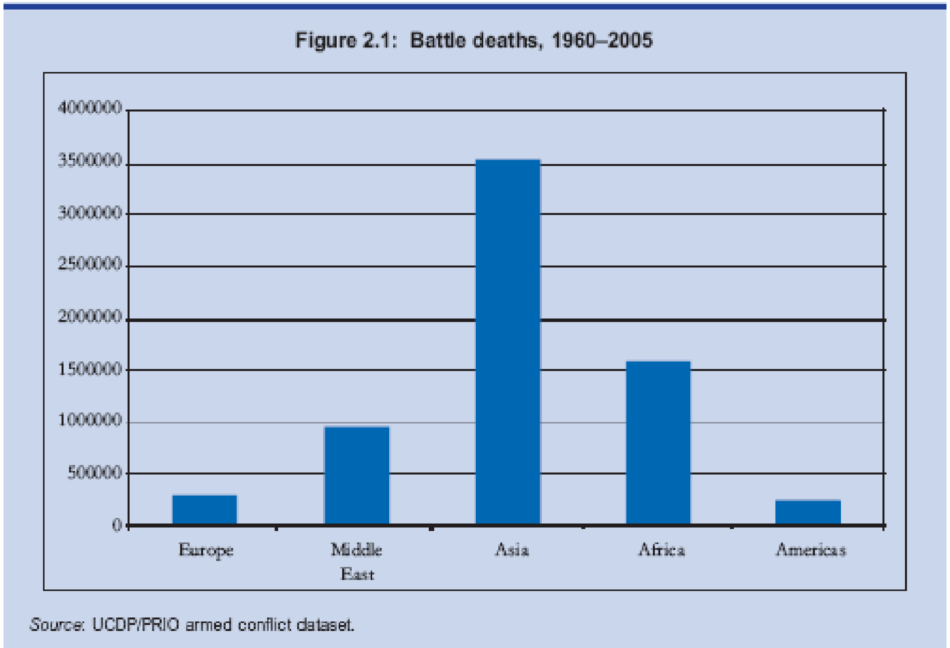
كل هذا انعكس سلبا على إفريقيا وجعل منها القارة المضطربة وأصبحت مهمشة على الصعيد العالمي بحكم انحصار اهتمامها في هذه النزاعات مما أثر على مكانتها عالميا من حيث مشاريع الشراكة وعدم قدرتها على الوفاء بتعهداتها الدولية مما جعل الإعلام الغربي يرادف دوما بين إفريقيا والعنف واعتبرها ظاهرة متأصلة في القارة ، والشكلين الموالي يبرز عدد النزاعات بشكل عام في دول العالم مع عدد الدول الإفريقية الخالية من النزاعات وذلك في الفترة 1960 إلى 2006 .

Figure 1: Number of countries with conflict globally and in Africa, 1960–2006



Source: UCDP/PRIO armed conflict dataset.

أما الشكل الثاني فيوضح عدد الضحايا الأفارقة بالمقارنة مع القارات الأخرى لتكون إفريقيا في المراتب الأولى إلى جانب القارة الآسيوية ، على الرغم من الكثافة السكانية الهائلة التي تضمها هذه الأخيرة بالمقارنة مع إفريقيا .



وفي هذا السياق أشار معهد "Heidelberg" في ديسمبر 2007 وهو مركز دولي لأبحاث النزاع إلى أن كل من رواندا وبوروندي وأوغندا والكونغو الديمقراطية وكينيا والسودان ونيجيريا والصومال وغيرها هي دول غير مستقرة تدور في حلقة مفرغة تبدأ من النزاع وتنتهي إليه، لأن مكونات هذه الحلقة هي أسباب ذات طبيعة مستمرة ودائمة لم يتم التعامل معها بجدية للحد منها.[1]

ج- تجنيد الأطفال

هي ظاهرة تتميز بها الدول التي تشهد نزاعات متكررة وتتمثل في إقحام الأطفال من دون 18 سنة في الأعمال القتالية سواء إلى جانب القوات الحكومية أو القوات المعارضة والمتمردة نظرا لنقص المحاربين أو العمل على ترجيح الكفة لصالح طرف ضد طرف آخر بضم الأطفال إليهم بعد تدريبهم على حمل السلاح والقتال.

إذ نجد أن أكثر من 500 ألف طفل من دون 18 سنة مقحمون في نزاعات ما بين الجماعات في 85 دولة حول العالم، 300 ألف يقاتلون إلى جانب القوات الحكومية المسلحة حيث نجد أن هؤلاء الأطفال أغلبهم ما بين 15-18 سنة ولكن نجد من بينهم ما دون السابعة والثامنة وهم غالبا من الفقراء والأميين ومن الجماعات المهمشة الذين تدفعهم ظروفهم إلى الانضمام طواعية للقتال أو يتم ذلك بصورة قسرية عن طريق الخطف مثلا كما يحدث في أوغندا.[2]

---

(1) Nouh el Harmouz, Ethnisme , multipartisme et violence en Afrique, 2008,p 1 sur : www.Afrik.com/article 13613.html

(2) United Nations : Office for the coordination of Humanitarian affairs (OCHA) Integrated Regional Information Network (IRIN), special Report : Child soldies, p-p, 1-3 on: www.IRIN news.org/web specials/child soldies.

أما في إفريقيا بشكل عام تشير الإحصائيات إلى وجود أعداد كبيرة من الأطفال المجندين لكنها أرقام مختلفة تتراوح ما بين 120 إلى 300 ألف طفل مجند يشاركون في حروب إفريقيا بعضهم أقل من 8 سنوات والدول المتأثرة بهذه الظاهرة هي بوروندي والكونغو الديمقراطية، ليبيريا ورواندا بالإضافة إلى سيراليون والسودان وأوغندا ونجد أن أغلبية الدول الإفريقية غير موقعة على اتفاقية حقوق ورفاهية الطفل الإفريقية في حين يشكل الأطفال نسبا تتراوح ما بين 43% إلى 54% من إجمالي سكان كل دولة في إفريقيا.[1]

في بوروندي مثلا يشكل الأطفال حوالي 53% من إجمالي عدد السكان في حين نجد حوالي 9000 إلى 14000 طفل مقاتل حيث تضم جماعة الهوتو ضمن صفوفها حوالي 3000 إلى 5000 طفل، أما في الكونغو يشكل الأطفال 54% من جملة السكان، وقد استعملت الكونغو في حربها الأولى أكثر من 10000طفل، أما في ليبيريا يشكل الأطفال المقاتلين نسبة 17% من إجمالي عدد المحاربين، فيما تضم رواندا حوالي 45000 طفل مقاتل استغلت منهم 20 ألف لتأييد المقاتلين الكونغوليين ضد الجيش النظامي.[2]

وتخلف ظاهرة تجنيد الأطفال بدورها آثار جسيمة تتمثل في نشوء جيل أمي نظرا لتضييع سنوات الدراسة في التدريب والأعمال القتالية، بالإضافة إلى جنوح الأطفال نحو العنف الذي لم يعد يقتصر على الكبار فقط لذا تعرف إفريقيا أكبر معدلات العنف لاشتمالها على هذه الفئة، ومنه تضيع فرص التنمية المعتمدة بالدرجة الأولى على الفرد.

د-تراجع جهود التكامل الإفريقي :

تعتمد ظاهرة التكامل والاندماج بين الدول وكما نعلم على مبدأ اقتصادي هو مبدأ النواقص والفوائض لدى الأطراف الراغبة في التكامل، لكن ذلك لا يتأتى في إطار علاقات عدائية يغلب عليها الشك بين الدول فالعلاقات التعاونية والشراكة تحتاج إلى بيئة آمنة مستقرة، لكن هذا لا يتوفر في إفريقيا التي لم تخطو لحد الآن أي خطوات إيجابية في هذا المجال –خطة لاغوس وإن لم تحقق أهدافها المرجوة- على العكس من ذلك فإن هذه التوترات تضفي بضلالها على سير أعمال المنظمات الإقليمية الإفريقية الموجودة .

ثانيا: المجال الاقتصادي

لقد أثرت الحروب الإثنية على إفريقيا بشكل بالغ السوء منذ مطلع التسعينات وإلى الآن من خلال تجددها في كينيا، نيجيريا والكونغو الديمقراطية أو من خلال استمرارية آثارها حيث انعكس ذلك سلبا على المجال الاقتصادي ضمن عدة مؤشرات:

أ-المديونية: تعج إفريقيا بالنزاعات الإثنية وتلال من المشكلات والأزمات التي تحتاج كل واحدة منها لقمم مناقشتها، فالنزاعات المسلحة الدموية تعصف بنحو 26 دولة بمديونية خارجية تبلغ 370 مليار دولار تمثل 65%

---

[1] Stuart Maseen, The use of children as soldies in Africa, A country analysis of children cruitment and participation in armed conflict ,june 1998, p 3 on : www.relief.web.int/library/documents/chil sold.htm
[2] Ibid.p4

من إجمالي الناتج القومي للقارة حسب إحصائيات 2003، ناهيك عن أن مثل هذه التراعات المسلحة تستهلك جزءا كبيرا من الموازنات العامة المحدودة أصلا في هذه الدول.(1)

ويعود سبب ارتفاع المديونية الإفريقية إلى أن الحروب الأهلية مكلفة جدا نظرا لارتفاع معدلات الإنفاق العسكري على حساب الناتج المحلي الإجمالي وما لذلك من انعكاسات على السياسة الاستخراجية للدول لذلك تلجأ الدول الإفريقية للاستدانة التي تزيد بشكل مستمر بسبب ارتفاع خدمات الديون.

ففي السودان مثلا تمثل تقديرات تكاليف الحرب الأهلية السودانية حتى عام 2000 ما قيمته 46 مليار دولار وهو ضعف رصيد البلاد من الديون الخارجية.(2)

ب-الفقر: حسب تعريف البنك العالمي للفقر فهو ظاهرة متعددة الأبعاد، ووصف يكون فيه الناس غير قادرين على الوفاء باحتياجاتهم الإنسانية الأساسية فضلا عن انعدام السيطرة على الموارد.(3)

حيث نجد 25 دولة من أفقر دول العالم في أسفل الترتيب العالمي هي من إفريقيا حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2003 حسب البنك الدولي ، حيث تبقى إفريقيا وبالأخص منطقة جنوب الصحراء من المناطق الأكثر فقرا في العالم التي تضم حوالي 700 مليون شخص ضمن 49 دولة الأكثر تدهورا اقتصاديا في العالم حيث أن نسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار حوالي 50%، وتشير دراسات إلى أن 31% من الأفارقة سيقعون في براثن الفقر المدقع بحلول عام2015 غير أن عدد من يعيشون دون مستوى 1.25 دولار قد يتضاعف تقريبا خلال نفس المدة من نحو 200 مليون إلى 380 مليون شخص.(4)

رواندا مثلا تعد من أفقر دول العالم نتيجة لعوامل مازالت مترتبة عن الحرب الإثنية ما بين 1990 و 1994 ، حيث بلغت نسبة الفقر 40% في 1985 ووصلت إلى 53% سنة 1992، هذا الفقر الذي تزايد بسبب حالات التروح نتيجة الحرب الأهلية الاثنية.(5)

وفي بوروندي وصل الفقر إلى نسبة 80% في بدايات الحرب الإثنية 1993 وتعتبر النسبة الأعلى في منطقة جنوب الصحراء.(6)

ج-التنمية والنمو:

الحرب الإثنية لديها قوة وتأثير سلبي على النمو فقد أصبحت منطقة جنوب الصحراء من المناطق التي تعاني من الصراعات مؤخرا، فمن أصل 30 من الصراعات الكبرى المسجلة عام 2000كان هناك 23 من الحروب

(1) السيد عوض عثمان، المشكلات الإفريقية بين قمتين، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، القاهرة، أفريل 2003، ص 215.

(2) Ibrahim El Badawi, Cristina Badea, Economic growth and political violence, policy Research working paper n°=4692, Development Research group Macro economics and growth team, August 2008,p 28.

(3) Rasheed Draman, Poverty and conflict in Africa : Explaining a complex Relationship ,paper prepared for experts group meeting on Africa-canada, parlianmentary strengthening program Adids Ababa , May 19-23,2003 , p 1.

(4) Poverty in Africca,2003, p 2 on : http://go. world_ bank.org/HQLW52URO.

(5) Rwanda : Poverty Reduction and Sustainable growth,2006, on : http://go.world bank.org BILSB49UEQ.

(6) Burundi Poverty Note : prospect for social protection in a crisis Economy,2010, p 1 on :http://go.world bank.org/Q4MR4UZRUO.

الأهلية؛ عشرة منها في إفريقيا جنوب الصحراء وتقدر تكلفتها ب 138 مليار دولار و 4 ملايين حالة وفاة وارتفاع معدل وفيات البالغين و هي من أشكال استتراف الرأس المال البشري العامل الأساسي في عملية التنمية.[1]

ويقول كل من **شوفيت وهارغ** (Hegre و Chauvet) أن الحرب الأهلية الممتدة 7 سنوات تتطلب حوالي 14 سنة في فترة ما بعد التراع بنمو 2.2% لتعود إلى ما قبل الحرب على مستوى دخل الفرد.[2]

أما على صعيد التنمية ففي تقرير بعنوان : **"التزاعات والتنمية: إعادة البناء وإقامة السلام بعد انتهاء التزاعات"** أعدته لجنة التنمية الدولية بعد زيارتها لـــ 3 دول إفريقية عانت من الحروب الأهلية أن كلفة التراع الداخلي في دولة من العالم الثالث تعادل إجمالي قيمة مساعدات التنمية المقدمة لدول العالم الثالث خلال عام 2004 لسيراليون وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقالت اللجنة أن كلفة التراع الداخلي في دولة محدودة الدخل تبلغ 54 مليار دولار بينما تقدر إجمالي قيمة المساعدات المخصصة للتنمية خلال عام 2004 لدول العالم الثالث 78.6 مليار دولار.[3]

ونخلص بشكل عام إلى ما تتركه التزاعات الإثنية من آثار على الجانب الاقتصادي من زيادة المديونية التي تمثل نسبا عالية من الناتج القومي الإجمالي للقارة بالإضافة إلى تراجع التنمية والنمو نتيجة للأعمال التخريبية واستغلال الأموال في الإنفاق العسكري والتسابق نحو التسلح والاستهداف المنهجي للسكان، ناهيك عن ارتفاع معدلات الفقر ليشمل في دول أكثر من نصف السكان، هذه الظروف تساهم في تراجع نسبة الاستثمارات التي لا تتوافق والبيئة غير المستقرة، وتبقى إفريقيا تعاني من التهميش المتزايد ضمن حدود دائرة التخلف ، والشكل الموالي يوضح مستوى النمو لعام 2009 لكل مناطق العالم ،لتبقى إفريقيا في المستويات المتدنية من عملية التصنيف:

(1) Ibrahim Elbadawi, Cristina Badea, Op.cit,p 15.
(2) Ibid, p 24.
(3) نزاع واحد يلتهم كل مساعدات التنمية لدول العالم الثالث،2006، ص1 على الموقع:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/new side-6083000/6083428.htm



ثالثا: المجال الإنساني والاجتماعي:

وتتمثل أغلب انعكاسات الظاهرة على هذا المجال في:

أ- مشكلة تدفق اللاجئين:

إذ تعتبر القارة الإفريقية أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين في العالم حيث تزايدت أعداد اللاجئين في القارة بشكل سريع ، فقدر عددهم عام 2003 بحوالي 3.2 مليون لاجئ فيما يمثل عدد سكان إفريقيا حوالي 12% من سكان العالم وهم بذلك يمثلون 32% من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 مليون لاجئ.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفرقة بين اللاجئ والمهاجر والنازح هذا الأخير الذي ينتقل في الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل حدود دولته، ويظل متمتعا بحمايتها ورعايتها لأنه داخل الحدود، أما اللاجئ فمسؤولية حمايته على عاتق دولة الملجأ والمجتمع الدولي لأنه خارج الحدود، أما المهاجر فهو الذي يترك وطنه بحثا عن فرص أفضل ويملك حق العودة بخلاف اللاجئ الذي لا يستطيع العودة طالما استمرت حالة اللااستقرار في دولته الأصلية.[2]

إذ ترتبط مشكلة اللاجئين في إفريقيا بصراعات وحروب معظمها ذات طبيعة ممتدة تؤدي إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية مستديمة لها، وسواء كانت هذه الحروب إثنية أم لا فإنها تؤدي إلى فرار الملايين من اللاجئين من الدولة .

وتتعدد الأمثلة على ذلك ؛ ففي رواندا أدت الحرب الأهلية إلى تدفق 2 الى3 مليون لاجئ في بداية التسعينات، أما الكونغو الديمقراطية والتي ساد فيها نزاع تورطت به 7 دول محيطة اقتلع حوالي 2.5 مليون لاجئ من وطنهم، أما أنجولا التي استمرت فيها الحرب لــ 3 عقود شردت ما بين 3 إلى 5 مليون لاجئ ونازح[3].

---

[1] Global Refugee Trends :United Nations high commissioner for refugees (UNHCR) June 2004, p 89.

[2] راوية توفيق، مشكلة اللاجئين في إفريقيا، الأبعاد، الملامح وسبل المواجهة، مجلة قراءات اجتماعية، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 01.

[3] المرجع السابق، ص 05.

وفي عام 2002 انظم أكثر من 60 ألف لاجئ من جمهورية إفريقيا الوسطى الذين ينتمي معظمهم بشكل رئيسي إلى جماعة مبورو الإثنية إلى الكاميرون فارين من عمليات القتل والخطف التي تقوم بها جماعات مسلحة هناك.[1]

أما بوروندي فبسبب التوترات الإثنية الدموية فر حوالي 515700 لاجئ ،حيث اتجه الأغلبية إلى تنزانيا ،أما في ليبيريا أدى وقوع المذابح وانتشارها بين الجماعات إلى فرار حوالي 487 ألف لاجئ اتجه أغلبيتهم إلى ساحل العاج وغانا وسيراليون، فيما أدت الحرب الأهلية الرواندية إلى حدوث حركة نزوح هائلة إلى الخارج موزعين بين الكونغو وأوغندا وبوروندي وكينيا، فيما قدر عدد اللاجئين في سيراليون إبان الحرب الأهلية في بداية التسعينات حوالي 579 ألف اتجه الغالبية منهم إلى غينيا وجامبيا وليبيريا ،وأخيرا شهدت الكونغو الديمقراطية جولات عديدة من الحروب الأهلية ومنها حرب 1996 التي قدر عدد الفارين منها حوالي 200 ألف لاجئ يتوزعون في تنزانيا ورواندا وبوروندي وحتى فرنسا.[2]

وترتبط ظاهرة اللاجئين أساسا بالنزاعات الداخلية في الدول الإفريقية وهو ما يعني أن نطاق هذه الظاهرة يعتبر كبيرا ويمتد إلى العديد من الدول، حيث أن هناك العديد من الدول المصدرة للاجئين في افريقيا مثل أنجولا، بوروندي، تشاد، الكونغو الديمقراطية جيبوتي، إثيوبيا، غانا، ليبيريا، مالي، رواندا، سيراليون ونيجيريا.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الدول الإفريقية التي تعتبر دول منشأ وملجأ –مصدرة ومستضيفة- في ذات الوقت ومنها السودان، أوغندا، ليبيريا، سيراليون، الكونغو الديمقراطية، حيث أن الكثير من هذه الدول يعتبر من أكبر الدول الإفريقية من حيث إفراز واستضافة اللاجئين في آن واحد ، والجدول الموالي يوضح بعض الأرقام في هذا الشأن.

الـــــــــدول المصدرة	الـــــــــدول المستضيفة

(1) تدفق اللاجئين بسبب حالة طوارئ صامتة في شرق الكاميرون، 2002 ،ص 1 على الموقع:.www.unicef.org/.../cameroon-50180.html

(2) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص- ص ،54-60.

(3) The United Nations High comissioner for Refugees (UNHCR), Refugees and others of concern to UNCHR, 1999 statical over view, July 2000, Geneva, p-p, 48-52.

سيراليون: 450000	غينيا كوناكري: 470000
الصومال: 419000	السودان: 390000
السودان: 374000	تنزانيا: 350000
أريتيريا: 320000	إثيوبيا: 317000
بوروندي: 300000	
أنغولا: 255000	

المصدر: إسماعيل آدم، الهجرة من إفريقيا إلى إفريقيا، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10328، مارس 2007، ص 1.

تبقى ليبيريا ورواندا وبوروندي وسيراليون والكونغو وكل دول القرن الإفريقي تحتضن كل مسببات الهجرة واللجوء فهي ما انفكت تمثل بؤرا للصراعات السياسية والحروب الأهلية والفقر خاصة في ظل زيادة عدد النازحين مما يدل على انتشار هذه الحروب في القارة، أما آخر الإحصائيات فهي تشير إلى أنه بلغ عدد النازحين حوالي 11 مليون شخص ينقسمون بين لاجئين في دول مجاورة ونازحين داخل بلدانهم في 16 دولة إفريقية، حيث أشارت الأمم المتحدة في بيان لها أن العدد ارتفع من 10.9 إلى 11 مليون في الوقت الحالي حيث أكدت أن الأعداد تزايدت بسبب القتال الدائر بين جمهورية الكونغو والمتمردين الموالين للجنرال لوران نكوندا، وكذا بسبب النزاعات المسلحة في الصومال(1) .

ونظرا لكون اللاجئين من أبرز الآثار التي أفرزتها النزاعات الإثنية وغيرها من النزاعات في القارة بسبب ضخامة عددها فهي بدورها لديها انعكاسات متنوعة بمجرد توفرها وهي:

- تفاقم أزمة الاندماج الوطني في دول المنشأ نظرا لحالات الهروب المكثفة من قبل الأشخاص المستهدفين الذين يحملون معهم مشاعر مريرة تزيد من تراكم الأحقاد بين الجماعات الإثنية نظرا لارتفاع عدد القتلى ، وبالتالي إمكانية تسييس الظاهرة الإثنية.
- احتلال التوازنات الإثنية في دول الملجأ التي تضم نفس البنية الإثنية في دول المنشأ بالإضافة إلى الاستعانة باللاجئين في بعض الأنظمة لتعزيز قبضتهم على الحكم.
- النظر إلى اللاجئين باعتبارهم خطرا مهددا للاستقرار الاجتماعي والسياسي لدول الملجأ فقد كان قرار السلطات الكينية بشأن اللاجئين الصوماليين مرتبطا بما ارتكبه هؤلاء في كينيا من جرائم.

---

(1) الحروب والكوارث تشرد 11 مليون إفريقي، 2009، ص1، على الموقع:
www.aljazeera.net/.../28707450-D5CA-ECE7DB905640-HTM.

- تهديد الأمن في دول الملجأ من خلال استهداف معسكرات اللاجئين مثل هجمات القوات المسلحة البوروندية على مناطق اللاجئين في تنزانيا لاعتقال المقاتلين البوروندين.
- أما على الجانب الاقتصادي فإن ظاهرة اللاجئين تؤدي إلى أضرار كبيرة بالنسبة لدولة الملجأ ودولة المنشأ، فبالنسبة لدولة المنشأ يؤدي هروب السكان إلى الدول المجاورة إلى هروب اليد العاملة وتوقف العملية الإنتاجية وهجرة الأدمغة إلى الخارج، وهو ما يزيد من حدة النزاع الداخلي لأن هذه التطورات تؤدي إلى المزيد من التدهور الاقتصادي مما يؤدي إلى المزيد من الفقر وبالتالي تفاقم النزاع.
- في الجانب الآخر تتسم الدول الإفريقية بضعف قدراتها الاقتصادية حيث تمثل استضافة اللاجئين ضغطا حادا على دول الملجأ التي تحاول الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات أمنها القومي من ناحية والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى .

ب- انتشار الأوبئة والأمراض:

تمثل الحروب البيئة الأنسب لانتشار الأوبئة والأمراض نظرا للاستخدامات المختلفة للعديد من الأسلحة، وما يزيد من احتمالات ذلك هو وجود تجمعات سكانية ضخمة غير مراقبة سواء كانوا نازحين أو لاجئين نظرا لضعف قدرات الاستيعاب للدول الإفريقية وسوء التكفل الناتج عن فقر وتدهور الاقتصاديات الإفريقية والتباطؤ الدولي في التعامل مع الوضع ، ومن بين أهم الأمراض التي تشهدها القارة وتسجل نسبا عالية فيها:

1-الإيدز: حيث تشير إحصائيات إلى أن 80% من المصابين بمرض الإيدز في العالم هم أفارقة حيث يصل تعدادهم في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 36 مليون نسمة توفي منهم 15 مليون، وذلك بسبب غياب التنمية والاهتمام بالفرد، وبسبب سوء التكفل الذي يساهم في سهولة انتشار العدوى خاصة في معسكرات اللاجئين.

والجدول التالي يوضح أحدث الإحصائيات في هذا الخصوص استنادا إلى تقرير البنك الدولي لعام 2007 :

المنطقة	البالغون 15 عاما فأكثر والأطفال المصابون بفيروس الايدز	البالغون 15 عاما فأكثر والأطفال المصابون حديثا بفيروس الايدز	النسبة المئوية لانتشار فيروس الايدز بين البالغين (15-49 عاما)	حالات الوفاة بين البالغين والأطفال نتيجة الإصابة بمرض الايدز
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	22.5مليون	1.7 مليون	5	1.6 مليون
على مستوى العالم	33.5 مليون	2.5 مليون	0.8	2.1 مليون

العبء المرضي في أفريقيا	68%	68%		76%

Source :file:///F:/0,,contentMDK%2021567574~pagePK%2064257043~piPK%20437376~theSitePK%201052299,00.html

2-الملاريا: تقع 90% من حالات الوفاة التي تسببها الملاريا على مستوى العالم في أفريقيا إذ يبلغ إجمالي ما تتكبده إفريقيا من جراء الملاريا على وجه التقدير حوالي 12 مليار دولار أمريكي سنويا ، مما يؤدي بدوره إلى تباطؤ وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا في ظل ما تشير له التقديرات الجديدة لعام 2009 إلى أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي سيدفع 46 مليون شخص إلى الفقر المدقع.(1)

المبحث الثاني: تداعيات النزاعات الاثنية على مساعي إصلاح الحكم في إفريقيا

لقد اتجهت معظم الدول الإفريقية إلى تبني خطوات نحو تطبيق الديمقراطية التي أصبحت مطلبا ومسعا عالميا توجب على كل الدول الإفريقية الخوض فيه وذلك حسب الظروف الداخلية والخارجية التي تميز كل دولة عن أخرى ،إلا أن هذا المسعى الفتي اصطدم بالعديد من المعوقات التي من بينها الظاهرة الاثنية الأكثر تميزا في إفريقيا مما استدعى وجوب إيجاد حلول نظرية توفيقية بين المتغيرين التي قد تجد طريقها نحو التطبيق الفعلي لها

المطلب الأول: دوافع ومظاهر التحول نحو الديمقراطية في الدول الإفريقية:

مثلت عملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث شهد النصف الأول من التسعينات صخبا سياسيا واسعا عبر أرجاء القارة الإفريقية بدأ بتصاعد الاحتجاجات السياسية من داخل الدولة الإفريقية أو خارجها للمطالبة بضرورة إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية للتخلص من نظم الحزب الواحد والنظم العسكرية.

لكن لم تنتشر هذه الموجة في بدايتها بوتيرة واحدة وبنفس درجة الاتساع في كل إفريقيا، لكن تزايد الضغوط على المستوى الداخلي والخارجي ذات الصلة بذلك كانت الدافع لتعميمها في معظم أنحاء القارة.

فكيف عمت الموجة الثالثة معظم القارة الإفريقية ؟ وما هي أبلغ مظاهر ذلك ؟

فيما يخص عملية التحول الديمقراطي فهي تعني تغيير حكومة لم يتم اختيارها بشكل ديمقراطي بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة، وبالتالي عملية التحول الديمقراطي تشمل تغيير النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيمه بأسس البنية الديمقراطية ، أما آليات عملية التحول الديمقراطي فتتم إما من خلال التدخل الخارجي كحل مفروض وإما من خلال عملية الإحلال التي تقوم على ازدياد قوة المعارضة وتضاؤل قوة

(1) Malaria in africa, Report of world bank,2009, P1 in : http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/AFRICAEXT/GHANAEXTN/0,contentMDK:21507356~menuPK:351972~pagePK:2865066~piPK:2865079~theSitePK:351952,00.html

الحكومة إلى أن تنهار أو يتم الإطاحة بها، وإما من خلال عملية الاستبدال التي تقوم على التفاوض من أجل تغيير النظام نتيجة توازن القوى بين الحكومة والمعارضة ، أما الطريقة الأخيرة فهي عملية الإصلاح التي تقوم على تبني الديمقراطية من خلال نخبة نظام الحكم نفسه، فأهل السلطة في النظام غير الديمقراطي هم الذين يلعبون الدور الأساسي في إنهاء ذلك النظام وتحويله إلى آخر ديمقراطي من خلال إجراءات الإصلاح.[1]

وعلى اعتبار أن القارة الإفريقية جزء من العالم فقد شهدت تحولا واضحا نحو الديمقراطية بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، حيث كان لزاما عليها إعادة النظر في سياساتها من أجل التأقلم مع التطورات العالمية الحاصلة من خلال اعتماد هذا النهج كأساس ومقوم للنظام السياسي نظرا للانتشار الواسع له.

أولا: أسباب التحول الديمقراطي في إفريقيا .

لقد شهدت القارة الإفريقية في فترات التسعينات تطورات هامة على الساحة السياسية الداخلية تبرز اتجاهات في الطريق نحو تطبيق الديمقراطية في القارة باعتبارها هدفا شعبيا والدوافع لهذا التحول يمكننا إرجاعها إلى:

أ-الأسباب الداخلية:

ويظهر ذلك في سيطرة نظم الحكم الاستبدادية والتي استولت على السلطة واحتكرتها لسنوات طويلة حيث حرصت على استمرار الوضع على حاله مما جعل الصراع على السلطة يأخذ في بعض الأحيان الطابع العنيف كالانقلابات العسكرية والاغتيالات .[2]

هذه النظم التي تتوافر فيها إمكانيات كبيرة للحد من التعبئة والتحريك السياسي حيث تكون السلطة فيها في يد حاكم أو مجموعة صغيرة غير منتخبة بطريقة رسمية وليست فيها حدود دستورية فعالة لممارسة السلطة السياسية والأمثلة على هذه الأنظمة نجدها في إثيوبيا الصومال، السودان، بوروندي، رواندا،...الخ.[3]

1-أزمات مرتبطة بفعالية الأنظمة الحاكمة:

***أزمة شرعية الأنظمة:**

في هذه الفترة مرت الدولة في إفريقيا بأزمة عميقة ومتزايدة الحد شملت كافة مؤسساتها السياسية وألقت بآثارها السلبية على أدائها وقاعدة شرعيتها، فالنظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بالرضا وأحقيته في الحكم، وهذا ما لا يتوفر في أنظمة الحكم الإفريقية، وبدون شرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يملك القدرة على إدارة الدولة، وذلك بسبب فقدان ثقة المواطنين في قدرته على إيجاد حلول للمشاكل المتنوعة.[4]

---

(1) ليث زيدان، التجربة الأردنية في التحول إلى الديمقراطية، االعدد 1968، 2007، ص 1، على الموقع :
www.ahewar.org/debat/show.art.asp? Aid=101876.

(2) حمدي عبد الرحمان حسن، إفريقيا والقرن الواحد والعشرون: رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص9.

(3) أحمد طه محمد، إفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، القاهرة ، جويلية 1991، ص 184.

(4) Michael Bratton & Nicolas Van de wall , Democratic experiments in Africa, west Africa review, Vol ,n°=3, 2002, p 11.

ففي هذه الفترة التي تميزت بتنامي المعارضة المدعمة من الشعوب ضد الأنظمة التي أصبح فشلها واضحا في التفاعل الإيجابي والتجاوب مع الشعوب وعليه فإن حركات الاحتجاج الشعبي أخذت أشكالا عدة ابتداء من المظاهرات العنيفة نظرا لفشل الدولة الإفريقية في الاضطلاع بالوظائف الأساسية التي حددتها لنفسها عند الاستقلال وبنت عليها شرعيتها طوال فترة وجودها.(1)

*** أزمة الاندماج الوطني:**

وتتمثل أزمة الاندماج الوطني في إفريقيا في عجز الأنظمة السياسية في التعامل مع قضية التنوع الإثني الذي يميز غالبية الدول الإفريقية، وذلك أدى إلى علو الولاء لصالح الجماعة على حساب الولاء للسيادة، الأمر الذي ساهم في ظهور النزاعات الإثنية سواء ما بين الجماعات المتعارضة أو ما بين الجماعات وبين النظام الحاكم، هذا الوضع عمق أزمة الدولة في إفريقيا وعجزها عن خلق ولاء يؤدي إلى التماسك والوحدة الوطنية.(2)

***أزمة الاستقرار الداخلي:**

لقد عانت الدول الإفريقية من تعاظم مشاكل الاستقرار والأمن سواء التي مست كيان الدول مثل الانقلابات العسكرية أو الحروب الداخلية، وفشل سياسات الاندماج الوطني وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومشاكل ترتبت عن تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للدول والتي عادة ما يترتب عنها شيوع حالات من الفوضى داخل البلاد وعليه فقد بات راسخا لدى المواطنين أن المخرج من هذا هو اعتماد سياسات وممارسات ديمقراطية وضرورة المشاركة السياسية لجميع القوى داخل تلك الدول دون إقصاء بغية الحد من حالات اللااستقرار والحروب.

2-ازدياد التدهور الاقتصادي:

استمر الفشل الاقتصادي على مستوى الدول الإفريقية في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية ليمثل أحد المظاهر التي تميز تلك الدول، وإذا كان العقدين الأولين بعد الاستقلال قد شهدا معدلات نمو تتراوح بين 6% إلى 8% فقد تدهور الوضع الاقتصادي بعد منتصف السبعينات ليصل النمو إلى الصفر أو بالسالب مع بداية الثمانينات وهو الأمر الذي يمثل بعدا خطيرا على حياة الفرد الإفريقي.(3)

فبدلا من تحقيق التنمية الاقتصادية تم استشراء الفساد وعدم المساواة في التوزيع والكساد المادي نظرا لفشل المشاريع المطبقة، لأنه عوض التفكير في خلق مؤسسات اقتصادية قادرة على صيانة النمو الاقتصادي نجد على العكس من ذلك فالأنظمة حاولت تعويضها ببعض السياسات التنموية التي لم يكن مخططا لها بشكل جيد.

---

(1) عز الدين شكري، أزمة الدولة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، القاهرة ،أكتوبر 1992، ص 46.

(2) جمال محمد السيد ضلع، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا، ندوة دولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر، جامعة الجبل الغربي بغريان، الجماهيرية الليبية، 2009 ،ص 5.

(3) بطرس بطرس غالي، أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، القاهرة ،أكتوبر 1991، ص6.

إن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم الثالث بشكل عام وإفريقيا بشكل خاص يعزوه البنك الدولي إلى افتقار هذه الدول إلى حكومات ديمقراطية حقيقية تمنع الفساد وتحسن التسيير العمومي.

اقتصاديا دائما فبالرغم من أن الفكرة الرئيسية التي كانت تكمن خلف مبدأ المساعدات الرسمية وقروض التنمية هي إتاحة الفرصة للدول الإفريقية لدفع عملية التنمية لتعويض التخلف في مستوياتها التقنية والاقتصادية تمهيدا للاستغناء التدريجي عن هذه المساعدات فإن الواقع يشهد بحدوث عكس ذلك، ففي الفترة من 1983-1989 شهدت المساعدات الرسمية نسبة لا تقل عن 110% في أي حالة وتخطت 490% في 4 حالات وبلغت 706% في نيجيريا، كما زادت عن 200% في 17 دولة، وأصبحت بذلك هذه المساعدات جزءا هاما من موارد الدولة الإفريقية إذ يبلغ إسهامها في الناتج القومي الإجمالي أكثر من 10% [1] .

هذا الاعتماد المتزايد على المساعدات جعل من الاقتصاديات الإفريقية اقتصاديات تابعة، ونظرا لفشل السياسات التنموية المتبعة كما أسلفنا لجأت هذه الدول إلى الاستدانة الخارجية التي بلغ حجمها في الدول الإفريقية نسبا ذات مغزى فباستثناء 4 دول هي: تشاد، أوغندا، الكاميرون، بوركينافاسو فإن كل الدول الإفريقية مدينة بما يزيد عن 55% من ناتجها القومي، منها 12 دولة مدينة بما يفوق 120% من هذا الناتج وتتخطى النسبة 200% في حالة الكونغو الديمقراطية، وهو الأمر الذي أدى إلى فشل كل السياسات الإصلاحية التي اتبعتها هذه الدول وعجزت عن تحقيق التزاماتها تجاه شعوبها .[2]

حيث ارتفع معدل ديون القارة وفوائدها من 176 مليار دولار سنة 1982 إلى 296 مليار دولار سنة 1992 والأمر الذي زاد من أعباء التنمية الاقتصادية وأسهم في إحداث فشل اقتصادي.[3]

ضخامة الديون وعجز الدول عن السداد للمؤسسات المالية العالمية اضطرها إلى اللجوء إلى جدولة الديون وإلى القبول بشروط هذه المؤسسات المتمثلة في تخفيض سعر العملات و رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع و التخلي عن القطاع العام لصالح القطاع الخاص ، في المقابل شكلت هذه الشروط بالنسبة للمواطن الإفريقي مزيدا من إجراءات التقشف ومزيدا من الفقر وتنامي معدلات البطالة وانخفاض مستوى الأجور ودخل الفرد وانهيار أوضاع الفئات الوسطى بشكل عام والتهديد بزوالها كلية مما أثار حالات من الغضب والاحتجاجات الشعبية للمطالبة بتغيير الأوضاع، لتجد بذلك المؤسسات المالية والمانحين الفرصة لوضع شروط على الدول الإفريقية للحصول على مساعدات تتمثل في ضرورة التحول الديمقراطي وتبني سياسات رأسمالية.

ب-الأسباب الخارجية:

1-التحولات الدولية:

---

(1) عز الدين شكري، مرجع سابق، ص ص، 49-50.

(2) المرجع السابق، ص - ص، 50-52.

(3) حمدي عبد الرحمان حسن، إفريقيا والقرن الواحد والعشرون: رؤية مستقبلية ، مرجع سابق، ص9.

أدت التحولات في النظام الدولي مثل نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وتبني القوى الغربية لقضايا الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان إلى إحداث تغيير في معالم النظام الدولي، فانتصار المعسكر الذي يجد في الديمقراطية الغربية الصيغة المثلى لقضايا الحكم شجع هذا الانتصار على الدعوة بالأخذ بهذا النموذج وفرضه على العالم .

فانتهاء الحرب الباردة من ناحية وتعاظم دور العولمة من ناحية أخرى أديا إلى سعي الغرب لفرض أيديولوجيته بشقيها السياسي والمتمثل في الليبرالية السياسية وشقها الاقتصادي المتمثل في تحرير حركة التجارة وآليات السوق متجاهلا بذلك الحقائق الموضوعية وخصوصيات الدول الإفريقية وإمكانات النجاح من الفشل.

2-المشروطية الدولية

طرحت فكرة المشروطية مع أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي ، وكان مضمون هذا الجيل الأول هو تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية ولأن تلك البرامج عكست اتجاها لفرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث، فإنها لم تخل من بعد سياسي لأنها هدفت لفرض النمط الغربي للتنمية على تلك الدول النامية وعلى الدول الإفريقية .

ومع بداية التسعينات ظهر الجيل الثاني للمشروطية حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية والمؤسسات المالية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية بغية فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي فيما يسمى بالمشروطية السياسية التي أصبحت منذ التسعينات مقترنة بالمشروطية الاقتصادية، حيث أصبحت المعونات مشروطة بالوصول إلى الحكم الجيد والذي يشير وفقا لتعريف البنك الدولي إلى المحاسبة فيما يخص الإنفاق العام، والشفافية عند اتخاذ القرارات وحكم القانون.(1)

وبذلك تكون هذه المؤسسات قد حادت عن مسار وظائفها المسندة إليها منذ نشأتها القاضية بوجوب عدم التدخل في الشؤون السياسية للأعضاء فلا يتم الاستناد إلا إلى الاعتبارات الاقتصادية، لكن البنك تبنى فكرة العلاقة السببية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي لتبرير مواقفه.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أصدرت قانون المساعدات الخارجية الذي يشترط عدم تقديم أية مساعدات للدول التي تنتهك حقوق الإنسان، وتواصل ذلك مع إدارة بوش الأب الذي أقر بوجوب التمييز بين الدول التي تلتزم بالديمقراطية والحرية السياسية وتلك التي لا تلتزم من أجل الحصول على المعونات، حيث عملت

(1) راوية توفيق، القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا، ص- ص،1 -3، على الموقع .www.al: bayan-magazine.com/files/africa/2.htm

الإدارة الأمريكية على تجميد ملايين الدولارات من المساعدات لكينيا، واتبعت نفس السياسة مع الكاميرون والكونغو الديمقراطية و نيجيريا.

أما الاتحاد الأوروبي فقرر منذ 1991 جعل المساعدات مشروطة بمدى احترام حقوق الإنسان والتقدم في المسار الديمقراطي وعليه فقد تم تعليق المساعدات الموجهة إلى الكونغو الديمقراطية ونيجيريا والسودان.

أما عن الدور الفرنسي فقد تم من خلال إعلانها سياسة جديدة تجاه القارة في عهد فرانسوا ميتران مؤداها أن فرنسا لن تقدم مساعدات لدول لم تحقق تقدما في مسار التحول الديمقراطي حيث اتخذت إجراءات وضغوطات ضد كوت ديفوار، الجابون وغيرها مما دفع هذه الدول للتخلي عن نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية الحزبية.

نخلص إلى أن المشروطية الدولية بشقيها الاقتصادي والسياسي شكلت ملامح العلاقات الإفريقية مع الجهات المانحة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث أصبحت وسيلة ضاغطة وذلك باقتران المساعدات الدولية للدول الإفريقية الفقيرة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في شكلها الليبرالي، هذه الدول التي لم تجد بدا سوى التوجه للأخذ بهذه الإصلاحات المتمثلة في التعددية السياسية و تنافسية الانتخابات، صياغة دستور يؤكد على المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

استنادا إلى الأسباب السابق ذكرها لم تجد الدول الإفريقية مخرجا خاصة في ظل خطورة الموقف المتأزم وما يترتب عليه من تأثير على شرعية الأنظمة الحاكمة، هذه الأنظمة التي تسعى إلى الحفاظ على حكمها والبقاء فيه، فلم يكن أمامها سوى تهدئة الشارع من خلال جملة من التغييرات التي وصفت بأنها الخطوات الرئيسية نحو الديمقراطية.

ثانيا: التغييرات والتحولات السياسية الحاصلة عقب التحول نحو الديمقراطية: وتمثلت في:

أ- تجديد الدساتير: بين عامي 1991 و 2000 كانت 32 دولة من 48 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء قد اعتمدت إضفاء الطابع الديمقراطي على أنظمتها السياسية كاستجابة لجملة الضغوطات الشعبية الداخلية وضغوطات المانحين الخارجية.[1]

---

[1] Moulta Ali umar and jenkingij.Graig , Civil challenges and democratic transitions in sub-saharan Africa, 1991-2000,2001, p 1 on : www.all academic.com/metal/p-mla-aqa-reseavch-citation/1/0/5/2/p105525-index.html.

حيث توجت عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا باعتماد دساتير جديدة تقريبا في جميع البلدان الإفريقية لتكريس معالم النظام الديمقراطي حيث أن معظم الدول الإفريقية اتخذت إجراءات دستورية وقانونية لتعزيز التحول ويظهر ذلك في: [1]

- ضمان حق تكوين الأحزاب السياسية والاعتراف بالمعارضة.
- حرية الانضمام للأحزاب السياسية.
- إجراء انتخابات على أساس تعددي يؤدي إلى التداول السلمي على السلطة.
- إعلان الحقوق والحريات.
- مبدأ الفصل بين السلطات.

ومن أمثلة الدول التي اعتمدت دساتير جديدة نجد نيجيريا وذلك في عام 1999 كإحدى الخطوات نحو الديمقراطية وضمنته عدم جواز الترشح لأكثر من فترتين رئاسيتين لفسح المجال أكثر نحو تداول السلطة وجعل الحكم مدنيا وتحييد الجيش عن الحكم وتحديد العمل السياسي بشكل عام.

في رواندا عدل الدستور عام 1991 ليسمح بالتعددية الحزبية والسماح للمعارضة بالنشاط والمتمثلة في حزب رواندا الاشتراكي والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

أما في أوغندا تم إصدار دستور 1995 من قبل لجنة عينها الرئيس **موسيفيني** (Mussivini)وتمت مناقشته من قبل الجمعية التأسيسية الانتقالية المكونة من 24 عضو وتم اعتبار الانتخابات كآلية وحيدة لاعتلاء السلطة، إلا أنه لم يؤسس للتعددية الحزبية بل أكد أن التنظيم السياسي الوحيد هو حركة المقاومة الوطنية NRM بزعامته، حيث أكد أن الحركة ليست حزبا سياسيا ولكنها حركة ينبغي أن ينضوي تحت لوائها جميع الأوغنديين.[2]

في ليبيريا صدر الدستور الجديد في 6 يناير 1986 الذي يقوم على نظام التعددية الحزبية، بإقرار مبدأ تعديل بنود الدستور من خلال موافقة ثلثي البرلمان، وتحديد مدة الرئاسة ب6 سنوات لفترتين فقط.[3]

ب- الانتخابات والتعددية الحزبية: يسجل تقرير للأمم المتحدة أن عدد الدول الإفريقية التي أخذت بنظام سياسي يقوم على الانتخابات والتعددية بلغ حوالي 29 بلدا من بين 42 بلد في بداية التسعينات.[4]

---

(1) Babakar Guèye, La démocratie en Afrique :Succès et Resistances,cairn info, n°=129, Avril 2009, p 1.

(2) ملف معلومات أساسية عن أوغندا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2006، على الموقع: http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=311

(3) ملف معلومات أساسية عن ليبيريا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2006، على الموقع: www.sis.gov.eg/Ar/bub/African perpective/issies 19/110200003.htm.

(4) عبد العظيم محمود حنفي، النيباد و التحول الديمقراطي في إفريقيا، 2001/10/01 ، على الموقع: http://acppss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/we. ek.htm.

في جمهورية الكاميرون كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت في 5 ديسمبر 1990 قانونا يسمح بالأخذ بنظام التعدد الحزبي في البلاد، وذلك بعد موجة من الاضطرابات العارمة في البلاد وكان إصدار هذا القانون تعبيرا عن أول خطوة نحو تحقيق الديمقراطية في البلاد.[1]

أما في كينيا وبعد مطالبات عديدة لمزيد من الديمقراطية نتج عنها إقرار التعددية الحزبية في 1992 بعد قرار **مواي كيباكي**(Moi Kibaki) إجراء انتخابات عامة تقوم على أساس التعددية الحزبية بعد سيطرة حزب **كانو**(Kanu) المفرطة على السلطة.

أما الانتخابات فقد عرفت انتشارا واسعا على الصعيد الإفريقي وتراجعت بذلك نسبة الانقلابات العسكرية في القارة لصالح الانتخابات كآلية سلمية للوصول إلى الحكم والعمل على تغييب العنف ، والملفت على صعيد الانتخابات هو قضية المراقبة التي كان ينظر إليها على أنه تدخل في الشؤون الداخلية للدول حتى لو كان ذلك من قبل الاتحاد الإفريقي وأنها من أعمال السيادة المطلقة للدول وأن مجرد القبول بالرقابة على الانتخابات يوحي بأنها تجري بطريقة غير قانونية ورضوخ لمطالب المعارضة التي تتهم الحكومة أو الحزب الواحد بتزوير نتائجها للاستمرار في الحكم، لكن تزايد النزاعات الداخلية وآثارها المدمرة على الشعب أدى إلى إعادة النظر في المبدأ في ظل المطالبة بتحسين الظروف المعيشية حيث كان هناك إدراك متزايد بأن جزءا كبيرا من النزاعات الداخلية ينبع من عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات وما يتبع ذلك من تقسيم المجتمع على أساس إثني من خلال حرمان شرائح المجتمع الأخرى من أي مشاركة حقيقية في الحكم وما يستتبع ذلك من الالتجاء إلى العنف لمقاومة ذلك، ولهذا فإن رقابة الانتخابات أصبحت ضرورة من أجل منع ظهور بوادر النزاعات الداخلية.[2]

ففي الانتخابات الرئاسية الليبيرية التي جرت عام 2005 تنافس فيها 22 مرشحا فازت بها **إيلين جونسون** (Elaine Johnson)بـــ 59.4 % حيث راقب العملية الانتخابية مراقبون من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وصل عددهم إلى 3500 مراقب دولي ومحلي أبرزهم الرئيس الأمريكي السابق **جيمي كارتر (**Jimmy Carter**)**، وقد وصفها المراقبون بأنها أول انتخابات حرة وعادلة جرت في ليبيريا التي مزقتها الحرب الأهلية طيلة 14 عاما[3].

إلى زامبيا التي تغير نظامها الحزبي من الحزب الواحد وصولا إلى التعددية الحزبية في نهاية الأمر عام 1991 بعد أن كان حزب الاستقلال الوطني المتحد المهمين الوحيد على السلطة، وقد أجريت انتخابات لأول مرة في نظام التعدد الحزبي بعد أن سادت البلاد موجة من الاضطرابات بسبب الأحوال الاقتصادية وأجريت انتخابات

---

(1) أحمد طه محمد، مرجع سابق، ص 182.

(2) أحمد حجاج، الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا، كتاب الإصلاح البرلماني، الأردن ،2003 ، ص ص 285-286.

(3) ملف معلومات أساسية عن ليبيريا، مرجع سابق.

رئاسية في 28 سبتمبر 2006، و هذه هي المرة الرابعة التي تجري فيها انتخابات عامة منذ تعدد الأحزاب في أوائل التسعينات و فاز بها **ليفي موانا واسا** (Livy moina wassa) ، و قد أقرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للإتحاد الأوروبي أنها اتسمت بالشفافية وأظهرت تحسنا مقارنة بانتخابات 2001[1]، ودائما حول الانتقال السلمي والتخلي الإرادي عن السلطة تبرز أمثلة كثيرة كانت بمثابة خطوة جدية على ترك الأنظمة الاستبدادية واستبدالها بأنظمة ديمقراطية.

حيث كان الرئيس السنغالي الأسبق **ليوبولد سنجور** (Lyopold Sangor)أول رئيس إفريقي قرر ترك الحكم اختياريا في 30 ديسمبر 1980 ثم تبعه **أحمد هيجور** (Ahmed Haygor)رئيس الكاميرون سابقا عام 1982، ثم إلغاء النظام العنصري في جنوب إفريقيا 1991 و تعيين **نيلسون مانديلا** (Nilson Mandilla) رئيسا للبلاد عام 1994 وقراره الاختياري التخلي عن السلطة بعد فترة رئاسية واحدة فقط انتهت في 14 جويلية 1999، وكذلك الجنرال **أبو بكر عبد السلام** في نفس العام حيث كان قراره بالتخلي عن الحكم الذي تولاه في نيجيريا بعد وفاة الرئيس **ساني أباشا** (Sany Apacha)وانتخاب **أوليسيجون أوباسانجو** (Olisigun Obassango) عقب إجراء انتخابات تعددية حرة عام 2000، و في السنغال عندما تحقق التداول السلمي للسلطة عام 2000 بفوز المعارض **عبد الله واد** أمام منافسه **عبده ضيوف** الذي قضى 19 سنة على رأس الدولة حيث أدار **واد** شؤون الدولة بتأييد تحالف الأحزاب المعارضة السابقة فانتهى بذلك عهد الحزب الاشتراكي الذي سيطر على مقاليد الحكم بصورة منتظمة منذ أربعة عقود[2].

أما كينيا فقد أدت خسارة الحزب الحاكم بقيادة **دانييل آراب مواي** (Daniel Arab Moi)ووصول **مواي كيباكي** (Moi Kibaki)إلى السلطة عام 2002 من خلال انتخابات شهد لها بالنزاهة والشفافية وهذا ما اعتبر نقلة نوعية في مسار الديمقراطية في كينيا[3].

وفي هذا الصدد أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية قبل أن يحل محلها الاتحاد الإفريقي مجموعة من القرارات تدين الانقلابات العسكرية وعدم السماح للانقلابيين بالمشاركة في اجتماعات القمة سعيا منها إلى إبعاد العنف عن الساحة السياسية في إفريقيا وترسيخ ثقافة التداول السلمي للسلطة من خلال السماح بتشكيل أحزاب سياسية تسعى إلى الوصول إلى السلطة من خلال انتخابات نزيهة وشفافة حيث أصبحت التعددية الحزبية حقيقة [4].

---

(1) ملف معلومات أساسية عن زامبيا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2006، على الموقع :
www.sis.gov.eg/Ar/politics/African perspective issues/110200003.htm.

(2) بكاري درامي، آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد153، القاهرة، جويلية 2003، ص ص، 57-58.

(3) Tcia Hoo, Kenya : Le defit du changement, service d'évaluation des risques politiques,PRAD,Kenya, 2004, P3.

(4) Zarko Milutinvic, Le décalage entre la démocratisation et le développement économique en Afrique, Revue politique internationale, la comité de rédaction, Belgrade, 1991, P27.

بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية تجسدت أولى خطوات التحول نحو الديمقراطية في الدول الإفريقية التي تمثلت في إحداث تغييرات سياسية للدلالة على ذلك.

لكن إلى أي مدى يتطابق ذلك مع الواقع العملي في ظل وجود معوقات تثبط وتنعكس سلبا على التجارب الديمقراطية الناشئة في هذه الدول من أبرزها ظاهرة النزاعات الإثنية؟ .وعليه كيف تنعكس هذه الظاهرة على ترسيخ الديمقراطية في إفريقيا ؟.

المطلب الثاني: النزاعات الإثنية كمدخل لعرقلة الديمقراطية في إفريقيا

يعتبر التنوع الإثني من أهم الظواهر الإنسانية التي تتقاسمها العديد من المجتمعات حيث ينتشر في العالم قرابة 8000إثنية، في إفريقيا وحدها 2200 إثنية متباينة، وفي آسيا التي تحتضن 3 مليارات من السكان يوجد بها 2000 إثنية.[1]

كما تؤكد التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار هذه الإثنيات وتعايشها داخل المجتمع الواحد على المستوى الإفريقي ضئيلة جدا في ظل سوء تعامل السلطات السياسية والاجتماعية معها ، مما يفضي إلى مظاهر النزاع والتعصب التي تنعكس على الديمقراطية كما يبين ذلك بعض الخبراء والمحللين كون أن البلدان الإفريقية التي حققت أكبر قدر ممكن من التقدم نحو الديمقراطية بشكل عام فقط هي الدول التي لها خبرة بسيطة مع النزاعات بمختلف أنواعها مثل بنين وغانا ومالي والسنغال، في المقابل فإن التقدم الديمقراطي في البلدان التي عانت من تجارب طويلة من الحروب الأهلية كان بطيئا ومحدودا وليس فقط بسبب الاقتصاد المنهار والبنية التحتية.[2]

حيث صار من الواضح أن معظم دول إفريقيا تمر بمرحلة انتقالية في اتجاه نظام سياسي لا تزال نتيجته النهائية غير واضحة، ينتج عن البدء في هذه المسيرة إقامة مؤسسات ديمقراطية، لكن الإشكالية هي استمرارية النزاعات الإثنية وآثارها والدور الذي تلعبه في دفع المسيرة الديمقراطية أو تحييدها عن مسارها فكيف يتم ذلك؟

لقد فرضت الصبغة الإثنية ومنها النزاعات الإثنية نفسها على دول إفريقيا بشكل أصبحت فيه جزءا إن لم نقل كلا من الواقع الاجتماعي هناك بسبب تأثيرها على كل مراحل تطور الدولة في إفريقيا ومن ذلك عملية التحول نحو الديمقراطية فحسب وايسترلي وليفين (Westerly ,Livine) فإن الانقسامات الإثنية هي المسؤولة عن سلسلة من الآثار السياسية السلبية، بما في ذلك الفساد والنزوع إلى الصراع وسوء الإدارة والتي تساهم في

---

(1) إدريس لكريني، التعددية العرقية والممارسة الديمقراطية، جريدة الاتحاد ، العدد 12987، الإمارات العربية المتحدة، 12ديسمبر 2009.

(2) Joseph siegle, Effective aid strategies to support democracy in Africa ,Prepared for the "Africa Beyond Aid" conference, , Brussels Belgium, June 2007 ,p12.

توقف المسار الديمقراطي ، فالتنوع الإثني في حد ذاته لا يؤدي إلى انخفاض جودة الديمقراطية لكن تسييس الاختلافات الإثنية هو المسؤول عن ذلك.(1)

واستنادا إلى **هوروفتيز**(Horowitz) فإن الانقسامات الإثنية هي واحدة من أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الإفريقية، والأفراد الذين يعيشون في مجتمعات منقسمة إثنيا هم يعربون عن مستويات أدنى من الثقة تجاه المؤسسات السياسية في دولهم(2) ، حيث شهدت القارة الإفريقية تسييسا للظاهرة الاثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية ،وما يترتب على هذا من تمثيل للمصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذه الأسس،حيث تعتبر ظاهرة الأحزاب التي تقوم على أسس إثنية من أهم مميزات الساحة السياسية الإفريقية، مما يؤدي إلى إلغاء الدور الحقيقي للحزب السياسي واعتباره كآلية لتقسيم المجتمع وتفتيت الولاء بدلا من تنشئة المجتمع سياسيا وتوعيته وتعبئته لتوسيع المشاركة السياسية .

وعليه فإن تأسيس العمل الحزبي على أساس إثني يؤدي إلى إضعاف دور الأحزاب المنوط بها، لأن الحزب في حالة وصوله للسلطة سوف يعمل على خدمة جماعتة الإثنية وهذا ما ينتج عنه شخصنة المؤسسات السياسية و شخصنة الحكم واعتباره ملكية خاصة.

فعلى الرغم من تبني نظام التعددية الحزبية إلا أننا نجد الأحزاب تقوم بصفة رئيسية على الأسس الإثنية بدلا من البرامج السياسية ، ما يفضي إلى علو منطق الأقلية على الأغلبية بسبب الأمية التي تعانيها الأغلبية حيث نجد أن الشخص الأمي ليست له قدرة تحليل الأوضاع فيحل منطق الإثنية عوض البرامج العامة للأحزاب السياسية.(3)

إن وجود أحزاب من هذا النوع يؤثر على مصداقية الانتخابات ويجعل منها مجالا للتلاعب الإثني فوجود النزاعات الإثنية صار يحدد الفائز والمهزوم في الانتخابات في إفريقيا، أما في حالة ما لم تكن بهذه القوة يصبح من المهم التساؤل عن مدى الدور الذي تلعبه الانتماءات الإثنية في تحديد اتجاهات التصويت.(4)

ففي كينيا مثلا نجد بأن هيمنة الكيكويو وتهميش باقي الإثنيات يفسر بوادر الصراع الإثني في ظل تهميش **كيباكي**(Kibaki) لليو والكالينجين، هذا ما كانت له انعكاسات على العمل الديمقراطي حيث يقول محلل بأسبوعية L'expresse الفرنسية المختص في الشؤون الإفريقية أن 40% من الكينيين ينتخبون على أسس إثنية ، وهذا ما يكرس ظاهرة الانتخاب الإثنية، هذا ما أكدته انتخابات ديسمبر 2007 التي نتج عنها اقتتال إثني عنيف

(1) Robert A. dowd and Michael Drissen : Ethnically dominated party systems and the quality of democracy : Evidence from sub saharan Africa, Afrobarometer working, working papers n°=92,2007, P 5.

(2) Wonbin clo, Ethnic fractionalization, electoral institutions and African's political attitudes, AFRO barometer working papers, working paper n°=6,2007, P 4

(3) أشفيقة الطاهر سعيد، الديمقراطية والقبيلة في إفريقيا: الصومال نموذجا، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل، جامعة السابع أفريل، ليبيا، 2008، ص15.

(4) ماريو إزيفيدو، الإثنية والتحول الديمقراطي (الكاميرون والجابون) ترجمة : نهاد جوهر، مجلد الحكم والسياسة في إفريقيا، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003، ص- ص، 442-500.

بين الليو والكيكويو كون البعد الإثني أصبح بارزا في العملية السياسية في بلد يعتبر مستقرا بالمقارنة مع جيرانه، إذ يبلغ دخل الفرد فيه حوالي 580 دولار ومعدل نمو أكثر من 6%.(1)

ويشير المهتمون بالشأن الكيني أن العملية الانتخابية لا تعد وأن تكون انتخابات إثنية فإن الو لاءات الإثنية هي العامل الحاسم في تحديد السلوك الإنتخابي، حيث أظهر استطلاع للرأي أن 39% من الكينيين يعتبرون الإنتماء الإثني للمرشح العامل الحاسم في اختياره قبل شخصه وبرنامجه هذا ما يعد ضربا لمفهوم الحزب ومفهوم العملية الانتخابية.(2)

إلى نيجيريا والتي على الرغم من تبني النظام النيجيري مبدأ التعددية السياسية إلا أن الإثنية انعكست على الوضع من خلال استحواذ قبائل الهوسا على المقاعد البرلمانية ، وسيطرتهم على مقاليد الحكم في البلاد لمدة طويلة خصوصا وأن الجيش يضم نسبة كبيرة من أبناء الهوسا في مقابل حرمان الجماعات الإثنية الصغيرة من حق المشاركة السياسية.

في إثيوبيا التي تنشط بها عدة أحزاب 95% منها هي أحزاب إثنية ويظهر ذلك من خلال تسمياتها على شاكلة جبهة تحرير أو رومو، جبهة أوغادين حزب المؤتمر الوطني للأورومو، جبهة تحرير شعب تيجري ، حيث تتوزع الجماعات الإثنية في إثيوبيا على النحو الآتي: أورومو (32.1%)،أمهرا (30.1%)،التيجر (6.2%) صوماليون (5.9%)، سيداما (3.5%)، ويلات (2.4%)، قوراج (4.3%) وآخرون بنسبة (15.4%).(3)

ويفيد **ايردمان (** Erdman) بهذا الخصوص إلى أن الأحزاب السياسية القائمة على أساس إثني هي نوعين؛ النوع الأول هو القائم على تشكيلة مجموعة إثنية واحدة (Ethnic Party) ، أما النوع الثاني فهو يعتمد على تشكيلة مجموعات إثنية (Ethnic congress party)، ويبقى النوع الثاني هو الأكثر انتشارا في إفريقيا كون أن الجماعات الصغيرة لا تستطيع أن تمثل في البرلمان إلا في حالة التحالف.(4)

لا يقتصر أثر النزاعات الإثنية على الأحزاب والانتخابات بل يتعداه إلى قضية جوهرية وهي الولاء، ففي ظل تواجد هذه الاختلافات الإثنية يكون الولاء للجماعة الإثنية لا للسيادة هذا ما يوجد علاقة طردية بين تعدد الولاءات وعدد الجماعات الإثنية في الدولة، الأمر الذي ينتج عنه فشل الدولة من خلال فقدان شرعيتها بالنسبة لهذه الجماعات، حيث يشير بعض المحللين ذوي الرؤية الثاقبة سواء في إفريقيا أو خارجها إلى ظاهرة اختفاء مفهوم الدولة نفسها في بعض أنحاء القارة كما حدث في الصومال وليبيريا والكونغو الديمقراطية أين اختفت مقومات

---

(1) عبد الله عبد القادر،كينيا... ما وراء الأحداث ،2008 ،ص3 ،على الموقع : www.aljazeera.net/.../81602A3B-D593-46C1-9DC4-3D8401AA4E2E.htm

(2) علي عبد العال ،كينيا المأزومة ...على مفترق طرق،2008، ص- ص ،3-5، على الموقع : http://www.al- moharer.net/moh265/abdulal265.htm

(3) Wond Wosen.Teshome, Ethnicity and political parties in Africa : the case of ethnic Based parties in Ethiopia, the journal of international social research, volume 15, 2008, P6.

(4) Ibid, P7.

الدولة المتعارف عليها نتيجة استمرار النزاعات الداخلية طويلة الأمد لأسباب إثنية أو غيرها مما يجعل من التحدث عن ضرورة التعددية الحزبية والدمقرطة أمرا كماليا في وقت لا توجد فيه حكومة مركزية ومؤسسات لتسيير الدولة.[1].

وعلى صعيد آخر تمثل النزاعات الإثنية إحدى أهم النقاط التي ترتكز عليها الأطراف الخارجية إذ تمثل الجو الملائم لتنفيذ مخططاتها خاصة في الدول ذات الأهمية الإستراتيجية هذه الأطراف تسعى لاستغلال جماعات إثنية لمحاربة النظام وتأليبها عليه ومنه الزيادة في حدة التوترات السياسية والأمنية ، الأمر الذي يعطي المجال لإملاءات المشروطية الخارجية والقضاء على أي برامج وطنية إفريقية بما يتعلق بنمط الحكم والسياسات الاقتصادية ومنه فرض إصلاح خارجي لا يتوافق ومتطلبات وتصورات إفريقيا .

بصفة عامة إن النزاعات الإثنية تؤدي إلى دفع المؤسسات القائمة والديمقراطية نفسها إلى الحدود القصوى حيث أنها تميل إلى أن تحل المطالب والامتيازات الإثنية لمجموعات إثنية بدلا من القيم الأساسية لحقوق الإنسان التي تتأثر بفعل القهر والقتل والحرمان ، وهي بذلك تحد من فرص الأفراد في العمل والثروة والتقدم ليحل محل ذلك عدم الاستقرار والتنافس على الموارد ومحاولات الانفصال التي تضعف الدولة وينتج عن ذلك تدهوراقتصادي وانخفاض معدلات التنمية باعتبارها عوامل مساعدة على خلق الديمقراطية.

هذا بالنسبة لانعكاسات النزاعات الإثنية على الديمقراطية، ولكن أليس من الملح علينا طرح تساؤل حول مدى فعالية الديمقراطية في إفريقيا ومعرفة الواقع العملي لها، لكي نعلم حجم تأثير النزاعات الاثنية على الديمقراطية واستخلاص الحلول لذلك.

يرى السفير والمحلل السياسي السنيغالي **بكاري درامي**(Bacari drami) أن الأزمات التي تعرفها إفريقيا هي نتائج طبيعية للديمقراطية المتسرعة والتعددية غير الناضجة[2]، حيث اعتبرت صحيفة لوس أنجلس تايمز الأمريكية الصادرة في 2008/07/13 أن الديمقراطية في إفريقيا في حالة انكماش وتراجع وتعاني إخفاقا كبيرا،فموجة الديمقراطية التي تجتاح إفريقيا تستغل احتياجاتها وضعفها وفقرها و لم تحقق الاستقرار السياسي المنشود والحريات المأمولة والحقوق المرجوة ولم تحصد منها على المستوى الخارجي سوى الديون وفوائدها والتبعية والمشروطية، و حصدت على المستوى الداخلي المزيد من العنف والتمرد والاقتتال[3].

فالديمقراطية الإفريقية أو كما يعتبرها البعض مجرد انفتاح سياسي لا غير تشهد معوقات طبيعية مستمرة تعيق تقدمها ومن أبرزها إلى جانب النزاعات الإثنية:

---

(1) أحمد حجاج، مرجع سابق، 279.

(2) بكاري درامي، مرجع سابق، ص 57.

(3) جمال محمد السيد ضلع ،مرجع سابق، ص10.

-الانقلابات العسكرية: تعتبر المؤسسة العسكرية المؤسسة المهيمنة في إفريقيا بسبب انخراطها الكلي في الحياة السياسية بدلا من الاكتفاء بوظيفة حماية الأمن الداخلي والخارجي في البلاد من دون فرض دور سياسي كما هو الواقع ن دون أن ننسى دور الجيش الذي قام بعمليات إجهاض للديمقراطية وإزاحة رؤساء منتخبين غير مرغوب فيهم بالنسبة للجيش في كل من النيجر وساحل العاج ونيجيريا وسيراليون وغيرها،واستبدالهم بقادة عسكريين رافعين شعارات الوحدة الوطنية والإصلاح السياسي ثم أخفقوا في جميع المجالات واضطروا لترك الحكم تحت الضغط الشعبي، ففي غينيا بيساو التي شهدت في 07 جويلية 1998 انقلابا عسكريا قام به قائد التمرد **العميد أنسوماني** (Ansomani) ضد النظام الحاكم بزعامة **برنارد فيرا(**Bernard Vera**)** الذي وصل بدوره إلى الحكم في أكبر انقلاب غير دموي شهدته غينيا بيساو في عام 1980 ، وقد تم انقلاب **أنسوماني(**Ansomani**)** من خلال السيطرة على المناطق الحيوية في البلاد بميناء بيساو، وتدمير مقر البحرية وعزل البلاد عن دول الجوار والسعي لتدمير شركتي المياه والكهرباء من أجل قطع الاتصالات بين قوات ومعسكرات الجيش، وهذا ما أثر على المجال الاقتصادي وعلى التنمية بشكل خاص والتي هي إحدى دعائم الديمقراطية.[(1)].

إلى كوت ديفوار التي شهد فيها يوم 24 ديسمبر 1999 انقلابا ناجحا حيث تمكن منفذوه من الإطاحة **بهنري بيديه(**Henry Bidy**)** الرئيس المنتخب للبلاد مع وقف العمل بالدستور وحل البرلمان من قبل الجنرال **روبرت جييه** (Robert Gei) ،وهذه هي طبيعة التغييرات التي تتزامن مع كل انقلاب عسكري في افريقيا تقريبا، وهذا ما يجعل من الاستقرار السياسي أمرا صعبا[(2)]**.**

أما نيجيريا التي شهد تاريخها 9 حكام عسكريين يتداولون على السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية ومن خلال تزكية المجلس العسكري المكون من 29 ضابطا من تيار القيادات العسكرية في نيجيريا، فالانقلابات العسكرية في نيجيريا جعلت الحكم المدني غريبا في تاريخها من انقلاب الجنرال **جوون(**Gwon**)** في الستينات إلى **ساني أباشا** (Sany Apacha)عام 1993.[(3)].

دون أن ننسى ظاهرة انتشار المعارضة المسلحة التي من إحدى أسباب ظهورها انشقاق الجيش أثناء الانقلابات العسكرية وبروز ظاهرة التمرد التي تعتبر تحديا خطيرا أمام مؤسسات الدولة التي تواجه تحديات أخرى خطيرة توشك أن تؤدي بظاهرة الدولة نفسها.[(4)].

-الفساد: الفساد في مفهوم بسيط هو علو المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ومن أبرز أنواعه، الفساد السياسي والفساد الاقتصادي، وهذا ما يظهر جليا في الدول الإفريقية.

---

(1) بدر حسن شافعي، الانقلاب العسكري في غينيا بيساو، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة، 1998، ص 222.

(2) طارق عادل الشيخ، انقلاب كوت ديفوار، شرح جديد في غرب إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 136،االقاهرة ، جانفي 2000 ، ص 128.

(3) الشيماء علي عبد العزيز، نيجيريا واحتمالات التحول إلى الحكم المدني، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة، 1999،ص 220.

(4) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة،القاهرة ،2003/ ، ص ص ، 224-225.

إذ تجمع العديد من الدراسات على أن التحريك هو جزء مهم في تفعيل الاختلافات الإثنية ويتحدد دور النخب من هذا التحريك بالوصول إلى تحقيق مصالح وأهداف ذاتية، وهذا ما يعد فسادا سياسيا للنخب الإفريقية[1]، ويرجع البعض ذلك إلى ضعف الأحزاب السياسية في الدول الإفريقية التي أدت بدورها إلى مضاعفة قدرة الفساد على الانتشار.

حيث يمثل الفساد في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف سياسية في هذه المجتمعات و يتحول إلى آلية لشراء الولاء السياسي لتحقيق نوع من الاندماج والمشاركة ما يقود إلى عدم الاستقرار في هذه الدول وهو ما رأيناه عبر التاريخ السياسي لغالبية الدول الإفريقية.[2]

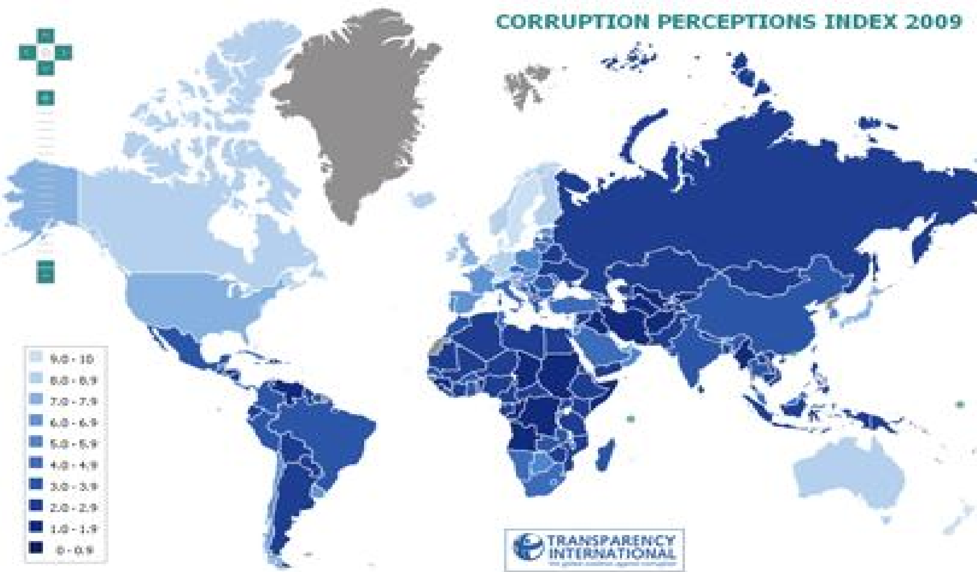
فقوة الانتماءات الإثنية وسيادتها على الانتماء القومي هو ما يؤدي إلى غياب مفهوم المصلحة العامة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انتشار الفساد وخاصة ذلك النمط المتعلق بمحاباة الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها القادة السياسيون،ومن الواضح أن الأوضاع الاجتماعية السائدة في كثير من الدول الإفريقية تشجع على انتشار الفساد، فمن المتوقع أن يقوم الوزير الذي ينتمي إلى جماعة إثنية معينة بالتعجيل بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعة على حساب غيرها.[3]

وتعتبر تقارير منظمة الشفافية الدولية أن القارة الإفريقية هي الأكثر فقرا والأكثر فسادا، وتحظى التقارير بمتابعة وثيقة من المجتمع الدولي الذي يزداد نفاذ صبره لترشيد الحكم وتقليص الفساد مقابل المعونات وتخفيض الديون،إذ تعد الدول الإفريقية من أكثر الدول فسادا في العالم فمن بين العشرة دول الأكثر فسادا في العالم نجد منها 6 دول افريقية، والشكل الموالي يمثل توزيعا لمؤشرات الفساد على دول العالم لعام 2009 لنجد أن معظم القارة الإفريقية ملونة بالأزرق الداكن ، واستنادا إلى المفتاح فان معظم دولها هي دول فاسدة بوقوعها تحت مؤشر 2.9 باستثناء جنوب إفريقيا ، وذلك استنادا إلى آخر تقارير منظمة الشفافية الدولية.

(1) Merea Gudina, the state, Competing ethnic nationalisms and democratisation in Ethiopia, African journal of poitical science, volume 9, number 1, 2004, P 28.

(2) خالد عبد العزيز الجوهري ، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة ، جانفي 2004 ، ص 232.

(3) المرجع السابق، ص 234.



Source :Transparency international organisation , corruption report 2009.

وفي دراسة قام بها الاتحاد الإفريقي قدرت بأن الفساد يكلف القارة 150 بليون دولار في العام بالمقارنة منحت الدول المتقدمة مساعدات إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء بقيمة 225 مليون دولار عام 2008 استنادا إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[1]

والمثال من التجربة الكينية التي تؤكد كيف يؤدي الفساد بدولة مستقرة إلى أزمات سياسية ، فالمحللون يرون أن العنف الذي تلا انتخابات 2007 سببه الأكبر الطبيعة الفوضوية للسياسات الكينية، فباستثناء المجموعة الإثنية الموجودة في السلطة ليست هناك إمكانيات أو فرص لأي تقدم سياسي أو اقتصادي، والإحصائيات تؤكد على أن المحسوبية السياسية المستعملة في السياسات الكينية تفاقم من اللاتكافؤ الاقتصادي.[2]

-المشروطية الدولية: أما على صعيد خارجي تعتبر الديمقراطية الإفريقية ديمقراطية ناشئة في ظل المشروطية السياسية التي تعمل على تقييد التحول الديمقراطي ، لأن مسؤولية النظام في الدولة الإفريقية أصبح أمام الجهات الخارجية هذا ما يتعارض مع مبدأ المحاسبة التي يجب أن تكون في يد المجالس التشريعية والمواطنين في الداخل فيصبح تقييم النظام يعتمد على المصادر الخارجية التي قد تضع تقييما مخالفا لما يراه المواطن، وتؤدي كذلك إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلية في الدولة على اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى تراجع الديمقراطية . فنجد موريشيوس وبوتسوانا تمثلان نموذجا لنظام ديمقراطي متواصل منذ الاستقلال مع العلم أنهما لم تعتمدا على المساعدات الخارجية وهما بذلك لم تكونا مرغمتان على الامتثال لقرارات المانحين[3]، بالإضافة إلى تأثير المشروطية على شرعية الأنظمة من خلال الانصياع لشروط المانحين (الخصخصة، تسريح العمال، إلغاء الدعم، تخفيض قيمة

(1) Stephanie Hamso, Corruption in sub-saharan Africa, Council of foreign relations, U.S.A, August 2009, P 1.
(2) Ibid, P 2.
(3) رواية توفيق، القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إيفريقيا ،مرجع سابق، ص12.

العملة) وفي ظل هذه الظروف تكون الفرصة سانحة لفرض نماذج التنمية والنظم السياسية في بيئة تختلف عن البيئة الغربية ودون مراعاة للخصوصية الإفريقية حتى تصبح الدول النامية مجرد مستورد ومقتبس للنماذج الغربية.

كل المعوقات السابقة الذكر انعكست سلبا على فحوى العملية الديمقراطية؛ فعلى صعيد الانتخابات يتفق معظم المراقبون أن الدولة الديمقراطية في إفريقيا لا تزال هشة نظرا للمخالفات التي تتخلل العملية الانتخابية، حيث شهدت 16 دولة إفريقية انتخابات تعددية غير أن الواقع يعتريه كثير من الغموض وسط تزايد العنف للوصول إلى السلطة مثل ما حدث في بوروندي وكينيا وزيمبابوي ، فضلا عن اندلاع أعمال عنف في سيراليون والسودان والصومال وأنجولا والكونغو الديمقراطية الأمر الذي يرسم مستقبلا يدعو للتشاؤم بصورة دفعت الكثير من الأفارقة للاعتقاد بأن الديمقراطية هي مجرد مسألة ترفيه[1].

في ذات الوقت شهدت القارة العديد من أعمال العنف والتوتر من عام 2001 وحتى 2004 بسبب اشتباكات بين القوات الحكومية والمعارضة أو ما بين الفصائل المتعارضة وكذا اغتيالات وإقصاء من المناصب وتلاعب بالدستور بما يسمح باضطهاد المعارضين، ويعتقد الكثير من المراقبين أن السبب وراء اندلاع عدد من الاشتباكات هو عدم نزاهة الانتخابات.

أما على صعيد العمل الحزبي فكثير من الدول الإفريقية التي تحولت ولو شكليا إلى التعددية الحزبية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي في غمار التحول الديمقراطي الذي ساد إفريقيا، لكن وجود تعددية حزبية لا يعني بالطبع وجود ديمقراطية حقيقية بها ولكنها تعتبر على أية حال خطوة نحو ذلك.

لكن الديمقراطية التي تعتمد على التعددية السياسية كمظهر كما هو الحال في إفريقيا أنتجت درجة من الفوضى والفساد في كثير من البلاد بسبب ضعف الأحزاب السياسية ومن أبرز مظاهر ذلك العدد اللامتناهي لها في بعض الدول وجود حوالي 1000 حزب في إفريقيا جنوب الصحراء والرقم مرشح للارتفاع بسبب ظاهرة الانفصال الداخلي، هذا ما يؤثر على فعالية الحزب في ظل ضعف التمويل نظرا للفقر المدقع الذي تعيشه الدول الإفريقية والذي أنتج بدوره الجهل والأمية وجعل من الإنسان الإفريقي فردا غير واعي .[2]

فقبل عام 1999 كان هناك 25 حزبا في نيجيريا، 35 في بوروندي، 38 في ساحل العاج، 80 في الكاميرون، 100 في الكونغو برازافيل، 116 في بينين، 140 في أنجولا .[3]

فالحريات الديمقراطية أطلقت العنان للخصومات الإثنية في سياق تأسيس الأحزاب على أساس إثني دون مراقبة وهذا ما يؤدي إلى تدمير الوحدة الهشة للبلدان الإفريقية وزعزعة الاستقرار فيها .-وكمثال نضربه على التداعيات السلبية لعشوائية تأسيس الأحزاب نجد الجزائر التي عمدت إلى تطبيق سياسة الانفتاح الديمقراطي التي من

---

[1] أيمن حامد، الأفروقراطية نمط جديد للحكم، الحكمة للنشر، بيروت، 2008، ص 113.

[2] ألباك آدم، محاضرة الصعوبات في التجربة الديمقراطية في إفريقيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2006، ص 14.

[3] المرجع السابق، ص 15.

أبرز مظاهرها تشكيل الأحزاب، وفي خضم موجة التحرر من الحزب الواحد تم قبول اعتمادات الأحزاب السياسية دون أي مراقبة فتشكلت أحزاب على أساس اللغة ، وأخرى على أساس الدين وغيرها على الرغم من وجود مواد من الدستور تعارض تشكيل الأحزاب على هذه الأسس، لكن التعجيل وتغييب المراقبة القانونية والتغاضي عن مواد الدستور أدى إلى زعزعة الأمن في البلاد ونشوء الظاهرة الارهابية- وهذا ما عبر عنه رئيس زامبيا السابق **كينيث كاوندا** (Keneth Kawonda)من أن التعددية الحزبية من شأنها أن تجلب الفوضى وسفك الدماء كونها قائمة على أساس الهوية والإثنية ما يشكل خطرا على الوحدة الوطنية[(1)].

إن الواقع العملي للديمقراطية في إفريقيا يؤكد وجود حقائق تعيق التقدم نحو إرساء الديمقراطية من أبرزها التراعات الإثنية كمصدر قلق للوحدة الوطنية، وتتمثل مظاهر الإعاقة في ضعف الأحزاب السياسية نظرا لتشكيلها على أساس اثني وكذلك للعدد الضخم لها مما يجعل من الصعوبة إدارتها وتنظيمها ومعرفة مصادر تمويلها، ويمكن أن نشير إلى أن بعض الأحزاب لها مصادر تمويل خارجية وهو ما يجعل منها أحزابا صورية جعلت لإرضاء الغرب وإضفاء المظهر الديمقراطي على الحكم لا غير، ومن المظاهر الأخرى خمول العملية الانتخابية نتيجة إفراغ دور الأحزاب واعتمادها على المرجعيات الإثنية، احتواء أجهزة الإعلام أو التضييق عليها، فوفق تقارير مراسلون بلا حدود تبقى الدول الإفريقية في القائمة السوداء في مجال حرية الإعلام، ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي خاصة بسبب تدخل الجيش كطرف في الحكم واعتباره مصدرا لتهديد الديمقراطية.

ولكن من خلال معرفتنا لسياق التحول نحو الديمقراطية في إفريقيا، تبين أن معظم الدول سلكت هذا المسار بدافع الضغوطات الخارجية أكثر منها ضغوطات داخلية حيث هدفت الجهات الضاغطة على الدول المستهدفة لتسوية نماذجها السياسية في الحكم ، مع العلم أن النظم السياسية مهما اتسمت بالكمال فهي غير قابلة للنقل حرفيا وإعادة اعتمادها في بيئة مغايرة يسيطر عليها مجموعة من القيم والمعايير المختلفة، فلا شك أن احترام إنجازات الديمقراطية الليبرالية كحقوق الإنسان وحرية الرأي وإقامة مؤسسات على مبدأ الانتخاب أمر واجب، لكن ذلك لا يكفي لان الديمقراطية الغربية ناقصة من حيث الجانب الاجتماعي.

لذلك من الواجب علينا البحث عن نموذج ديمقراطي يتلاءم وظروف إفريقيا السياسية والاقتصادية ولا يلغي الواقع الاجتماعي الذي يميزها من خلال احترام حق التنوع الإثني وإيجاد حل لمعضلة التراعات الإثنية.

فما هي ملامح هذا النموذج ؟.

المطلب الثالث: مساعي حل التراعات الاثنية في إفريقيا وإصلاح الحكم فيها

لقد تبين مما سبق ذكره أن التراعات الإثنية ليست هي السبب الوحيد لحياد مسار الديمقراطية في إفريقيا، لكن يبقى لها مدى معين من التأثير السلبي يستوجب إيجاد سبل التعامل معه، لكن إيجاد حلول منشودة للمشاكل

(1) Claude AKC, What is the problem of ethnicity in Africa, 1993, P 5 on : http://jas.sagepub.com/cgi/pdf_extract/29/3-4/159?ck=nck .

الإثنية ليس أمرا هينا بسبب تعقد أسباب ومكونات الظاهرة، لكن ذلك لا يمنع من التفكير لوضع خطوات للتخفيف منها على المدى القريب والقضاء عليها كلية على المدى البعيد بالتوازي مع دفع مسيرة الديمقراطية الإفريقية نحو الأمام.

وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار ثنائية التأثير بين الديمقراطية والنزاعات الإثنية؛ إذ يجب استخلاص طرق للحد من هذه الأخيرة بغية خلق الأرضية الممهدة للديمقراطية وهي الأمن والاستقرار، وعلى الجانب الآخر يجب استحداث إصلاحات تدعم وترسخ العمل الديمقراطي والذي يساهم بدوره في تقليص المشاكل الإثنية، وعليه فإننا سنحاول الإجابة على السؤالين الآتيين: -كيف يمكن نقل إفريقيا من الوازع الإثني إلى الوازع الوطني ؟

-ماهي الإصلاحات المطلوبة لدفع المسار الديمقراطي وللتخفيف من النزاعات الإثنية في نفس الوقت ؟

أولا-الإصلاحات المطلوبة على المستوى الوطني:

سوف نركز على الإصلاحات من المستوى الوطني لأنها أساس البناء الداخلي وهذا الأخير هو الشرط المادي والمعنوي للبروز الدولي وتتمثل خطوات الإصلاح الداخلي تباعا كالآتي:

أ-من الناحية الاجتماعية: يعتبر الإصلاح الثقافي أول خطوات الإصلاح وذلك بسبب دوره في تغيير الذهنيات من نمط تفكير معين إلى نمط آخر معاكس، حيث يبدأ الإصلاح من تغيير المناهج التربوية بالأقطار الإفريقية وإتباع سياسات تعليمية تساعد على تحقيق التفاهم والتسامح بين الجماعات الإثنية المختلفة والعمل على تضمين هذه السياسات التعليمية سبل إضفاء روح التسامح ونبذ العنصرية عن طريق الاعتراف بالتنوع اللغوي والاحتفالات الخاصة بكل جماعة وخلق شعور مشترك بالهوية الوطنية وتجاوز الولاء للقبيلة وذلك من أجل التخطيط لبناء الوحدة الوطنية، هذا من شأنه أن ينقل الثقافة الإفريقية من الفضاء الإثني إلى الأفق الوطني الوحدوي وذلك من أجل خلق ذهنيات جديدة متسامحة تحترم الآخرين ولا تفكر إثنيا على نحو منغلق بل تفكر وطنيا وهذا هو أساس بناء الحس الوطني القومي.

إن تعزيز الثقافة الإفريقية لدى الأجيال من شأنه أن يدعم الاستقلال الثقافي الذي هو أحد الطرق المهمة لتحقيق التواؤم الإثني في المجتمعات التعددية أي العمل على تنشئة أجيال تتجاوز فكرة الإثنية والتعامل معها في سياق إيجابي .–عامل غنى لا تفرقة-

إن الحد من الولاءات التحتية لصالح الولاء الوطني الهدف المبدئي منه هو اندماج جميع الجماعات المهمشة داخل نظام الدولة، وهنا نؤكد على دور النخب الاجتماعية للقيام بهذه المهمة والمتمثلة أساسا في خلق الوعي القومي والاعتراف بوجود الآخر ووجوب تبادل الاحترام وعلى هذه النخب تعبئة الشعب ضد القوى الفاسدة المرتبطة بمشاريع الانفصال وبالقوى الأجنبية التي لها مصلحة في تفتيت القارة إلى دويلات حتى يسهل اختراقها، مع وجوب تبني فكري توعوي للضغط على الأنظمة الحاكمة بوجوب القيام بتعديلات تتماشى وحقوق الجماعات الإثنية بشكل متساوي دون محاباة.

ب- من الناحية الاقتصادية:

يجب على النظام الحرص على تمثيله لمصالح الجماعات المختلفة والقدرة على إحداث التوازن بين المدخلات والمخرجات والتطوير لحياة الجماهير على أسس المساواة والعدالة التوزيعية ، فكما تبين لنا سابقا أن العديد من أسباب اندلاع التزاعات الإثنية في القارة هو التهميش الاقتصادي وعليه على الأنظمة السياسية أن تعي أن التكاليف السياسية للفشل الاقتصادي تكون كبيرة وقد تؤدي إلى انهيار أنظمة سياسية بكاملها وهو ما أمكننا ملاحظته في أنحاء عديدة من القارة، فمن أجل تفادي ذلك يجب عدم التفرقة بين الجماعات وإيجاد تسويات لمطالبها وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص وزيادة النمو ومكافحة الفقر وذلك من أجل إعادة خلق ثقة بين المواطنين والأنظمة وانعكاس ذلك على زيادة شعبية النظام وشرعيته ، هذه الأخيرة التي تمثل أحد محاور أزمة الحكم في إفريقيا.

وعليه فصانعوا القرار في إفريقيا مطالبون بصياغة سياسات عامة توزيعية فعالة والتي تتمثل في شمولية توزيع الموارد على المجتمع بأكمله –دون محاباة وهذا هو ما يهمنا- وذلك بعد تجزئتها إلى أجزاء صغيرة بحيث يستطيع كل فرد الاستفادة منها ، وذلك بتخصيص مختلف الأموال والسلع والخدمات والفرص للأفراد داخل المجتمع[1]، ولا ينتهي الأمر في الصياغة فقط لكن يجب على الحكومات تنفيذ هذه السياسات العامة التوزيعية من أجل إلغاء اللاعدالة التوزيعية التي هي إحدى أهم أسباب التزاعات الإثنية.

ج- من الناحية السياسية: يعج المجال السياسي بهذا الخصوص بأفكار حول التعاطي مع مشكلة التزاعات الإثنية وتطوير المسار الديمقراطي ومن جملة هذه الأفكار؛ الديمقراطية التوافقية وتجسيد مبدأ تقاسم السلطة والفيدرالية.

فمبدأ تقاسم السلطة هو أداة لمنع وتسوية الصراعات وبناء السلام عن طريق إشراك الأطراف المعارضة في الحكم، وتبقى أخطر عقبة أمام تقاسم السلطة في المجتمعات المنقسمة هو وجود أغلبية صلبة وعلى سبيل المثال مقدونيا التي يبلغ فيها المقدونيون 65% والألبان 25% التي لم ينجح فيها المبدأ .[2]

لكن النقد الموجه إزاء المبدأ هو عدم كفاءة هذه الأطراف لتكون جزءا فاعلا في الحكم وكذلك ارتفاع تكلفة هذه العملية ، والمثال من كينيا فأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في أوائل 2008 أدت إلى تشكيل ائتلاف كبير من الوزراء، هذه المشاركة أدت إلى إنشاء 9 وزارات إضافية ليصل المجموع إلى 40 وزيرا مناصفة بين الحزبين الرئيسيين بالإضافة إلى 50 وزيرا مساعدا وعليه تكون الموارد المالية المطلوبة كبيرة لتشغيل مثل هذه القوة الكبيرة لتقاسم الحكومة ومدى انعكاس هذا التقاسم على مبدأ التنافسية في الحياة الديمقراطية[3].

---

(1) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002، ص 74.

(2) Franco Goioe, Irera Marceta, The preconditions for power sharing, inter-ethnic conflict and democracy : Macdonia and Bosnia,ITALY ? 17-19 septembre 2009,p6.

(3) Conflict Prevention and resolutions and peace building strategies, African bank of development, chapter 3, 08/04/2009, P 21.

بوروندي هي الأخرى أرادت وقف نزيف التراع الاثني بين الأقلية الحاكمة التوتسي والأغلبية الهوتو الذين لهم قواعد داخل الكونغو الديمقراطية ،ورغم تأسيس حكومة ائتلافية لتقاسم السلطة بين التوتسي والهوتو في نوفمبر 2001 بموجب اتفاق سلام للخروج من الصراع الاثني ،لكن الجماعتين الرئيسيتين من الهوتو رفضتا المصادقة على الاتفاقية مشيرتين إلى أن الجيش ما زال يسيطر عليه التوتسي .[1]

أما عن الديمقراطية التوافقية وكما اسلفنا سابقا فلها 4 خصائص أساسية لها:

- الحكم من خلال إئتلاف واسع يضم الزعماء السياسيين من القطاعات الهامة في المجتمع التعددي.
- الفيتو المتبادل الذي يستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقليات الحيوية.
- التمثيل النسبي في التعيينات في مجالات الخدمة المدنية وفي تخصيص الأموال العامة.
- درجة عالية من الاستقلالية لكل مكون في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

حيث يرى **ليبهارت(**Lipjhart) بأنها النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة أما مساوئها فتتمثل في أنها ليست على درجة كافية من الديمقراطية، وهي حسب تصنيف **وليام كورنهاوزر** (Wiliam Cornhawzer)تشبه النموذج الطائفي وعجزها المحتمل في إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه والمشكلة الأكثر خطورة في الجمود[2].

واستبعدت الديمقراطية التوافقية من مجموعة الحلول المقترحة للمشكلة الإثنية في جنوب إفريقيا لهذه الأسباب السابقة وتعويضها بتطبيق الفيدرالية في البلاد.

أما الفيدرالية والتي ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1783وهي كلمة يونانية تعني الثقة، حيث يقطن اليوم ما يقارب ألـــ 40% من سكان العالم في أكثر من 25 جمهورية فيدرالية[3].

أما اصطلاحا فهي تعني نظام توزيع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر تمارسان السلطة على مجموعة من الأفراد وعلى الإقليم الجغرافي ذاته وذلك باحترام التنوع في إطار الوحدة السياسية، حيث تتميز الفيدرالية بأنها توزيع للسلطة عبر الإقليم، فالدولة تكون مقسمة لوحدات أو مقاطعات وتكون سلطتها موزعة على هذه المقاطعات بوجود حكومة اتحادية، غرفة تشريعية، خدمات مدنية ودستور خاص أو قانون أساسي، ففي الدولة الموحدة الجماعات الإثنية ذات الإقليم تكون إمكاناتها محددة في المشاركة في صنع السياسة الحكومية المركزية فالفيدرالية تمنح لهؤلاء وسائل بديلة لمراقبة معينة بدون التداخل مع الأغلبية الوطنية[4].

---

[3]خالد حنفي علي،البحيرات العظمى ومستقبل السلام ،مجلة السياسية الدولية ،العدد 152 ، االقاهرة ، أ كتوبر 2002 ، ص158

[2]اصبا االنداوي، قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية،2008، على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

[3] عاصم خليل ،الفيدرالية كحل للصراعات العرقية في الشرق الأوسط ،صحيفة الحقائق ، لندن ،04/ 02/ 2004

[4] Maarten tbeo Jans, Personal Federalism : a solution to ethno national Conflicts ? what it has Meant in Brussels and what it could mean in Abkhazia,2000, P217 on : www.acus.org/.../Restoring%20Georgia's%20Sovereignty%20in%20Abkhazia.pdf

ومن وجهة نظر خاصة تعتبر الفيدرالية هي الأقرب للتطبيق في إفريقيا بالنظر إلى الواقع ووجود تجارب مماثلة كانت ناجحة إلى حد ما وبنسب متفاوتة في التخفيف من حدة الظاهرة وهي نيجيريا، جنوب إفريقيا وإثيوبيا وهي مستمرة إلى اليوم، واحتمال تطبيق الفيدرالية في إفريقيا نظرا لسعيها للحفاظ على الوحدة الوطنية دون التضحية بالتنوع الموجود في الدولة وتهدف كذلك إلى تنظيم أمور البلاد والجماعات الإثنية وفسح المجال لكل فئة بإظهار خصوصيتها دون التضارب مع الآخرين، وقد ضربت الهند لنا مثالا جيدا من خلال استخدامها الجهاز الاتحادي لاستيعاب المجتمعات المتنوعة في إطار الإدارة الإقليمية واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة ارتباط(1).

ويبقى للفيدرالية فوائد وعيوب؛ أما عن فوائدها فهي تؤدي إلى التعددية الديمقراطية وانتشار الأمن والسلام وتقريب الحكومة من الشعب بغية تفعيل الثقة بين الطرفين، أما عن عيوبها فهي تتجسد في أنها نظام مكلف ماديا ومشكلة خضوع المسؤوليات والموارد إلى قوانين حكومتين مسألة صعبة، لكن الضرر أخف ويمكن التعامل معه على اعتبار أن الفيدرالية هي فعلا على أشكال وتطبيقات متنوعة نابعة من الأوضاع القائمة في البلدان التي تتبناها، وليس هناك نموذج واحد جاهز ولكن هناك نماذج تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في هذه البلدان –تجسيد الخصوصية-.

لكن يبقى أن نقول أن الفيدرالية ليست وصفة سحرية وليست بحد ذاتها ولوحدها هي الحل بل هي أفضل البدائل الموجودة كونها مبنية على التسوية ،حيث لا يوجد طرف من الأطراف في وضع الفائز المطلق لكنها تمنح لجماعات إثنية السيادة داخل مساحات محلية مع تكريس مشاركتها في إطار السيادة الوطنية من أجل منع الهيمنة من جانب جماعة واحدة أو ائتلاف جماعات إثنية(2).

توجد ملاحظة من الواجب ذكرها وهي أن هناك عدة دول إفريقية قد طبقت الفيدرالية لكنها لم تنجح ؛ مثلا الكاميرون التي لم يكن القصد من تطبيقها التغلب على المشاكل الإثنية، بل من أجل التكامل الجغرافي وهي بذلك فيدرالية جغرافية تم إلغاؤها من قبل الرئيس **أهيدجو** (Ahidjou) عام 1972، وقد فشلت في العديد من الدول لأنها لم تكن على أسس صحيحة وليست بغرض التغلب على المشاكل الإثنية ومن هذه الدول الكونغو الديمقراطية التي ألغتها عام 1965، بالإضافة إلى أوغندا وكينيا والسودان.(3)

وكما أسلفنا ونظرا لأن الفيدرالية ليست النموذج الكامل للحل فعلى الدول الإفريقية تبني خطوات عملية تتماشى وتطبيق الفيدرالية ومنها ما يتعلق ب :

---

(1) Yash ghai, Ethnic conflict and power sharing, Adalah's news letter, volume 13, May 2005.p-p,1-4.
(2) Adele Jinadu, Explaining & managing ethnic conflict in Africa : To wards a Cultural theory of democracy, Nordic Africa institute, Appsala University, 2007, P 31.
(3) Dean E. Mc Henry. Jr, Federalism in Africa : It is a solution to, or a cause of Ethnic problems ? Annual Meeting of the African studies Association in Columbus, ohio, November 1997.

التعددية الحزبية في القارة الإفريقية التي لم تقدر حتى يومنا هذا أن تكون شكلا سياسيا يضمن انتقال الحكم بسلاسة وبشفافية ودون اللجوء إلى العنف الإثني أو إلى التمردات الإثنية، إذ أنه من المفروض أن يكون النشاط السياسي امتداد للحس الوطني الجامع وليس للنزاعات الإثنية، وذلك لسببين:

* اعتماد أحزاب إثنية هدفها تأمين استحقاقات سياسية والحماية لجماعة إثنية معينة على حساب غيرها فتسييس الانتماء الإثني يؤدي إلى نزاع إثني وعنف وانتهاكات لحقوق الإنسان وعدم الاستقرار .

وعلى هذا الأساس وفي خطوة لافتة لجأت حكومات 22 دولة إفريقية إلى فرض حظر على الأحزاب الإثنية لكن اعتبر لدى البعض اعتداءا على الحرية السياسية المطلوبة في النظام الديمقراطي.

فعلى الرغم من احتواء الدساتير على بنود وقوانين تأسيس أحزاب غير إثنية إلا أن هذا لم يمنع من وجودها والمثال من بوركينافاسو التي أعلنت عام 1997 حظر كل الأحزاب الخارجة عن القانون المستندة إلى الجهوية أو الدين أو الإثنية حسب المادة 13 لكن تم إنشاء الأحزاب على هذا الأساس، والسبب هو عدم تطابق الفعل مع القاعدة القانونية نظرا لوجود أطراف لا تريد حظر هذا النوع من الأحزاب لأنها مستفيدة منه. [(1)]

* في نوعية النظم الانتخابية، فحسب **دافيد كينتال** (David Quintel) وفي دراسته حول النظام الانتخابي اعتبر أنه من الواجب أن يكون الشغل الشاغل لإدارة الصراع بدلا من أن ينظر إليه على أنه مجرد تفاصيل لا تستحق الكثير من الاهتمام، أما الدول الإفريقية فقد اعتمدت أنظمة انتخابية تدعم مركز الأغلبية وتؤدي إلى إقصاء الأقليات وحرمانها من المشاركة السياسية وقد اعتبر أن نظام التمثيل النسبي مفيد للأحزاب الإثنية والتي كانت مستبعدة من المجالس المنتخبة[(2)]، وذلك من أجل خلق التواؤم الإثني من خلال فتح مجال واسع للتمثيل المشاركاتي المطبق مثلا في دولة موريشيوس والذي يمنح بعض المقاعد لأفضل الخاسرين والذي يساعد الجماعات الصغيرة في الحصول على تمثيل برلماني[(3)].

لقد احتوت العديد من النقاشات على العناصر الرئيسية التي دفعت نحو التحول الديمقراطي الناجح في دول كالمجر وبولندا وجنوب إفريقيا والتي من بينها[(4)]:

- تبلور قناعة لدى النخب الحاكمة أو عند أجنحة مؤثرة بداخلها بحتمية تغيير نمط توزيع وممارسة السلطة السياسية على نحو يسمح بتداولها من خلال انتخابات دورية حرة و نزيهة ومنتظمة.
- توفر المعارضة على رؤية إستراتيجية وتكتيكية واضحة لإدارة عملية التحول الديمقراطي على مراحل التعامل الفعال مع أزماتها وانتكاساتها.

---

(1) Matthias Basedou, Matthijis Bagaards and peter viesen, Ethnic party bans in Africa ,AResearch Agenda, German Law journal ,Vol. 08 No. 06, june 2007,p14.

(2) Timothy Murithi, Electoral systems and the management of Ethnic conflict in Africa, Keele University,2000,p5.

(3) برايان وايت، ريتشارد ليتل ومايكل سميث، مرجع سابق، ص141.

(4) عمر حمزاوي، لماذا تتعثر الديمقراطيات خارج الدول الغربية ؟ نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية ، 2009، على الموقع :
http://www.iraq4allnews.dk/index.php?act=view_cat&cid=1&sec=articles

وعليه يجب أن تؤخذ هذه العناصر في الحسبان لأهميتها في ترقية العمل الديمقراطي لكن مع التركيز على دور النخب الوطنية لأن الديمقراطية ليست شيئا آخر سوى مشاركة الجميع في تحمل مسؤولية تقرير مستقبلهم.

فإذا وصلنا إلى هذا الموقف ونمينا هذا الاستعداد عند الأفراد أصبحنا من حيث الواقع مجتمعات ديمقراطية من خلال جعل الفرد يشارك ويفكر في الشؤون العمومية، وهذا يحتاج إلى هبة ووقفة فعلية من طرف النخبة الوطنية لتنشئة أفراد واعين بحاضرهم ومستقبلهم وقادرين على المطالبة بالتغيير الإيجابي من خلال الضغط على صناع القرار، ولا يجب أن تبقى النخبة مهمشة يقتصر عملها في أدوار هامشية أو تكون تابعة ومستقطبة من طرف القيادة السياسية، ولقد ضربت لنا المكسيك بهذا الخصوص تجربة راقية في استنهاض الوعي الشعبي بضرورة الإصلاح ، وذلك من خلال مشاركة المجتمع بكل فئاته وطوائفه وتياراته في إصلاح البلاد بفضل الدور الذي قامت به النخب هناك من صحفيين ومحامين وغيرهم، والمجتمع المدني المتمثل في المؤسسات الدينية وكان الهدف من ذلك هو إزاحة الحزب الديكتاتوري الحاكم بزعامة **إرنستو زيديللو** (Ernesto Zedello)الذي امتنع عن القيام بأي إصلاحات وبذلك كان 2 يوليو إيذانا بهزيمة تاريخية لواحد من أكثر الأحزاب استبدادا في العالم وهو الحزب الثوري الذي دام حكمه 71 عاما ، ولقد تمعن كل من **جوليا بريستون وصامويل ديلون** (Joulia Briston ,Samuel Dilon)في هذه التجربة الفريدة من خلال كتابها **"انفتاح المكسيك: خلق الديمقراطية"** ولقد اعتبرا أن هذه التجربة لم تظهر فجأة من خلال تدخل خارجي وإنما نتيجة كفاح داخلي توعوي طويل. [1].

ولقد ذكرنا هذا المثال لأجل أخذ العبرة من الإرادة المكسيكية التي تحلت بها النخب لإحداث الوعي لدى الجماهير ولدى هذه الأخيرة من خلال قدرتها على إحداث التغيير الإيجابي من نظام أحادي استبدادي إلى نظام ديمقراطي تعددي.

فلماذا لا تستفيد إفريقيا من هذا الدرس سواءا بالنسبة للنخب أو الجماهير لإحداث التغيير الإيجابي الآن وليس بعد ؟.

ولأن تحقيق الديمقراطية ومنها الحكم الراشد في إفريقيا ليس مسؤولية الحكومة وحدها بل وجود مجتمع مدني متنوع ونشط هو أمر ضروري لمساءلة الحكومة كما أنه يلعب دورا مهما في بلورة مصالح الأفراد وتسهيل المشاركة في الحكم ومكافحة الفساد، حيث تعد هذه المعايير أهم مقومات الحكم الراشد[2].

وفي المقابل يرى المختصون أن من أهم أسباب ضعف أداء المجتمع المدني هو انتشار الفساد داخل تنظيماته وازدواجية تموقعه أي غياب مبدأ الاستقلالية والذاتية والمؤسسية التي تعد ركائز لتكوين مجتمع مدني سليم، بالإضافة إلى عدم وجود حوار جماعي حول الأهداف ولابد من الاعتراف أن كل مؤسسات المجتمع المدني التي

---

(1) شيرين حامد فهمي، ديمقراطية بمشاركة الجميع: المكسيك نموذجا، 2006 على الموقع:
www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/.../article19.shtml

(2) راوية توفيق، ومصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص ص 87-88.

نشأت على هامش التجارب الديمقراطية (الفاشلة) قد نشأت على أساس إثني بسبب مناخ عدم الثقة والصراع الذي إزدادت شدته مع بدء التجارب الديمقراطية وتعثرها(1).

وجود مؤسسات مدنية من هذا النوع هو نقيض لما يجب أن تكون عليه فلو نظرنا إلى تعريف غرامشي للمجتمع المدني لاتضح لنا ذلك، حيث يعرفه على أنه: "مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية"(2).

وبهذا التعريف على المجتمع المدني أن يكون شريكا للنخب في أعمال التوعية الشعبية وتجاوز القيم السلبية في المجتمع، وذلك لأن الانقسام بين الجماعات الإثنية هو نتيجة لعدم نجاح النخب والمجتمع المدني الإفريقي في بناء الدولة القومية ، وغياب صيغة سياسية تجمع كافة الجماعات والكيانات وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء والمنافع، ولعل ذلك ما يعلل وضع العديد من المحللين الأفارقة مبادىء المشاركة الشاملة التي تحقق التوازن بين الجماعات الإثنية المختلفة والعدالة والرفاهية الاجتماعية على رأس المؤشرات الواجب توافرها في الحكم الراشد الإفريقي أو كما أسماه **أرشي مافيجي** (Arshy mafigi)الحكم الديمقراطي أو الديمقراطية الجديدة في إفريقيا.(3)

إن الوصول إلى تحقيق الديمقراطية والتغلب على النزاعات الإثنية يتطلب تكثيف جهود النخب الاجتماعية والسياسية على حد سواء لتدعيم الجماهير ومنع تشكيل أحزاب على أساس إثني ، والتعبئة ضد القوى الفاسدة التي تسمح بذلك وتتعدى على الدستور الذي يشترط أن يكون ديمقراطيا وما يطلب منه هو ألا يحتوي على إشارات محددة للقضية الإثنية، فهذا يضمن المرونة فيما يختص بكل التطورات الإثنية التي قد تطرأ مستقبلا، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني في العملية التي تعتمد على وجود ثقافة حيث يؤكد في هذا السياق **برهان غليون** في مقال له بعنوان **"الجذور الثقافية لغياب الديمقراطية"** أن التأسيس لعقد جديد ينقل المجتمع من الفساد والدكتاتورية إلى الحياة الديمقراطية مرتبط بالاستثمار الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتطلب جهدا متواصلا من النخب الاجتماعية، ولا يقتصر ذلك على انتظار انهيار النظام الاستبدادي أو الانقلاب عليه، إذن هناك مكان لضعف الثقافة لتفسير واقع الحياة السياسية –صراع أم تعايش- وضعف الحراك الديمقراطي(4).

وفي سياق الكلام عن الثقافة فلقد تعرض حتى المفكرون الأفارقة للاستيلاب الفكري وذلك في حصر انشغالاتهم في الرد على المصطلحات والمفاهيم الوافدة على إفريقيا، ولذلك فهم مطالبون في ظل موجة التغيير والوعي هذه بالاشتغال على المصطلحات الوافدة وتكييفها مع الأوضاع التي تعيشها إفريقيا دون قبولها على ما هي وذلك كمظهر لانعكاس الثقافة الوطنية وتجسيد الخصوصية عليها.

---

(1) المرجع السابق، ص 163.

(2) عبد السلام محمد شعبان، المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2005، ص 33.

(3) راوية توفيق ومصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص، 152-153.

(4) برهان غليون، الجذور الثقافية لغياب الديمقراطية،2008 ، على الموقع: www. aljazeera.net/.../C5448F78-102B-4C75-A6FD -57D9556C9F22.htm?.

وفي خضم كل هذه العناصر الداعمة لتحقيق الديمقراطية على أسس سليمة يجب أن نحدد عنصرا مهما جدا وهو دور الجيش في هذه العملية، فالمتأمل للتاريخ السياسي الإفريقي يجد ارتباطا وثيقا بين الجيش والسياسة، فمعظم الحكام الأفارقة هم جنرالات، ناهيك عن لجوء الجيش في حسم الخلافات السياسية وعليه يجب أن لا يكون الجيش أحد القوى الإثنية بل يجب أن يكون جيشا محترفا لا علاقة له بالسياسة وهذا لن يتأتى إلا بتوفير مناخ الثقة بين الجماعات ، حتى لا يكون الجيش الإثني هو الضمانة الوحيدة للإثنية التي يمثلها مع وجوب الدعوة نحو التحول إلى الحكم المدني في كل الدول الإفريقية.

أخيرا على إفريقيا أن تعقد العزم على تحقيق الديمقراطية وهذا بسبب العلاقة بين الفيدرالية والديمقراطية، فدولة ديمقراطية يمكن أن تكون دولة فيدرالية لكن ذلك ليس ضروريا، في حين أن الدولة الفيدرالية من المفترض أن تكون ديمقراطية والفيدرالية لا تمنع أو تلغي النزاعات لكنها تجعلها أكثر ميلا نحو الإدارة، فالديمقراطية تكون متوافقة مع المجتمعات المنقسمة على نفسها لكن فقط إذا كانت الدولة تنجح في إقامة شرعيتها التي تساعد في خلقها تطبيق الفيدرالية(1).

ثانيا: الخطوات المنتظر تجسيدها إقليميا:

منذ إنشاء الاتحاد الإفريقي أسندت له نوعين من المهام(2):

-البناء الداخلي على المستوى الوطني والقاري.

-تكوين تكتل إفريقي حقيقي في الساحة الدولية.

ومن هذا المنطلق فعلى الدول الفاعلة في الاتحاد الإفريقي إجبار الدول الإفريقية على النظر إلى حالتها الداخلية أولا قبل الانشغال بقضايا إقليمية ، من خلال وضع حد لحالات الدعم المضاد والمتبادل بين الدول الأمر الذي غذى ظاهرة انتشار النزاعات الإثنية إفريقيا والذي أثر سلبا على العلاقات بين الدول وانعكاس ذلك على التكامل الإفريقي المنشود،وذلك بالتزامن مع وضع أجندة جديدة للعلاقات الإفريقية وذلك بإتباع سياسة تصالحية حقيقية بين الدول ذات العلاقات العدائية، حيث توكل هذه المهمة إلى أشخاص دبلوماسيين أكفاء للعمل على ذلك.

فالنقطتين السالف ذكرهما غير منفصلتين فنجاح البناء الداخلي هو أساس لبناء التكتل الإقليمي، فإذا أخذنا أوروبا كمثال نجد أنها نزعت نحو استخدام العقلانية لحل المشاكل الإثنية فيها، ومن سمات هذه العقلانية نذكر الاعتراف بحقوق المسلمين في البلقان وبحقوق الباسيك في إسبانيا وبحقوق الإثنيات الأجنبية المقيمة فوق الأراضي

(1) Ana stassia Oby denkova, the role of Asymmetrical Federalism in Ethnic-Territorial Conflicts in the era of democratization : the RF as acase study, EUI, working paper spsn°=16, Florence,2004, P 12.

(2) أزراج عمر، تحديات القارة الإفريقية : من أجل حلول لقضايا القبلية والإثنيات، جريدة العرب، الخميس 2008/01/03، ص 3.

الأوروبية، فنحن لا نقول بأن أوروبا قد حسمت كل الأمور حسما نهائيا وإنما نقول بأنها تسير على طريق معالجة هذه القضايا معالجة هادئة في إطار القانون وليس في إطار المراوغات السياسية التي تعقد الأمور[1].

وعليه فإن الاتحاد الإفريقي مطالب باستحضار الإرادة السياسية اللازمة وخاصة للدول الفاعلة فيه من أجل حث الدول المعنية بالاعتراف بالمشاكل الإثنية القائمة عندها، وهي بذلك تعد خطوة إيجابية بالنسبة للجماعات المعنية نحو الاعتراف بوجودها واحترام مطالبها ووجوب إيجاد سبل للتعامل معها -فالحل يبدأ بالاعتراف بوجود المشكلة- حتى لا تبقى طابوهات وبمثابة أدوات ضغط لأطراف أجنبية على هذه الدول.

ناهيك عن صياغة قوانين وتشريعات تضبط العمل السياسي من جهة والعلاقات بين الإثنيات من جهة أخرى في إطار تجسيد وحدة الدولة، والعمل على تفعيل المجتمع المدني الإفريقي من أجل إشراكه في العملية لأن القيادة السياسية للاتحاد لا تقدر لوحدها على إنجاز هذه المهام.

دون أن ننسى وجوب تنسيق الأدوار بين الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد –دون الإصغاء إلى اعتبار النيباد آلية للتشويش على دور الاتحاد الإفريقي- وبعث أدوار جديدة للمنظمات الاقتصادية الإقليمية مثل **إيكواس** (غرب إفريقيا)، **إيكاس** (وسط إفريقيا)، **سادك** (جنوب إفريقيا)، **إيباك** (شرق إفريقيا) و**إيغاد** منظمة الهيئة الحكومية للتنمية، **كوميسا** (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا)؛ وذلك من خلال تشكيل لجان لمكافحة الفساد الاقتصادي على مستوى كل منظمة للتقصي عن حالات الفساد في الدول المكونة لها ، ودراسة أوضاع هذه الدول من حيث معدلات وأسباب الفقر، نسب النمو، مستوى التنمية، ويتم ذلك من خلال إشراك خبراء يشهد لهم بالتراهة لتحاشي أي انحرافات سلبية على مسار التقصي، وهدف ذلك هو استخلاص الأسباب والأوضاع الحقيقية لهذه المؤشرات وإيجاد حلول لها.

أما عن مكافحة الفساد السياسي وسوء الإدارة المحلية وسير العملية الديمقراطية فتوكل هذه المهام إلى آلية تقييم النظراء لمبادرة النيباد لكن شرط أن تكون عملية التقييم فجائية ، مع استحداث مؤشر لعملية التقييم على غرار مؤشرات الشفافية والفساد في المؤسسات الدولية، ويتم استحداث إجراءات تأديبية للدول من عدمها اعتمادا على القيمة المسجلة في المؤشر بالنسبة للدولة محل التقييم.

هذه التقارير ترفع في النهاية إلى الاتحاد الإفريقي الذي سوف يتمتع بفرصة فرض العقوبات والإجراءات التأديبية على النظام الحاكم وحرمانه من مساعدات مالية التي قد تكون وسيلة ضغط في يد الجماهير ضد الحكام والنهوض ضدها والمطالبة بالتغيير ، هذه المساعدات تكون مقررة في الحالات الإيجابية وهذا بعد إنشاء صندوق خاص يتم منه منح كل دولة بقدر ما تم تسجيله في عملية التقييم وبقدر ما تستجيب له هذه الدولة من معايير

(1) المرجع السابق، ص3.

التقييم - هذا الصندوق المدعوم والممول من الدول الإفريقية الغنية وكذلك من التزامات المجتمع الدولي تجاه القارة -.

إن باستطاعة إفريقيا تحقيق النجاح في حل مشاكلها والتقليل من اعتمادها على المساعدات الأجنبية في حالة معالجة مشاكل الفساد بأنواعه وسوء الإدارة المحلية والسعي الجدي لتجسيد الديمقراطية خاصة حقوق الإنسان، وسيكون في استطاعتها الارتقاء واتخاذ موقعها الصحيح باستخدام المجموعات الاقتصادية الإقليمية كقوة محركة للتنمية ، وعندما يوفر الاتحاد الإفريقي القيادة السياسية الحاسمة التي يحتاج إليها بالتنسيق مع مبادرة النيباد وذلك من خلال تفعيل دور الدول الإفريقية الكبرى ووعيها بالمسؤولية الملقاة عليها للعمل على إخراج القارة مما فيه عن طريق تبني خطاب توعوي والعمل على استقطاب الدول الأخرى لهذا المسعى.

ونعتقد بأن هذا التنسيق في الأدوار سوف يساهم في المعالجة التدريجية للأوضاع الداخلية للدول،وكذلك سيبعث أواصر التكامل الإفريقي الحقيقي والفعال.

إن فرصة إفريقيا للخروج من دوامة العنف وإيجاد سبيل للتطور والنهوض تعني بالدرجة الأولى الدول الإفريقية ذاتها والمنظمات الإقليمية هناك ، ولا يجب أن تبقى هذه المنظمات مكتوفة الأيدي والتسليم بما هو كائن دون العمل على التغيير الذي يبدأ من تحديث هذه المنظمات ببعث أدوار جديدة فيها لمعالجة الوضع، ولا يجب كذلك التعويل بدرجة مبالغ فيها على المانحين والشركاء والبقاء لانتظار فتات مساعداتهم التي لا تفي بالغرض.

ثالثا: دور المجتمع الدولي إزاء القارة:

إن التزاعات الإثنية تحتل مكانة بارزة على الصعيد الدولي كإحدى قضايا السياسة العالمية وعليه فقد اعتمد المجتمع الدولي طرقا لإدارتها تتمثل في[1]:

أ-المعايير الدولية: من خلال تأمين حقوق الأفراد المنتمين إلى الجماعات الإثنية مع الاعتراف لهم بحقهم في المساهمة في القرارات التي تمسهم، بالإضافة إلى إنشاء محاكم جنائية دولية لمعاقبة مرتكبي الإبادات الجماعية والتأكيد على منح الحكم الذاتي للأقليات المتضررة جدا لحصر الظاهرة.

ب-دور الطرف الثالث: وهنا نركز على دور الفواعل الخارجية وإتباعها للدبلوماسية المانعة من أجل صناعة السلام في المناطق المضطربة شرط أن تكون محايدة ،كأن تكون شخصية كارزمية مرموقة دوليا ولديها باع في هذا المجال أو ممثلا لحكومة رسمية أو جهات دولية أو إقليمية أخرى.

مما سبق نخلص إلى أن المجتمع الدولي لا يملك آليات للحد من التزاعات بل تقتصر جهوده في التخفيف من حدتها عن طريق الوساطة والتذكير بالمعايير الدولية والمعالجة النسبية والمؤقتة لآثارها –كاللاجئين مثلا-.

---

[1] برايان وايت، ريتشارد ليتل ومايكل سميث، مرجع سابق، ص ص، 190-191.

وعليه فإن الرهان يقع على الأنظمة السياسية الإفريقية ورغبتها في إيجاد حلول نهائية للمشاكل الإثنية والتعثر الديمقراطي ، من خلال بناء دولة فعالة وتسهيل سبل التكامل الإقليمي كمدخل للتعامل مع قضايا الإثنية المشتركة التي تشهدها كثير من مناطق القارة ودفع عجلة الديمقراطية الإفريقية الذاتية نحو الأمام، لكن لا يعني هذا تنصل المجتمع الدولي من التزاماته تجاه القارة والتي تتمثل في الضغط على الجهات الداعمة لمنطق الانفصال في إفريقيا والتي يتجسد دعمها في الشكل المعنوي أو المادي، كذلك تخصيص مساعدات مالية معتبرة للقارة من أجل مكافحة الفقر وتطوير الاقتصاد الوطني، وعلى اعتبار أن القارة هي الأكثر فقرا في العالم فعلى المجتمع الدولي أن يطالب الدائنين بإعفاء دولها من المستحقات المترتبة عليها أو على الأقل تخفيضها وإلغاء خدمة الديون.

والنقطة الأخيرة والتي نعتقد أنها أكثر ديناميكية هي التعامل مع إفريقيا كشريك لا كطرف تابع ولم لا التعامل بمنطق المشروطية لكن في فائدة إفريقيا هذه المرة، ومثال ذلك ربط المساعدات المقدمة بتسريح الأطفال المجندين وتقديم العون اللازم للتكفل بهم وإدماجهم في المجتمع، كذلك ربطها بمدى احترام الأنظمة لحقوق الإنسان وإلغاء منطق التهميش والإقصاء، مكافحة الفساد ، الشفافية وغيرها من المؤشرات التي تساهم حقا في تقليص العنف الإثني وتطوير الديمقراطية الإفريقية وإذا كان تعامل المجتمع الدولي على هذا النحو سيكون ذلك تعبيرا عن حسن نية تجاه القارة ومشاكلها العالقة.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال عرض هذا الفصل توصلنا إلى أن الأسباب المؤدية إلى حدوث التراعات الاثنية في القارة الإفريقية تتعدد ومن أبرزها السياسات الاستعمارية القاضية بالتفرقة بين الجماعات ، مما أدى إلى خلق منطق العلو لدى بعض الجماعات كما حدث مع التوتسي ،أو تكون بسبب فساد النخب الحاكمة الداعمة لمنطق التهميش والإقصاء والمحاباة بين الجماعات خاصة في تولي المناصب وتوزيع الموارد الاقتصادية هذه الأخيرة التي تعد هي الأخرى من أبرز أسباب التراعات الاثنية .

و تخرج هذه الظاهرة عن السيطرة في حالة تدفقها إلى النظام الدولي الأوسع نظرا لوجود عوامل تشجع على ذلك وهي التواصل الجغرافي والقرابة الاثنية والتاريخ العدائي بين الدول ونوعية الثنائية المشكلة وأخيرا المطالب الوحدوية ، وبوجود هذه العوامل تتمدد الظاهرة إلى حد يجعل من الصعوبة بمكان التعامل معها وذلك لما تخلفه من آثار سلبية من الناحية السياسية و الاقتصادية والإنسانية التي تتمثل معظمها في توتر العلاقات بين الدول الإفريقية وتدني المستوى الاقتصادي بكل مؤشراته ناهيك عن المشكلة الأضخم وهي اللاجئين.

كل هذه التغيرات والتأثيرات تتزامن مع موجة التحول الديمقراطي في إفريقيا نتيجة لضغوطات داخلية وشدة الضغوطات الخارجية المتمثلة في المشروطية الدولية بجيليها ، ووضع إفريقيا أمام خيار واحد هو التحول الديمقراطي أو قطع المساعدات ، هذه الظروف التي واكبت عملية التحول نتج عنها تجربة ديمقراطية مضطربة ومما زادها هشاشة هو وجود التراعات الاثنية التي عجزت الأنظمة السياسية في التعامل معها،مما جعل أمر التفكير في حلول مطلبا ملحا ،هذه الأخيرة التي كانت في ثلاث مستويات ؛أولها المستوى الداخلي باعتباره شرطا للبروز الدولي وذلك بالتركيز على نوعية السياسات التعليمية الواجب اتخاذها لتمهيد الأجيال الناشئة بوجوب تحويل الوازع الاثني إلى الوازع الوطني ،أما المستوى الثاني فيتمثل في دور المنظمات الإقليمية من خلال بعث أدوار جديد والتنسيق بينها خاصة في ملف مكافحة الفساد ،وأخيرا مع الالتزامات الملقاة على عاتق المجتمع الدولي من ناحية الكف عن دعم الأنظمة الفاسدة في إفريقيا ووجوب تقديم الدعم اللازم للنهوض بالقارة من الناحية الإنسانية خاصة فيما يتعلق بالتكفل بالأطفال المجندين ، أما من الناحية الاقتصادية فيتلخص دور المجتمع الدولي في إلغاء الديون الخارجية للقارة واعتبارها شريكا لا طرفا تابعا.

الفصل الثالث : النزاعات الاثنية في الكونغو الديمقراطية وواقع المسار الديمقراطي فيها

المبحث الأول : الكونغو الديمقراطية أزمة متجددة في قلب إفريقيا

تحولت الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات العظمى الإفريقية إلى آتون صراع مشتعل وقوده المستمر أحقاد وعداء تاريخي بين الجماعات الاثنية الرئيسية القاطنة في المنطقة بسبب التحريك السياسي لها، بالإضافة إلى مصالح القوى الإقليمية الراغبة في تغيير خريطة التوازن الإقليمي، ناهيك عن الإطار الدولي الفاعل الذي يكمل ملامح صورة الصراع المستمر في "البلقان الإفريقي" لاعتبارات المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأولى.

والسؤال الذي يطرح نفسه أمام أي دارس للأحداث في هذه المنطقة عن سبب استمرارية النزاعات الاثنية فيها وخروجها عن حدود سيطرة الدولة إلى النظام الدولي الأوسع؟.

المطلب الأول: ديناميكية النزاع الإثني واستمرار يته في الكونغو الديمقراطية:

إن أي فهم حقيقي ودقيق للأحداث السابقة والتطورات الجديدة للنزاع الإثني الذي شهدته ولا تزال تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأثير ذلك على منطقة البحيرات العظمى ككل يستوجب علينا ربطها بالثروات الاقتصادية التي تملكها الدولة زيادة على عامل تواصلها الجغرافي مع دول غير مستقرة أمنيا وموجات تدفق اللاجئين إليها الناجمة عن ذلك.

فكيف أثر موقع وغنى الكونغو الديمقراطية في تواصل النزاع الإثني فيها؟

تتوسط جمهورية الكونغو الديمقراطية القارة الإفريقية وعاصمتها كينشاسا، كانت تسمى سابقا زائير، استقلت عن بلجيكا في 30 من جوان عام 1960، حيث تعتبر ثالث أكبر بلد في إفريقيا من حيث المساحة بعد السودان والجزائر، وتعادل مساحتها أوروبا الغربية، ويزيد حجمها عن خمسة أضعاف مساحة كوت ديفوار وسيراليون مجتمعة[1] أما عن الحدود فهي تشترك مع 9 دول حيث يحدها شرقا أوغندا وروواندا وبوروندي وتنزانيا أما شمالا فنجد السودان وإفريقيا الوسطى فيما تحدها جنوبا زامبيا وأنجولا وغربا جمهورية كونغو برازافيل .

---

(1) جمهورية الكونغو الديمقراطية ،مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، 2008، على الموقع : secint50.un.org/arabic/radio/detail/8471.html

والجدول الموالي يلخص جغرافيا الدولة:

المساحة	2345410كم^2	توزيع الحدود مع دول الجوار أنغولا: 2511كم
مساحة اليابسة	2267600كم^2	افريقيا الوسطى: 1577كم
مساحة المياه	77810كم^2	بوروندي: 233كم
طول الساحل	37كم^2	كونغو برازافيل: 2410كم
الحدود البرية الإجمالية	10744كم^2	رواندا: 217كم
		السودان: 628كم
		تنزانيا: 473كم
		أوغندا: 765كم
		زامبيا: 1930كم
		نسبة الاراضي الصالحة للزراعة: 3%
		مساحة الأراضي المروية: 100%

المصدر: جمهورية الكونغو الديمقراطية...بيانات أساسية، على الموقع www.aljazeera.net/in-depth/.../1-19-1.htm

أما اقتصاديا تعد الكونغو الديمقراطية من أكبر الدول الإفريقية المنتجة للنحاس والكوبالت والألماس الصناعي والقصدير والزنك والذهب والاديوم واليورانيوم وغيرها من الموارد مما جعلها مطمعا من جانب القوى الداخلية والإقليمية والدولية[(2)].

غير أن أيا من هذه القوى لم تستطع الانفراد بكعكة الكونغو بسبب التناقضات الإثنية بها فهي دولة يقارب عدد سكانها 60 مليون نسمة يتوزعون إلى جماعات إثنية تتراوح ما بين 200-450 جماعة إثنية –لا يوجد رقم موحد حول عدد الجماعات في الكونغو الديمقراطية- أغلبيتها من البانتو والقبائل الأربعة الكبرى المكونة للجماعات الاثنية في الكونغو الديمقراطية هي: المونغو واللوبو والكونغو والمانغبيو أزاندي[(3)] .

لكن على الرغم من أن الكونغوليين ينتمون إلى عرق البانتو الذي تنحدر منه جماعات إثنية صغيرة متناثرة إلا أن التناقض الإثني الأبرز في البلاد يتمثل في أقلية التوتسي في شرق الكونغو التي لم تقطع صلة الرحم مع أقلية التوتسي الحاكمة على الجانب الآخر من الحدود في كل من رواندا أوغندا وبوروندي وهو الأمر الذي

---

(2) الشيماء علي عبد العزيز، أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، القاهرة ،جويلية 1997، ص 193.

(3) محمد عبد العاطي، اغتيال كابيلا حلقة في سلسلة الصراع بين الهوتو والتوتسي،2004/10/03 على الموقع: aljazeera.net/.../3C9ABEAA-8354-4531-A1A0-55EC0D50BDBF.htm?...

أفضى إلى تحالفات وارتباطات إقليمية على أساس إثني مع نظام الحكم الأوغندي وحكم الأقلية التوتسية في كل من رواندا وبوروندي، مع العلم أن سبب ارتباط توتسي شرق الكونغو بالبلدان المجاورة يعود إلى كونهم ذوي أصول رواندية وبوروندية قام الاستعمار البلجيكي بتهجيرهم إلى شرق الكونغو[1] .

ونظرا لاتساع رقعة الكونغو الديمقراطية وتقاطع حدودها مع تسع دول إفريقية يربطها ببعضها تاريخ من العلاقات العدائية ومعاناة بعض من هذه الدول من التوترات الأمنية، وفشل الحكومات الكونغولية في السيطرة على أرجاء الدولة وضمان أمن الحدود، ناهيك عن توفر الموارد الطبيعية في الكونغو في الوقت الذي تعاني منه معظم الدول التسع المجاورة من الفقر الشديد باستثناء أنجولا والسودان، الأمر الذي جعل من الكونغو الديمقراطية في ظل تنوع تركيبته الإثنوغرافية بؤرة متجددة من النزاعات الإثنية.

حيث بدأ تاريخ النزاعات الإثنية في الكونغو الديمقراطية منذ الاستقلال وعليه فقد اعتمدنا تقسيما معينا لدراسة ديناميكية النزاع الإثني ودوافعه؛ حيث يبدأ الجزء الأول منذ الاستقلال وحتى تولي جوزيف كابيلا الحكم، أما الجزء الثاني فهو يبدأ منذ تولي هذا الأخير الحكم وحتى وقتنا الراهن.

أما علة هذا التقسيم فكان استنادا إلى سلوكات الحكام وسياساتهم العامة الموجهة لمعالجة المشكلة الاثنية ، فمنذ استقلال الكونغو تعاقب على الحكم فيها 3 رؤساء هم جوزيف كازافوبو(Joseph Kazafobo)وموبوتو (Mobutou) ولوران كابيل(Loren Kabila) عملوا على التلاعب بالورقة الإثنية وتسيير الحكم بهذا الأساس، أما جوزيف كابيلا فقد تزامن وصوله للسلطة مع اعتماد خطاب قومي مغاير لما قبله بهدف بعث الحس القومي المشترك في البلاد وتكوين وحدة وطنية إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث نزاعات على أساس إثني، وعليه قمنا باعتماد هذا التقسيم في دراسة ديناميكية النزاع الإثني في الكونغو الديمقراطية.

أولا: حكم ما قبل الدمقرطة :

تعد الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر الدول الإفريقية تعرضا للأزمات منذ الاستقلال وأزمات الكونغو ليست مجرد لحظة انقطاع أو اختلال وظيفي وإنما أزمة هيكلية مستمرة.

فمنذ استقلالها في 30 جوان 1960 لم تتوفر فيها مقومات الدولة القومية بداية بمشكلة السيادة حول الحدود، وسيطرة الشركات الأجنبية على اقتصاد الدولة وكذا مسؤولية الدولة الجديدة في بناء أمة كنغولية من إثنيات متعددة، لكن ذلك لم يكن بالأمر اليسير مع تعيين جوزيف كازافوبو (seph KJoasafobo)رئيسا للدولة ووجود نخبة منقسمة في ظل استقطاب شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي والتدخل لحماية مصالح النخبة المنسجمة مع أحد التيارين الإيديولوجيين دون مراعاة لمصالح الكونغوليين، مما زاد الأمر سوءا هو التخلص من الزعيم الوطني الذي كانت تعلق عليه آمال الشعب وهو رئيس الوزراء باتريس لومومبا (Patrice

[1] خالد حنفي علي، البحيرات العظمى ومستقبل السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، القاهرة ، أكتوبر 2002، ص ص ، 154-155.

Lobumba)كونه الزعيم الوحيد الذي تمتد شعبيته خارج حدود نطاقه الإثني ودور ذلك في خلق الحس الوطني المطلوب في المجتمعات المنقسمة.[1]

ا- حكم موبوتو:

لقد كان الطريق ممهدا أمام موبوتو(Mobutou) للاستيلاء على السلطة في ظل حالة عدم الاستقرار التي عرفتها الجمهورية الأولى (1960-1965) بعد انقلاب ناجح سعى من خلاله إلى تقوية قبضته على السلطة وتركيزها في يده بشتى الطرق، خاصة مع وجود دعم غربي له فأحكم موبوتو بذلك قبضته على السلطة وتحولت الدولة إلى ملكية خاصة له ، وعليه نمت حركات المعارضة المسلحة التي استندت إلى قواعد إثنية[2] مما حال دون وصولها إلى السلطة وبقاء موبوتو في الحكم لما يقارب 32 عاما.

إن العارفين بالشأن الكونغولي صنفوا موبوتو في خانة الرؤساء الذين ينتهجون مبدأ فرق تسد في حكمهم، وقد ظهر ذلك فعلا خلال فترة توليه السلطة بالنظر إلى حجم النزاعات القائمة على أساس إثني بين الجماعات، هذه الأخيرة والتي وجدت نفسها من أفقر سكان العالم في التصنيف مع وجود ثروات طبيعية هائلة واعتبار الكونغو من أغنى الدول في القارة، في ظل محاباة واضحة لجماعة الرئيس وتوليهم مناصب عليا في الجيش والسلطة واحتكارهم للثروة.

وتبقى مشكلة شرق الكونغو من أكثر القضايا تعقيدا والتي هددت باقتطاع جزء مهم غني بالثروات من جسد الكونغو الديمقراطية.

الجذور التاريخية لمشكلة شرق الكونغو وتطوراتها:

على مدى أكثر من أربعة عقود عانى شرق الكونغو الديمقراطية من تكرار النزاعات الإثنية خلافا لمقاطعتي كيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري منذ أوائل 1960.

إذ لم يكن من المتصور أن بدايات تجمع اللاجئين في شرق زائير في ظل ظروف سياسية متفجرة في رواندا في نهاية الخمسينات سوف يفرز من التعقيدات السياسية اللامنتهية في علاقة الكونغو بدول الجوار وأن يتحول اللاجئون فيها إلى غزاة ومخيمات اللجوء إلى ثكنات عسكرية.

فلقد إقترن عهد الاستقلال في الكونغو الديمقراطية بكل المشاكل التي تواجه الدول الإفريقية بدءا بالمشاكل الإثنية والحدود والديون وانتهاءا بمشكلة اللاجئين.

حيث بدأت مشكلة اللجوء عقب الاستقلال بنزوح اللاجئين من دول الجوار بسبب المشاكل السياسية؛ حيث كانت الموجة الأولى من أنجولا بسبب النزاع بين الحركات التحررية والقوات البرتغالية حتى قدر عدد الأنجوليين في عام 1995 بأكثر من مليون ونصف.[3]

---

[1] الشيماء علي عبد العزيز، الكونغو الديمقراطية: دولة في حالة أزمة مستمرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة، جانفي 2001، ص 211.

[2] المرجع السابق، ص 212.

[3] عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 196.

أما اللاجئون من رواندا فهم سبب اشتعال المشكلة في شرق الكونغو، فهم نتاج الأوضاع المتغيرة والمتفجرة في رواندا أو بوروندي، فعندما طالب التوتسي في رواندا وبوروندي بالاستقلال عن بلجيكا منذ منتصف الخمسينات حنق عليهم المستعمر وقرر تأديبهم بإجراء انتخابات عامة عام 1959 أسفرت عن فوز الأغلبية الساحقة من الهوتو وتهميش التوتسي الذين كانوا يحكمون البلاد لآلاف السنين، وقد ترتب عن ذلك فرار 120 ألفا من التوتسي من رواندا بين عامي 1959-1961 ذهب نصفهم إلى كيفو، وانضموا إلى التوتسيين الرونديين المقيمين في نفس المنطقة منذ العشرينات.(1)

فوقعت صدامات بين السكان المحليين والقادمين الجدد خاصة في ظل ندرة الموارد -هذا يذكرنا بما حدث في ليبيريا- في الكونغو المستقلة حديثا والخاضع اقتصادها لسيطرة الشركات الأجنبية وعلى الرغم من أن التوتسي الوافدين هم من أصول رواندية وبوروندية إلا أنهم لاقوا ترحابا من جانب الحكومة الكونغولية حيث أصدر الرئيس الراحل موبوتو(Mobutou) في عام 1972 مرسوما عاما يمنح بمقتضاه الجنسية الكونغولية لجميع المقيمين من أصول رواندية أو بوروندية الذين استقروا في البلاد منذ ما قبل عام 1950.(2)

وفي خضم هذه الأحداث تواصل وفود اللاجئين من الموجة الثالثة بسبب سياسات موبوتو، حيث وصل في عام 1973 حوالي 30 ألفا من الهوتو فروا من بوروندي إلى كيفو بعد الأحداث الإثنية الدامية هناك، وفي عام 1978 عاد إلى الكونغو بعد العفو العام ما يزيد على 150 ألفا من الكونغوليين الفارين للخارج ضمن مشروع دولي تكلف حوالي مليار ونصف دولار توجه نصفهم إلى كيفو، وتواصل توافد اللاجئين على شمال شرق الكونغو بوصول حوالي 57 ألف لاجئ أوغندي بسبب أحداث ذلك العام في أوغندا والنزاع بين تنزانيا وأوغندا للإطاحة بعيدي أمين، ليتحول شرق الكونغو إلى مأوى لمختلف الاثنيات المحلية والإقليمية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مشجعة على استيعاب هذا العدد من اللاجئين والعائدين.(3)

و تغيرت الأوضاع في الكونغو بعد أن أخذت أقلية التوتسي وخاصة جماعة **البانيا مولينغي** (Panya molenge) منهم في السعي للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية تتناسب ونموها العددي في شرق الكونغو، وعاد موبوتو في عام 1981 ليصدر قانونا عكسيا يحدد المواطنة على أساس الانتماء إلى إحدى الجماعات الإثنية التي كانت موجودة داخل حدود الكونغو عام 1885، بما يعني أن التوتسي من أصول رواندية قد نزعت منهم المواطنة لأنه تم تهجيرهم بعد هذا الوقت لتتفجر الأزمة بين أقلية التوتسي والحكومة الكونغولية بقيام شباب البانيا مولينغي (Panya molenge) بتنظيم أنفسهم ضمن ميليشيات مسلحة للدفاع عن المكاسب التي حققوها منذ تهجيرهم من رواندا وبوروندي حسب تعبيرهم(4) .

(1) المرجع السابق، ص 197.
(2) خالد حنفي علي، البحيرات العظمى ومستقبل السلام ، مرجع سابق، ص 155.
(3) عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 197.
(4) خالد حنفي علي، البحيرات العظمى ومستقبل السلام ، مرجع سابق، ص 155.

في غضون ذلك وعلى الرغم من هذا التوتر بدأت الموجة الثالثة للجوء مع وفود الهوتو من بوروندي إلى شرق الكونغو بعد محاولة انقلاب عام 1993 عقبها مذابح إثنية راح ضحيتها 50 ألف شخص، ليكتمل المشهد مع لاجئي الهوتو من رواندا هذه المرة، حيث وفد أكثر من مليونين بما فيهم جيش رواندا السابق ex-far بعد استيلاء الجبهة الوطنية الرواندية على السلطة في كيجالي في جويلية 1994.[1]

وهكذا تجمع في شرق الكونغو كل عناصر المشكلة ، التوتسي ضد حكومة موبوتو(Mobutou) من جهة والتوتسي في مواجهة أكثر من مليوني من الهوتو من رواندا وبوروندي مع وجود جماعات إثنية محلية وهي- Nyanga, Nande, Tembo, Hunde مستقطبة إما من الهوتو أو التوتسي، فالتوتسي والهاند حاربوا معا ضد الهوتو في حين كان الهوتو اللاجئين تحت مراقبة جيش Ex-far وميليشيات الانترهامواي (Interahamwe) التي تتهمها رواندا بارتكاب مذابح 1994 ضد التوتسي وكانت النيانغا والهاند ضحايا هجمات الهوتو.[2]

ووجد موبوتو(Mobutou) نفسه في أزمة مستفحلة حاول حلها بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء حيث أمر في عام 1996 بتهجيرالبانيا مولينغي (Panya molenge) أوتوتسي الكونغو مهددا بسجن من يعترض على ذلك إلا أنهم رفضوا وقرروا خوض معركة ضد النظام السابق متحدين في ذلك مع مقاتلي الماي ماي وفصائل أخرى معارضة .بمساندة من دول الجوار وتحت قيادة لوران كابيلا (Loren Kabila).[3]

لتشهد الكونغو بذلك حربها الأولى (1996-1997) في ظل دعم الجوار لقوات كابيلا(Kabila) وإحجام باقي الدول عن تقديم دعم مادي ملموس لموبوتو(Mobutou) كرد على تواطئه مع الغرب ضد الحركات السياسية الناشطة في المنطقة والقريبة من المعسكر الشيوعي أثناء الحرب الباردة، لكن مع انتهاء الحرب الباردة وتراجع أهميته لدى الغرب شرعت القوى الإقليمية في بناء تحالفات لم يكن لموبوتو(Mobutou) موطأ قدم فيها خاصة مع مرضه الطويل واضطراره للبقاء لفترة طويلة خارج الكونغو مما أثار قلق الدول الغربية خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي لا تحكم علاقاتها مع أفريقيا سوى سياسة انتهاز الفرص والبراغماتية، وعليه تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عنه ورحبت بالحكومة الجديدة التي شكلها المتمردون ودعتها لاحترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات ديمقراطية في ظل وعود بالدعم العسكري لها .[4]

كل هذا حدث في ظل عجز الجيش الكونغولي مما أغرى المتمردين على مواصلة زحفهم نحو الأقاليم الغنية بالمعادن مثل إقليم كاتنجا (شابا حاليا) الذي حاول الانفصال عدة مرات وهو غني بالمعادن، لكن موبوتو

---

[1] عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 198.

[2] Ethienne Rusamira, la dynamique des conflits ethniques au Nord-Kivu :une réfléxion prospective, Afrique contemporaine, Automne 2003, p-p,146-152.

[3] خالد حنفي علي، البحيرات العظمى ومستقبل السلام ، مرجع سابق، ص 155.

[4] الشيماء علي عبد العزيز، الكونغو الديمقراطية : دولة في حالة أزمة مستمرة، مرجع سابق، ص 212.

(Mobutou)قام بإصلاحات سياسية استرضت خصوصيات الإقليم وتركيبته القبلية، هذا الجيش الذي رغم تسليحه بأسلحة أمريكية وفرنسية وتدريبيه الحديث إلا أنه منقسما على نفسه لأسباب إثنية ، واستطاع موبوتو(Mobutou) إضعافه حيث اصطفى فرقة خاصة به هي الجيش الرئاسي الخاص، وهي فرقة جيدة التسليح والتدريب تضم 15 ألف مقاتل وولاؤها لموبوتو باعتبار أن عناصرها من إقليم الاستوائية معقل الرئيس.[1]

يضاف إلى ذلك فساد النخبة واستحواذها على سلطة الشعب واعتماد موبوتو على الولاء القبلي كأساس للحكم مما نتج عنه سياسات غير عقلانية، مع إثارة التنافس داخل الجيش للقضاء على إية محاولات للانفراد بالسلطة، لتتفق كل الأطراف على موبوتو(Mobutou) ووجوب تنحيته من السلطة ليتحقق ذلك باعتلاء لوران كابيلا(Loren Kabila) الحكم في الكونغو الديمقراطية.

ب- فترة حكم كابيلا الأب وسير النزاعات الإثنية:

لوران كابيلا (Loren Kabila)هو مناضل يساري وقائد المتمردين، والذي تمكن في غضون سبعة أشهر من الإطاحة بنظام موبوتو(Mobutou) والسيطرة على السلطة عام 1997، تميزت سياسته هو الآخر بالتلاعب بالورقة الإثنية من خلال استبدال الحلفاء القدامى بحلفاء جدد أعداء مما أثار حفيظة كل الأطراف ضده وانتهى السيناريو باغتياله واعتبر الحادث سلسلة من حلقات الصراع بين الهوتو والتوتسي.

لوران كابيلا(Loren Kabila) الذي تحالف مع التوتسيين من رواندا وأوغندا ضد نظام موبوتو وساعدوه في الوصول إلى الحكم تبنى إستراتيجية جديدة من خلال تغيير حلفاء الأمس-كمحاولة للتخلص من نفوذهم- وأن يخلق عوضا عن ذلك مراكز تأييد داخلية معتمدا على فلول الجيش الرواندي وميلشيات الهوتو وجنرالات موبوتو السابقين ومقاتلي الماي ماي(Mai Mai) ومتمردي تحالف القوى الديمقراطية المعارضة لنظام موسيفيني(Mussivini) في أوغندا ومتمردي بوروندي وتشترك هذه القوى جميعا في معارضتها لنظم الحكم القائمة في كل من رواندا وبوروندي وأوغندا، كما قدم جميع المناصب الحساسة لأبناء جماعته الإثنية البالوبا الأمر الذي إعتبرته الجماعات الأخرى تعديا على حقوقها وحرمانها منها.[2]

قرار كابيلا(Kabila) ترحيل الجنود الروانديين من الجيش الكونغولي الذين ساعدوه في إسقاط موبوتو، ودعمه لميليشيات الهوتو ألب عليه رواندا وبوروندي خاصة في ظل إستثنائها من عقود تعدينية، حيث أن كلا من رواندا وبوروندي وأوغندا تعتمد حيويتهم الاقتصادية على وصول ثروات شرق الكونغو إليهم والتي

---

[1] عبد الله صالح، الصراع في شرق زائير وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، القاهرة ،أفريل 1997، ص-ص، 146-148.

[2] خالد حنفي علي، البحيرات العظمى ومستقبل السلام مرجع سابق، ص 155.

تتواجد فيها مافيا ذات تفرعات دولية تشارك منذ سنوات في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية.[1]

إستراتيجية تغيير الحلفاء في عهد كابيلا (Kabila) وسياساته التفضيلية نحو أنجولا وزيمبابوي وناميبيا والسودان وتشاد كان كافيا للانقلاب عليه وبدء حرب لإسقاطه منذ عام 1998 لتصل قوات رواندا وبوروندي وأوغندا إلى شرق البلاد الأمر الذي أدى إلى دخول قوات أنجولا وزيمبابوي وناميبيا المعركة إلى جانب لوران كابيلا(Loren Kabila).

هذه الحرب التي تسمى الحرب العالمية الإفريقية تدخلت فيها 6 جيوش وعشرات الميليشيات، وأسفرت عن تقسيم البلاد إلى نصفين ؛ الغربي والجنوبي تحت سلطة النظام في كينشاسا وحلفائه ، أما الشرق الغني والشمال تحت سلطة رواندا وأوغندا وبوروندي، هذه الحرب التي كانت بسبب سياسات كابيلا(Kabila) والتلاعب بأوراق إثنية معقدة هي التوتسي والهوتو عن طريق إعلان التحالف مع جماعة في وقت ما والعداء لأخرى في وقت آخر ، مما يجعل هذه التحالفات التي تحكمها المصالح والأغراض الشخصية هشة للغاية.

حرب (1998-2003) جاءت كنتيجة لتجدد التوتر الإثني في شرق الكونغو وذلك قبل مرور عام على وصول كابيلا للسلطة إثر قيام ميليشيات الماي ماي بالتعاون مع القوات الحكومية الكونغولية بتوجيهه ضربات مسلحة إلى قبائل البانيا مولينجي المستوطنة لشرق الكونغو الديمقراطية تزامنا مع اتهام نظام كابيلا(Kabila) حكومة أوغندا بتهريب الألماس والذهب من الكونغو ليدعم ذلك بداية تمرد جديد استطاع أن يحرز تقدما ملحوظا أمام القوات الحكومية ويستولي على مناطق إستراتيجية وتذرع المتمردون بفشل كابيلا(Kabila) في تحقيق الاستقرار ومعاداته للتوتسي على نحو ما فعل موبوتو(Mobutou) حيث شكل معارضو كابيلا(Kabila) تنظيمين هما: حركة تحرير الكونغو والتجمع من أجل الديمقراطية، وانشقت الأخيرة على نفسها إلى قسمين.[2]

إن ما ميز الكونغو الديمقراطية خلال حكم كابيلا(Kabila) هو عدم الاستقرار، فقبائل التوتسي التي ساعدته في تمرده ضد الرئيس السابق ظلت دوما غير راضية، فقد اتهمه قادة الجيش من التوتسي في منطقة كيفو الواقعة شرق الكونغو بالفساد وسوء الإدارة وعدم وجود برنامج سياسي واضح.

وما زاد الطين بلة قرار إعادة وحدات الجيش الرواندي التي آزرته في انقلابه على موبوتو(Mobutou)، وعلل كابيلا(Kabila) قراره برغبته في تكوين جيش كونغولي خالص-على الرغم من اعتماده على الهوتو المتمردين وبعض الجماعات المناهضة لأنظمة الحكم في بلدانها في تكوين هذا الجيش-، وقد

(1) Thierry Vircoulon, Reformer le «Peace making» en Republique démocratique du congo Quand les processus de paix deviennent des systèmes d'action internationaux, IFRI : programme Afrique subsaharienne, Bruxelle, fevrier 2009, p 17.

(2) الشيماء علي عبد العزيز، الكونغو الديمقراطية، دولة في حالة أزمة مستمرة، مرجع سابق، ص 210.

تزامن هذا القرار مع ازدياد هجمات بعض الجماعات المسلحة التي تنتمي إلى قبيلة الهوتو على وحدات الجيش الرواندي الموجودة في جمهورية الكونغو، ومما زاد الوضع سوءا أيضا اعتماد كابيلا(Kabila) في تكوين الجيش الجديد على الإنتامغي وهي ميليشيات تنتمي إلى الهوتو ويحملها التوتسي المذابح التي وقعت في بوروندي عام 1993 والتي راح ضحيتها أكثر من 250 ألفا من التوتسي.[1]

بالإضافة إلى غضب قبائل التوتسي من خطاب كابيلا(Kabila) الإثني ضد رئيس أنجولا جوزيف سانتوس(Joseph Santos) بسبب صفقات أسلحة لتدعيم حركة يونيتا (UNITA)، حيث اتهم أوغندا ورواندا وأنغولا بالسعي لإقامة إمبراطورية التوتسي في منطقة البحيرات العظمى، واتهامه أقلية التوتسي في شرق البلاد بمحاولة الانفصال عن جسد الدولة الكونغولية والانضمام إلى هذه الإمبراطورية المزعومة وهدد بنقل الحرب إلى تلك البلدان.[2]

لتعود بذلك علاقات التوتر بين الهوتو والتوتسي من جديد، وعادت إلى الأذهان عمليات الانتقام والانتقام المضاد التي اندلعت بين القبيلتين منذ ستينات القرن الماضي وحتى منتصف التسعينات التي راح ضحيتها ما يزيد عن 1.5 مليون من كلا الجانبين وتجدد النزاع في كل من بوروندي ورواندا والكونغو الديمقراطية.

فشل لوران كابيلا(Loren Kabila) في إحراز ما أعلنه من إصلاحات سياسية وعسكرية واقتصادية تخفف من حدة التوتر وتحقيق التوازن المطلوب داخل النخبة بين التوتسي والجماعات الإثنية الأخرى المتعددة في الكونغو الديمقراطية والتي لم يجمعها حول له سوى الرغبة في التخلص من الحكم الفاسد الذي مثله الرئيس السابق.[3]

كل ذلك زاده تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم كابيلا(Kabila) نظرا لصداقات الأخير مع الصين وكوريا الشمالية إضافة إلى دور فرنسا المناهض له الذي كان يعادي الدور الفرنسي المساند قديما للنظام السابق، وهكذا تجمعت كل الأطراف الداخلية والخارجية ضد كابيلا ليقتل على يد قائد حراسة في 16 جانفي 2001 وتولى ابنه سدة الحكم ليجد في يديه تركة ثقيلة من الأزمات في الكونغو الديمقراطية.[4]

تبين لنا من خلال ما ورد سابقا أن مشكلة الكونغو تتمثل في استضافتها من المتمردين الهوتو والتوتسي ما يكفي لتفجير الصراع وإعادة انتشار السيناريو ونشره إلى داخل الكونغو في أية لحظة من خلال التحالفات القبلية أو استغلال قبائل أخرى مغلوب على أمرها لتفجير الأوضاع أملا في إجراء تغييرات سياسية جذرية يتم بموجبها الحصول على نصيب من ثروات البلاد التي يسمعون بها ولا يعلمون عنها شيئا، دعم ذلك سلوكات

---

(1) محمد عبد العاطي، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.
(3) الشيماء علي عبد العزيز، أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مرجع سابق، ص 196.
(4) المرجع السابق، ص 210.

موبوتو وكابيلا على حد سواء في الاتكال على الأطراف الخارجية بالنسبة لموبوتو(Mobutou) والانصراف لتكوين الثروة دون الاهتمام بأوضاع الشعب الكونغولي .

والسؤال الذي يتوجب علينا ذكره في هذا المقام هو: لماذا سمح موبوتو(Mobutou) بدخول كل هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين سواء الهوتو والتوتسي على الرغم من علمه بحجم العداء بينهما في رواندا وبوروندي ويظهر ذلك في المذابح الإثنية في كلا البلدين، ونخص بالذكر هنا موجة الهوتو الوافدة من بوروندي خلال عام 1993، ورواندا عقب الإبادة الجماعية عام 1994،بالإضافة إلى التوتر الذي ميز علاقة الحكومة بالتوتسي في هذه الفترة، فلماذا سمح بنقل السيناريو من رواندا وبوروندي إلى الكونغو التي مازالت تعيش تبعات ذلك إلى اليوم؟.

لكن من ناحية أخرى نتساءل عن عدم حدوث نفس السيناريو مع تترانيا التي تعد من اكبر الدول المستضيفة للاجئين في القارة إلى جانب الكونغو الديمقراطية ؟.

أما كابيلا(Kabila) الذي لجا إلى تغيير سياسته الخارجية تجاه القوى الإقليمية الشرقية الداعمة له في وقت سابق خوفا من تنامي نفوذها في الكونغو تمثل ذلك بعدم وفائه بالتزامات خاصة منها الاقتصادية تجاهها كرد لدعمها له وانفتاحه على دول أخرى ، مع عدائه للتوتسي وانفتاحه على الهوتو صعد الوضع المتفجر أصلا وكذا استمرارية نمط الحكم المتمثل في محاباة قبيلة الرئيس والحكم بمنطق الإثنية والتلاعب بأوراقها دون الاهتمام بمعالجة الأوضاع الداخلية بل نقلها إلى أجندة الدول المجاورة وسع دائرة التراع من إثني داخلي إلى إثني مدول .

ثانيا : عهد جوزيف كابيلا :

بدأ جوزيف كابيلا(Joseph Kabila) حكمه عقب وفاة والده في جانفي 2001 بعقلية مغايرة عما سبقه من حكام وذلك من خلال إدراكه منذ اليوم الأول أن الاستقرار في بلد ضخم كالكونغو لا يكون إلا بتهدئة الوضع مع جاراته الثلاث رواندا وبوروندي وأوغندا، وتناغم المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا، وهو الأمر الذي تجسد فعلا من خلال إحياء اتفاقيات السلام، وكذا محاولته إيجاد مساحة من الاستقلالية في موقف بلاده عن حلفائها أنجولا وزيمبابوي وناميبيا.[1]

وقد تزامن ذلك مع إحداث تغييرات داخلية تتجسد في الإعلان عن إصلاحات ورغبة في الحوار مع فصائل المعارضة المدعومة من دول الجوار حول اقتسام السلطة والمناصب السيادية.

في غضون ذلك عمد للتمهيد لإنهاء الحرب التي بدأت رحاها عام 1998 وهي من التركات الثقيلة التي ورثها عن حكم أبيه، والتي انتهت عام 2003 وكانت من أعنف الحروب التي شهدتها إفريقيا.

[1] خالد حنفي علي، البحيرات العظمى ومستقبل السلام، مرجع سابق، ص 156.

توقف الحرب لم يمنع الكونغو من استمرارية دوامة النزاع الإثني وذلك برفض قبائل التوتسي الانضمام إلى الجيش الكونغولي وفق اتفاقية السلام التي أنهت الحرب في (1998-2003) وهاجمت مرارا الجيش بعد اتهامه بدعم الهوتو.[1]

لقد أصبح وجود الهوتو والتوتسي أحد أبلغ وجود النزاع في الكونغو الديمقراطية بسبب الأعداد الكبيرة لهؤلاء اللاجئين والعلاقات العدائية بينهما التي دفعت الكونغو بسببها أثمانا باهظة نتيجة استضافتها لهم بسبب القرب الجغرافي وضعف الدولة في الكونغو وانعدام قدرتها على استيعاب هؤلاء اللاجئين ناهيك عن السياسات الانتهازية للقادة الكونغوليين في التعامل مع التنوع الاثني ، لذلك أصبحت لهم قدرة وقوة في الكونغو تمكنهم من العبث بالموارد الوطنية للدولة.

وهنا نذكر قائد المتمردين لوران نكوندا(Loren Naconda) الذي لم يكن هاجسه حماية حقوق التوتسيين في الكونغو فحسب بل الظفر بالثروات المعدنية التي يزخر بها الإقليم الشرقي، ومحاولة للسيطرة والاتجار بـــ5موارد أساسية وهي القصدير والذهب والألماس والنحاس والكلتان الذي يستخدم في الأجهزة الخلوية والحاسوب المحمول.[2]

وفي ذات السياق تمتلك جمهورية الكونغو حوالي 80% من احتياطات الكلتان في العالم ويعتقد أن احتياطي هذا المعدن مع المعادن الأخرى يقدر بمئات المليارات من الدولارات، ويتورط نكوندا(Naconda) وغيره من الجماعات بتهريب المعادن من خلال الوسطاء، حيث ينتهي المطاف بأغلبها إلى الأسواق الآسيوية لاستخدامها في الأجهزة الإلكترونية.[3]

في هذا الإطار يلقي الكثيرون باللائمة على الشركات المتعاملة مع الجماعات المهربة دون التدقيق في مصادر هذه المعادن فساهم ذلك في رواج التجارة غير المشروعة ، لكن باعتقادنا أن المسؤولية تقع على عاتق الجيش المسؤول عن حماية الأمن الوطني والذي يدخل ضمنها حماية ثروات البلاد، هذا الجيش الذي توجه له كذلك أصابع الاتهام بخصوص الاتجار غير المشروع للمعادن.

وجود لاجئين متعادين ومتمردين بالإضافة إلى ثروات هائلة جعلت من الإقليم الشرقي للكونغو منطقة غير مستقرة لأنها شهدت فصولا من النزاع المتكرر وذلك في 2006 وصيف 2007 وأوت 2008 بين متمردين بقيادة نكوندا(Naconda) ضد ميليشيات الماي ماي الموالية للحكومة ومتمردون من الهوتو ينتمون إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.[4]

---

(1) المرجع السابق، ص 157.

(2) مي الصايغ، الكونغو على طريق رواندا، صراع قبائل ومعادن، جريدة الأخبار، أكتوبر 2008.ص5.

(3) مايكل لوجمان، صراع خفي من أجل الثروات، أمراء الحرب في الكونغو يتلاعبون بالخلافات العرقية، جريدة العرب، الخميس 2008/11/11، ص 5.

(4) مي صايغ، مرجع سابق،ص5.

وقد شهدت كذلك كيفو حملة عسكرية حكومية عام 2009ضد المتمردين الرونديين بفعل هجماتهم المتكررة على المدنيين ، وبهدف نزع سلاح الميليشيات المتمردة التي تنتمي إلى الهوتو، وبهذا الخصوص أفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن نحو 56000 ألف قد نزحوا من ديارهم منذ بداية 2009 وأن حوالي 20000 منهم على الحدود مع بوروندي.(1)

إن حكومة جمهورية الكونغو قد اتبعت سياسة تعيين أشخاص ممن يشتبه بتورطهم في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مناصب قيادية في الجيش الحكومي والشرطة وتشمل هذه الجرائم مجازر ارتكبت على أسس إثنية وعمليات تجنيد الأطفال.

هذا ما ينطبق على لوران نكوندا (Loren Naconda) وهو ضابط كبير في الجيش الكونغولي فصيل غوما الذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال دولية عام 2005 لكنها لم تتم أي خطوة من جانب حكومة الكونغو أو الأمم المتحدة لاعتقاله وظل قادرا على التنقل بحرية في أجزاء من إقليم كيفو الشمالي ورواندا وإحكام سيطرته على الجزء الشرقي للبلاد إلى أن تم اعتقاله من قبل رواندا عام 2009 ليخلفه بوسوكونتاغندا(Bossoco Ntaganda) الذي صدرت بحقه هوالآخر مذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية لجرائم ارتكبها في إيتوري.(2)

بالرغم من النهج المغاير الذي سلكه كابيلا الإبن إلا أن ذلك لم يمنع من استمرارية النزاع الإثني في الكونغو الديمقراطية، ففي الكونغو تتجمع عدة أسباب تغذي هذا النزاع وتمنع توقفه حيث تتشكل الخارطة الإثنية الكونغولية من طيف من الجماعات الإثنية التي وجدت نفسها مع جماعتين ذات تاريخ من العداء والحرب وهما التوتسي والهوتو في نفس الرقعة الجغرافية منذ استقلال الدولة، وعملت هاتين الجماعتين على استقطاب الجماعات المحلية وفقا لما يتلاءم ومصالحها الذاتية فأدخلت الكونغو في عنف إثني دائم لا علاقة لها به، وفي ذات الوقت عملت الطبقة الحاكمة باستمرار على التلاعب بالإثنية وتحريكها بين قطبين مرة في خانة الحليف ومرة في خانة العدو، يزيد هذا الوضع وجود ثروات هائلة في الدولة يأبى اللاجئون تركها والعودة إلى بلدانهم الفقيرة توازيا مع نهب السلطات الحاكمة والجيش لهذه الموارد وكذا الدول المجاورة من الناحية الشرقية، وعليه فقد تورطت إفريقيا في مشكلة ديمومة الصراع في ظل وجود دول مثل الكونغو، ويقول في هذا الشأن **جان فاك إيك(Jean vak ick)** مفاوض لمدة 12عاما في منطقة إفريقيا الوسطى في مقال له بعنوان: **"تجاهل السرطان الإثني في الكونغو يعيق السلام الحقيقي"** أنه من الواضح إذا لم يتم صياغة إستراتيجية جديدة ترتكز على علاج الأسباب الجذرية الحقيقية للنزاع فإن المنطقة سوف تسير دون رجعة باتجاه أزمات كبرى متجددة

(1) مركز أنباء الأمم المتحدة، الموجة الأخيرة من العنف في جمهورية الكونغو تؤدي إلى نزوح أكثر من 56000شخص، 2009/07/31، على الموقع : www.un.org/arabic/**news**/fullstory**news**.asp?**news**ID=11513

(2) Thierry vircoulon, op cit, p 19.

وفي مثل تلك الحالة لن يقتصر النزاع على المناطق الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فقط بل سيشملها ويمتد لجيرانها من الناحية الشرقية لأن النزاع في شرق الكونغو له جذوره في هذه الدول.[1]

أخيرا يمكننا القول أن تموقع الكونغو إلى جانب دول تشهد نزاعات اثنية عجل بنقل السيناريو إليها نتيجة حملات تدفق اللاجئين إليها بسبب التواصل الجغرافي معها، واكتسابها لثروات طبيعية هائلة في ظل فقر الدول المحيطة بها انعكس ذلك سلبا عليها خاصة في ظل ضعف وفساد الجيش وتقاعسه عن الدفاع عن أطراف البلاد وكذا عجز الحكومة في التحكم في الثروة وتوزيعها بشكل عادل على السكان وتواجد الهوتو والتوتسي الذين عقدا الأمور بضم الجماعات المحلية إلى مخططاتهم جعل من الكونغو بؤرة توتر دائمة في قلب إفريقيا.

المطلب الثاني: النزاع الإثني في الكونغو الديمقراطية من الأقلمة إلى التدويل:

لقد كانت الكونغو الديمقراطية مسرحا لتدخلات خارجية؛ دولية وإقليمية جاء أغلبها بناءا على رغبة النظم السياسية الحاكمة التي فشلت في بسط سيادتها ونفوذها وصد المحاولات الانفصالية على أرضها، أو رغبة من الحركات المتمردة والمناهضة للنظام الحاكم وتواكب هذا مع رغبة الدول المتدخلة لدعم أحد القطبين في تدعيم مصالحها الاقتصادية في الكونغو الغني.

-فما هي أهم الأطراف المتدخلة في الكونغو؟ وما هي طبيعة مصالحها هناك؟

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة يجب علينا الانطلاق من الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني والتي كانت سببا في حدوث تدخلات خارجية على مستوى دولي أو إقليمي.

وعليه فإن التحليل سوف يستند إلى ثلاثة مستويات.

أولا- الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني:

أ-الأنظمة الحاكمة: والذي تعاقب عليها موبوتو(Mobutou) وحكم لمدة 32 عاما حيث كان خادما للمصالح الغربية في المنطقة الأمر الذي ألب عليه القوى الإقليمية التي كانت تنشط بها حركات تحررية اشتراكية، وعملت على انتهاز الفرص لدعم الأطراف الداخلية المعارضة له الممثلة بقيادة لوران كابيلا(Loren Kabila) إلى جانب توليه السلطة.

أما بالنسبة لهذا الأخير الذي وصل للحكم بدعم من رواندا وأوغندا وبوروندي، أراد تغيير إستراتيجيته بخروجه من سيطرة حلفائه التقليديين بسبب تنامي نفوذهم في الكونغو الديمقراطية واتجه إلى زيمبابوي وأنغولا وتنزانيا الأمر الذي استهجنه الحلفاء القدامى خاصة في ظل استبعادهم من أي عقود في مجال

---

(1) البحيرات العظمى: عدم تكرار الماضي، شبكة الأنباء الإنسانية (IRIN)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 11 نوفمبر 2008،على الموقع : arabic.**irinnews**.org/ReportArabic.aspx?SID

التعدين في الكونغو الديمقراطية واستفادة الحلفاء الجدد من ذلك، الأمر الذي ادخل الكونغو في حرب سميت الحرب الإفريقية العالمية الأولى بدخول ست جيوش فيها وتوفي قبل أن تضع الحرب أوزارها في جانفي 2001.

فوجود موبوتو(Mobutou) الذي كان مواليا للولايات المتحدة وفرنسا - من أجل اكتساب شرعية حكمه الذي طال أمده- لم يكن مقبولا من القوى الإقليمية والتي وجدت في تنظيم كابيلا(Kabila) سبيلا للخلاص من موبوتو(Mobutou) وذلك بتقديم كل الدعم لكابيلا من أجل بلوغ الهدف، لكن مع تحقق وصول كابيلا(Kabila) للحكم أدار ظهره لهذه القوى التي دعمته وانفتح على قوى أخرى جعلت من الكونغو مسرحا لحرب ضروس في ظل معاداة كابيلا للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، كابيلا(ilaKab) الذي تكالبت عليه كل الأطراف لينتهي مساره باغتياله ، وتولى ابنه الحكم الذي كان مدركا منذ البداية أن لا شرعية سياسية لحكمه في البلاد، ومن أجل التغطية على ذلك عمد إلى كسب جميع القوى الإقليمية الفاعلة في الكونغو، أما على المستوى الدولي فيظهر اهتمامه من خلال الزيارات التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا المستعمر القديم منذ أولى مراحل توليه الحكم في البلاد.

وعليه فقد وجدت بعض الأطراف المتدخلة في الكونغو منفذا إليه من خلال رغبة النظم الحاكمة في ذلك وتنوع الأطراف ينم عن تضارب المصالح وتضادها بين مختلف الأنظمة المتعاقبة على الحكم في الكونغو.

ب-الأطراف الداخلية المعارضة:

1-فترة موبوتو:

نشط مع أواخر حكم موبوتو(Mobutou) تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو (AFDL) بزعامة لوران كابيلا(Loren Kabila) واحتضن هذا التحالف قوات أوغندية وروالندية، حيث قدمت أوغندا ورواندا الدعم اللازم مما سمح له في مارس 1997 بالسيطرة على كامل شرق البلاد والاتجاه نحو كينشاسا.[1]

في عهد موبوتو(Mobutou) وبالضبط عام 1996 تكتلت العديد من قوى المعارضة مثل قبائل الماي الماي"Mai Mai" وحزب الثورة الشعبي (RPP) والمجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية (NCRD) والحركة الثورية لتحرير الكونغو والتحالف الشعبي الديمقراطي (PPA) مع تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو (AFDL) ليصبح هذا التحالف مظلة للمعارضة المسلحة.

حيث تمتع هذا التحالف بدعم من جانب العديد من الدول الإفريقية وعلى رأسها رواندا وأوغندا وأنجولا في حين امتنعت القوى الدولية الكبرى عن دعم نظام الرئيس موبوتو(Mobutou) على نحو ما فعلت في السابق.[1]

---

[1] RDC : Les différents forces en armes depuis 1997, commission des ressources des réfugies, la Republique française, 31/01/2006, p 3 ,sur : www.commission-refugies.fr/.../RDC_-_les_differentes_forces_en_armes_depuis_1997.pdf

لم يحتوي الكونغو على حركات معارضة كنغولية وحسب وإنما أوى عديد الحركات المعارضة لدولها ومن أبرزها حركة يونيتا (UNITA) التي استغلت الأراضي الكونغولية لشن هجمات على النظام الحاكم في أنغولا وهي الحركة التي سيطرت في وقت سابق على 70% من مساحة البلاد وعلى عائدات ضخمة من تهريب الألماس، وقد شكلت دوما مصدر إزعاج لأنغولا نتيجة لترسانتها العسكرية التي تطورت خلال الثمانينات، ووجود هذه الحركة كان سببا مباشرا لتوتير العلاقات الأنجولية-الكونغولية نظرا لسماح الكونغو للحركة باستخدام أراضيها منطلقا لعملياتها.[2]

ولقد تميزت فترة موبوتو(Mobutou) بالدعم المطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ناهيك عن ضعف الحركات المعارضة له وعدم تنظيمها مما أطال أمد حكمه ، لكن بمرور الوقت اجتمعت كل هذه الحركات في تنظيم واحد ،استمد قوته من الدعم الرواندي الأوغندي، حيث حقق نجاحات خاصة في ظل مرض موبوتو(Mobutou) وعدم قدرته على تسيير الحكم وامتناع الولايات المتحدة وفرنسا .

ب-حكم لوران كابيلا:

نظرا للسياسة الجديدة التي اتبعها لوران كابيلا(Loren Kabila) في علاقته مع حلفائه التقليديين كان نتيجة ذلك ظهور فصائل وحركات تمرد خاضعة لهذه القوى ومنها:

- **فصيل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية -غوما-:** ويرأسه أدولف أونانسومبا(Adolf Onansomba) وترتكز قوات التجمع في غوما وتدعمها حكومة رواندا مما جعلها طرفا دائما في أزمات الكونغو، وسيطر التجمع خلال فترات تمرده على أجزاء كبيرة من شرق الكونغو وتقدر عدد قواته فيما بين عشرة إلى خمس عشرة ألف جندي.[3]
- **حركة التحرير الكونغولية:** بقيادة جون بيير بيمبا(Jean Pierre Bemba) وهي مدعومة من قبل أوغندا وتقدر عدد قوات الحركة التي سيطرت على أغلب شمال الكونغو بحوالي 10 آلاف جندي.[4]
- بالإضافة إلى المتمردين الذين يتخذون من كيفو قواعد للهجوم على أوغندا ورواندا وبوروندي مما أثار حفيظة هذه الدول ضد نظام كابيلا(Kabila) في ظل عجز الأخير عن إيقاف ذلك.

3- فترة جوزيف كابيلا:

من الصعب ذكر كل الأطراف المحاربة في الكونغو الديمقراطية ولكن سنعمل على ذكر أبرزها وأقواها على الساحة الكونغولية من خلال الجدول الموالي:

---

(1) نورا أسامة، مستقبل الكونغو بعد السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، القاهرة ،أفريل 2003، ص 217.

(2) الشيماء علي عبد العزيز، أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مرجع سابق، ص 191.

(3) نورا أسامة، مرجع سابق ، ص 218.

(4) المرجع السابق، ص 219.

اسم التنظيم	معلومات حول التنظيم
حركة تحرير الكونغو	زعيمها **Jean pierre Bemba** وهو أحد النواب الأربعة للرئيس بعد اتفاقية تقاسم السلطة، وبها جناح عسكري هو جيش تحرير الكونغو
التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية **Kisangani**	بحلول 2002 وضعت حدا لأعمالها القتالية
التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية -غوما-	رئيسها **Azarias Ruberwa Manya**
أما عن المجموعات التي تنشط في محافظة **Ituri** وشمال وجنوب كيفو فهي:	
L'union des patriotescongolais اتحاد الوطنيين الكونغوليين	منظمة سياسية مسلحة مكونة من إثنية ألـ**Hema** الشمالية وهي مدعومة من رواندا
حزب وحدة وحماية الكونغو**Le parti pour l'unité et la sauvegarde du congo**	ميليشيا مسلحة مكونة من إثنية ألـ**Hema** الجنوبية وهي بقيادة القائد **Kahwa** حتى عام 2004
Le front de Résidence patriotique de l'utri	جماعة مكونة من إثنية **Lendus** الجنوب وهي مدعومة من رواندا
القوات المسلحة للشعب الكونغولي **Les forces Armées du peuple congolais**	مكونة من ألـ**Hema** وهي مدعومة من أوغندا، أما قائدها فهو **Jérôme Kakwaw**
Le front des Nationalistes Intégrationniste جبهة القومية الاندماجية	مكونة من Lendus الشمال وهي مدعومة من حركة تحرير الكونغو وأوغندا مسؤولها هو **Floribert Njabu**
القوات الشعبية الديمقراطية في الكونغو **Les forces populaires pour la démocratie du congo**	مكونة من الجماعة الإثنية **Allur** والجماعة **Lugbara** مدعومة من أوغندا ومسؤولها هو **Hunenchan**
جبهة تحرير شرق الكونغو **Le front de libération de l'est du cong**	حركة مسلحة بدعم من رواندا ظهرت في 07 جانفي 2004 مكونة من حوالي 40 ألف مقاتل من **panyamolende** بقيادة لوران نكوندا سابقا ونتاغندا حاليا.
الحركة الثورية الكونغولية **Mouvement Révalutionnaire Congalais**	تتكون من تحالف محاربين كونغوليين يضم مختلف ميليشيات الـ**Hema** و **Lendu** بهدف الدفاع في محافظة **Ituri** وشمال كيفو، وقد تشكلت هذه الحركة في أوغندا

	-بالإضافة إلى استمرارية نشاط **panymolenge** وهي تمثل مختلف السكان الذين لهم أصول رواندية إثنية التوتسي الموجودين في **Kivu** منذ الستينات وكانوا ضد موبوتو ومع لوران كابيلا، ثم انقلبوا على كابيلا واتهامه بمعاداة التوتسيين وانضمامهم في أحيان كثيرة إلى قوات لوران نكوندا الذي نشط في عهد جوزيف كابيلا.
القوات الديمقراطية لتحرير رواندا	وهي مشكلة من ميليشيات مسلحة رواندية من إثنية الهوت وقد ضمت كذلك **Interhamwe** وهم الهوتو المتهمون من قبل رواندا بالإبادة الجماعية عام 1994
ميليشيا Mai Mai	نشطت منذ عهد كابيلا الأب وهي اليوم تنشط إلى جانب الحكومة الكونغولية

Source : RDC : Les différents forces en armes depuis 1997, commission des ressources des réfugie, la République française, 31/01/2006.p15

من خلال ما تم ذكره تبين لنا أن الأطراف الداخلية للأزمة في الكونغو سواءا النظام الحاكم أو الأطراف المناوئة له كانوا سببا في نقل الأزمة الداخلية إلى الأجندة الإقليمية والدولية بطلب الدعم من أطراف معينة.

والسؤال الذي نطرحه هنا : ماهي الدوافع والمحددات الذاتية التي دفعت بهذه الدول إلى دخول المعترك الكونغولي؟

ثانيا- مواقف الدول المتدخلة إقليميا والعوامل المفسرة لهذا التدخل:

وهذا استعراض لأهم ردود أفعال الدول المجاورة للكونغو من الوضع المتأزم فيها منذ حكم موبوتو إلى الوقت الراهن والدوافع الحقيقية لدخولها الساحة الكونغولية كفواعل أساسية :

أوغندا:

تجمعها مع الكونغو الديمقراطية حدود من الجهة الشرقية سمح لها موقعها بأن تكون فاعلا في هذه الدولة المنهارة وذلك من خلال دعم قوات المتمردين في شرقي الكونغو وتنوع الدعم ما بين مساعدات وتسهيلات، إذ تعد هذه الدولة سبب كل المشاكل لأن لديها طموحا في بناء نظام إقليمي تهيمن عليه أقلية التوتسي مما جعله ممولا دائما للتوتسي في الكونغو، وقد دخل موسيفيني (Mussivini)حربا ضد كابيلا الأب لكون هذا الأخير سمح للمعارضة الأوغندية المتواجدة في الشمال بالقيام بعمليات ضد النظام القائم في أوغندا وأبرزها حركة جيش الرب للمقاومة.

من جانب آخر فإن أوغندا تشترك مع رواندا في نفس الطموحات الاقتصادية في موارد الكونغو فعلى الرغم من أن التدخل العسكري الأوغندي استهدف بالفعل تأمين الحدود ضد هجمات المعارضة المسلحة

الأوغندية التي تتخذ من أراضي الكونغو منطلقا لها إلا أن الهدف الأهم كان ومازال وسيظل اقتصاديا إلى اليوم.

رواندا:

يمكننا القول أن ما تعيشه الكونغو الديمقراطية من أزمات متجددة هو بسبب التواصل الجغرافي بينها وبين رواندا الذي ساهم في سهولة تدفق اللاجئين من إثنيتين مختلفتين وذات عداء شديد، حيث انتقل السيناريو من رواندا إلى الكونغو وأصبح مرهونا بما يحدث في الدولة الأصل، لذلك أصبحت رواندا –الدولة ذات المساحة الصغيرة جدا بالنسبة للكونغو- طرفا أساسيا ومحركا لأزمات الكونغو الداخلية وهي تستند في ذلك إلى حماية حدودها من ميليشيات الهوتو المتمردة ، فعلى الرغم من الضربات التي وجهتها لهم إلا أن تلك الميليشيات ظلت متمركزة في كيفو التي شكلت قاعدة أساسية بالنسبة لهم وهي لا تزال في المنطقة إلى تاريخ اليوم.

بالإضافة إلى محاولة تعويض فقرها باستغلال ثروات الكونغو، في هذا الصدد يرى بعض المحللين أن نظام كاغامي(Kagami) هو المسؤول أساسا عن عدم استقرار الأجواء السياسية والاقتصادية في منطقة البحيرات العظمى بما في ذلك هدف الإطاحة بالحكومة الكونغولية الذي هو مفيد جدا لطريقة استخراج الثروات من الكونغو والحفاظ على التفوق الإقليمي في المنطقة.(1)

فعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام بين الكونغو الديمقراطية ورواندا عام 2002 إلا أن هذه الأخيرة لم تكف عن التدخل في الكونغو حيث أنها تنظر إلى كيفو على أنها عمق إستراتيجي لها لا يمكنها أن تأمن إن كانت في يد قوة معادية، وتسمى رواندا بإسرائيل البحيرات العظمى لما لها من فكر توسعي ، حيث أعلمت رواندا في 23 نوفمبر 2004 السفيرين الأمريكي والبريطاني عن قرب حدوث عملية لقوات الدفاع الرواندية ضد المحاربين الهوتو في شرق الكونغو الديمقراطية –القوات الديمقراطية لتحرير رواندا- اللاجئين في كيفو، وبررت كيجالي هذا التدخل بنشاط هذه القوات في كيفو وتهديدها للأمن الوطني الرواندي.(2)

بوروندي:

كان تواجدها في المعترك الكونغولي بناءا على تدعيم إحدى الفصائل المتمردة برغبة تامين حدودها الغربية مع الكونغو من هجمات الهوتو البورونديين وكذا إيجاد موطأ قدم في استغلال ثروات الكونغو.

أنغولا:

بدأ الدور الأنغولي في الكونغو منذ عهد موبوتو(Mobutou) بسبب سماح هذا الأخير بنشاط حركة **يونيتا** المعارضة للحكومة في أنغولا وكانت نتيجة ذلك مساندة المتمردين التوتسي والسماح لهم باستخدام

(1) Yash pal Gai, op. cit, p12
(2) RDC : Les différents forces en armes de puis 1997, op. cit, p 08.

أراضيها لتطويق العاصمة كينشاسا غربا، وقد ساندت أنجولا نظام كابيلا(Kabila) عسكريا ومنعت القوات الحكومية الأنجولية قوات **يونيتا** من استخدام الأراضي الكونغولية في الهجوم على نظام كابيلا (Kabila) ويعود هذا الدعم لعدة اعتبارات يأتي على رأسها كسب دعمه لأنجولا في صراعها ضد يونيتا (UNITA)، وخوف أنجولا من قيام تحالف بين التمرد الكونغولي والحركة.

ووصل دعم أنجولا لكابيلا(Kabila) إلى حد الدخول في حرب 1998، وانتهى الدور الكونغولي بمقتل سافمبي(Savembi) زعيم حركة **يونيتا** (UNITA)وتوقيع اتفاق السلام بين الحكومة والحركة في أفريل 2002 فأصبح وجود القوات الأنجولية في الكونغو غير ذي جدوى، بل أن أنجولا أصبحت تسعى لدعم السلام في المنطقة واستضافت محادثات الكونغو وأوغندا في هذا الشأن.[1]

***مواقف دول أخرى:**

زيمبابوي مثلا لا تشترك في الحدود مع الكونغو الديمقراطية لكنها دفعت بقواتها المسلحة لدعم نظام كابيلا وفسرذلك بمحاولة من زيمبابوي لبناء دور إقليمي لها في القارة ومحاولة لحماية استثماراتها في الكونغو المرتبطة بنظام كابيلا(Kabila)، بالإضافة إلى بحثها عن دور لها في المنطقة والرغبة في موازاة النفوذ الأوغندي.

إلى السودان التي وقفت إلى جانب موبوتو(Mobutou) نظرا للعداء المماثل لأوغندا التي اتهمت مرارا بمساندة المتمردين في الدولتين، حيث مثل تقدم متمردي الكونغو تهديدا خطيرا لأوضاع الجنوب السوداني حيث حرمت السودان من ميزة استخدام ممرات ومطارات زائير لضرب المتمردين وهو ما مكن متمردي السودان من الاستيلاء على مدن ومواقع قرب مناطق الحدود مع أوغندا و الكونغو.[2]

أما في عهد كابيلا فقد ساندته السودان كذلك لنفس الأسباب لتقويض النفوذ الأوغندي ، حيث قامت السودان بتدريب وحدات من المتمردين الأوغنديين ، حيث وجدت السودان في المتمردين فرصة لكسر الحصار المفروض عليها وتطويق النظام الأوغندي.

أما ناميبيا يفسر المحللون تدخلها بسبب الارتباط التاريخي بحركات التحرر في أنجولا وزيمبابوي وهو الأمر الذي تراجعت عنه بعد اتفاق لوسكا(sakaLu)، حيث كانت أول دولة تسحب بعض قواتها من الكونغو.

يمكننا أن نقول أن معظم الدول المذكورة آنفا قد انحسر نشاطها في الكونغو الديمقراطية بفعل تلاقي دوافع تدخلها فيه وتوقيع اتفاقيات سلام في البحيرات العظمى، لكن تبقى رواندا وبوروندي الأطراف الحاضرة والدائمة في أزمات الكونغو وتجددها.

---

(1) خالد حنفي علي، البحيرات العظمى ومستقبل السلام، مرجع سابق، ص 158.

(2) الشيماء عبد العزيز، أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مرجع سابق، ص ص ، 194-195.

ثالثا- دوافع تدويل النزاع الإثني في الكونغو الديمقراطية:

من أهم الأطراف التي نشطت على الساحة الكونغولية من خارج القارة الإفريقية نجد:

فرنسا:

التي ارتبطت بإثنية الهوتو لم تنجح في تقويض نفوذ التوتسي مما يعني بشكل غير مباشر فشلها في مواجهة أنظمة موالية للولايات المتحدة، حيث خسرت كثيرا من خلال إبراز كابيلا(Kabila) العداء لها بمحو أي أثر للغة الفرنسية، ثم طرده بشكل مباشر لرجال الأعمال الفرنسيين بالكونغو خاصة الذين تعاونوا مع موبوتو(Mobutou) ودفع ذلك فرنسا إلى السكوت عن تحركات توتسي الكونغو مع الداعمين لهم في رواندا وأوغندا .[1]

رغبة فرنسا في وضع يدها على الدول الناطقة بالفرنسية وتوسيع آفاق الفرنكوفونية في القارة، إضافة إلى رغبتها الملحة في الاستثمار في المنطقة الغنية بالموارد جعلها في تنافس وصدام في المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية القادم الجديد بالنسبة للوجود الفرنسي في القارة، لكن دعم فرنسا للهوتو عجل بانحسار نفوذها في القارة وبحث باريس عن سبل جديدة للعودة بقوة.

الولايات المتحدة الأمريكية:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم أقلية التوتسي في رواندا و أوغندا وبوروندي ومنه دعم كابيلا الأب في مرحلة من المراحل لتأمين مصالح شركات النفط والتعدين الأمريكية.

استتراف الموارد من قبل الولايات لمتحدة الأمريكية كان يتم بشكل سري من خلال التجارة غير المشروعة في الماس والذهب وتهريب السلاح، وأبرز الدلائل على نوايا سياسة أمريكا في المنطقة هو انقلابها على كابيلا (Kabila) حينما جمد هذا الأخير عقود شركات التعدين الأمريكية، ولهذا تغيرت خريطة الصداقات والعداوات بالمنطقة وقام الجانب الأمريكي بمساندة ودعم القوى المتمردة بعد عام 1998 بالتنسيق الفعال مع رواندا وأوغندا ضد كابيلا(Kabila) وحلفائه من أنجولا وزيمبابوي وناميبيا بل أن هناك من يردد أن المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع نظيرتها البلجيكية لعبت دورا في التخطيط لعملية الاغتيال.

أعلن جوزيف كابيلا (Joseph Kabila)عن استعداده لإعادة النظر في قرار الرئيس الراحل بتجميد تنفيذ عقود التعدين مع شركات أمريكية وكندية وهو الأمر الذي كان مثار محادثات سرية في العاصمة واشنطن جرت في الفترة من 26 إلى 29 من شهر فبراير 2002 بين وفد رسمي كونغولي برئاسة نائب وزير الخارجية وممثلي الشركات النفطية والتعدينية الأمريكية.[2]

---

(1) المرجع السابق، ص 158.

(2) المرجع السابق، ص 159.

إسرائيل:

تهدف إسرائيل من خلال تواجدها في القارة إلى بناء قاعدة إستراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية ويتضح ذلك من خلال تركيز إسرائيل على دولة معينة مثل إثيوبيا أو السنغال أو الكونغو الديمقراطية، وهي الدول التي تعول عليها إسرائيل في القارة، كما أنها تحاول جاهدة مقاومة النفوذ العربي في المنطقة وعوضا عن ذلك فهي تشجع إقامة أنظمة محافظة وموالية لها.

ويعود التواجد الإسرائيلي إلى وقت موبوتو الذي ارتبط بالتواجد الأمريكي، ورغبة إسرائيل في عودة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بشكل عام عقب حرب 1967 والتي على إثرها تم مقاطعة إسرائيل إفريقيا بحجة احتلال دولة إفريقية هي مصر، لكن موبوتو(Mobutou) وجد في اتفاق السلام 1979 فرصة لإعادة العلاقات بغية الاستفادة من النفوذ الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة الأمريكية لمصلحة استمرار الدعم الأمريكي لنظامه لأن هذا الأخير كان بحاجة ماسة للمساعدات العسكرية الإسرائيلية ولا سيما في ميدان تدريب الجيش وحرسه الجمهوري بعد إحجام حلفائه عن مساعدته.[1]

إلى عهد كابيلا(Kabila) الذي تورطت إسرائيل خلاله في تسليح المتمردين ، حيث تعد إسرائيل طرفا أساسيا في تجارة الألماس على مستوى القارة والعالم حيث يتم شراء الألماس بأسعار زهيدة من إفريقيا في مقابل توريد شحنات سلاح للأطراف المتحاربة، ثم يعاد بيعه بأسعار مرتفعة وبالتالي تحقق إسرائيل أرباحا مضاعفة ويشجع تجار السلاح على اشتعال الحروب واستمرارها حتى تروج تجارتهم، وقد تفاقم دور إسرائيل الاقتصادي في القارة الأفريقية بعد إنشائها لغرفة التجارة الإسرائيلية الإفريقية لتشجيع رجال الأعمال الإسرائيليين على السفر إلى إفريقيا كما تحاول إسرائيل الاستفادة من وضعية النظام الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية إذ عادة ما يقترن الوجود الأمريكي بالوجود الإسرائيلي في المنطقة.[2]

الأمم المتحدة:

أخذ النزاع الإثني في الكونغو الديمقراطية حيزا دوليا رسميا بعد تدخل الأمم المتحدة بقواتها لحفظ السلام هناك بإرسال بعثة وصل عددها إلى 17 ألف جندي وهي اكبر بعثة سلام في العالم*، وقد بدأ وصول هذه العناصر مع عام 2000 في مهمة حفظ السلام في ما يعرف ببعثة الأمم المتحدة في الكونغو (MONUC) التي كثر الجدل حولها بشأن مدى نجاحها أو إخفاقها في بعث السلام في المنطقة .

من خلال العرض السابق نخلص إلى أن الكونغو الديمقراطية كانت ساحة للصراع بين متمردين وجيوش دول الجوار من جهة، ومحطة تنافس بين المنتفعين الاقتصاديين سواء دول أو شركات متعددة الجنسية من جهة أخرى، كما أنها كانت ضحية لعدم الاستقرار التي تعيشها دول الجوار المتاخمة فضلا عن فقر هذه

---

(1) خالد زكريا الكاشف، إسرائيل والقارة السوداء، مجلة الدفاع، العدد 132، السعودية، 2003/11/01.

(2) المرجع السابق.

الدول مقارنة بما تتمتع به الكونغو الديمقراطية من ثراء في الموارد الطبيعية وهو الثراء الذي جعل منها مطمعا لدول الجوار والراغبين في السلطة.

لقد كان التواصل الجغرافي للكونغو مع بعض القوى الإقليمية عاملا سلبيا بالنسبة لها بسبب سهولة تدفق اللاجئين إليها وتدخل دول الجوار فيها، بالإضافة إلى أسباب أخرى ساهمت في تجدد النزاع .

فالنزاع الإثني في الكونغو تظهر فيه كل آليات التدفق إلى النظام الدولي الأوسع من خلال انتشار سيناريو النزاع بين التوتسي والهوتو من الكونغو إلى باقي الدول أو من رواندا إلى الكونغو بسبب القرابة الإثنية والعدوى بسبب الإلهام التي تجده بعض الجماعات وكذلك التصعيد من خلال إشراك دول الجوار على مستوى إقليمي وحتى قوى دولية أخرى في النزاع الإثني الكونغولي كل حسب مصالحه ودوافعه.

وعليه فإن النزاع الإثني في الكونغو هو نزاع إثني انتقل من المستوى الوطني إلى الإقليمي ليصبح نزاعا مدولا بتدخل رسمي من الأمم المتحدة.

وفي نظرنا أن الأشخاص الذين يربطون مستقبل السلام في البحيرات العظمى باستقرار الكونغو واعتباره سبب اللاإستقرار هناك هم مخطئون نسبيا، لأن التوصل إلى أي تسوية للأزمة الكونغولية يعني بالضرورة وجود استقرار في دول الجوار خاصة أوغندا وبوروندي ورواندا.

وأخيرا نقول بأن الكونغو هي بؤرة توتر دائمة وستظل كذلك باستمرار الأطراف الفاعلة فيها واستمرار مصالحها في ظل عجز الدولة الكونغولية وفشلها في تحقيق الاندماج الوطني بين سكانها.

المبحث الثاني: الكونغو بين ضغوطات الداخل والخارج : الديمقرطة وحل النزاعات الاثنية

شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية على مر عقود استفحال ظاهرة النزاعات الاثنية من جهة وشيوع النظام الديكتاتوري من جهة أخرى، هذا الوضع الذي نتج عنه انهيار الدولة وغيابها بسبب سيطرة منطق الحرب كنتيجة لفقدان القرار العقلاني والرشيد في سلوكات القادة الكونغوليين على الرغم من اعتمادهم لبعض الإصلاحات السياسية التي لم تكن أساسا بهدف معالجة النزاعات الاثنية الأمر الذي لم يسمح باحتواء الظاهرة والتخطيط لإيجاد حلول فعالة لها .

فكيف واجه القادة المتعاقبون على حكم الكونغو المعضلة الأمنية المتمثلة في تعاظم النزاعات الاثنية في الدولة ؟ وهل أن اعتماد إصلاحات سياسية ساهم على الأقل في التقليل من حدة الظاهرة ؟وما هو الإطار الأقرب للتعامل مع النزاعات الاثنية في الكونغو بين مبادرات الإدارة والتسوية والحل ؟.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الكونغولي وآليات تعامله مع المشاكل الإثنية

إن ديمومة النزاعات الإثنية في دولة الكونغو الديمقراطية أثر بشكل سلبي على كافة المجالات الحيوية في الدولة وجعل من سكانها الأفقر في العالم، حيث انحصرت كل اهتماماتهم في كيفية الحصول أو تلبية احتياجاتهم

الإنسانية وبقائهم على قيد الحياة، هذا الجو لم يكن هو الظرف الملائم لتطور المسار الديمقراطي في الكونغو ووجود حكومات ديمقراطية تحكم الشعب.

-فما هي ملامح النظام السياسي المتعاقب على الكونغو؟ وكيف كانت طرق تعامله مع المعضلة الإثنية المستمرة؟

لقد تعاقب على الحكم في الكونغو الديمقراطية كل من جوزيف كازافوبو(Joseph Cazafobo) ثم جوزيف موبوتو(Joseph Mobutou) فلوران كابيلا (Loren Kabila)، وأخيرا جوزيف كابيلا (Joseph Kabila)، حيث لم تكن لأي منهم شرعية سياسية في نمط تولي الحكم ما عدا الرئيس الأول الذي انتخب ديمقراطيا [1] ، حيث كانت البداية مشجعة لنمط النظام السياسي الذي سيسود البلاد خاصة مع وجود باتريس لومومبا(Patrice Lobumba) الزعيم الوطني رئيسا للوزراء، لكن بقاء الساحة السياسية تحت القبضة الأجنبية مقسمة بين الاتحادية والوحدوية، أدى إلى زعزعة الاستقرار في البلاد وسوء تفاهم بين لومومبا (Lobumba)وكازافوبو(Kazafobo) ليفسح المجال للانقلاب العسكري بزعامة موبوتو 1965 ، هذا الأخير الذي عمل على حظر كل الأحزاب الناشطة في ذلك الوقت وإنشائه حزبا واحد وركز عمل السلطات في يده وقمع لكل الحريات المدنية وكل أشكال التعددية ومن هنا بدأ التأريخ للعهد الديكتاتوري لموبوتو(Mobutou).[2]

لقد كان حكم موبوتو(Mobutou) الأطول في جمهورية الكونغو، حيث حكم البلاد لمدة 32 عاما عن طريق انقلاب عسكري مكنه من الوصول إلى السلطة، وقد أصدر دستور 1967 كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطته حيث كان هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وكانت له تدخلات في المجلس التشريعي وفي القوانين التي يصدرها، أما القضاء فقد سلبت منه السلطة حق الاستقلالية برجوعه للرئيس عند إصدار الأحكام، وعليه طوال حكمه جسد مبدأ تداخل السلطات وعدم الفصل بينها وتركزها في يد ه.

واستمر موبوتو(Mobutou) على هذا النهج حتى جانفي 1990 حيث أعلن عن استعداده لتنظيم نقاش واسع النطاق حول سير المؤسسات السياسية الوطنية للجمهورية الثانية، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الإعلان عن الانفتاح السياسي في الكونغو.

حيث أنهى عام 1990 نظام حكم الحزب الواحد لأكثر من عقدين -على الأقل من الناحية الشكلية والتي تضمنت تأسيس أحزاب سياسية غداة الإعلان عن الانفتاح- وكان المؤتمر الوطني السيادي المسؤول عن

---

(1) Freddy Monsa et Lyaka duku, Le Congo politique, 46ans aprés, La consience, Kinshasa, 29.06.2006, sur : www.laconscience.com/article.php?id...

(2) Kilapi Kiten, Transition politique en DRC :Processus ou théorie ?, le 10.06.2003 sur : www.societecivile.cd/taxonomy/term/248/9?page=6

إنشاء مؤسسات جديدة، وقد وضعت توافقات في الآراء حول القيم المشتركة مثل الالتزام بالوحدة الوطنية المنسوبة إلى درجة من اللامركزية أو الفيدرالية.[1]

فما سر اعتماد هذا التغيير السياسي .؟

قد ينظر إلى أن موبوتو أثار (Mobutou) عملية التحول الديمقراطي وفقا لمطالب داخلية بسبب زيادة حدتها في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وبداية التشكيك في نظامه ، لكن التحليل الأدق يعزوها إلى السياق الدولي الذي عمق من زيادة الضغوطات الخارجية على الأنظمة الاستبدادية بسبب زيادة اتهامها بارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان في حق شعوبها، كل هذا يأتي في إطار فلسفة جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز موجة الدمقرطة في العالم التي لم تكن الكونغو الديمقراطية بمنأى عنها.

وقد تميزت التغيرات التي أطلقها بالشكلية لأنها لم تضمن حتى إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة السياسية للمواطنين ودخول الكونغو إلى تيار الديمقراطية دون وجود نخبة قادرة على فعل ذلك، وقد كان الهدف من ذلك هو حماية مصالحه بالاستجابة إلى إحداث تغييرات صورية مقابل الحفاظ على الوضع الراهن.[2]

وعلى الرغم من استحداث هذه التغيرات السياسية إلا أن المعضلة الأمنية المتمثلة في النزاعات الإثنية بقت على حالها، فكيف تعامل القادة الكونغوليون معها وهل حاولوا إدارتها فعلا؟

تميز حكم موبوتو(Mobutou) بالديكتاتورية بجميع المقاييس، حيث شهدت فترة حكمه التأسيس لظاهرة الانقلاب العسكري الطريقة التي وصل بها إلى السلطة، وصدر خلال حكمه دستور 1967 الذي عدل في 1974 ثم نقح في 1978 ، ثم عدل ثانية في 1990 بسبب التحول الديمقراطي الصوري لتتم صياغة دستور انتقالي عام 1994.

أما على صعيد الانتخابات فقد كان الانتخاب شعبيا لمدة 7 سنوات حيث انتخب 3 مرات في 1970،1977، 1984 وانتهت الفترة في 1991 لكن لم تجر أي انتخابات، حيث مثل ذلك خرقا للدستور واستمر في حكمه حتى إطاحته بانقلاب عسكري في ظل عدم وجود معارضة في البلاد.[3]

بقاء موبوتو(Mobutou) في الحكم طويلا علله المحللون بالدعم الغربي له وضعف مؤسسات المجتمع المدني وفساد المؤسسة العسكرية التي امتدت إليها النزاعات والنعرات الإثنية كل هذا مكنه من شخصنة الحكم واعتباره ملكية خاصة في ظل انتشار منهجي للفساد وتحوله لواقع حياتي وتعددت صوره ما بين فساد القمة

(1) Republique démocratique du congo : la situation des partis politiques en zone gouvernementale, commission des recours des refugies, Republique francaise, p13,sur : www.commission-refugies.fr/.../RDC-la_situation_des_partis_politiques_en_zone_gouvernementale-2.pdf

(2) Ibid, p15.

(3) موايلا تشيامي، مرحلة انتقالية محفوفة بالمخاطر في الكونغو الديمقراطية،على الموقع: www.smallarmssurvey.org/files/sas/...b.../Chapter-7-summary-ARA.pdf

الذي يشمل مؤسسة الرئاسة وعلى رأسها موبوتو والنخبة الحاكمة التي تربطها معه علاقات و مصالح سياسية وتعددت التقديرات حول ثروة الرئيس موبوتو حيث وصل معدل البطالة إلى 80% والتضخم إلى **75%** في السنة في دولة غنية بمواردها الطبيعية وواحدة من أفقر دول العالم اقتصاديا.[1]

لم يمانع موبوتو(Mobutou) في تشجيع الفساد، كما ساعده فساده على ظهور نخبة من كبار الساسة وموظفي الدولة والمؤسسة العسكرية تستمد وجودها من بقائه وتستغل جهاز الدولة للسرقة والنهب وتورط الجيش في عمليات تهريب عبر الحدود، كل هذا ساهم في تحلل الحزب الحاكم الأمر الذي ساعد في تنامي الحركات الانفصالية وأعمال التمرد حيث عرف حكمه ثلاث أزمات انفصالية هي إقليم كاتنغا 1960، وأزمة شابا الأولى 1977، وأزمة شابا الثانية 1978.

في هذا السياق ظلت قضية الجنسية ذات حساسية بالغة وموضع توتر وصراع دائم وقد اعتبر المحللون أن الربط بين قانون الجنسية واستمرارية النزاعات الإثنية في الكونغو الديمقراطية هو أمر منطقي.

إن مسألة الجنسية تشكل مصدر صراع في الكونغو الديمقراطية لأنها تمس بحقوق بعض الجماعات في ممارسة السلطة وتوزيع الثروة، هذا الصراع الذي نتج عن شعور بعض الجماعات المهمشة انه من المناسب استخدام القوة من أجل عدم استبعادهم من المجال السياسي والاقتصادي فقوانين الجنسية الكونغولية تغيرت في 4 مناسبات على حساب بعض الجماعات التي حرمت من حقها في الجنسية، هذه التغيرات سببها تغير في المصالح السياسية والاقتصادية للزعماء المتنافسين من مختلف الجماعات الإثنية.

وهذا ما يؤكد عدم وجود رغبة لدى النخبة الكونغولية في التأسيس لاندماج وطني حيث فشلت حكومة موبوتو(Mobutou) في إدارة المشكلة ما نتج عنها حروب وصراعات لا نهاية لها خاصة في منطقة كيفو منذ الاستقلال.[2]

ويلاحظ أن نظام الحكم السابق أسهم في إشعال نار الفتنة في بلاده من خلال قوانين الجنسية التي تلاعبت بحقوق الجماعات الاثنية وهذا ما تبين في الطرح المتناقض حول اكتساب الجنسية في قوانين عامي 1972 و1981.

وفي عام 1996 وقبيل عام واحد من سقوط موبوتو(Mobutou) أصدر أحد المسؤولين الحكوميين إنذارا عبر مؤسسة الإذاعة الوطنية حذر فيه المواطنين من أصول توتسية ويطالبهم بمغادرة البلاد وهو الأمر

[1] الشيماء علي عبد العزيز، أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مرجع سابق، ص ص ، 192-193.

[2] Me yav Katshung Joseph, La Question de Nationalité en Republique démocratique du congo : une politique en dent de scie ?, 05/12/08 ,p3 sur : www.eurac-network.org/web/.../20081208_10966.doc

الذي جعل من قضية جنسية البانيا رواندا (BanyaRwanda) معضلة حقيقية في الكونغو الديمقراطية في ظل تعاظم نفوذ هذه الجماعة وتحولها لاستخدام العنف.[1]

ففساد نخبة الحكم واعتمادها على الولاء القبلي وإنشاء جيوش موازية مع إثارة التنافس داخل الجيش وبين مؤسسات الدولة الأخرى وتفرغها لتكوين ثروات من سرقة الموارد الوطنية واعتمادها على منطق المصالح حتى في التعامل مع شعبها لم يسمح بإيجاد حل لمشكلة الجنسية منذ الاستقلال واعتبارها احد مصادر عدم الاستقرار السياسي في البلاد نتيجة لسياسات النخب التي لا تتلاءم وتطلعات الشعب الكونغولي.

إلى نظام حكم لوران كابيلا(Loren Kabila) الذي لم يدم طويلا، فمع وصوله للحكم وعد باستعادة المسار الديمقراطي عن طريق استحداث إصلاحات جذرية من بينها إصلاح الانتخابات، كل هذا بعد إعادة الإعمار لمدة سنتين لكن ذلك تعثر بسبب الحرب الثانية عام 1998 التي شملت 6 دول وكانت أرض الكونغو ساحتها تزامن هذا مع ضغوطات كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي؛ داخليا واجهته مظاهرات احتجاجية ومسيرات تطالب برحيل القوات الأجنبية وإعادة الأمن للبلاد بالتزامن مع مطالب حلفائه بإبرام اتفاقيات تجارية، والمطالبة من قبل المعارضة باستحداث منصب رئيس الوزراء بزعامة اتيان تشيسيكيدي(Etian Tchissikidi) زعيم المعارضة، لكن (Kabila) اعتبرها تدخلات رواندية ورفض ذلك.[2]

لم يكن عهد كابيلا (Kabila) على الرغم من قصره يختلف عن سلفه موبوتو(Mobutou)، فقد تركزت جميع السلطات في يديه وكان هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة، أما عن النشاط التشريعي فقد علق حتى إنجاز وعود كابيلا الأب من إصلاحات دستورية وإجراء انتخابات تشريعية في 1999، غير أنها أجلت إلى أجل غير مسمى وتأسس مجلس انتقالي قوامه 300 عضو.[3]

علق كابيلا (Kabila) أنشطة الأحزاب السياسية عام 1999، وقام بملاحقة المعارضين له وألقى القبض عليهم وحبس الصحفيين مما أدى إلى إضعافه داخليا وعدم توافقه مع القوى الاجتماعية والسياسية، زادت ذلك المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحرب كالتضخم وتصدع العلاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

أصدر كابيلا(Kabila) مرسوما تشريعيا في 29 جانفي 1999 بشأن تأسيس الأحزاب و الحق في التجمعات السياسية ، لكنه مارس عقبات من الصعب التغلب عليها شكلت حواجز تحول دون الاعتراف

---

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، الكونغو بعد كابيلا......خريطة جديدة للبحيرات العظمى،2001/01/26 ،على الموقع :
www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/.../article18.shtml

(2) Republique démocratique du Congo , la situation des partis politiques en zone gouvernementale, op-cit, p15

(3) موايلا تشيامي، مرجع سابق.

القانوني بأحزاب المعارضة، وقد واجه المرسوم ردود فعل ساخطة في أوساط الأحزاب المعارضة وطالبت بإلغائه ودعت إلى التحرير الكامل للنشاط السياسي.

عمل كابيلا(Kabila) على منح الاعتماد فقط للأحزاب المؤيدة لتوجهاته ، فيما ضيق الخناق على الأحزاب الأخرى المعارضة له ، وكانت مداهمات الشرطة لمقرات الأحزاب واعتقال قادتها ومصادرة جوازات سفرهم لمنعهم من المغادرة خارج البلاد هي سمات تعامل النظام معها، حيث أدى ذلك إلى اكتظاظ السجون ومما رسة والتعذيب المنهجي ووجود مراكز اعتقال سرية، حيث سجلت 1000 حالة وفاة عام 1999 من حزب لومومبا(Lobumba) المعارض في سجن مكالا.[1]

اهتم كابيلا (Kabila)خلال سنوات حكمه بالعمل على غلق كل المنافذ على منافسيه للاستئثار بالسلطة والخوف من انقلاب عسكري ضده في ظل انقسام الجيش استنادا إلى معيار الإثنية، وكذلك التخلص من خصومه المدنيين والتضييق على الحريات السياسية والمدنية، لكن لم يأخذ برنامج إعادة الإعمار، المكان الذي تستدعي له الضرورة ولا حتى احتياجات السكان في ظل النهب المتواصل للثروات الوطنية من شركات متعددة الجنسية وجيوش الدول المجاورة وأطراف محلية أخرى، ووفقا لتقرير اليونيسيف عام 2001 فان 45% فقط من السكان هم من يحصلون على مياه صالحة للشرب و3 من أصل 10 أسر يعانون من داء الملاريا [2] ، فالحكم الجيد ليس فقط في الجانب السياسي، وإنما القدرة على تلبية حاجات المجتمع كذلك ، فحسب المدير العام السابق لمنظمة الأغذية والزراعة قال أنه في بلد ما يحتمل أن يكون غنيا لكن غالبيته العظمى من السكان تعاني من الجوع والفقر، إذن هناك اضطراب جذري والديمقراطية تصبح في خطر، فالرجل الجائع هو فرد غاضب ولا يستطيع أن يكون مواطنا صالحا[3]، وهذا هو الوضع الذي ينطبق على الكونغو الديمقراطية التي لم يكلف قادتها أنفسهم لتحسين أوضاع السكان الاقتصادية، واللافت للنظر أن كابيلا (Kabila) استغل انتماءه لإقليم كاتنغا الغني بثروته المعدنية في محاولة لبناء قاعدة للتأييد السياسي له في مواجهة الجماعات المعارضة المرتبطة بقوى خارجية ولا سيما رواندا وأوغندا، وقد تم تكريس هذا الأساس الإقليمي لنظام الكونغو وهو الأمر الذي يضفي على الصراع بعدا إقليميا وإثنيا[4]، فإضفاء الطابع الإثني هو أحد الجوانب الأكثر استخداما من قبل نظام كابيلا(Kabila) ويظهر ذلك من خلال مساندة التوتسي والتواصل معهم حتى وصوله للسلطة لينقلب عليهم بعدها في ظل اتهاماته الموجهة للنخب الحاكمة في رواندا وأوغندا من أصل توتسي والتوجه والانفتاح على جماعات الهوتو ثم الدخول في حرب اعتبرت حربا عالمية إفريقية.

---

[1]Republique démocratique du Congo : la situation des partis politique sen zone gouvernementale, op-cit, p7.
[2]Français Atubulo elika, Democratie, Etat de droit et bonne gouvernance à l'epreuve des faits en République démocratique du congo, Institut facultaire des science de l'information et communication, Congo, p 6
[3] Ibid, p 7.
[4] حمدي عبد الرحمان حسن، الكونغو بعد كابيلا ...خريطة جديدة للبحيرات العظمى، مرجع سابق.

عقب الاغتيال ، اعتلى السلطة جوزيف كابيلا (Joseph Kabila)دون الاستناد إلى شرعية دستورية لكنه حاول استقطاب كل الأطراف بالدعوة إلى حوار كونغولي مشترك بغية إنهاء الحرب ، أما على الصعيد الخارجي ولكون الكونغو كانت واقعة تحت عزلة دبلوماسية بسبب الحرب أدى إلى حرمانها من الموارد المالية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء الوطني، عمل على تعزيز علاقاته بالترويكا الغربية –الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا- من خلال زيارات الى هذه الدول والعمل على كسب الدعم منها، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات بالصين وروسيا وبعض الدول الآسيوية الفاعلة، وبهذا أظهر قطيعة مع سياسة وإيديولوجية والده.[1]

وبمجرد مجيئه للسلطة حاول إدارة الحرب التي اعتبرت نزاعا إثنيا مدولا من خلال إبرام اتفاقات سلام مع القوى المجاورة، فكان اتفاق بريتوريا بين رواندا والكونغو الديمقراطية في جويلية 2002، واتفاق لواندا بين الكونغو وأوغندا في سبتمبر 2002، مع إحياء العمل باتفاق لوزاكا(Luzaka) القاضي بإنهاء الحرب المشتعلة، ليأتي بعد ذلك اتفاق صان سيتي (Suncity) في جنوب إفريقيا المؤسس لمرحلة انتقالية جديدة وإعادة بعث مسار التحول الديمقراطي في البلاد، وحوار كونغولي بين الجماعات المتمردة النشطة خلال الحرب، أما عن الأعباء الاقتصادية فقد تمثلت في تحمل الديون الخارجية وهي تركة موروثة عن عهد موبوتو، فاستنادا لصندوق النقد الدولي بلغ مجموع الدين إلى أكثر من 13 مليار دولار وهي متأخرات مستحقة على موبوتو الذي توقف عن السداد لعدة سنوات هذا ما لم يكن في صالح برنامج إعادة الاعمار وتحسين الأداء الاقتصادي .[2]

إن بداية التاريخ الفعلي لحكم جوزيف كابيلا(Joseph Kabila) بدأت منذ سنة 2003 مع نهاية الحرب وبداية المرحلة الانتقالية في ظل السعي لإجراء انتخابات حرة وشفافة بعد سنوات طويلة من الديكتاتورية والكثير من حروب الانفصال والفوضى التي مزقت البلاد.

لكن هل تنظيم انتخابات حرة هو إجراء يعول عليه لإنهاء النزاعات الاثنية وتطوير المسار الديمقراطي في البلاد؟.

لقد تميزت المرحلة الانتقالية بإعادة إحياء اتفاق لوزاكا (Luzaka)الذي وضع المؤسسات الانتقالية في البلد لمستقبل الديمقراطية وسيادة القانون لكنه كان حبيس الأدراج في مكتب الوسيط **كيتوميل ماسير(Kutomel Macir)**، وبعد تولي جوزيف كابيلا(Joseph Kabila) السلطة ونتيجة لضغوطات المجتمع الدولي وحصوله على ضمانات الحفاظ على سلطته خلق ظروفا مواتية للحوار من خلال إعادة إحياء هذا الاتفاق وبدء الاتصال مع الحركات المتمردة والأحزاب والمنظمات المدنية لعقد حوار كونغولي مشترك في

---

(1)Accord global et inclusif sur la transition en Republique démocratique du congo, p3.,sur : www.grandslacs.net/doc/2826.pdf

(2) Erik Toussaint, Republique democratique du congo : De quoi étre inquiet sur la politique du gouvernement de Laurent-désiré Kabila, Fevrier 1998 ,sur : www.lagauche.com/gauche/lghebdo/1998/1998-05-06.html .

صان سيتي (Suncity) ، وعلى عكس والده الذي عارض مبدأ المفاوضات المباشرة مع المتمردين وافق جوزيف كابيلا (Joseph Kabila) على ذلك.[1]

ولإنجاح عملية الانتقال اتبع سياسة مخالفة لسابقيه عن طريق تعزيز سلطته من خلال اللعب على اكتساب الدعم المقدم من المجتمع الدولي، حيث قرر الاتحاد الأوروبي تخصيص 89 مليون أورو في العملية الانتخابية القادمة.[2]

لقد تأسست المرحلة الانتقالية من خلال مبدأ تقاسم السلطات من الشكل 1+4 أي الرئيس جوزيف كابيلا (Joseph Kabila)و 4 نواب هم على التوالي: **بروديا ندومياسي**(Prodia Ndomiaci)، **آثر زاهيدي**(Athar Zahidi) وهو معارض، **جان بييربيمبا**(Jean Pierre Bemba) من حركة تحرير الكونغو **وازارياس روبيروا** (Azarias Ruberwa)من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، ففي ظل ضعف سلطة الدولة أو عدم وجودها في أنحاء كثيرة من البلاد، حيث كانت تمارس سلطتها من قبل الجماعات المسلحة التي سعت للسيطرة على الموارد بشكل غير مشروع والاستمرار في مقاومة الجهود الرامية إلى إنشاء حكومات شرعية ناهيك عن وجود جماعات أجنبية مسلحة تتحكم في عدد من المجالات في الدولة، كان هدف الحكومة استعادة الأمن والسلطة في جميع مقاطعات الدولة[3] ، لذلك كانت أهداف المرحلة الانتقالية تتمثل في التهدئة وإعادة الإعمار واستعادة السلطة على كامل أراضي الدولة، بالإضافة إلى تفعيل المصالحة الوطنية وتشكيل جيش وطني منظم وتنظيم انتخابات حرة وشفافة وإقامة نظام ديمقراطي، ولقد اقتضت الضرورة إقامة هياكل من شأنها أن تؤدي إلى إقامة نظام سياسي لذلك كانت المؤسسات الانتقالية تتمثل في هيئة الرئاسة، الجمعية الوطنية، مجلس الشيوخ والمحاكم والهيئات القضائية بالإضافة مؤسسات مكملة لبناء النظام الديمقراطي، تمثلت في اللجنة الانتخابية المستقلة، والمرصد الوطني لحقوق الإنسان، السلطة العليا للإعلام،و لجنة مكافحة الفساد.[4]

في المرحلة الانتقالية كانت السلطة التنفيذية مكونة من رئيس و4 نواب اللجنة السياسية والدفاعية والأمنية (التجمع الوطني من أجل الديمقراطية)، اللجنة الاقتصادية والمالية لحركة تحرير الكونغو)،لجنة إعادة الإعمار (الحكومة)، اللجنة الاجتماعية والثقافية (المعارضة) يضاف إلى هذه القيادة الجماعية توزيع دقيق للحقائب الوزارية ب 36 وزيرا و36 وزيرا مساعدا، أما السلطة التشريعية فتتألف من مجلسين جمعية وطنية بـــ500عضو ومجلس شيوخ بـــ120 عضوا ووضع مشروع دستور لحكم البلاد، أما المؤسسة العسكرية فقد تمثلت اصلاحاتها في هدف تكوين جيش وطني ونزع سلاح الجماعات وتطوير السياسات الدفاعية.[5]

---

(1) Accord global et inclusif sur la transition en Republique démocratique du congo, op-cit , P4.
(2) Jean Omasombo Ishonda et Noel Obetela Rashidi, la dérnière transition en RDC, mars 2006 ,sur : www.congoforum.be/.../EVALUATION%20PROSPECTIVE%20DE%20LA%20TR
(3) Regionalization du conflit : 1998-2003 : DRC entre la paix et la guerre de puis 2003 sur : www.ladocumentationfrancaise.fr/.../conflit.../surplace.shtml
(4) François Atubulaelika, op-cit, p7.
(5) Republique démocratique du congo , la situation des partis politiques en zone gouvernementale, op-cit,16

أما إداريا فقد قسمت الكونغو مبدئيا إلى 11 مقاطعة على رأس كل منها حاكم يعينه الرئيس مع 3 نواب له مختصين في الحقائب التالية :(1)

- الإدارة والسياسة
- الاقتصاد
- الشؤون الاجتماعية والثقافية

استغرقت المرحلة الانتقالية 3 سنوات إلى حين موعد إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2006 وهي الأولى من نوعها منذ الاستقلال، حيث تنافس فيها 32 مرشحا للرئاسة من بينهم جوزيف كابيلا، وفي 21 أوت أعلنت اللجنة الانتخابية أن هناك دورا ثانيا بين جوزيف كابيلا ومنافسه بيمبا بسبب عدم حصول أحدهما على نسبة 50%، وقد تم الدور الثاني في أكتوبر 2006 فاز بها جوزيف كابيلا بنسبة 58% (2)

عشية انتخابات 2006 وبعد 3 سنوات من التحول الديمقراطي أصبح الوضع معقدا جدا مع تزايد انعدام الأمن في ايتوري Ituri مع وجود تعصب سياسي وترهيب، حيث تم وضع مرشحين للرئاسة تحت الإقامة الجبرية بعد مظاهرة 24 مارس 2006 التي نظمها أنصار الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وهو من أكبر أحزاب المعارضة مطالبين بإجراء حوار سياسي قبل الانتخابات المقبلة.(3)

وعلى الرغم من إشادة المجتمع الدولي بأن الانتخابات كانت حرة وشفافة إلا أنها وصفت بالمزورة من قبل المعارضة الداخلية، وتجدر الإشارة إلى اختراق المادة السابعة في الدستور التي تفيد بأن الدور الثاني يتم في غضون 15 يوما لكنه جاء بعد أكثر من شهرين، ناهيك عن بقاء نفس النخبة الحاكمة في السلطة التي اتهمت بتسيير مصالح الدول الغربية وعدم الاكتراث لتلبية الاحتياجات المحلية.(4)

بعد الاعتماد الرسمي لنتائج الانتخابات اشتمل دستور 2006 على مواد تنص على إقامة نظام شبه رئاسي يتسم باللامركزية ، حيث يمثل الرئيس أعلى سلطة في البلاد، وتتحدد فترة الرئاسة بـــ 5سنوات لعهدتين ويلزم الرئيس المنتخب بتعيين رئيس الوزراء ومن الأغلبية البرلمانية.

أما عن السلطة التشريعية فهي تتكون من غرفتين، أما عن السلطة القضائية قضت المادة 147 من الدستور على وجوب استقلالها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أما عن الأحزاب فقد تميزت الحياة السياسية الكونغولية بانتشار حوالي 400 حزب سياسي، حيث تم تسجيل 513 طلبا بموجب قانون رقم 002104 المؤرخ في 15 مارس 2004 الذي يسمح بالتعددية

---

(1) Ibid, p17.

(2) الأوضاع في إفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، العدد 25، صيف 2007، على الموقع : new.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=3433

(3) Bapuwa Mwamba, RD-Congo, Pourquoi la transition est elle boloquée ? »9 juillet 2006,sur : www.harmattan.fr/index.asp?navig=catalogue&obj...

(4)Abé Richard Magaruka, Evaluation prospective de la transition en RDC, Dans l'entre deux tours de l'election presidentielle ,p21sur :. www.congoforum.be/.../EVALUATION%20PROSPECTIVE%20DE%20LA%20TR

ويشترط أن يكون للأحزاب طابع وطني ولا تعكس مصالح خاصة بمجموعة إثنية ، لكن في الواقع من الصعب جدا تقدير عدد الأحزاب في الكونغو لأنها تخلق باستمرار وهي غالبا وهمية تتألف من قلة من الناس ولها برامج ضعيفة إن لم نقل تافهة، فكثير منها لا يستند إلى أيديولوجية وهي غالبا ما تكون مرتعا لعمل الانتهازيين الذين يعملون على إنشاء شبكة من الحلفاء والعملاء والوصول إلى السلطة والموارد الوطنية، ويرى المراقبون أن الكثير منها هي استنساخ لحزب موبوتو إلا قلة منها. (1)

أما عن الانتخابات فقد اعتبر عدم وجود ثقافة سياسية وفشل المصالحة الوطنية بمثابة أسباب جذرية للتوتر السياسي الحالي بسبب الطعن في نتائج الانتخابات واستمرار الاشتباكات المسلحة، فقد كان الانتخاب على أساس إثني نظرا لانعدام الثقافة السياسية أو الجهل السياسي لغالبية السكان وهذا لا يمكن أن يؤدي إلا إلى بناء ديمقراطية على خلفية إثنية، فلطالما ظلت الإثنية المحدد الرئيسي لنتائج جولات الانتخابات في الكونغو في بلد يبلغ فيه عدد الأميين نسبا عالية.

أما حال الإعلام الصحافة في البلاد فقد تنوع بين وكالات الأنباء وصحف يومية أشهرها L'avenir و Elima و Afrique édition وحوالي 38 دورية أسبوعية، أما عن الإذاعات فبالإضافة إلى الرسمية كانت هناك الخاصة مثل Radio Candip و La voie du Congo بالإضافة إلى تنوع القنوات الفضائية، لكن هذا التنوع لم يمنع من حدوث انتهاكات في حق السلطة الرابعة والقائمين عليها عن طريق الاعتقال والتهديد وغيرها من الأعمال الأخرى، حيث كانت للكونغو دوما سجلات سوداء في تقارير منظمة مراسلون بلا حدود.(2)

أما عن إدارة المشاكل الإثنية من قبل جوزيف كابيلا فهي تؤرخ إلى الفترة الانتقالية، ثم الفترة مابعدها؛ أما الأولى فقد تمثل تعامله مع القضية الإثنية في تفعيل الحوار الوطني بين الفصائل والدعوة إلى الوحدة الوطنية ونبذ العنصرية وتفعيل المصالحة الوطنية، ومحاولة معالجة قضية الجنسية بإصدار قانون جديد في نوفمبر 2004 بعد تصويت محتدم في البرلمان يمنح الحق في الجنسية لجميع الشعب الكونغولي وأحفادهم الذين كانوا يقيمون في الكونغو الديمقراطية منذ الاستقلال في ظل عدم الاعتراف بالجنسية المزدوجة، على الرغم من ذلك بقي شبح سياسة فرق تسد يخيم على الكونغو لوجود قيادات ومرشحين لانتخابات من أصل غير كونغولي.

ثم كان الاستقلال المالي للمحافظات من بين أهم الابتكارات العملية في النظام السياسي الجديد ووفقا للمادة 175 من الدستور التي تضمنت استخدام 40% من العائدات التي تجمعها المحافظة، لكنه لم يتم

(3)DRC : Party Registration, Eisa,sur : www.**eisa**.org.za/WEP/**drc**parties1.htm

(1)JuaKali Kambale, la presse Congolaise fonctionne comme par inertie, avant peut étre de disparaître complètement, 4 Juin 2002, Kinshasa,sur : www.grandslacs.net/doc/2537.pdf

الالتزام بذلك في ظل مشاكل الكونغو مع الجهات المانحة وفشل الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بسبب التأخر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.[1]

وأخيرا يمكن القول أن الكونغو لم تكن قادرة على إشاعة الديمقراطية بسبب حالات الحرب والنهب التي دمرت بشكل منهجي البنية الأساسية للدولة وإغراقها في الفوضى جعل من المستحيل السيطرة على أي عمل سياسي.

بالإضافة إلى قضية النزاعات الإثنية وعدم وجود سياسات فعالة للتقليل منها من قبل القادة الذين وجدوا فيها أداة للمراوغة السياسية وكسب المصالح على حساب منافسيهم ليبقى المتضرر الوحيد هو الشعب نظرا للانتشار المنهجي لحالات القتل والاختطاف وحرمان المواطن الكونغولي من حق الحياة وحق الكرامة.

إلا أن هذه القضية لم تكن الوحيدة التي أثرت على الديمقراطية في البلاد وحصرتها في مظاهر كوجود الأحزاب والمنظمات وغيرها، لكن هناك أسباب أخرى دفعت بمسار الانفتاح على الديمقراطية إلى الحياد عن مساره بسبب بيروقراطية الدولة المعادية لأي تغيير هيكلي حقيقي، بالإضافة إلى أهم تهديد وهو الفساد الذي يعتبر نقيضا للجهود الرامية لإرساء ثقافة العدالة الاجتماعية، ولا يزال واسع الانتشار خاصة في إطار الخدمات المدنية، فالمجتمع الكونغولي يشهد وجود زعماء يسيئون استخدام الأموال العامة ويهمون بتكوين ثروات خاصة في حين يحرمون شعبهم من الاستفادة منها ويمكن أن نشير إلى أن القضاء يعاني من فساد كبير بسبب التدني الرهيب لمستوى الأجور، وعليه لا يمكن التكلم عن سيادة القانون حيث يكون القضاة عرضة للفساد من أجل فقط البقاء على قيد الحياة وتلبية احتياجاتهم الإنسانية [2] ، وكما نعلم فإن أساس بناء دولة ديمقراطية يبدأ من التأسيس لدولة القانون.

وليس المجتمع المدني أحد أهم ركائز الديمقراطية أفضل حالا فهو متهم بأنه مثل الطبقة السياسية الحاكمة، فهو يبحث عن المكاسب السياسية في ظل ازدواجية الخطاب واعتباره عرضة للانقسامات الإثنية.

أخيرا يمكن القول أنه لا يمكن أن ترسخ الديمقراطية في الكونغو ما لم تبرز قيادة قادرة على إعادة تحديد عقد اجتماعي جديد من خلال تفعيل آليات الحوار الصريح والمتواصل مع الجماهير الكونغولية في اتجاه إدماج احتياجاتهم الحقيقية في البرامج والسياسات الملائمة وتنفيذها على نحو فعال .

---

(1) Dominique Jhonson, Decentralization en Danger, 16 Novembre 2006, Kinshasa, sur : www.oecd.org/dataoecd/40/19/33648213.pdf

المطلب الثاني: حل المشاكل الاثنية في الكونغو الديمقراطية توازيا مع ترقية الديمقراطية فيها

على الرغم من النهج الذي انتهجه جوزيف كابيلا في نمط سياسته من خلال جملة من الإصلاحات السياسية إلا أن النزاعات الإثنية لم تنتهي بإجراء الانتخابات الرئاسية، وكان عامي 2008 و 2009 حافلين بالتوترات الإثنية خاصة في شرق الكونغو.

فما هي الخطوات الواجب تبنيها من قبل الطبقة الكونغولية الحاكمة التي من شأنها أن تخفف من حدة النزاعات الإثنية من ناحية وتدفع بتطوير المسيرة الديمقراطية في البلاد من ناحية أخرى؟.

سوف نحاول من خلال هذا المطلب مناقشة عديد الحلول وسنستخلص أيها أقرب إلى واقع وخصوصية الكونغو الديمقراطية وامكانية التطبيق.

لقد عاني الكونغو على مر عقود من ظاهرة غياب الدولة، هذا الغياب أثر على كل هياكلها وعزز من تفاقم حدة التوترات الإثنية ويمكن القول ان كل ما قامت به إدارة جوزيف كابيلا يندرج ضمن الية تسوية النزاع التي تكون في إطار مؤسساتي يتم من خلاله استيعاب كل المصالح المتضاربة لأهم الجماعات الإثنية وهذا ما تجسد من خلال اتفاق 2003 حول اقتسام السلطة، ولا يمكننا القول أنها إدارة للنزاع لأن ذلك مرتبط بمستوى السياق الدولي والذي شمل دول القربى والدول الراعية ويتضمن هذا الضغط على أطراف النزاع، ولكن لم يتسنى للكونغو الضغط على كل من أوغندا ورواندا لعدم قدرتها على ذلك ولعدم اكتسابها لأدوات الضغط واكتفت بتوقيع اتفاقيات سلام فقط.

ولقد اعتمد قادة الكونغو التعامل مع النزاع الإثني بالمواجهة بدلا من إستراتيجية الإيواء في إطار تنفيذ فكرة **أمة واحدة دولة واحدة** مع عدم معالجة نهائية لمشكلة الجنسية.

ومع مجيء جوزيف كابيلا (Joseph Kabila)بادر إلى أخذ بعض أسس الديمقراطية الاتحادية ضمن إستراتيجية الإيواء في تعامله مع المشكلة الإثنية، ومن هذه الأسس إئتلاف من الزعماء يمثل بعض الجماعات الإثنية في إطار سياسة تقاسم السلطة، لكنه لم يؤسس لمنح درجة من الحكم الذاتي من الناحية الداخلية في 25 مقاطعة –بعد التقسيم الجديد- مع الإشارة إلى عدم وجود تناسب من حيث مقاعد البرلمان و المناصب في الحكومة على أساس عدد أفراد الجماعات ولا حق النقض للجماعات الإثنية على التشريعات التي قد تؤثر على مصالحها الحيوية، لأن الدول الضعيفة ليست لها القدرة على فرض حلول موحدة لجميع المجموعات.

إلى حد الآن نحن أمام تسوية للنزاع في الكونغو تظهر من خلال العمليات التي تقوم بها النخبة فكل محاولات التعامل مع النزاعات الإثنية في الكونغو بدأت بمعالجة المشاكل السياسية لتطمين المعارضين

بالتحول نحو الديمقراطية ومنح هامش من الحريات، لكن هذا لن يحل المشكلة لأنه حسب **رونالد باري وباربارا وولتر** (Ronald Paris و Barbara Walter) لا يمكن نجاح مسيرة ديمقراطية في بلد يعيش نزاعات متكررة وأن الإصلاحات الديمقراطية لا تتناسب مع الظروف الفوضوية، فإجراء انتخابات 2006 واستحداث بعض الإصلاحات لم يمنع حدوث نزاعات إثنية بعد هذا التاريخ إلى اليوم، فالحل ليس اعتبار الانتخابات كأولوية وإنما تسبقها مراحل من نواحي اقتصادية ثم اجتماعية وفق تصميم يتلاءم والبيئة الداخلية للكونغو.

وهنا إشارة إلى أن الطرح الليبرالي الذي يتضمن من أجزائه إجراء انتخابات في بلد يعيش نزاعات كفيل بحلها أمر غير وارد إلى حد بعيد.

حسب وجهة نظرنا أن ترتيب أولويات الإصلاح تكون من الاقتصادي فالاجتماعي ثم السياسي، فالسكان في الكونغو يعانون من الفقر والجوع واللاامن وفقدان بعضهم لحق المواطنة، إذن فهم يحتاجون أولا لتأمين احتياجاتهم الإنسانية قبل كل شيء، فالمواطن الجائع والعاطل عن العمل لن يكون صالحا أو واعيا يبحث عن الديمقراطية والحرية السياسية التي تراها الشعوب الإفريقية من الكماليات التي لا تسد رمقها.

وعليه فإن اقتراح جون بورتون حول أولوية تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان يتلاءم وضرورة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الدولة من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للسكان الكونغوليين الأفقر في العالم -80% فقراء-، وعليه فإن الوفاء بها هو داعم لاستقرار وأمن المجتمعات.

لأنه قد تبين معنا أن مصدر المشكلة الإثنية في الكونغو هي ذات بعدين أولها اقتصادي في ظل غياب الاحتياجات الاقتصادية اللازمة للسكان واستشراء الفساد لدى القادة وغياب العدالة التوزيعية وثانيها اجتماعي يتمثل في اللعب بورقة اللاجئين الهوتو والتوتسي الذين هم سبب مشاكل الكونغو من خلال التلاعب بقانون الجنسية التي تشملهم تارة وتقصيهم تارة أخرى وانعكاسات ذلك على الجماعات المحلية ، هذا الأمر يولد شعورا بعدم الاعتراف بالحقوق –خاصة أن بعض اللاجئين تواجدوا منذ استقلال الكونغو- ولا هذه الجماعات بديلا إلا العنف لتحقيق ذلك، وعلى ذكر اللاجئين الذين هم سبب المعضلة الأمنية في الكونغو والتي هي أمر أساسي لحدوث النزاعات الإثنية نستذكر طرح المقاربة الإثنواقعية لإيجاد حل لذلك وهو الفصل بين المجموعات لتقليص فرص الاحتكاك؛ فالنزاع الإثني حسبها لا يمكن أن ينتهي إلا بالفصل المادي بين الجماعات المتنافسة.

هذا الحل يطرح تساؤلات ومشاكل من الناحية النظرية فما بالنا من الناحية الواقعية، فبالنظر لحالة الكونغو الديمقراطية فإن بعضا من المشكلة الإثنية التي تعيشها هي بسبب جماعات هاجرت لها من دول الجوار تحملت الكونغو تبعات ذلك وانتقل إليها سيناريو الحرب.

فهل يمكن أن تقوم حكومة الكونغو بنقل التوتسي والهوتو إلى مواطنهم الأصلية بالتنسيق مع دولهم خاصة أن هناك منهم المطلوبين لدى دولهم ، لكن في وقت سابق من عهد موبوتو أعلن عن عمليات نقل للتوتسي إلى مواطنهم الأصلية لكن ذلك خلف صدامات عنيفة مع الحكومة.

وبالنظر مع وضع الكونغو وعدم قدرتها على تحمل تبعات النقل وسيناريوهات المواجهة فإن هذا الطرح غير وارد كذلك ، فلماذا لا تعمل القيادة في الكونغو على معالجة مشكلة الجنسية بطريقة نهائية دون تلاعب ؟، ولماذا لا تعمل على احتواء الجماعات الإثنية التي تحتويها وتعمل على منحها كل الحقوق في كل المجالات؟.

هذا الطرح أقل كلفة من احتمال نقل المهاجرين إلى دولهم الأصلية الذي ينجم عنه لا محال صدامات ومواجهات عنيفة.

بعيدا عن طروحات النظريات حول حل النزاعات الإثنية أو إدارتها ما الذي يمكن أن يتحقق على ارض الواقع بالنظر إلى أوضاع الكونغو الديمقراطية؟.

كما أسلفنا فإن أولويات الإصلاح تبدأ من الجانب الاقتصادي ،لكن المتصفح للوعود الإصلاحية لكابيلا يجدها تنصب في مجملها في الجانب السياسي، ذلك ما يعتبره الكونغوليين أمرا كماليا وعليه على الحكومة الاهتمام بحل المشاكل الاقتصادية للسكان الأفقر في العالم في ظل امتلاك الكونغو لثروات هائلة وهي مفارقة ناتجة عن عدم استفادة السكان من إيرادات هذه الثروات التي تبقى عرضة للتهريب والاستغلال غير المشروع وكذا مكافحة الفساد لدى النخبة الحاكمة واستفادتها الشخصية من الثروات العامة.

فعلى الدولة أن تكثف جهودها من أجل وضع يدها على ثروات البلاد ومنع وقوعها في يد المتمردين والضغط على دول القربى بالإقلاع عن التعاون مع المتمردين لتهريب ثروات البلاد وذلك من خلال رفع الأمر إلى منظمة **سادك** (Southern African Development Community)الإقليمية.

ومن أجل مكافحة الفساد على المسؤولين التصريح بممتلكاتهم قبل استلام مناصبهم، وأن تتمتع السلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن الحسابات المصرفية للمسؤولين ومصادرة ممتلكات من يثبت تورطهم في الفساد، ففي وقت موبوتو كانت نسبة 45% من الثروة في يد قلة، أما فيما يخص

الاستغلال غير المشروع للثروات فما يقل عن ربع الإنتاج المحلي من المعادن في كاتنغا قد تم تصديره بصورة غير شرعية عام 2005.(1)

بالإضافة إلى العمل على معالجة مشاكل الأراضي والتي تتسبب في خلق توترات إثنية في المنطقة ففي منطقة ايتوري (Ituri) والبالغ عدد سكانها حوالي 4.5 مليون، في عام 2003 هددت الأزمة في هذه المقاطعة بقطع مسار التحول الديمقراطي من خلال نزاع بين الهيما والليندو حول الأراضي وهي أزمة متصاعدة منذ 2003 بسبب اشتراك دول الجوار فيها وامتهانهم لتجارة مختلف الأسلحة.(2)

وعلى الدولة أن تكثف جهودها لضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومكافحة الفقر، فبين عامي 1990-2003 شهدت الكونغو نموا اقتصاديا سلبيا قدره 6.3% من الناتج المحلي، وبلغ سنة 2004 نسبة 5.1 % فيما كان يجب أن يبلغ 8.1% لما لذلك من تأثير حقيقي على خلق فرص العمل والحد من البطالة ليمتد الفقر إلى المدن وتتفجر معدلات البطالة، ففي الفترة 2000-2002 بلغت نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية 72% من إجمالي السكان.(3)

وفي ذات السياق على الحكومة الكونغولية عدم إغفال قضية مهمة وهي التوزيع المتساوي للمساعدات الدولية بين المقاطعات، في ظل اللاتكافؤ في توزيعها بمحاباة الشرق على اعتباره الأكثر تضررا، لكن السكان في الجنوب والغرب يعانون من أوضاع مزرية ويعتبرون ذلك تحيزا من قبل الحكومة.

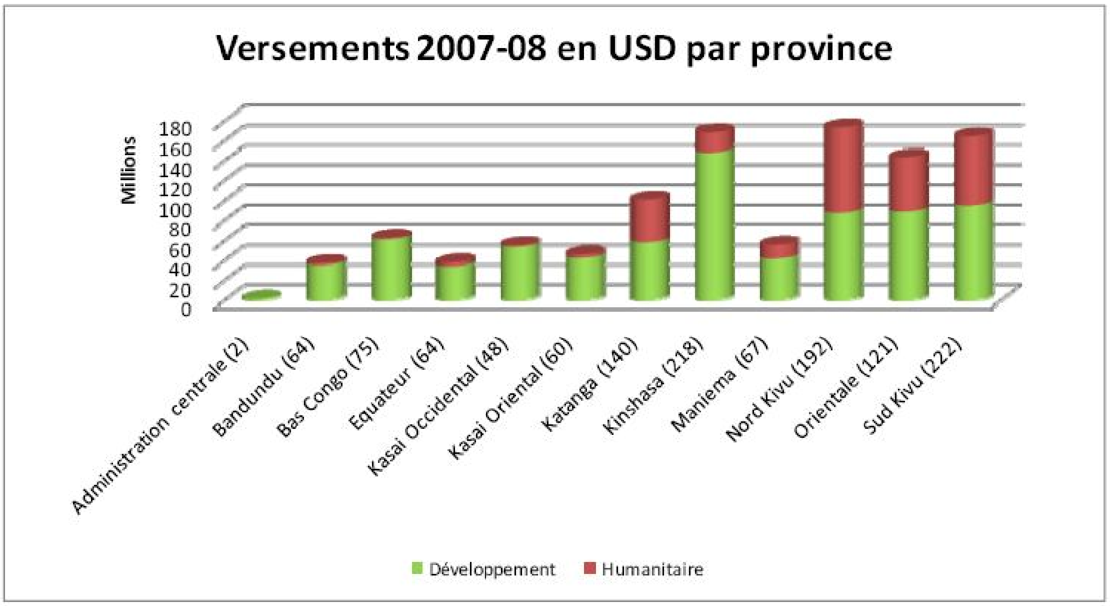
ففي تقرير رسمي لــبعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية (Monuc) اعتبر أن الاختلال في توزيع المساعدات يثير توترات في أوساط السكان فإن ذالك يعزز الانقسامات الإثنية في ظل انعدام الأمن الغذائي لأكثر من 70% من السكان كما يبين الشكل الموالي.

---

(1) James putzel, Stephan lindeman and Clare schouten, Drivers of change in the DRC :the rise and decline of the states and the challenges for Reconstruction, crisis states research center, working paper n°=26 jannary 2008, p-p 16-26

(2) Said Abass Ahmad, Democratization en temps de guerre :le role des nations unies et de l'union europée ne en République democratique du congo, L'Afrique des grands lacs, Bukavo, mai 2006, p 289.

(3) Building Capacity 2008-2012,Democratic Republic of congo, program pluriamual of cooperation, p-p, 2-8sur : building-capacity-2008-2012-M



Source : Enquête de suivi des principes d'engagement dans les etats fragiles :Rapport pay RDC,p 12 sur : www.oecd.org/dataoecd/48/62/44210282.pdf

ودائما حول سلوكات الحكومة التي عليها أن تتبنى الشفافية في المعاملات الحكومية والشركات الأجنبية المستثمرة في مجال التعدين نظرا لأهمية القطاع في الكونغو الديمقراطية، وما للعائدات الضريبية من فائدة على تعزيز التنمية المحلية، ففي تقرير عن قطاع التعدين للبنك الدولي في الكونغو بين أن عدم تنظيم قطاع التعدين ووجود شركات الاحتيال خلق عجزا قدره 170 مليون دولار في الاقتصاد الكونغولي.(1)

حين يتم الحديث عن عوائق الإصلاح السياسي يتم ردها إلى عدة متغيرات منها تخلف وهشاشة القاعدة الاقتصادية في الوقت الذي كشفت التجربة الغربية أن الديمقراطية هي التحقق النهائي لمسار تنموي ناجع يقضي إلى إفراز نظام ملائم لإدارة التعددية السياسية التي تعكسه طبيعة التركيبة الاجتماعية القائمة على نمط الولاء الإثني.(2)

أما ثاني أولوية للإصلاح فهي القطاع الاجتماعي بكل ما يحتويه، حيث يتضمن هذا القطاع مشاكل تبحث عن حلول عاجلة لها.

نبدأ بالتعليم الذي هو ركيزة للنهوض بالدول، وإذا ما نظرنا إليه في الكونغو نجد أنه إجباري في المرحلة الابتدائية وليس إجباريا في المرحلة الثانوية بنسبة 51.6 % فقط من الأطفال هم في

(1) Enquête de suivi des principes d'engagement dans les etats fragiles :Rapport pay RDC,p 8 sur : www.oecd.org/dataoecd/48/62/44210282.pdf

(2) السيد ولد أباه، طريق إفريقي للخروج من عنف الزجاجة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9375، 29 يوليو 2004، ص.

المدارس[1] وعليه نجد العديد من الأطفال لا يكملون تعليمهم لأسباب قد تكون اقتصادية بسبب عدم القدرة على دفع المستحقات، أو لاعتبارهم المرحلة الثانوية ولأنها ليست إجبارية مرحلة كمالية ما دام قد تعلموا أدبيات القراءة والكتابة، وهذا ما يجعل عددا كبيرا من الأطفال في الشارع عرضة للاستغلالات المتنوعة بين العمل والقتال في حروب لا يفهمونها، وينشأ جيل حاقد على أعدائه الآخرين بسبب أفكار سربها لهم مستغلوهم.

وعليه وأمام هذا الوضع على دولة الكونغو أن تتخذ إجراءات عاجلة لجعل كل مراحل التعليم إجبارية على كل الأطفال بالتوازي مع استحداث إصلاحات جديدة لتطوير سياسات تعليمية تساعد في خلق التفاهم والتسامح بين الأطفال الذين هم في الأصل جماعات إثنية مصغرة مع تخصيص 10% إلى 15% من الميزانية لتعزيز الصحة والتعليم ، مع التأكيد على دور النخب الاجتماعية في خلق الوعي والحس القومي وإفساح المجال لها للقيام بذلك وعدم التضييق عليها لتتمكن من نشر روح التسامح والاعتراف بوجود الآخر وتعبئة الشعب ضد القوى الرجعية الفاسدة المرتبطة بمشاريع الدول المجاورة والمدعمة منها.

بالإضافة إلى ما يعانيه قطاع التعليم في الكونغو وآثار ذلك على خلق الفكر التوعوي لدى الأطفال نجد مشكلة الجنسية ، حيث ظلت هذه المشكلة شائكة بسبب تعدد القوانين الصادرة بشأنها وتغيرها من وقت لآخر، ففي الدستور المؤسس للدولة عام 1960 تم منح الجنسية الكونغولية لمن سكن الكونغو قبل 1908 وعليه تم تعريف المواطنة بعمق جذور الأجداد لتبقى حكرا على عدد قليل فقط.[2] ثم يتم تغييرها في وقت موبوتو(Mobutou) مرتين، ثم وقت جوزيف كابيلا(Joseph Kabila) وقانون 2004، لتبقى مشكلة الاحتواء والإقصاء في الكونغو، فلماذا لا يتم منح الجنسية، ومنه الحقوق بكل أنواعها لكل الموجودين في الكونغو وإتباع سياسات الاحتواء والضم بدلا من الإقصاء ؟.

هذا الإقصاء ليس على أساس إثني فقط، فالمرأة في الكونغو تفتقر إلى أدنى الحقوق على كافة المستويات بالمقارنة مع الرجل، وعليه يجب تحقيق المساواة الاجتماعية مع الرجل من خلال إستراتيجية تعليم وتدريب المرأة في كل المجالات والتجريم الشديد للعنف ضدها مع إشراكها في عملية السلام وعدم اعتبارها ضحية فقط ، قد ينظر لهذه النقطة على أنها سياسة لكنها في نفس الوقت لديها بعد اجتماعي فالمرأة في الكونغو تشكل نسبة كبيرة من إجمالي عدد السكان والنهوض بها يعني النهوض بالمجتمع

(1) Building Capacity 2008-2012, Republique démocratique du congo, op-cit, p 8.
(2) James putzel, Stephan lindeman and Clare schouten, Op-cit, p 30.

ولاستكمال معالجة هذا القطاع يجب وضع إلزامية عودة اللاجئين الكونغوليين و 800 ألف نازح داخل الكونغو والاهتمام بهم بشكل خاص لمنع حدوث آثار كارثية .(1)

أما من الناحية السياسية فالقائمون على تسيير شؤون المجتمع الكونغولي عليهم مسؤوليات كبيرة تكمل وتساهم في تطوير القطاع الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء .

فعلى القيادة الحالية التي تنتهي عهدتها في 2011 والقيادات القادمة أن تعمل على إصلاح عقود من الديكتاتورية والحروب والفساد من خلال إصلاح قطاعات هامة تبنى على أساسها الدولة والتي عانت في مرات من الضعف وتارة من الغياب والانهيار الكلي.

وعليه فان أولى الخطوات في المجال السياسي هي التأسيس لدستور ديمقراطي وعلى هذا الدستور أن يراعي معالجة أهم القضايا في الكونغو بغية الوصول إلى الديمقراطية ومنها احتواؤه لمواد تحدد صلاحيات رئيس الدولة من دون مبالغة حتى نتجنب الانجراف نحو السلطوية والتأكيد على استقلالية القضاء والتأسيس لدولة القانون.

أما فيما يخص الجنسية فيجب البت فيها بشكل نهائيودون تغيير في المستقبل لنتجنب تداعيات ذلك والحل هو إصدار مواد تمنح الجنسية الكونغولية لكل من يعيش على أرض الكونغو، ونخص هنا الهوتو والتوتسي، وبهذا نضمن إدماجهم مع منحهم حقوق فردية وجماعية، وفي نفس السياق يجب على الدستور أن يهتم بالمرأة الكونغولية لأنها تعاني تهميشاكبيرا ويؤكد على مشاركة المرأة في كل المجالات وإشراكها في عملية السلام وعدم اعتبارها ضحية فقط، فمن 23 إلى 25 سبتمبر 2004 شاركت المرأة الكونغولية في كيفالي(Kivali) في الاجتماع العالمي للنساء في منطقة البحيرات الكبرى للحديث عن تهميش المرأة في المنطقة، حيث لا تتعدى نسبة مشاركتها في الكونغو 10% في المجال السياسي.(2)

أما الفيدرالية فيجب أن يبت فيها الدستور بشكل صريح وإظهار طرق تنظيم المقاطعات لتحقيق ذلك، أما عن العمل السياسي فيجب على الدستور أن يحدد ضوابط لتشكيل الأحزاب السياسية حتى نضع حدا للفوضى الحزبية في الكونغو التي بلغ عددها 450 حزبا جلها ليست لها برامج فعالة وهي قائمة على أسس إثنية في أغلبها، وكأن كل جماعة إثنية لديها حزب وهذا لا يخدم لا الجماعات الإثنية للوصول لممارسة السلطة ولا يخدم الاستقرار السياسي في الدولة.

---

(1) Azarias ruberwa, La sécurité comme facteur essentiel de la construction d’une paix durable et du développement au Kivu (RDC),Conférence sur la paix la sécurité et le développement dans les provinces du Nord Kivu et sud Kivu,10 janvier 2008, Goma, p14 sur : www.pole-institute.org/.../Conf%E9rence%20de%20**paix**/azarias_rapport.pdf

(2) Mabila mantuba -N goma, Les femmes et la Reconstruction post conflit en République démocratique du congo, p 3 sur : portal.unesco.org/shs/en/files/.../presentation_ngoma.pdf .

ومن بين أهم القطاعات الواجب إصلاحها كذلك الجيش، وذلك من خلال إعادة هيكلته كونه متهم بالفساد والتعامل بمنطق الإثنية واعتبار الكونغو منطقة عبور مكثف للأسلحة(1) ، والعمل على إخضاعه للقانون وتوليه لمهامه الرئيسية المتمثلة في حماية أمن البلاد وثرواتها المعرضة للنهب ونزع سلاح الجماعات المتمردة لتحقيق سلام مستقر بين الجيران، لان الدول المجاورة تتحجج بوجود هذه الجماعات في تدخلها في الكونغو، ولأن إصلاح النظام الأمني برمته هو آلية رئيسية لحل الصراعات.(2)

العنصر الموالي هو إلزامية إعلان مصالحة وطنية وآلية فرض العقاب قبل الحديث عن إعادة الإعمار، فعلى الرغم من وجود هيئة الحقيقة والمصالحة التي أنشئت منذ الفترة الانتقالية لم تأخذ العدالة مجراها ولقد فشلت لأنها لم تتبع منطق معرفة الحقيقة وإظهارها للعلن قبل كل شيئ، فالاهتمام الجدي بالمصالحة الوطنية سيسمح ببث روح التسامح والعفو في الكونغو والمثال القريب نأخذه من جنوب إفريقيا التي اعتمدت على المصالحة الوطنية وسامحت الأغلبية الأقلية التي كانت تنتهك حقوقها، فلجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا اقتصرت على الاعتراف بالحقيقة وبثها علنا أمام الإعلام والاعتراف والندم مقابل إطلاق سراح المتهمين، وكان الهدف هو الحقيقة مقابل التسامح لتسود بذلك مشاعر الصفح والعفو والاعتذار التي هي كفيلة بحل أي نزاع كان وليس في جنوب إفريقيا فقط ولأن الكثيرين يراهنون على أن المصالحة والتسامح المتبادل هو مفتاح السلام في الكونغو الديمقراطية خاصة في إقليم كيفو.(3)

العنصر الأخير والمهم هو شكل النظام السياسي في الكونغو والنقطة المهمة هو وجوب أن يكون النظام شرعيا،لان الشرعية هي القاعدة التي يستند إليها النظام في مواجهة التدخلات الخارجية وهي مصدر ثقة الشعب التي يمنحها للنظام ، هذا ما لم يتسم به نظام جوزيف كابيلا(Joseph Kabila) عشية توليه السلطة بعد اغتيال والده وقد سعى لتغطية ذلك من خلال العمل على كسب رضا الأطراف الداخلية والخارجية فأولى خطوات الوصول نحو الدولة الديمقراطية هو وجود دولة شرعية ثم دولة القانون وعليه فعلى الكونغو إصلاح قطاع العدالة التي تكون فوق الجميع بدون استثناء، لنكون أمام دولة القانون التي تعرف على أنها الدولة التي تقيم توازنات بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة، لان تغليب ضرورات السلطة يؤدي إلى الاستبداد وتغليب الحقوق والحريات العامة

(1) Faustin la Kasola, N'Koy Bosenge, Operations de maintien de paix et consolidation post conflit de la paix dans la SADC,p6,sur : www.foprisa.net/.../FOPRISAPOST-CONFLICTDRAFTFINAL-Faustin.pdf
(2) Dominic Jhonson, La troisieme guerre du Congo ? la RDC un an après les élections, Institut interculturel dans la Région des grands lacs, p 1 sur : www.pole-institute.org/.../echos/echo66.htm
(3) Anne-sylvie Breck et Jules Mbokani math, Vers une paix durable en RDC , lutte contre l'impunité en RDC l'heure de la vérité ? commission Justice et paix, Belgique Analyse 2008, p 3.

يؤدي إلى الفوضى، وتعني دولة القانون كذلك خضوع كل السلطات لاحترام القانون الذي شرعه البرلمان، وهذا هو الركن الأول لبناء الدولة الديمقراطية[1].

وكخطوة موالية لرسم ملامح النظام السياسي الكونغولي تطبيق الفيدرالية كأفضل حل للأزمة الكونغولية لأنها تمنح استقلالية نسبية للمقاطعات لتسيير شؤونها، شرط وجود قيادة مركزية قوية[2]التي تستمد قوتها من شرعيتها وتطبيقها للقانون دون استثناء، زيادة على أن الفيدرالية تمنح الفرصة لقادة المقاطعات لإظهار قدراتهم القيادية فقد لاحظت **جيبسون** (Gibson) في هذا السياق جملة من التغييرات السياسية التي حدثت في المكسيك وغيرها من دول أمريكا اللاتينية، فتقسيم البلاد إلى مقاطعات فيدرالية مكن من جعل نظام الحزب الحاكم أكثر قدرة على المنافسة عندما يسمح للأحزاب المعارضة إثبات الجودة بعد فوزها في حكم المقاطعات وهذا ما يساعد على خلق الديمقراطية، هذا ما يؤكد أن دولة ديمقراطية ليس حتميا أن تكون فيدرالية في حين الدولة الفيدرالية من المفترض أن تكون ديمقراطية.[3]

إن الفيدرالية تضمن التقسيم والتوزيع الأفضل للثروة الذي من شانه أن يقلص من النزاعات، لكن البلدان النامية بشكل عام لا تمتلك ثروات يمكن توزيعها وإن كان لديها فهي عرضة للفساد والنهب فكل شيء مرتبط ببعضه الآخر، فمكافحة الفساد والقضاء عليه سبب في نجاح الفيدرالية، فعلى الرغم من أن اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلندا تتألف جميعها من إثنيات مختلفة لكنها استفادت كلها من النهوض العام والتنمية من دون محاباة[4]، وهذا ما يجب أن يحدث في الكونغو الديمقراطية من وجوب تكوين جيش وطني منظم قادر على حماية أمن الدولة وثروتها وخضوعه للقانون ومكافحة استشراء الفساد لدى النخبة بمحاسبتها من خلال مبدأ من أين لك هذا؟ والإعلان المسبق عن الممتلكات قبل تولي المناصب.

وبالفعل تبقى الفيدرالية خطوة متقدمة نحو حسم النزاعات الإثنية واحترام حقوق الإنسان ولذلك فغالبا ما ارتبطت الفيدرالية عند الكثيرين بالديمقراطية لأنها توفر ضمانات قانونية تمنع نشوء سلطة مركزية قد تجنح نحو الديكتاتورية.

---

(1) عبد المنعم منور، مستلزمات بناء الدولة الديمقراطية، جريدة طريق الشعب، العدد 102، العراق، 15 جانفي 2009، ص 8.

(2) Benoit-Janvier Tshibuabua, Kapaya Kalubi, Le federalisme et la gouvernance locale en République démocratique du Congo, Monde en developpement, Vol 34, n°= 133, 2006, p 10.

(3) Roger B-Myerson, Federalism and Incentives for success of democracy, Quarterly journal of political science, university of chicago, 2006, p 20.

(4) Jerry Molerand, James Hilya Rimana and others, Ethnic Conflict :is it futur conflicts ?How we can prevent it ?, foreign Affairs, july-Angust, p-p, 138-150.

إن الرهان الحقيقي في الكونغو يتمثل في التأسيس لفضاء سياسي واجتماعي جديد لإدماج مجموع السكان في عقد اجتماعي على صورة الوضع في جنوب إفريقيا ما بعد نظام الأبارتيد، متجاوزين بذلك التقسيمات الوطنية.[1]

إن من مظاهر فشل الديمقراطية هو الاستقطاب التضادي لإستراتيجية تعبئة الإثنيات للفوز بالانتخابات مع إدراج وسائل الإعلام والمنظمات المدنية في خطوط الإنقسام، وحدها المؤسسات التي تدمج وتحتوي الأصوات المتعددة والمتناقضة لمجموع المواطنين هي التي تحمي من تحول أو انقلاب السياسة خلال الانتقال الديمقراطي إلى مواجهات إثنية، وعليه فإن المأسسة هي الكفيلة بضمان ذلك والتي لا تكون إلا في دولة ديمقراطية حقة نابعة من ذاتية الدولة واحتياجات تطورها لأن الكثير من الكونغوليين من العامة والنخبة يرون أن الانفتاح الديمقراطي لا يتناسب والواقع الاجتماعي للكونغو لأنه مفروض من الخارج ويحكمون عليه بالفشل .[2]

وكحوصلة فإن هناك مهام كثيرة تنتظر القيادات الكونغولية المتعاقبة لترميم ما أفسدته الحروب والتوترات الإثنية ومحو آثارها قدر المستطاع بالتعاون مع كل النخب الفاعلة والمجتمع المدني الذي يجب إصلاحه هو الآخر لأنه يشكل مجموع المؤسسات المساهمة في تشكيل وعي المواطنين مع منع أي خطابات ذات أبعاد إثنية.

كل هذه الخطوات ستكون على الجانب الداخلي لكن في ذات الوقت وتوازيا مع ذلك يجب أن تتخذ خطوات خارجية على صعيد إقليمي ثم دولي لان النزاع الإثني كما رأينا هو نزاع إثني مدول تتدخل فيه عدة أطراف لان أي تتطور على الساحة الكونغولية مرتبط بالمحيط الإقليمي لها.

وعليه على الاتحاد الإفريقي إجبار رواندا وأوغندا بعدم التدخل في الكونغو ووجوب إتباع الدبلوماسية الوقائية والطرق السليمة لتجنب الصراعات التي قد تحدث بين هذه الأطراف والتأكيد على إتباع سياسة تصالحية بين الدول من أجل ضمان المحافظة على استقرار العلاقات الإقليمية واعتبار التعاون وسيلة لحل مشاكل الأمن الداخلية والخارجية نتيجة تقاسم الأعباء والجهود وتفعيل الأمن التعاوني ، لذلك يجب التأكيد على وجوب القيام بعمليات ضد المتمردين الناشطين في هذه الدول مثل جيش الرب للمقاومة والحركة الديمقراطية لتحرير رواندا، لأن أي تطور على المسار السلمي والديمقراطي في الكونغو الديمقراطي هو مرتبط بمدى تطور المسار الديمقراطي في هذه الدول وحل المشكلة الإثنية فيها.

(1) Said Abbas Ahmad, op-cit, p 306.
(2) Léon de saint Moulin, Les pricipaux défits de l'après éléctions, centre AVEC, Bruxelle, 2006, p 3.

وعلى الزعماء الأفارقة أن يتحملوا مسؤولية الترويج والاحترام للحقوق الإنسانية المكفولة في المواثيق والعقود الدولية لجميع الشعوب في القارة، مع إلزامية إدراج حقوق الإنسان في خطة أعمال التنظيم الإقليمي للحكومات الإفريقية، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر إيجابا في أوضاع حقوق الإنسان على مستوى القارة.

أما على صعيد الواجبات الدولية تجاه الوضع في الكونغو الديمقراطية فعلى الرغم من الكلام الكثير الذي قيل حول فشل عمليات بناء السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو إلا أن ذلك لا يجب أن يلغي دورها بل من الواجب إعادة تكييفه ودراسة نقاط ضعفه حتى تواجه المصاعب في الكونغو الديمقراطية من جهة، ومن جهة ثانية يجب جعل بناء الدولة هو الهدف الأساسي لكل الجهود الدولية، فالعديد من المحللين ركز على أن المجتمع الدولي يبذل جهودا في الكونغو الديمقراطية من خلال دوره في دعم عمليات نزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني ودعم تطبيع العلاقات مع دول الجوار خاصة مع رواندا، لكنه كان أقل حماسا في دعمه لتنفيذ الإجراءات الناجمة عن اتفاقيات السلام لان الاستقرار السياسي الداخلي في الدول المجاورة مهم جدا لضمان امن الكونغو.

وعليه فإن المجتمع الدولي مطالب بعدم إكثار المبادرات التي تعالج نفس القضية حتى لا توزع الجهود، مع ممارسة ضغوط على الدول المجاورة لتجد لنفسها حلولا سياسية لبناء السلام على المستوى الإقليمي.

أما اقتصاديا فعلى المجتمع الدولي عدم التقليل من حجم المساعدات وإقامة ترتيبات تمويل أكثر مرونة وسرعة في الكونغو ودعوة الحكومة إلى الاهتمام بكل المقاطعات خاصة باندوندو وكاساي (Bandono,Kasai)[1]، مع المساهمة الدائمة بإنشاء مشاريع في الكونغو الديمقراطية في مقابل المساءلة والتقييم من قبل المجتمع الدولي لرصد مدى تقدم المشاريع ومحاسبة أي تناقضات أو تقصير من أي جهة وذلك لدعم التنمية والقطاع الاقتصادي برمته في الكونغو الديمقراطية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان ومن ثم السياسية.

(1) Enquéte de suivi des principes d'engagement dans les états fraigiles : Rapport pay RDC ,op.cit, p-p, 15-18.

تم تناول موضوع البحث الذي تمحورت اشكاليته حول كيفية الوصول إلى ديمقراطية حقيقية في ظل تعاظم النزاعات الاثنية وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسي للدول الإفريقية ، مع أخذ جمهورية الكونغو الديمقراطية كحالة للدراسة على أساس أن هذه الدولة تعاني من استمرارية النزاعات الاثنية إلى حد كتابة هذه السطور.

وقد تمت معالجة هذه الإشكالية على امتداد فصول ثلاثة انطلاقا من الفرضيات الواردة بمقدمة البحث ، لذا سيتم في إطار هذه الخاتمة الوقوف على نتائج اختبار هذه الفرضيات وما تم التوصل إليه من نتائج مع تقديم مواضيع بمثابة آفاق للبحث.

1-اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: من خلال ما تم استعراضه تبين لنا بأن التنوع والاختلاف الإثني من المفروض أنه لا يشكل أي خطر على أمن الدول، بل يعتبر عامل غنى ثقافي وحضاري لها إذا ما توفرت لكل من هذه الإثنيات كامل الحقوق ومعرفة واجباتها تجاه الآخرين والتعايش في إطار احترام التنوع الإثني، ويتسنى ذلك إذا لم توجد العوامل السلبية المحركة لهذا التنوع والمستفيدة منه لأغراض ذاتية.

الفرضية الثانية: إن فساد الأنظمة بما نعنيه من فساد اقتصادي وسياسي لا محال يمثل العامل الرئيسي في تأجيج النزاعات الإثنية في الوقت الحالي، بما يتضمنه ذلك من استغلال التنوع الإثني للصالح الشخصي واللجوء للتسييس بغية تحقيق المكاسب ، فالتنوع الإثني إذا ما تزامن وجوده مع مؤسسات وأنظمة فاسدة فإن حدوث النزاعات الإثنية أمر لا مفر منه، وذلك بسبب سياسات هذه الأنظمة في محاباة قبيلة النظام الحاكم من حيث الانتفاع من الثروة والمناصب على حساب الجماعات الإثنية الأخرى.

الفرضية الثالثة: إن تهديد الأمن الوطني له انعكاسات سلبية على كافة مناحي حياة الشعوب ، والديمقراطية كمثال لا تتناسب مع الفوضى لأن الديمقراطية تحتاج إلى الأمن الناتج عن ازدهار اقتصادي واندماج اجتماعي إلا أن هذا لا يوجد في إفريقيا.

الفرضية الرابعة: يعتبر النزاع الإثني الذي يشهده الكونغو نزاعا إثنيا مدولا متعدد الأبعاد التي تتنوع بين البعد الوطني والإقليمي ثم الدولي، حيث تم تدويله بسبب تدخلات دول الجوار خاصة أوغندا ورواندا وتدخل دولي من قبل الترويكا الغربية وهي بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ننسى إسرائيل التي تتواجد أين تتواجد أمريكا، ومن المعروف أن تنوع وتعدد فواعل أي نزاع يصعب من سرعة إيجاد الحل له مع إمكانية استمراره ، خاصة إذا ما وجدت دواعي هذه الاستمرارية من قبل الدول المتدخلة في الكونغو وهي الثروات التي يزخر بها، ومحاولة هذه القوى الدولية الاستفادة منها إلى أكثر الحدود خاصة وأن الدول المحيطة بالكونغو الديمقراطية هي فقيرة جدا من حيث امتلاك الثروات.

الفرضية الخامسة: لا يمكن أن نقول أن الحكم الفيدرالي هو المفتاح الذي ننهي من خلاله المشاكل الإثنية، ولكن إذا ما طبق هذا النمط فإنه سيعمل على تخفيف هذه النزاعات بمنح أكبر مساحة للحريات والحقوق، مع وجوب استحداث إصلاحات اقتصادية وهي أساس ومصدر المشكلة مع إصلاحات اجتماعية لتتكامل هذه الإصلاحات مع بذل جهود على مستوى إقليمي ثم دولي حتى نستطيع إيقاف هذه الظاهرة مع إلزامية استحضار الإرادة السياسية للقادة والنخب الإفريقية للقيام بالتغيير الإيجابي.

2-نتائج البحث

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية :

1-النزاعات الاثنية ليست فطرية وليست صفة مرتبطة بالخصوصية الإفريقية ، بل هي ظاهرة قد تعاني منها كل الشعوب لكنها تعمقت وترسخت في إفريقيا بفعل جملة من الأسباب ذات توجهات مختلفة ، والتي تتواجد بشكل متشابه في كل دول إفريقيا جنوب الصحراء ويبقى الفارق في تحديد السبب الأول أو المصدر الأولي للمشكلة الاثنية في الدولة المعنية .

2-أقلمة النزاعات الاثنية وشمولها معظم دول القارة هي نتيجة طبيعية لوجود العوامل المسهلة لذلك ، ويتجلى هذا في تآكل الدولة الإفريقية من الداخل وعجزها عن حماية حدودها ووقف تصدير الظاهرة من ناحية، وسهولة اختراقها من الخارج من ناحية أخرى.

3-عند الحديث عن الديمقراطية في إفريقيا نقول بأن القارة هي بصدد انفتاح ديمقراطي لا أكثر يتمثل في الأخذ ببعض المظاهر دون الاهتمام بجوهر وقيم العملية الديمقراطية كحقوق الإنسان مثلا ،لأن هذا الانفتاح كان استجابة لضغوط دولية بالدرجة الأولى وقد كان هذا الانفتاح مشروطا لارتباطه بالمساعدات الاقتصادية ،وعليه فان الأنظمة الإفريقية عند تبنيها لمظاهر الانفتاح الديمقراطي لم تأخذ الخصوصية بعين الاعتبار مما أنتج ديمقراطية هشة وصورية بلا أسس وهي تتعرض للانتكاسات الواحدة تلو الأخرى وآخرها الانقلاب العسكري في النيجر .

4- فيما يخص علاقة التأثير بين النزاعات الاثنية والديمقراطية فقد بدأنا الدراسة من اعتبار النزاعات الاثنية هي المتغير المستقل المؤثر على المتغير التابع وهو الديمقراطية ، لنجد بعد دراسة واقع الحراك الديمقراطي الإفريقي أنه يمكن للديمقراطية في ظروف وأوقات معينة أن تكون متغيرا مستقلا وتتسبب في تأجيج النزاعات الاثنية ، مع التنويه على أن حجم تأثير النزاعات الاثنية في عرقلة الديمقراطية محدد نظرا لوجود محفزات أخرى تساهم في ذلك وعلى رأسها الفساد السياسي والاقتصادي .

5-لا يمكن الوصول إلى دولة ديمقراطية ومنه إلى حكم راشد في إفريقيا في ظل استمرار النزاعات الاثنية التي تعتبر مصدرا للفوضى المهددة لأي مشروع تنموي ، وهي تهدد في كثير من الأحيان استقرار دول بأكملها ، وعليه يجب أن توجه الجهود إلى إيجاد حلول أو على الأقل آليات لإدارة النزاعات الاثنية التي تفكك وحدة المجتمع إحدى

أهم الشروط اللازمة لإعادة بناء الدول المنهارة ، هذا ما يدفعنا إلى التنويه بعدم اعتبار الفيدرالية الحل السحري لذلك بل هي مكمل مع إلزامية وجود إصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الأولوية الأولى من أجل التكيف مع مطالب الشعوب الإفريقية ، والتي تصب في هذين المجالين ليأتي بعدها الإصلاح السياسي في أوساط مواطنين واعين بذلك.

3- آفاق البحث

عندما تناولنا أسباب النزاعات الاثنية تكلمنا كثيرا عن التحريك السياسي وتسييس الاثنية من قبل الأنظمة الإفريقية وكذلك عن اللاعدالة في توزيع الثروة بين الشعوب الإفريقية ، وعلى صعيد آخر تطرقنا أثناء تشخيص حلول للظاهرة إلى النخب ودورها في عملية التنشئة والتعبئة الإيجابية ، هذا ما يفتح لنا المجال لدراسة مواضيع ذات صلة وهي :

-أسباب الفساد السياسي في إفريقيا وطرق مكافحته.

-دور المنظمات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية في مكافحة الفساد الاقتصادي .

-دور النخب في خلق الحس القومي في المجتمعات المنقسمة بإفريقيا.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

ا-الكتب :

1-إبراهيم سعد الدين ، تأملات في مسألة الأقليات ، دار سعادة الصباح ، القاهرة ، 1992 .

2-الأشعل عبد الله ، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة

3-الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002 .

4-الأقداحي هشام محمود ، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2008.

5-إزيفيدو ماريو ، الإثنية والتحول الديمقراطي (الكاميرون والجابون) ترجمة: تماد جوهر، مجلد الحكم والسياسة في إفريقيا، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003.

6- بوعشة محمد ، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000 .

7-توفيق راوية ، ومصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

8-جبر السيد محمد ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية، 1990 .

9-حامد أيمن ، الأفروقراطية نمط جديد للحكم، الحكمة للنشر بيروت، 2008.

10- حتي ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، لبنان 185 .

11-حجاج أحمد ، الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا،في كتاب الإصلاح البرلماني.

12-حسن حمدي عبد الرحمان ، التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، 1996.

13-حسن حمدي عبد الرحمان ، إفريقيا والقرن الواحد والعشرون: رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

14-سميث ستيف ،جون بايليس ،عولمة السياسات العالمية،ترجمة مركز الخليج للنشر والأبحاث،الإمارات العربية المتحدة،2004.

15- غليون برهان ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة للنشر والطباعة ،بيروت ،1979.

16-وايت برايان ، ليتل ريتشارد ، سميث مايكل ،قضايا في السياسة العالمية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2004 .

ب-المذكرات والرسائل الجامعية :

1- عموش عبد الحكيم ، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات ، دراسة نموذج القضية الكردية ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1994.

2- محمد شعبان عبد السلام ، المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير ، المعهد العربي للدراسات والبحوث ،القاهرة، 2005.

ج- الدوريات :

1- الأشعل عبد الله ، صراع الكونغو وآفاق التسوية في البحيرات العظمى، مجلة السياسة الدولية، العدد 132،مصر ، أكتوبر 1998.

2- إبراهيم محمود أحمد ، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مصر ،2001.

3-الرميحي محمد لبنان ... الدرس العربي الباهض الثمن ، مجلة العربي، العدد 438 ، الكويت، ماي1995

4-العيوطي ياسين ، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 106،مصر ، أكتوبر 1991.

5- أسامة نورا ، مستقبل الكونغو بعد السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 152،مصر ، أفريل 2003.

6- الغبرة شفيق ، الإثنية المسيسة : الأدبيات والمفاهيم ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 03،مصر ، 1988.

7- ألفي أكرم ، كوت إيفوار: هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، مصر، أفريل 2003.

8- بطرس غالي بطرس ، أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 106،مصر ، أكتوبر 1991.

9- توفيق رواية ، مشكلة اللاجئين في إفريقيا، الأبعاد، الملامح وسبل المواجهة، مجلة قراءات اجتماعية، العدد الأول،مصر ، أكتوبر 2004.

10- حسن شافعي بدر ، الإنقلاب العسكري في غينيا بيساو، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، مصر 1998.

11- حنفي علي خالد ، البحيرات العظمى ومستقبل السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 152،مصر ، أكتوبر 2002.

12- درامي بكاري ، آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد153 ، مصر جويلية 2003.

13- زكريا الكاشف خالد ، إسرائيل والقارة السوداء، مجلة الدفاع، العدد 132، السعودية، 2003/11/01.

14- شعراوي حلمي ، رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب، مجلة المستقبل العربي ، العدد 27 ،لبنان ، أوت 2001 .

15- شكري عز الدين ، أزمة الدولة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، مصر ،أكتوبر 1992.

16- طه محمد أحمد ، إفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 105،مصر ، جويلية 1991.

17- عادل الشيخ طارق ، انقلاب كوت ديفوار، شرح جديد في غرب إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، مصر ، جانفي 2000.

18- عباس ناجي محمد ، سيراليون والاستقرار المفقود، مجلة السياسة الدولية، العدد 139 ،مصر ،جوان 2000.

19- عبد العزيز الجوهري خالد ، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143،مصر ، جانفي 2004.

20- عبد القادر حسن نورا ، ليبيريا..أزمة جديدة للدولة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، مصر ،أكتوبر 2003.

21- علي عبد العزيز الشيماء ، أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، مصر ،جويلية 1997، ص 193.

22- علي عبد العزيز الشيماء ، نيجيريا واحتمالات التحول إلى الحكم المدني، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، مصر ،1998.

23- علي عبد العزيز الشيماء ، الكونغو الديمقراطية: دولة في حالة أزمة مستمرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مصر ، جانفي 2001.

24- عوض عثمان السيد ، المشكلات الإفريقية بين قمتين، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، مصر ،أفريل 2003.

25- صالح عبد الله ، الصراع في شرق زائير وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، مصر ،أفريل 1997.

26- ماهر كامل ريمون ، بوروندي بعد انقلاب يوليو الماضي، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 ، مصر جانفي1997.

27- مصطفى شحاتة محمد ، أبعاد الحرب الأهلية في ليبيريا، مجلة السياسة الدولية، العدد ، مصر ،103 ، جانفي 1991.

28- مصطفى كامل أنس ، الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 107 ، مصر ، جانفي1992.

29- منصور عمور ،اللاجئون في العالم:مأساة إنسانية طبعت نهاية القرن،مجلة الجيش،العدد45،مارس2001

30- قرم جورج ، إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني ، مجلة دراسات عربية ، العدد 11 مصر ، سبتمبر 1978 .

31- هانتغتون صامويل ، صدام الحضارات ، الشكل الجديد للصراع ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 116، مصر، أفريل1994.

د-الندوات العلمية والمحاضرات

1-آدم ألباك ، محاضرة الصعوبات في التجربة الديمقراطية في إفريقيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2006.

2-الطاهر سعيد أشفيقة ، الديمقراطية والقبيلة في إفريقيا: الصومال نموذجا، ندوة دولية حول إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل، جامعة السابع من أفريل، ليبيا، 2008

3-محمد السيد ضلع، جمال إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا، ندوة دولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر، جامعة الجبل الغربي بغريان، الجماهيرية الليبية، 2009.

ه-الجرائد

1- الصايغ مي، الكونغو على طريق رواندا، صراع قبائل ومعادن، جريدة الأخبار، لبنان ،أكتوبر 2008.

2- حاجي نايف نبيل ، نحن والآخر والصراع ، هل من سبيل للتعايش ، جريدة العرب الأسبوعي، جويلية 2005.

3- خليل عاصم ،الفيدرالية كحل للصراعات العرقية في الشرق الاوسط ، صحيفة الحقائق ، لندن ' 02/04/ 2004.

4- عمر أزراج ، تحديات القارة الإفريقية : من أجل حلول لقضايا القبلية والإثنيات، جريدة العرب، الخميس 2008/01/03.

5- عمر أزراج ، ظاهرة الأقليات والإثنيات في بلداننا ، تطبيق الديمقراطية هو العلاج ، جريدة العرب ، 2008/12/26.

6- لكريني إدريس ، التعددية العرقية والممارسة الديمقراطية، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد 12987، 12 ديسمبر 2009

7- لوجمان مايكل ، صراع خفي من أجل الثروات، أمراء الحرب في الكونغو يتلاعبون بالخلافات العرقية، جريدة العرب، الخميس 2008/11/11

8- منور عبد المنعم ، مستلزمات بناء الدولة الديمقراطية، جريدة طريق الشعب، العدد 102، العراق، 15 جانفي 2009.

9- ولد أباه السيد ، طريق إفريقي للخروج من عنف الزجاجة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9375، 29 يوليو 2004.

10-النزاعات في إفريقيا، 18 دولة تعاني من حروب أهلية واضطرابات داخلية وانقلابات، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9561، جانفي 2005.

11- صحيفة الأيام اليومية ، سبعة ملايين لاجئ بإفريقيا و 75 % منهم أطفال بسبب الحروب ، العدد 9170 ، السودان ،2008/07/29 .

و-مقالات على شبكة الانترنيت:

1-الحاج حسين صخر ، نظرة إلى مفهوم العرق : عرق أم إثنية ، أكتوبر 2006 ، على الموقع: **www.taha walat .com /cms / article . php3?id – article = 904** .

2- صبا النداوي ، قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية، على الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

3-تشيامي موايلا ، مرحلة انتقالية محفوفة بالمخاطر في الكونغو الديمقراطية،على الموقع :
www.smallarmssurvey.org/files/sas/...b.../Chapter-7-summary-ARA.pdf

4-توفيق راوية ، القوى الكبرى والمشروطة السياسية في إفريقيا، على الموقع :
www.al bayan-magazine.com/files/africa/2.htm.

5-حامد فهمي شيرين ، ديمقراطية بمشاركة الجميع: المكسيك نموذجا، على الموقع:
www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/.../article19.shtml

6-حسن شافعي بدر ، كينيا من الأزمة السياسية إلى الأزمة الإثنية، ص 5 على:
www.aljazeera.net/NR/exeres/EC 453E 21.HTM

7-حمزاوي عمر ، لماذا تتعثر الديمقراطيات خارج الدول الغربية ؟ نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية ، على الموقع :
http://www.iraq4allnews.dk/index.php?act=view_cat&cid=1&sec=articles

8-حنفي علي خالد ، ماذا تفعل الــ NGO'S في مناطق الصراع بإفريقيا ، على الموقع :
www.ahram.org.eg

9-زقاغ عادل ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية ، فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي، على الموقع: . **www.geocities.com/adelzeggagh /irapproches-intervention.html**

10-زقاغ عادل ،إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع :
www.geocities.com/adelzeggah/recon1html.

11- زيدان ليث ، التجربة الأردنية في التحول إلى الديمقراطية، ، 2007 ، على الموقع :
www.ahewar.org/debat/show.art.asp? Aid=101876.

12- شبانة أيمن ، الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، ،على الموقع :
www.siyassa.org.eglasiyassa/index.apccurFN:kada16htmDID904

13-عبد الرحمان حسن حمدي ، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا :الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل ، على الموقع :
article.php?id=31346/ .www.meshket.com/view

14-عبد الرحمان حسن حمدي ، صراع البحيرات العظمى: صناعة محلية وخبرة أجنبية، على الموقع:.**www.aljazeera.net\in-depth\...\1-19-3 html.**

15-عبد الرحمان حسن حمدي ، الكونغو بعد كابيلا.......خريطة جديدة للبحيرات العظمى،2001/01/26 على الموقع :**www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/.../article18.shtm**

16-عبد العاطي محمد ، اغتيال كابيلا حلقة في سلسلة الصراع بين الهوتو والتوتسي،2004/10/03 على الموقع: **aljazeera.net/.../3C9ABEAA-8354-4531-A1A0-55EC0D50BDBF.htm?...**

17-عبد العال علي ،كينيا المأزومة ...على مفترق طرق، 2008، على الموقع : **http://www.al-moharer.net/moh265/abdulal265.htm**

18-عبد القادر عبد الله ،كينيا... ما وراء الأحداث ، على الموقع :
www.aljazeera.net/.../81602A3B-D593-46C1-9DC4-3D8401AA4E2E.htm

18-غليون برهان ، الجذور الثقافية لغياب الديمقراطية، على الموقع:**ww aljazeera.net/.../C5448F78 -102B-4C75-A6FD-57D9556C9F22.htm?.**

20-كريم آسو ، بيافرا، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، على الموقع :
www.mukiryani.com/imkakan/buke/hag20 almaster /hap20almaster.pdf

21-محمود حنفي عبد العظيم ، النيباد و التحول الديمقراطي في إفريقيا، 2001/10/01 ، على الموقع:
http://acppss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/we. ek.htm

22-مهنا عبد اللطيف ، ديمقراطية السواطير ...والأنموذج الإفريقي للفوضى الخلاقة: ما الذي يحدث في كينيا، 6 جانفي 2008، على الموقع: **www.voltairenet.org/article154120.html**

23-هايتر جيف ، نحو ديمقراطية مستمرة في العالم الثالث،2001، على الموقع:
www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=artiche&sid=201
24-وولث ستيفن ، عالم واحد ، نظريات متعددة ، ترجمة : عادل زقاع ، زيدان زياني على الموقع:
www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html
25-قراءة في كتاب للأستاذ: محمد غرايبية للمؤلف محمد مهدي : التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ،الأردن 2002،على الموقع :
www.aljazeera .net/nr/exers /Oaaf4397-8344-491^E A928 FLE 4D777871Chtm.
26-الأوضاع في إفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، العدد 25، صيف 2007، على الموقع :
new.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=343
27-مركز أنباء الأمم المتحدة، الموجة الأخيرة من العنف في جمهورية الكونغو تؤدي إلى نزوح أكثر من 56000شخص، 2009/07/31، على الموقع :
www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=11513
28-البحيرات العظمى: عدم تكرار الماضي، شبكة الأنباء الإنسانية (IRIN)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 11 نوفمبر 2008، على الموقع :
arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID
29-جمهورية الكونغو الديمقراطية ،مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، 2008، على الموقع :
secint50.un.org/arabic/radio/detail/8471.htm
30-ملف معلومات أساسية عن زامبيا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2006، على الموقع :
www.sis.gov.eg/Ar/politics/African perspective issues/110200003.htm.
31-ملف معلومات أساسية عن أوغندا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2006، على الموقع:
http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=311
32-ملف معلومات أساسية عن ليبيريا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2006، على الموقع:
www.sis.gov.eg/Ar/bub/African perpective/issies 19/110200003.htm.
33-نزاع واحد يلتهم كل مساعدات التنمية لدول العالم الثالث، على الموقع:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/new side-6083000/6083428.htm
تدفق اللاجئين بسبب حالة طوارئ صامتة في شرق الكاميرون، على الموقع:
www.unicef.org/.../cameroon-50180.html.
34-الحروب والكوارث تشرد 11 مليون إفريقي، 2009 ، على الموقع:
www.aljazeera.net/.../28707450-D5CA-ECE7DB905640-HTM.
35-مصطلحات اجتماعية : الجماعة الإثنية ، على الموقع : **org/nbanews/62/404.htm .**
www.annaba
36-ملخص كتاب لـــ : بيتر ويد ، العرق والطبيعة والثقافة : من منظور أنتروبولوجي ، بلوتو ، لندن ، 2002 على الموقع :

. www.aljazeera.net//NR / exeres / 4c78 AFB 321 E -4EA 4 – C 71 FECCBO 1 C2 . NTM- 72 K

ثانيا :باللغة الفرنسية

A-Les livres:

1-Joseph yacoub , les minorités dans le monde : fait et analyses , dexlée de brouwer , paris , 1998.
2- Proton Ronald, les ethnies, puf, paris, 128
3- Rémod Cristophe, la sécurité humaine et le rapport entre humanitaires et militaires :perspctive historique depuis 1990-2008 ,2008**.**
4- Rosenberg Dominique, Les minorités nationales et le défi de la Sécurité en Europe,UNNY,1993.
.

B-Les périodiques :

1-Ahmad Said Abass, democratization en temps de guerre :le rôle des nations unies et de l’union européen en République démocratique du Congo, L’Afrique des grands lacs, Bukavo, mai 2006.
2-Attata, Mapakati, L’Afrique Oriental et L’exploitation coloniale, Revue française d’études politique africaines, N°87,Paris, Mars 1973.
3-Gaulme François, question d’ethnies**,** politique Africaine, N° 68, Karthala, paris ,1997
4- Guèye Babakar, la démocratie en Afrique :Succes et Resistances,cairn info, n°=129, Avril 200
5- Milutinvic Zarko, le décalage entre la démocratisation et le développement économique en Afrique, Revue politique internationale, la comité de rédaction, Belgrade, 1991
6- Rusamira Ethienne, la dynamique des conflits ethniques au Nord-Kivu :une réfléxion prospective, Afrique contemporaine, Automne 2003
7- Tranca Oana, la diffusion des conflits ethniques : une approche dyadique , Etudes Internationales, vol 37, n°= 4, 4Décembre 2006
8- Tshibuabua, Benoit-Janvier Kapaya Kalubi, le fédéralisme et la gouvernance locale en République démocratique du Congo, Monde en développement, Vol 34 n°= 133, 2006, p 10.

C-Les articles :

1- Atubulo elika,français, Démocratie, Etat de droit et bonne gouvernance à l’epreuve des faits en République démocratique du congo, Institut facultaire des science de l’information et communication, congo
2- Breck Anne-sylvie et Jules Mbokani math, vers une paix durable en RDC lutte contre l’impunité en RDC l’heure de la vérité ? commission Justice et paix, belgique Analyse 2008.

3- De saint Moulin Léon, Les pricipaux défits de l'après éléctions, centre AVEC, Bruxelle, 2006
4-Tcia Hoo : Le défit du changement, service d'évaluation des risques politiques,PRAD,Kenya, 2004
-Thierry Vircoulon, Reformer le «Peace making» en Republique démocratique du congo ,Quand les processus de paix deviennent des systèmes d'action internationaux, IFRI : programme Afrique subsaharienne, Bruxelle, fevrier 200

D-Les sites :

1- Jean Gayon ,Ya- t- il un concept biologique de la race? ,PP,1-2, sur : www www-ihpst.univ-paris1.fr/v1/r4/r4textes/r4textes_gayon/Raceconcept.pdf
1-Christian geiser , les aproches théoriques sur les couflits ethniques et les réfugiés, , sur:
www. Paix blakans . org / contrubution / geiser- parant bosnie pdf .
2-Nouh el Harmouz, Ethnisme , multipartisme et violence en Afrique, sur : www.Afrik.com/article 13613.html
3-Philippe Hugon, Le Kenya entre violence et accord politique, sur : www.iris-france-org\Tribune-2008-02-php 3 ?
4-Jean Omasombo Ishonda et Noel Obetela Rashidi, la dérniere transition en RDC, mars 2006 ,sur :
www.congoforum.be/.../EVALUATION%20PROSPECTIVE%20DE%20LA%20 **TR**
5-Dominique Jonson, Decentralization en Danger, 16 Novembre 2006, Kinshasa, sur : www.oecd.org/dataoecd/40/19/33648213.pdf
6- Dominic Johnson, la troisieme guerre du Congo ? la RDC un an après les élections, Institut interculturel dans la Région des grands lacs, sur : www.pole-institute.org/.../echos/echo66.htm
7- Me yav Katshung Joseph, La Question de Nationalité en Republique démocratique du congo : une politique en dent de scie ? 05/12/08 , sur : www.eurac-network.org/web/.../20081208_10966.doc
8- Jimmy Kenga, RDC : les politiciens Congolais et la culture politique de la démocratie ,31/11/2006, sur : www.afriquechos.ch/spip.php?article1621
9- Jimmy Kenga, RDC : les politiciens Congolais et la culture politique de la démocratie ,31/11/2006, sur : www.afriquechos.ch/spip.php?article1621
10 Kilapi Kiten, transition politique en DRC :Processus ou théorie ?, le 10.06.2003 sur : www.societecivile.cd/taxonomy/term/248/9?page=6
11-- Faustin la Kasola N'Koy Bosenge, Operations de maintien de paix et consolidation post conflit de la paix dans la SADC,sur : www.foprisa.net/.../FOPRISAPOST-CONFLICTDRAFTFINAL-Faustin.pdf

12-Abé Richard Magaruka, Evaluation prospective de la transition en RDC, Dans l'entre deux tours de l'election presidentielle ,sur :. www.congoforum.be/.../EVALUATION%20PROSPECTIVE%20DE%20LA%20TR
13- Mabila mantuba -N goma, les femmes et la Reconstruction post conflit en République démocratique du congo, sur : portal.unesco.org/shs/en/files/.../presentation_ngoma.pdf .
14- JuaKali Kambale, la presse Congolaise fonctionne comme par inertie, avant peut étre de disparaître complètement, 4 Juin 2002, Kinshasa,sur : www.grandslacs.net/doc/2537.pdf
15- Freddy Monsa et Iyaka duku, Le congo politique, 46ans, Kinshasa, 29.06.2006 sur : www.laconscience.com/article.php?id..
16-Bapuwa Mwamba, RD-congo, Pourquoi la transition est elle boloquée ? »9 juillet 2006,sur : www.harmattan.fr/index.asp?navig=catalogue&obj...
17-Azarias ruberwa, la sécurité comme facteur essentiel de la construction d'une paix durable et du développement au Kivu (RDC),Conférence sur la paix la sécurité et le développement dans les provinces du Nord Kivu et sud Kivu,10 janvier 2008, Goma, sur : www.poleinstitute.org/.../Conf%E9rence%20de%20**paix**/azarias_rapport.pdf

18-Erik Toussaint, Republique democratique du congo : De quoi étre inquiet sur la ,sur : politique du gouvernement de Laurent-désiré Kabila, Fevrier 1998 www.lagauche.com/gauche/lghebdo/1998/1998-05-06.html
19- Sylvestre Tetchiada La montée des conflits interethniques de plus en plus,2006, sur : www.ipsinternational.org/fr/-note.asp?idnews=3322
20-Les conflits ethniques sont causés par l'intervention gouvernementale et non par la mondialisation, 29 septembre 2008, sur : http://français.mcgill.ca\news room\news\item\?-id-102032.
21-Accord global et inclusif sur la transition en Republique démocratique du .,sur : www.grandslacs.net/doc/2826.pdf3congo, p
22-Les groupes ethenique : une question de vocabulaire sur : www.reynier.com / anthro / interethmique / vocabulaire htme.
23-Ethnicitéen Afrique : l'implosion de la question nationale après la decolonization
sur : **www.politique** Africaine . com / numéros / pdf /066101. Pdf
24-La race :Définition, sur : http://race relations.about.com/od/skills building resources/g/race def.htm
25-Les théories des conflits ethniques ,encyclopédie Française sur :www.encycopédiefrançaise.com/conflit-théorie.html
26- RDC : Les différents forces en armes de puis 1997, commission des ressources des réfugies, la Republique française, 31/01/2006 ,sur : www.commission-refugies.fr/**...**/RDC_-_les_differentes_forces_en_armes_depuis_1997.pdf

27-Republique démocratique du congo : la situation des partis politiques en zone gouvernementale commission des recours des refugies, Republique francaise, p13,sur : www.commission-refugies.fr/.../RDC-la_situation_des_partis_politiques_en_zone_gouvernementale-2.pdf
28- Regionalization du conflit : : DRC entre la paix et la guerre depuis 2003 sur : www.ladocumentationfrancaise.fr/.../conflit.../surplace.shtml

ثالثا :باللغة الاجليزية

The sites :

1- Claude AKC, what is the problem of ethnicity in Africa, 1993, on : http://jas.sagepub.com/cgi/pdf_extract/29/3-4/159?ck=nck
2- Louis Bélanger, Erick Duchesne, Jona than paquin, Foreign interventions and secessionist movments : the democratic factor, on : http://journals cambridge.org/download.php ?file=FCJPF 92 dd f4 fcd.pdf

Chris Brown : World society and the English school : an international society perspective on world society on: http// eprints.use.ac.uk.

John Burton : Introducing the person into thinking about social policies on : www. Gmv.edu/academic/ijps/vol6-1/burton3.htm

3-Jhon burton , conflict resolution : the human dimension , the international journal of peace studies , on : www.gmv.edu/academic/ijps/vol3-1/burton.htm

4-John w. Burton : Conflict resolution as a political philosophy ,p 01 on: www.coloraro.edu/conflict/transforms/burton.htm

John w . Burton :Peace begingsat home : international conflict : domestic responsability on: www.gmv.edu/academic/ijps/ud6-1/cover6-1.htm
(1)John w. Burton : Conflict resolution : towards problem solving on:
5-www.gmv.edu/academic/pcs/burton/html
Thomas J. Christensen the contemporary security dilemma : deterring a Taiwan www.twq.com/62autumn/christen.pdf 5conflict, p1on :
4-Skyler.J.Crammar, ethnic Conflict, Second Pass, August 29 2005, on : www.unc.edu/ skylerc/files/ethnic-conflict-second-passs.

Doug cocks : learning from jhon burton on : www.labshop.com.au/dougcocks/burtonreview.htm .

5-Beverly crawford, Explaining cultural conflict in ex yugoslavia : institutional weakness, economic crisis and identity politics, on:
repositories.cd/lib.org/cgi/viewcontentcgiarticle=1043context=uciaspubs/research.pdf.
6-William.G. Cunningham . theoritical Frameworkfor conflict resolution CAIN, web service, on :
cain.ulstac.uk/conflict Cunningham-html -107k /.
7- Jack Donnelly, Realism and international relations, Cambridge University press, on : assets.cambridge.org/97805215/9291/sample/9780521592291wsc00.pdf
8-William easterly ,Can institutions sresolve ethnic conflict?world bank, February 2000, on :
www.hyu.edu/fas/institute/dri/easterly/file/can%20institution%20resolve%20ethnic%20conflicts.pdf
9-James.D.Fearon, Ethnic Mobilization and Ethnic Violence, Department of political sciences, Stanford University, Angust 2004,on :
www.stanford.edu/jfsno/papers/ethre view.pdf.
10-Gevorkter-gabrielian , strategies in ethnic conflict bowling green state University ,center for world indigenous studies ,1999, on :
www.cwis.org/fwj/41ethnic.html
11-Donald horowitz, structure and strategy in Ethnic conflict, the word bank, April 1998, on :
www.worldbank.org/html/readabcd/horwitz-pdf
12-Emmy godwin irobi ethnic conflict management in Africa:a comparative studies of Nigeria and south Africa , May 2005 on :
www.beyondintractability.org/case/studies/nigeria-southafrica-jsp?nid=6720
13-Thomas jackson,The anatomy of ethnic conflict :finally a scientific look at diversity, jai,press, 1999, on : http//foster.20megs—free.com/444.html .

14- to ethno national ([1]) Maarten tbeo Jans, Personal Federalism : a solution in Abkhazia, on : Conflicts ? what it has Meant in Brussels and what it could mean www
15-Edmond Keller, culture politics and transnationlisation of Ethnic conflict in Africa,on : www.poliscienees paradeaux. Fr/vol 10ns/keller.pdf.
16-Bethuel A.Kiplagat, Conflict interlinkages in the Horn : Spill over, p1 in :
www.sef-bonn.org/.../2000-ws-horn-paper-Kiplagat-en-pdf
17-Ronnie D. lipschutz , seeking a state of one's on w :An analytical frame work for assessing ethnic and sectarian conflicts , on :
repositories.cdolib.org/cgi/viewcont.cgiarticle=1059 context=uciaspubs/research pdf.

18-Stuart Maseen, the use of children as soldies in Africa, A country analysis of children cruitment and participation in armed conflict, on : www.relief.web.int/library/documents/chil sold.htm
Stewalt mills : Conflict resolution theory , on : http//www.w3.org/1999/xhtml

19-Abiero Opondo, Ethnicity : causes of political instability in Africa ? on : www.grandslacs.net/doc 2731.pdf
20-To Kumbo Simbowale Osinbi and Oladipupo Sunday Osinubi, Ethnic conflict in Contem porary Africa : the Nigerian Experience, on : www.Krepublishers.com\../jss-12-2-101-114-2006 105-osinbi-is-text.pdf.
21-periodic Walter.O.Oyugi, Politicised Ethnic Conflict in Kenya : A Phenomenon, on : unpan 1.un.org/intra dox/groups/Public/../unpan 010 963.pdf
22-Daniel Nposner ,Institutions and ethnic politics in Africa , Cambridge University press, 2009, on : www.cambridge.org/us/catalogue/catalogue.aspisbn=052154794
23-Nicholas sambanis,Do ethnic and non ethnic conflicts have the same causes , on : www.duke.edu/web/licep/3sambanis/ethnic
24-Victor realite shale, ethnic conflict in the horn of Africa , the electoral institute of southern Africa , April 2004, on: www.eisa. org . za / pdf/ op19. Pdf.
25-Astri suhrke and Bruce Jones, Preventive Diplomacy in Rwanda failure to act or failure to action ? on : www.cmi.no\..\publication/preventive-diplomacy-in-Rwanda.pdf.
26-Elaine thomas muting interethnic conflict in post imperial Britain : the success and limits of a liberal political aproches, on : repositories.cdlib.org/cgi/view.cont.cgiarticle=1059&context=ucia spubs/research.pdf
27- Oana Tranca, why ethnic conflict diffuse :creating an index, on : www.allacade mic.com /…/p 7 1983_index.ltml.
28-MoultaAli umar and jenkingij.Graig , civil challenges and democratic transitions in sub-saharan Africa, 1991-2000on : www.all academic.com/metal/p-mla-aqa-reseavch-citation/1/0/5/2/p105525-index.html
29-Judith Vorrath, Lutz krebs and Dominic Senn, Linking ethnic Conflict and democratization,National centre of Competence in Research (NCCR)Challenges to democracy in the 21 century, june 2007, on : www.nccr-democracy.uzh.ch/nccr/publications/.../wpg-pdf.
30-Barbara Walter ,Designing transition from violent civil war, IGCC policy paper, on : www.igcc.usd.edu/iggcc2// policy paper/PP31HTML TOC404751017
Moore h, will, Ethnic minority and foreign policy, Summer 2002, p 81, in : http://garnet.acns_fsu.edu/wh moore/research moore.2002. pdf
31-Andreas winner ,facing Ethnic conflict , on : www.sscnet.uc.la.edu/soc/facultywinner/FEG intro.pdf

32-Stefan wolff , Management and setting ethnic conflict : strategies and politics , on : www.stefanwolf.com/sample-chapters/ec-toc.pdf
33-Stefan wolff and Ulrich schnekener , managing and setting ethnic conflict, on : jsr.oxfordjournals.org/cgi/reprint/19/1/140.pdf
34-Group of re searchers,IR theory in inpractice case study, 1999, on : http://www.oup.co.uk/pdf/bt/bayhis/cs1/section4.pdf
35-[1]List of ethnic group from: http://knowledrugruch.com/kr/encyclopedia/listof-ethnic-group
36-United Nations : office for the coordination of Humanitarian affairs (OCHA) Integrated Regional Information Network (IRIN), special Report : Child soldies,on:
www.IRIN news.org/web specials/child soldies.
37-Poverty in Africca, on : http://go. world bank.org/HQLW52URO.
38-Rwanda : Poverty Reduction and Sustainable growth in : http://go.world bank.org BILSB49UEQ.
39- Burndi Poverty Note : prospect for social protection in a crisis Economy, on :http://go.world bank.org/Q4MR4UZRUO
40-Malaria in africa, Report of world bank, on : http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/AFRICAEXT/GHANAEXTN/0,,contentMDK:21507356~menuPK:351972~pagePK:2865066~piPK:2865079~theSitePK:351952,00.html
41-DRC : Party Registration, Eisa, : www.**eisa**.org.za/WEP/**drc**parties1.htm
Building Capacity 2008-2012,Democratic Republic of congo, program pluriamual of cooperation : building-capacity-2008-2012-M